



13067397  
COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES  
\*0113067397\*  
BUTLER STACKS



W. Arthur Jeffery

GENERAL LIBRARY

DATE DUE

JUN 5 1986

LOAN

INTERLIBRARY LOAN - RLG

GLX MAY 31 1996

GLX MAY 31 1996

APR 04 1997

201-6503

Printed  
in USA

2743

# سيرة الفصحاء

للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان  
الخفاجي الحلبي المتوفى سنة ٤٦٦ هـ

بتحقيق

عائفة

من علماء الأزهر

الطبعة الأولى على نفقة

مكتبة السليمانية

لاصحة شهاب أولاد محمد أمين بن شهاب  
بشاعة عبد العزيز محمد

١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م

الطبعة الرجائية بمصر  
لصاحبها عبد الرحمن بن يوسف

PJ  
G1G1  
.K47  
1932

طبع على النسخة المأخوذة بالتصوير الشمسى عن النسخة الأصلية  
الخطية المحفوظة بدارالكتب الملكية ببرلين ، وعرض بالنسخة المشار اليها  
« بالثانية » المأخوذة أيضاً بالتصوير الشمسى عن النسخة الخطية المكتوبة  
سنة ٦٦٥ والمحفوظة في مكتبة طوب قيو باستانبول : الكلمات والجمل  
التي بين [ المربعين ] عن النسخة الثانية وذلك بعناية والدنا مدير المكتبة .  
تحريراً في ٥ رمضان سنة ١٣٥٠

أولاد

محمد امين الخانجي

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه أثق

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله . لقد  
جاءت رُسُلُ رَبِّنا بألحق ، صلوات الله عليهم وعلى سيدهم محمدٍ والأبرار  
من عِترته الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً .  
أما بعد : فَإِنِّي لَمَّا رَأَيْتِ النَّاسَ مُخْتَلِفِينَ فِي مِائِيَةِ<sup>(١)</sup> الْفِصَاحَةِ وَحَقِيقَتِهَا ،  
أودعتُ كتابي هذا طرفاً من شأنها وجملة من بيانها ، وقررت ذلك على  
النَّاطِرِ ، وأوضحته للمتأمل . ولم أملِّ بالاختصار إلى الإخلال ، ولا مع  
الإِسْهَابِ إلى الإِملال ، ومن الله تعالى أستمد المعونة والتوفيق .

\*\*\*

إعلم أن الغرض بهذا الكتاب معرفة حقيقة الفصاحة ، والعلم بسرِّها  
فمن الواجب أن نبيِّن ثمرة ذلك وفائدته ، لتقع الرغبة فيه فنقول :  
أما العلوم الأدبية ، فالأمر في تأثير هذا العلم فيها واضح ، لأن  
الزُّبْدَةَ منها والنُّسْكَتَةَ ، نظمُ الكلام على اختلاف تأليفه ، ونقدِه ومعرفة  
ما يختار منه مما يكره . وكلا الأمرين متعلِّقٌ بالفصاحة ، بل هو مقصور

(١) مائة الشيء : حقيقته ، نسبة إلى « ما » الاستفهامية التي يطلب بها بيان

الشيء . والأكثر في الاستعمال « ماهية » بقلب الهمزة هاء .

242 80/10/1  
189166

على المعرفة بها . فلا غنى للمتحل الأدب عما نوضحه ونشرحه في هذا الباب .

وأما العلوم الشرعية ؛ فالمعجز الدالُّ على نبوة محمد نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم هو القرآن . والخلاف الظاهر فيما به كان معجزاً على قولين أحدهما : أنه خرَّق العادة بفصاحته ، وجرى ذلك مجرى قلب العصا حيةً . وليس للذهاب إلى هذا المذهب مندوحة عن بيان ما الفصاحة التي وقع التزايد فيها موقفاً خرج عن مقدور البشر . والقول الثاني : أن وجه الإعجاز في القرآن صرف العرب عن المعارضة ، مع أن فصاحة القرآن كانت في مقدورهم لولا الصرف . وأمر القائل بهذا يجرى مجرى الأول في الحاجة إلى تحقق الفصاحة ماهي ، ليقطع [على] أنها كانت في مقدورهم ، من جنس<sup>(١)</sup> فصاحتهم . ونعلم أن مسيامة وغيره لم يأت بمعارضة على الحقيقة ، لأن الكلام الذي أورده خالٍ من الفصاحة التي وقع التحدى بها في الأسلوب الخصوص . وإذا ثبت بما ذكرناه الغرض بهذا الكتاب ، وفائدته ، فالدواعي إلى معرفة ذلك قوية ، والحاجة ماسة شديدة .

ونحن نذكر قبل الكلام في معنى الفصاحة بُدأ من أحكام الأصوات والتنبيه على حقيقتها . ثم نذكر تقطعها على وجه يكون حروفاً متميزة ؛ ونشير إلى طرف من أحوال الحروف في مخارجها . ثم ندل على أن الكلام

(١) بهامش الأولى : من حسن ونقله عن نسخة وفي الثانية كما هنا وهو الصحيح



ما أنتظم منها . ثم نُتبع ذلك بحال اللغة العربية وما فيها من الحروف ،  
وكيف يقع المهمل فيها والمستعمل ، وهل اللغة<sup>(١)</sup> في الأصل مَوَاضِعَةٌ أو توقيف .  
ثم نبين بعد هذا كله وأشباهه مائة الفصاحة . ولا نخلي ذلك الفصل من  
شعر فصيح ، وكلام غريب بليغ ، يُتدرَّب بتأمّله على فهم مُرادنا . فإنَّ  
الأمثلة توضح وتكشف ، وتخرج من اللبس إلى البيان ، ومن جانب  
الإبهام إلى الإفصاح . فاذا أعان الله تعالى ويسر تمام كتابنا هذا كان مفرداً  
بغير نظير من الكتب في معناه .

وذلك أن المتكلمين ، وان صنفوا في الأصوات وأحكامها وحقبة  
الكلام ما هو ، فلم يبينوا مخارج الحروف ، وانقسام أصنافها ، وأحكام مجهورها  
ومهموسها ، وشديدها ورخوها . وأصحاب النحو ، وان أحكموا بيان ذلك ،  
فلم يذكروا ما أوضحه المتكلمون الذي هو الأصل والأسس . وأهل نقد  
الكلام فلم يتعرضوا لشيء من جميع ذلك ، وإن كان كلامهم كالفرع عليه .  
فاذا جمع كتابنا هذا كله ، وأخذ بحظ مقنع من كل ما يحتاج الناظر  
في هذا العلم إليه ، فهو مفرد في بابه ، غريب في غرضه . وفق الله تعالى ذلك  
ويسره بلطفه ومنه .

## فصل في الأصوات

الصوت مصدر صات<sup>(١)</sup> الشيء يصوت صوتاً فهو صايت . وصوت  
تصويتاً فهو مصوت . وهو عام ولا يختص . يقال : صوت الأُنان .  
وصوت الحمار . وفي الكتاب الكريم : « إن أنكر الأصوات لصوت  
الحمير » وقال الراجز :

كأنما أصواتها ، في الوادي ، أصوات حُجِّجٍ من عُمانِ غادِ  
وقال جرير بن عطية :

لما تذكرت بالديّرين أرقني صوت الدجاج وقرع بالنواقيس  
والصوت مذكر ، لأنه مصدر كالضرب والقتل ، وقد ورد مؤنثاً  
على ضرب من التأول . قال رُوَيْشِدُ بن كثير الطائي :  
يأيها الراكب المهدي مطيته بلّغ بني أسد ما هذه الصوت<sup>(٢)</sup>  
فأراد الاستغاثة . كما حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء أنه  
سمع بعض العرب يقول ، وذكر انساناً : فقال فلان لغوب جاءته كتابي

(١) في هامش الثانية ضرب على لفظ « الشيء » وكتب بدله « الكلام » وعلم  
عليه علامة الصحة

(٢) في هامش الأصل

يأيها الراكب « المزجي » مطيته « سائل » بني أسد ما هذه الصوت  
وبهذا النص في النسخة الثانية وسماه رويشد بن كبير .

فاحتقرها ، فقال له : أتقول جاءته كتابي !؟ قال : نعم أليست بصحيفة ؟

وفي كتاب سيديويه :

إذا بعضُ السنين تعرقتنا كفى الأيتام فقدُ أبي اليتيم

لأنَّ بعض السنين سنَّةٌ . ويقال : رجل صاتٌ ، أي شديد الصوت .

كما يقال : رجل نالٌ ، أي كثير النوال . وقولهم : لفلان صيت ، إذا

انتشر ذكركه ، من لفظ الصوت إلا أن واؤه انقلبت ياءً لسكونها

وانكسار ما قبلها . كما قالوا : قيل ، من القول

والصوت معقول ، لأنه يدرك ، ولا خلاف بين العقلاء في وجود

ما يدرك . وهو عرض ليس بجسم ، ولا صفةٍ لجسم . والدليل على أنه

ليس بجسم ، انه مدرك بحاسة السمع ، والأجسام متماثلة ، والإدراك انما

يتعلق بأخص صفات الذوات . فلو كان جسما لكانت الأجسام جميعها

مدركة بحاسة السمع وفي عامنا يبطلان ذلك دليل على أن الصوت ليس

بجسم . وهذه الجملة تحتاج الى أن نبين أن الاجسام متماثلة وان الإدراك انما

يتعلق بأخص صفات الذوات لأن كون الصوت مُدرَكًا بالسمع والاجسام

غير مدركة بالسمع مما لا يمكن دخول شبهة فيه ولا منازعة . والذي يدل على

تماثل الأجسام : أنا ندرك الجسمين المتفقين اللون فيلبس أحدهما علينا بالآخر ،

لأن من أدركهما ثم أعرض عنهما وأدركهما من بعد ، يُجوز أن يكون كل

واحد منهما هو الآخر ، بأن نقل إلى موضعه ، ولم يلبسنا على الإدراك

إلا لاشتراكهما في صفة تناولها الإدراك . وقد بينا أن الإدراك إنما يتناول

أخص صفات الذات ، وهو ما يرجع إليها ، وسندل على ذلك . وإذا كان  
الجسمان مشتركين فيما يرجع إلى ذاتيهما فهما متماثلان ، لأن هذا هو  
المستفاد بالتماثل .

فان قيل : دلوا على أنهما لم يلتبسا إلا للاشتراك في صفة ثم يندوا  
أن تلك الصفة مما يتناولها الإدراك . قلنا : الوجوه التي يقع فيها الالتباس  
معقولة ، وهي المجاورة أو الحلول . كالتباس خضاب اللحية بالشعر من حيث  
المجاورة . وكما التبس على من ظن أن السواد الحال في الجسم صفة له من  
حيث الحلول . وكذلك من اعتقد أن صفة المحل للحال . حتى ذهب  
إلى أن للسواد حيزاً ، وكلا الأمرين منتفٍ في التباس الجسمين ، لأنه  
لاحلول بينهما ولا مجاورة ، بل يقع الالتباس مع العلم بتغايرهما . يدل على  
ذلك ما ذكرناه<sup>(١)</sup>

فأما الدليل على أن الصفة التي اقتضت الالتباس مما يتناولها الإدراك ،  
فهو أن الأمر لو كان بخلاف ذلك لما التبسا على الإدراك وفي التباسهما عليه  
دلالة<sup>(٢)</sup> على تعلق الإدراك بما التبسا لأجله ، ولأن المشاركة فيما لا يتعلق  
الإدراك به لا يقتضي الاشتباه على المدرك . ألا ترى أن السواد لا يشبه  
البياض ويلتبس به عند المدرك ، وان اشتركا في الوجود من حيث كان  
الإدراك لا يتعلق بالوجود .

(١) بين السطور « يدل عليه ما ذكرناه » وفي الثانية : فدل على ما ذكرناه .

(٢) في النسخة الثانية : دليل .

وليس لأحد أن يقول : إذا استدلتهم على أن الأجسام متماثلة باللباسها على الإدراك ، فقولوا : إن الأجسام التي لا تلبس كالأبيض والأسود غير متماثلة لفقد اللباس . وذلك أن هذا مطالبة بالعكس في الأدلة ، وليس ذلك بمعتبر . وإثبات المدلول مع ارتفاع الدليل جائز غير ممتنع ، لأن الدليل غير موجب للمدلول ، وإنما هو كاشف عنه . لكن المنكر ثبوت الدليل وارتفاع المدلول . على أن اللباس في الجسمين المذكورين حاصل أيضا ، لأن المدرك لهما إنما يجوز أن يكون أحدهما الآخر وإنما تغير لونه

ما الدليل على أن الإدراك يتعلق بأخص صفات الذوات ، وإن كلامنا كله متعلق به فهو أنه لا يخلو من أن يكون يتعلق بالصفة الراجعة إلى الفاعل ، أو الراجعة إلى العلة ، أو الراجعة إلى الذات . والذي يرجع إلى الفاعل من الصفات هو الوجود . ولو تناول الإدراك لم يخل من أن يتعداه إلى ما يرجع إلى الذات ، أو لا يتعداه ؛ فإن لم يتعد وجب ألا يحصل الفصل بين المختلفين بالإدراك لاشتراكهما في الوجود الذي لم يتناول الإدراك غيره . وإن تعداه إلى الصفة العائدة إلى الذات فيجب أن يفصل بين المختلفين بالإدراك من حيث افتراقا في الصفة التي تتعلق بها ، وأن يلبس أحدهما بالآخر من حيث اشتراكا في الوجود الذي تعلق الإدراك به أيضا ، وذلك محال ، فأما ما يرجع إلى العلة من صفات الجسم ، والذي يمكن أن يدخل شبهة في تناول الإدراك له كونه كائنا في جهة . والذي يوضح أن

الادراك لا يتناول ذلك ، أنه لو تناوله لفُصِّلَ بالادراك بين كل صفتين  
ضدين منه ، وذلك غير مستمر . وأحدنا لو أدرك جوهرًا في بعض  
الجهات ، ثم أعرض عنه ، جوَّز أن يكون انتقل إلى أقرب الأماكن  
إليه ، والتبس عليه الأمر فيه . ولا يلتبس أمره لو اسودَّ بعد بياض ،  
فبان أن الادراك لا يتناول إلا أخص صفات الذوات دون صفات العلل  
وما بالفاعل .

ويمكن الدلالة على أن الصوت ليس بجسم إذا ثبت أن الأجسام  
متماثلة من وجه آخر ؛ وذلك أننا ندرك الأصوات مختلفة . فالراء مخالفة  
للزاي . وكذلك سائر الحروف المختلفة ، فإذا كانت الأجسام متماثلة  
والأصوات تدرك مختلفة ، فليست بأجسام . وإذا كنا دللنا على أن الصوت  
ليس بجسم فالذي يدل على أنه ليس بصفة لجسم بل هو ذات مخالفة له ، أن  
الصوت لو كان صفة لم يخل من أن يكون صفة ذاتية أو غير ذاتية<sup>(١)</sup> . ولا  
يجوز أن يكون صفة ذاتية لتجدده ، وأن دوامه غير واجب . ولا يجوز  
أن يكون صفة غير ذاتية لما بيناه من أن الإدراك لا يتناول إلا الصفات  
الذاتية ، والصوت مدرك بلا خلاف . ومع الدلالة على أن الأصوات  
أعراض ففيها التماثل والمختلف . وقد ذهب أبو هاشم عبد السلام بن محمد  
الجبائي : إلى أن المختلف منها متضاد . وتوقف علم الهدى المرتضى نصر الله

---

(١) الصحيح انه لا يقال في النسب الى ذات ذاتي ، وإنما يقال ذووي بلا خلاف

بين علماء المذهبين . من هامش الاصل .

وجهه ، على القطع على ذلك . فأما أبو هاشم فإنه اعتمد في تضادها على  
طريقين ؛ أحدهما : أن حمل الصوت على اللون من حيث كان إدراك كل  
واحد منهما مقصوراً على حاسة واحدة ، فلما قطع على تضاد المختلف من  
الألوان قال بمثل ذلك في الأصوات . والطريق الثاني : أن الصوت مدرك ،  
فهو هيئة للمحل إذا أوجب مختلفه هيئتين استحال اجتماعهما للمحل في  
حالة واحدة ، كما يستحيل ذلك في الألوان . وليس بعد امتناع اجتماعهما  
في المحل الواحد في الوقت الواحد إلا التضاد

ولقائل أن يقول على ما ذكره أولاً : ما أنكرت [ من ] أن تكون  
الأصوات والألوان وإن اتفقت في إدراك كل واحد منهما بحاسة واحدة تختلف  
فيكون المختلف من الألوان متضاداً دون الأصوات ، ولا يوجب الاتفاق  
في قصر الإدراك على حاسة واحدة التساوى في جميع الأحكام . كما أنها وإن  
اتفقت عندك في ذلك ، فلم تنفق في أن الأصوات تبقى ، كما أن الألوان تبقى ،  
ولا في أن الأصوات يضادها ما يحدث بعدها ، كما كان ذلك في الألوان .  
وإذا جاز مع التساوى فيما ذكرته من قصر الإدراك على حاسة واحدة .  
الاختلاف في أحكام كثيرة ، فأحر أن يكون المختلف من الأصوات غير  
متضاد ، وإن كان المختلف من الألوان متضاداً .

ويقال له فيما ذكره ثانياً : إن الصوتين المختلفين ليس محابهما واحداً  
فيقطع على تضادها لامتناع اجتماعهما فيه في ذلك الوقت الواحد . بل محال  
الحروف المتغايرة متغايرة ، وإذا كان المحلان مختلفين فلا سبيل إلى القطع

على التضاد باستحالة اجتماعهما في المحل . لأن كل واحد من الصوتين  
المختلفين [ لا يصح أن ] يحل محل الآخر

وقد أشار القاضى أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني رحمه الله :  
الى أن الأصوات غير متضادة ، لأنها غير باقية ، والمنافاة إنما تصح في  
المتضاد الباقي . كأنه أراد أن عدم أحد الضدين اذا كان واجبا لأنه مما لا يبقى  
فليس لوجود ضده حكم يخالف عدمه .

فأما الكلام في تماثلها واختلافها فالدلالة على ذلك ما قدمناه من  
الادراك لها . وبيانها في الحروف ، فإن الراء تدرك ملتبسة بالراء ومخالفة  
للزاي ، وقد بينا ان الأدراك يتناول أخص صفات الذات ، ولا يجوز  
وجود الصوت الا في محلٍ ، أما من أثبت حاجة جميع الاعراض الى المحال  
من حيث كان عرضا ، وأما من أجاز وجود بعض الاعراض في غير محل ،  
بدلالة انه يتولد عن اعتماد الجسم ومصاكتة لغيره ، ولأنه يختلف باختلاف  
حال محله فيتولد من الصوت في الطست خلاف ما يتولد في الحجر فيقول  
قد ثبت وجود بعض الأصوات في غير محل فاذا ثبت ذلك في بعضه  
ثبت في جميعه ، لأن الأصوات متفقة في أنها لا توجب حالا للمحل ولا جملة .

وقد ذهب أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي : إلى أن جنس  
الصوت يحتاج مع المحل إلى هيئة وحركة . وقال أبو هاشم ، أخيراً :  
انه لا يحتاج إلا إلى المحل . وعلى هذا القول أكثر أصحابه . وله نصر  
الشريف المرتضى رضى الله عنه . واستدلوا على نفي حاجته إلى غير المحل



بأنه مما لا يوجب حالا لغيره فجرى مجرى اللون في انه لا يحتاج إلى سوى محله . وقالوا : ان الصوت من فعلنا إنما احتاج إلى الحركة لأنها كالسبب فيه من حيث كنا لا نفعله إلا متولداً عن الاعتماد على وجه المصاكة ، والاعتماد يولد الحركة ، فلهذا جرى مجرى السبب . فليس يمتنع أن يفعل الله تعالى الصوت مبتدأً من غير حركة ، كما يفعله غير متولد عن الاعتماد ، وكما يفعل ما وقع من آلة من غير آلة . وجعلوا هذا هو العلة في انقطاع طنين الطست بتسكينه . وأجازوا وجود القليل من الصوت مع السكون عند تناهيه وانقطاعه ، ومنعوا من وجوده من فعلنا مع السكون من فعلنا حالا بعد حال ، لما ذكرناه .

والاصوات تدرك بحاسة السمع في محالها ، ولا تحتاج الى انتقال محالها وانتقالها ، وكونها أعراضاً من انتقالها . وقد استدل على ذلك بأنها لو انتقلت لجاز ان تنتقل إلى بعض الحاضرين دون بعض حتى تكونا مع التساوى في القرب والسلامة ، يسمع الصوت بعضهم دون بعض ، وأن يجوز اختلاف انتقال الحروف حتى يدرك الكلام مختلفاً . واستدل على ذلك أيضاً بأنه : لو احتيج في ادراك الاصوات الى انتقال المحال لما وقع الفرق مع السلامة بين جهة الصوت والكلام مكانهما ، كما انه لا يعرف في أى جهة انتقل الى محل ما يلاقيها من الاجسام التي يدرك منها الحرارة والبرودة . وقد سئل على هذا المذهب عن العلة في مشاهدة القصار من بعد يضرب الثوب على الحجر ثم يسمع الصوت بعد مهلة فيسبق

النظر السمع. وأجيب عن ذلك: بأن الصوت يتولد في الهواء<sup>(١)</sup>، والبعد  
المخصوص مانع من ادراكه، فاذا تولد فيما يقرب أدرك في محله، وإن لم  
يتصل بحاسة السمع، والذي يدرك بعد مهلة هو غير الصوت الذي تولد  
عن الصكّة الأولى، لأن ذلك إنما لا يدرك لبعده. قيل: فكذلك يدرك  
الصوت في جهة الريح أقوى لأنه يتولد فيها حالا بعد حال، فيكون إلى  
ادراكه أقرب. وإذا كانت الريح في خلاف جهة الصوت ضُعب ادراكه،  
وربما لم يُدرك، لأنه يتولد فيما يبعد عنه البعد المانع من إدراكه.

ولا يجوز البقاء على الأصوات، أما من أثبت البقاء معني،  
كالبعثانيين من المعتزلة، فإنه يمنع من بقاء جميع الأعراض، لأن البقاء  
الذي هو عرض عنده لا يصح أن يحل العرض. وأما من لم يثبت البقاء  
معني - وهو الصحيح - ويجوز على بعض الأعراض البقاء، ويقطع  
على بعض، فإنه يعتل في المنع من بقاء الأصوات بأنها لو بقيت لاستمر  
إدراكنا لها مع السلامة وارتفاع الموانع، ومعلوم خلاف ذلك. ولو كان  
الصوت مدركا على الاستمرار لم يقع عنده فهم الخطاب؛ لأن الكلمة  
كانت حروفها تدرك مجتمعة فلا يكون زيد أولى من زيد أو غير ذلك  
مما ينتظم من حروف زيد. ولو كان الكلام أيضا باقيا لكان لا ينتفي  
إلا بفساد محله، لأنه لا ضد له من غير نوعه. ولا تقع الأصوات من  
فعل العباد إلا متولدة. ويدلك على ذلك [أيضا] تعذر إيجادها عليهم إلا

(١) في الأصل البناء والهواء عن النسخة الثانية

بتوسط الاعتماد والمصاكة ، ولأنها تقع بحسب ذلك ، فيجب أن تكون  
ما لا يقع إلا متولداً كالألام .

والصوت يخرج مستطيلاً [ساذجا] حتى يعرض له في الخلق والفم  
والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده ، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً .  
وسنبين ذلك .

### فصل في الحروف

الحرف في كلام العرب ، يراد به حدُّ الشيء وحدته . ومن ذلك  
حرف السيف إنما هو حده وناحيته . وطعام حريف : يراد به الحدة .  
ورجل محارفٌ أى محدود عن الكسب . وقولهم : انحرف فلان عن  
فلان ، أى جعل بينه وبينه حداً بالبعد .

وفسر أبو عبيدة معمر بن المثنى قوله تعالى : « ومن الناس من يعبد  
الله على حرف » أى لا يدوم . وفسره أبو العباس أحمد بن يحيى ؛ أى على  
شك . وكلا التاويلين على ما قدمناه ، لأن المراد أنه غير ثابت على دينه ،  
ولا مستحكم البصيرة فيه ، فكأنه على حرفه ، أى غير واسط منه .

وسميت الحروف حروفاً لأن الحرف حدٌ منقطع الصوت . وقد  
قيل : انها سميت بذلك لأنها جهات للكلام ونواح ، كحروف الشيء وجهاته .  
فأما قولهم في القراءة : حرف أبى عمرو من القراء وغيره ، فقد  
قيل فيه : إن المراد أن الحرف كالحمد ما بين القراءتين . وقيل أيضاً : ان  
الحرف في هذا القول ؛ المراد به الحروف كما قال الله تعالى : « والمَلَك على

أرجائها» أي والملائكة. وكقولهم: أهلك الناس الدينار والدرهم، أي  
الدينار والدرهم. والمعنى: أن القارىء يؤدى حروف أبي عمرو بأعيانها  
من غير زيادة ولا نقصان.

وقد اختلفوا في تسمية الناقة الضامر حرفاً. فقال قوم: أي أنها قد  
حددت أعطافها بالضم. وقال أبو العباس أحمد بن يحيى: لأنها انحرفت  
عن السمن. وقال غيره: شبهت بحرف الجبل في الشدة والصلابة. وزعم  
بعضهم: أنها شبهت بحرف السيف في مضائه. وقال آخرون: شبهت بالهاء<sup>(١)</sup>  
من الحروف لدقتها وتقويسها. وكل هذا راجع إلى ما تقدم.

ومنه سمي مكسب الرجل حرفاً، لأنه الجهة التي انحرف إليها.  
وسموا الميل محرّافاً؛ لدقته. وأنشد أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد:  
كما نزل عن رأس الشجيج المحارف

والتحريف في الكلام، الميل والانحراف. قال الله تعالى: «يخرفون  
الكلم عن مواضعه».

أما تسمية أهل العربية أدوات المعاني، نحو: من، وقد، حروفاً  
فانهم زعموا أنهم سموها بذلك، لأنها تأتي في أول الكلام وآخره فصارت  
كالحروف والحدود له. وقد قال بعضهم: إنما سميت حروفاً لانحرافها  
عن الأسماء والأفعال. وهي عندنا نحن كلام، لأنها منتظمة من  
حرفين فصاعداً.

(١) في الثانية وتشبهت بالهاء لرققتها.

وأما قولهم للحروف التي في لغة العرب حروف المعجم ، فليس  
بصفة للحروف ، لأن ذلك يفسد من وجهين ؛ أحدهما : امتناع وصف  
النكرة بالمعرفة ، والثاني : إضافة الموصوف إلى صفتهم ، والصفة عند النحويين  
هي الموصوف في المعنى ، ومحال أن يضاف الشيء إلى نفسه . إلا أن  
أبا العباس المبرّد ذهب في ذلك إلى أن المعجم بمنزلة الإعجاز ، كما تقول :  
أدخلته مدخلا ، أي إدخالا . وكما حكى أبو الحسن سعيد بن مسعدة  
الأخفش : أن بعضهم قرأ « ومن يُهين الله فإله من مكرم » بفتح الراء ،  
أي من إكرام . فكأنهم قالوا - على هذا الوجه : حروف الإعجاز .  
ولم يجز أبو الفتح عثمان بن جني أن يكون قولهم : حروف المعجم بمنزلة  
قولهم صلاة الأولى ، ومسجد الجامع . قال : لأن معنى ذلك : صلاة  
الفريضة الأولى ، ومسجد اليوم الجامع ، فهما صفتان حذف موصوفاهما  
وأقما مقامهما ، وليس كذلك حروف المعجم ؛ لأنه ليس معناه حروف  
الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم . وليس يبعد عندي ما أنكره  
أبو الفتح ، بل يجوز أن يكون التقدير : حروف الخط المعجم ؛ لأن  
الخط العربي فيه أشكال متفكّكة لحروفٍ مختلفة عُجم بعضها دون بعض  
ليزول اللبس . وقد يتفق في غيرها من الخطوط أن تختلف أشكال  
الحروف فلا يحتاج إلى النقط ؛ فوصف الخط العربي بأنه معجم لهذه  
العلة . وقيل : حروف المعجم ، أي حروف الخط المعجم كما يقال :

حروف العربي ، أى حروف الخط العربي ، وليس يمكن أن يعترض على هذا القول بأن يدعى أن وضع كلام العرب قبل خطهم ، وأن التسمية كانت لحروفه بحروف المعجم من حين تكلم به ، لأن قائل هذا يحتاج الى إقامة الدلالة على ذلك ، وهى متعذرة لبعده العهد ، وفقد الطرق التى يتوصل بها الى معرفة ذلك ، لاسيما اثبات التسمية لهذه الحروف بأنها حروف المعجم قبل وضع الخط وكما يروى من ابتداء وضعه ، وأنه خرج على ما قيل من الانبار ، وما يجرى هذا المجرى فليس يشمر ولا الظن .

فاذا قيل أعجمت الكتاب فمعناه ازلت ابهامه ، كما يقال اشكيتته اذا اذا ازلت ما يشكوه . لأن هذه اللفظة فى كلام العرب للابهام والخفاء . ومنه : رجل أعجم . وقال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « جرح العجماء جبار<sup>(١)</sup> » يريد البهيمة . وعجم الزيب وغيره أى المستترفيه . وسموا صلاتى الظهر والعصر : عجموين ؛ لأنه لا يفصح بالقراءة فيهما .

والحروف تختلف باختلاف مقاطع الصوت ، حتى شبه بعضهم الحلق والفم بالنادى ، لأن الصوت يخرج منه مستطيلا ساذجاً ، فاذا وضعت الأنامل على خروقه ووقعت المزوجة بينهما سمع لكل حرف منها صوت لا يشبه صاحبه ، فكذلك اذا قطع الصوت فى الحلق والفم ، بالاعتماد على جهات مختلفة ، سمعت الأصوات المختلفة التى هى حروف . ولهذا لا يوجد فى صوت الحجر وغيره لأنه لا مقاطع فيه للصوت ، وليس يحتاج الى

(١) جبار بضم الجيم : هدر

حصر الحروف التي يتعلق بها . وإنما الغرض ذكر ما في اللغة العربية التي  
كلامنا عليها ، لأن في غيرها من اللغات حروفاً ليست فيها ، كلغة الأرمين  
وما جرى مجراها . فحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً ، وهي : الهمزة  
والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والقاف والكاف والضاد  
والجيم والشين والياء واللام والراء والنون والطاء والذال والتاء والصاد  
والزاي والسين والظاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو . فهذا  
ترتيبها على الخارج .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لا يعتد بالهمزة ويجعل الحروف  
ثمانية وعشرين حرفاً . وقوله هذا عند النحويين مرفوض ، واعتلاله بأن  
الهمزة لا صورة لها مستكره غير مرض ، لأن الاعتبار باللفظ دون الخط  
وهي ثابتة فيه . ولو أن العرب لاخط لها كغيرها من الأمم لم يمنع ذلك من  
الاعتداد بجميع هذه الحروف المذكورة .

فأما الألف التي هي ساكنة أبداً ، فقد قالوا : ان واضع الخط ولاي أتى  
بـ«لا» على وزن «ما» ، لأن الألف ساكنة لا يصح الابتداء بها ، فجاء بحرف  
قبلها ليتمكن النطق بها ويقع تمثيل ذلك . وليس غرضه أن يبين كيف يتركب  
بعض هذه الحروف من بعض ، كما يقول المعلمون : لام ألف . ولو أراد  
أن يبين التركيب لبينه في سائر الحروف ولم يقتصر على الألف مع اللام  
وقد قال أبو الفتح عثمان بن جني : انهم انما اختاروا لها حرف اللام دون  
غيره من الحروف ، لأن واضع الخط أجراه في هذا على اللفظ ، لأنه أصل

للخط والخط. فرع عليه. فلما رأهم وقد توصلوا الى النطق بلام التعريف بان قدموا قبلها الفاء، نحو، الغلام والجارية، لما لم يمكن الابتداء باللام الساكنة كذلك أيضا قدم قبل الألف في لا، لامتوصلا إلى النطق بالألف الساكنة. وكان في ذلك ضرب من المعارضة بين الحرفين.

ويمكن عندي أن يعترض على هذا القول بأن يقال: ان التي مع اللام في الرجل والجارية هي الهمزة وليست الألف الساكنة التي جاءت اللام معها في لا، فكيف تجعل العلة في ورود اللام هنا مع الألف ورود الهمزة هناك مع اللام، وليس بين الموضوعين تناسب ولا معارضة كما ذكرت؟ وهل يصح أن يقال: إن الألف الساكنة التي لا يمكن أن يبتدأ بها في النطق بل يحتاج إلى حرف قبلها يتوصل بها إلى النطق بلام التعريف التي هي ساكنة مثلها وكل من الحرفين يحتاج إلى ما يحتاج إليه الآخر؟ فان قال: إن الهمزة التي مع اللام في الرجل هي ألف على الحقيقة، وهي التي بعد اللام في قولهم: لا، وان كانت ساكنة هناك، قيل له فما وجه انكاره وانكار أصحابك على أبي العباس المبرد أنه لم يعتد بالهمزة في الحروف بل جعلها ثمانية وعشرين حرفا فقط، وأوليس هذا منكم انكار للهمزة رأسا؟ وليس يحظر أن يجاب عن هذا الكلام إلا بأن كافة النحويين يطلقون على الهمزة التي مع لام التعريف انها ألف، ومثل هذا لا يقنع، لأن التعليل فيما ذكره أبو الفتح اذا قصر على الشبه في الاسم ضعف جدا واطرح.



ثم الكلام عليهم أيضا باق في قولهم ان الهمزة في نحو الرجل ألف على الاطلاق ، مع اعتقادهم أن الألف هي الحرف الساكن أبدأ في نحو كتاب وغيره والهمزة حرف غيره ، وانكارهم على أبي العباس المبرد ما ذكرناه .

فأما نحن اذا سئلنا عن العلة في ايراد اللام مع الألف للتوصل بحرف متحرك دون غيرها من الحروف ، فمن جوابنا أن الغرض كان إيراد حرف متحرك للتوصل به ، والعادة جارية في مثل هذا الموضع بمجيء همزة الوصل كما جاءت في نحو اذهب وغيره ، فمنع من ذلك ما ذكره أبو الفتح من انها تأتي مكسورة ، ولو جاءت قبل الألف مكسورة لانقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها ، وانتقض الغرض . فلما خرجت الهمزة بهذه العلة التي ذكرها كانوا في غيرها من الحروف بالخيار ، أي حرف متحرك ورد صح به الغرض ، فأتوا باللام لغير علة ، كما خص واضع الخط بعض الحروف بشكل دون بعض لغير سبب . وأمثال هذا الذي لا يعلل كثيرة لا تحصى . ويلحق هذه الحروف التي ذكرناها حروف بعضها يحسن استعماله في الفصيح من الكلام وبعضها لا يحسن ، فالتى تحسن ستة أحرف ، وهى : النون الخفيفة التي تخرج من الخيشوم ، والهمزة المخففة ، وألف الامالة ، وألف التفخيم ، وهى التى بها ينحنا نحو الواو ، وذلك كقولهم فى الزكاة : الزكاة ، والصاد التى كالزاي نحو قولهم فى مصدر مزدرد ، والشين التى كالجيم ، نحو قولهم فى أشدق أجدق

والحروف التي لا تستحسن ثمانية وهي الكاف التي بين الجيم والكاف نحو كلهم عندك ، والجيم التي كالـكاف نحو قولهم للرجل ركل ، والجيم التي كالشين نحو قولهم خرشت ، والطاء التي كالتاء كقولهم طلب والضاد الضعيفة كقولهم في أترد أضرده ، والصاد التي كالسين في قولهم صدق والظاء التي كالثاء كقولهم ظلم ، والفاء التي كالباء كقولهم فرند<sup>(١)</sup> ومخرج هذه الحروف ستة عشر مخرجا : ثلاثة في الحلق فالها من أقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء ، وهذا على ترتيب سيبويه . وزعم أبو الحسن الاخفش أن الـهاء مع الألف لا قبلها ولا بعدها . ثم يليه من وسط الحلق مخرج العين والحاء . ثم من فوق ذلك مع أول الفم مخرج الغين والحاء . ثم من أقصى اللسان مخرج القاف . ومن أسفل ذلك وأدنى إلى مقدم الفم مخرج الكاف . ومن وسط اللسان [ذلك] بينه وبين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء . ومن أول حافة اللسان وما يليها من الاضراس مخرج الضاد . ومن حافة اللسان من ادناها إلى منتهى طرفه بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مخرج اللام . ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون . ومن مخرج النون غير انه ادخل في ظهر اللسان مخرج الراء . ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والتاء والذال . ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد والزاي والسين . ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والثاء والذال . ومن باطن الشفة السفلى

(١) رسم المؤلف فوق كل حرف ما يشبهه ، فحيا صغيرة فوق الكاف في كلهم ورجل وخرشت وتاء صغيرة كذلك فوق الطاء من طلب وهكذا حتى آخر الأمثلة .

واطراف الثنايا العليا مخرج الفاء . ومن بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو .  
ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة .

ومن هذه الحروف المجهور والمهموس ، ومعنى الجهر في الحرف انه أشبع  
الاعتماد في موضعه ومُنَع النفس ان يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد ويجرى  
الصوت . ومعنى المهمس فيه ان يضعف الاعتماد في الصوت حتى يجرى  
معه النفس .

والحروف المهموسة عشرة أحرف وهي الهاء والحاء والخاء والكاف  
والسين والصاد والتاء والشين والثاء والفاء ويجمعها في اللفظ ستشحتك  
خصفه [ وجمعت أيضا : سكت فحتمه شخص ] وما سوى هذه الحروف هو  
المجهور . ومنها أيضا الرخو ، والشديد ، والذي بين الشديد والرخو ،  
فالشديد الحرف الذي يمنع الصوت أن يجرى فيه . وهي ثمانية أحرف :  
الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء ، والدال والتاء والباء ويجمعها في اللفظ  
أجدك قطبت . والتي بين الشديد والرخو ثمانية أحرف وهي : الألف  
والعين والراء واللام والياء والنون والميم والواو ويجمعها في اللفظ : لم  
يروعنا . والرخوة الحروف التي لا تمنع الصوت أن يجرى فيها وهي  
ما سوى هذين القسمين المذكورين . ومنها أيضا المنطبقة والمنفتحة ، ومعنى  
الاطباق أن يرفع المتلفظ بهذه الحروف لسانه ينطبق بها الحنك الأعلى  
فينحصر الصوت بين اللسان والحنك . وهي أربعة أحرف : الصاد والضاد  
والطاء والظاء . وما سواها من الحروف مفتوح غير منطبق .

ومن الحروف أيضا حروف الاستعلاء . وحروف الانخفاض  
ومعنى الاستعلاء: أن تصعد في الحنك الأعلى وهي سبعة أحرف :  
الحاء والغين والقاف والضاد والطاء والصاد والطاء . وما سوى ذلك  
من الحروف منخفض . ومنها حروف الذلاقة ، ومعنى الذلاقة أن يعتمد  
عليها بذلق اللسان ، وهو طرفه ، وذلق كل شيء حده . وهي ستة أحرف :  
اللام والراء والنون والفاء والباء والميم . وما سواها من الحروف  
فهي المصمتة .

وللحروف أيضا انقسام إلى الصحة والاعتلال والزيادة والأصل  
والسكون والحركة وغير ذلك مما أكثر علقته بالنحو ، ولو ذكرناه في هذا  
الكتاب أطلناه . وعد لنا عن الغرض في تقريره . وإنما أربنا ذكر ما لا  
يستغنى عنه طالب معرفة الفصاحة التي لها يقصد وإليها ينحو . فأما  
ما سوى ذلك فاللمحة تقنع منه ، واللمعة تغني فيه . وفيما اردناه من أقسام  
الحروف وأحكامها في هذا الفصل مقنع ولا يليق به الزيادة عليه والاسهاب ،  
لأنه كالطريق الذي يجتاز فيه إلى مرادنا ، ونتوصل بسلوكة إلى مقصدنا  
فاللبت به غير واجب ، والريث فيه غير محمود .

### فصل في الكلام

الكلام اسم عام يقع على القليل والكثير . وذكر السيراني انه مصدر ،  
والصحيح أنه اسم للمصدر والمصدر التكليم قال الله تعالى : « وكلم الله موسى

تكليماً ولعل أبا سعيد تسمع في إيراد ذلك وقوله مجازاً . فأما الكلام فإنه اسم يدل على الجنس ، هكذا مذهب أهل النحو في الأسماء التي يكون فيها الاسم على صورتين تارة بالهاء وتارة بطرحها ، نحو تمر وتمر ، وبسرة وبسرة ، وما أشبه ذلك . على أن بعضهم قد جعل الكلام جمع كلمة لكن الأخرى على مذهبهم ما ذكرناه .

والكلمات جمع كلمة ، وقد حكى كلمة وجمعها كلم . وروى أبو زيد أن العرب تقول الرجلان لا يتكلمان يريد : لا يتكلمان . وقد استدل على أن الكلام ليس بمصدر بأن الفعل المستعمل منه إنما هو كلمت ، وفعلت يأتي مصدره في القياس على مثال التفعيل ، نحو : كسرت تكسيرا ، ولا يأتي على لفظ آخر . والكلام عندنا على ما انتظم من هذه الحروف التي ذكرناها أو غيرها على ما بيناه من أننا لا نذكر إلا حروف اللغة العربية دون غيرها من اللغات . وحده ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة ، إذا وقع ممن تصح منه أو من قبيله الافادة . وإنما شرطنا الانتظام لأنه لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر لم يصح وصف فعله بأنه كلام . وذكرونا الحروف المعقولة لأن أصوات بعض الجمادات ربما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف . ولكنها لا تتميز وتتفصل كتفصيل الحروف التي ذكرناها . واشترطنا وقوع ذلك ممن يصح منه أو من قبيله الافادة لئلا يلزم عليه أن يكون ما يسمع من بعض الطيور كالبيغاء وغيرها كلاماً . وقلنا القبيل دون الشخص لأن ما يسمع من الجنون يوصف بأنه

كلام ، وان لم تصح منه الفائدة وهو بحاله ، لكنها تصح من قبيله ، وليس كذلك الطائر .

فأما الدليل على صحة هذا الحد فهو : أن الشروط التي ذكرناها فيه متى تكاملت صح الوصف بأنه كلام ، ومتى اختل بعضها لم يوصف بذلك . وفيما ذكرناه تسمع ، وهو قولنا لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر لم يصح وصف فعله بأنه كلام . وكذلك النطق بحرف واحد متعذر غير ممكن إذ لا بد من الابتداء بمتحرك والوقوف على ساكن ، وما يمكن ذلك في أقل من حرفين ، الأول منهما متحرك والثاني ساكن ، وهو الذي يسميه العروضيون سبباً خفيفاً . وبهذا أجاب أصحابنا من أئمتهم على هذا الحد الذي ذكرناه أن يكون : «ق» و«ع» في الأمر ليس بكلام ، لأنه <sup>(١)</sup> حرف واحد . وقالوا : إن المنطوق به في هذا القول حرفان والغنة التي وقف عليها عند السكوت هي حرف . وإن لم تثبت في الخط . وبينوا أن النطق بحرف واحد غير ممكن للعلة التي ذكرناها . وبهذا الجواب غنوا عما قاله أبو هاشم : من أن الأصل في هاتين اللفظتين عند الأمر «أوق» و«أوع» ، وإنما حذف ذلك لضرب من التصريف ، والمحذوف مقدر في الكلام مراد ، فعاد الأمر إلى أن الحرف الواحد لا يفيد . وإذا كنا [ قد ] بينا التسميح فيما ذكرناه فوجه العذر فيه أنه لو أمكن فرضاً وتقديراً أن ينطق بحرف واحد لم يكن كلاماً ، وإن كان الصحيح أن ذاك غير ممكن لما بيناه .

(١) في الاصلين ( ولأنه )

وقد أزمنا على هذا الحد الذي ذكرناه أن يكون الأخرس متكلماً لأنه قد يقع منه حرفان . والتزم أصحابنا ذلك وقالوا : إن الأخرس يمكن أن يقع منه أقل قليل للكلام . وفيهم من احترز من ذلك وقال في أصل الحد ما انتظم من حرفين مختلفين . وادّعى أن الأخرس لا يقع منه ذلك . وطعن على هذا القول بأنه : غير ممتنع أن يقع من الأخرس حرفان مختلفان . والمعتمد التزم<sup>(١)</sup> ذلك ، والقول بجوازه . وليس يجوز أن يشترط في حد الكلام وكونه مفيداً على ما يذهب إليه أهل النحو ومضى في بعض كلام أبي هاشم ، وذلك أننا وجدنا أهل اللغة قد قسموا الكلام إلى مهمل ومستعمل . والمهمل ما لم يوضع في اللغة التي أضيف أنه مهمل إليها شيء من المعاني والفوائد ، والمستعمل هو الموضوع لمعنى أو فائدة . فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموه إلى قسمين ، بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد إسم الكلام رأساً ، لا أن يجعلوه أحد قسميه . على أن الكلام إنما يفيد<sup>(٢)</sup> بالمواضعة . وليس لها تأثير في كونه كلاماً ، كما لا تأثير لها في كونه صوتاً . وأي دليل على أن اسم الكلام عندهم خير مقصور على المفيد أو كد من تسميتهم للبهذيان الواقع من المجنون وغيره كلاماً . وليس يمكن دفع ذلك عنهم ولا أنكاره . وقد وجدت أبا طالب أحمد بن بكر العبدى النحوى ينصر في كتابه الموسوم بالبرهان في شرح الأيضاح ، ما يذهب إليه النحويون في هذه المسئلة . فلما تأملتته وأنعمت النظر فيه

(١) في النسخة الثانية ( الزام ) (٢) في النسخة الثانية ( يقبل )

لم أجده معتمداً فيما ادَّعوه . وأنا أحكيه وأتبعه ببيان عدم الدلالة منه .  
قال أبو طالب : وهذا اللفظ من الكلام فانه يكون واقعا على المفيد منه  
لا على غيره ، ألا ترى أن سيبويه رحمه الله قال : واعلم إن قلت إنما وقعت  
في كلام العرب على أن يحكى بها ما كان كلاما لا قولاً ، وفسر معنى هذا  
القول . ثم قال فان قلت : ألسنت تقول لمن نطق وأظهر كلمة واحدة قد  
تكلم وإن لم يكن ما ذكره جملة . قيل قال أقول تكلم ولا أقول قال كلاما ،  
لأن الكلام ما وقع على الجمل من حيث ذكرت ان كلاما إنما وقع على  
أن يكون اسما للمصدر ونائبا عنه . وذلك المصدر موضوع للمبالغة  
والتكثير . ألا ترى انك تقول فعلت كذا وكذا . ولفظ هذا يحتمل أن  
يكون كثيرا وأن يكون قليلا . وبابه القلة . وإذا قال فعلت بتشديد العين  
لم يكن إلا للتكثير وزال عنه معنى القلة من أجل التشديد . فاذا كان الأمر  
على هذا وكان الكلام جاريا على لفظ فعل للمبالغة وجب أن يراد به التكثير ،  
وأقلّ أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعا على جملة . فان قيل فان  
الفعل المستعمل من هذا اللفظ لا يكون على وجهين اذا أريد التقليل كان  
خفيفا ، وإذا أريد التكثير ثقل ، كما نجد ذلك في ضرب وضرب ، وذلك أنه  
لم يجر فيه إلا كالتبته . قيل : أليس قد تقرر أن لفظ فعل للتكثير والتكرير  
فينبغي أن يوفي حق لفظها . وكونها على حالة واحدة عندي أبلغ في المعنى  
حتى صارت عندهم لفظة لا تستعمل إلا للمبالغة من حيث كان الكلام أجل  
ما يوصف به الانسان . حتى قال الشاعر :



لسان الفتى نصفٌ ونصفٌ فؤاده فلم يبق إلا صورة اللحم والدم  
وقال قبل هذا البيت :

وكائن ترى من ساكت لك معجب زيادته أو نقصه في التكلم  
ولآخر :

ومما كانت الحياء قالت لسان المرء من خدم الفؤاد  
ويقال : لاصل الدين والكلام عليه : فلان متكلم . فلولا انها شيمته  
شريفة ، وصفة مبالغة ، لما وصف بذلك . ثم يقال للانسان الذي يورد ما ثقل  
فائدته : هذا ليس بكلام . فقد بان بما ذكرته موضع المبالغة في قولهم :  
فلان متكلم . وقد قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إنَّ من البيان  
لسحرا » . فاما ما جاء من قوله :

فصبحت والطير لم تكلم .

وقوله :

عجبت لها انى يكون غناؤها فصيحاً ولم تفغر بمنطقها فما

فجاز لا حقيقة له . كما قيل :

إلى ملك أظلافه<sup>(١)</sup> لم تشقق

---

(١) من كلام الاخطل أو عققان بن قيس بن عاصم وأوله :

سأمنعها أو سوف أجعل أمرها . وبعده :

سواء عليكم شؤمها وهجانها وان كان فيها واضح اللون يبرق

عن لسان العرب . وهو كناية عن تنعم الملك .

وكما أنشد سيبويه :

وداهية من دواهي المنون ترهبها الناس لافلها

فجعل للداهية فما استعارة . وكشف هذا شاعر محدث فقال :

وسألت من لا يستجيب فكنت في استخباره كمجيب من لا يسأل

ويكشف هذا المعنى للمتأمل أن العرب ، لشرف الكلام عندهم وأن

القليل المفيد منه عندهم كثير ، [ انهم ] يقولون : وقال فلان في كلمته .

إنما يريدون القصيدة . وكشف هذا المتأخر ما أريد فقال :

ورسائل قطع العداة سحاءها فراواقنا وأسنةً وسنوراً<sup>(١)</sup>

وهل هو إلا كلام ، وقد ترى تفصيله إيّاه بالقنا والسنور . وقد

قال الأول :

والقول ينفذ مالا تنفذ الأبر

وقال آخر .

فإن القوافي يتلجن موالجا تضايق عنها أن تولجها الإبر

وهذا كله إنما أوردته نصرا لنطقهم بتكلم مثقل العين على لفظ المبالغة

ولم يستعملوه على وجهين مخففاً ومثقلاً . فيقال لأبي طالب . إن كنت

أوردت ما ذكرته عن سيبويه على وجه الاستدلال به فلا حجة فيه ، لأننا

لسنا نخالفك في هذه المسألة وحدك ، وإنما نخالف فيها سيبويه وغيره

---

(١) السحاء بكسر السين : جمع سحاة وهي ما يشد به الكتاب والرسالة .

والسنور : جملة السلاح وخص به بعضهم الدروع

من النحويين الذين ذهبوا إلى أن الكلام هو المفيد دون غيره . وكيف  
يكون قول خصومنا علينا حجة من غير أن يعتمدوا الاعلى نفس الدعوى  
فان ذهب إلى أن قول سيبويه وأمثاله في هذا [ وأمثاله ] حجة ، واستطرف  
الافصاح بخلافه . قلنا : إن كان هذا لحسن الظن به فذلك أليق بالمتكلمين  
الذين هم أصحاب التحقيق والكشف عن اسرار المعلومات وغوامض الأشياء ،  
وعلاهم هي الصحيحة المستمرة الجارية على منهج واضح وسبيل مستقيم .  
وأما غيرهم بالاضافة اليهم خابط عشواء ، وحاطب ليل . فان جاز الاعتصام  
بتقليد سيبويه ، كان الاعتصام بالدخول في شعب هؤلاء أخرى وأولى .  
وان قيل ان اتباع النحويين في مثل هذا الباب أسوغ ، لانهم أهل هذا  
الشان ، وارباب هذه الصناعة ، قلنا : انما يجب اتباعهم فيما يحكونه عن  
العرب ويروونه ، وليس هذه المسألة من قبيله ، بل العرب مجمعون معنا على تسمية  
الكلام المفيد وغير المفيد بأنه كلام . وليس يمكن جحد ذلك عنهم .

فأما طريقة التعليل فان النظر اذا سلط على ما يعلل النحويون به لم  
يثبت معه إلا الفذ الفرد ، بل ولا يثبت شيء البتة . ولذلك كان المصيب  
منهم المحصل من يقول هكذا قالت العرب ، من غير زيادة على ذلك ، فرجما  
اعتذر المعتذر [ لهم ] بأن علاهم انما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة  
ويتدرب بها المتعلم ويقوى بتأملها المبتدىء . فاما أن يكون ذلك جاريا على قانون  
التعليل الصحيح والقياس المستقيم ، فذلك بعيد لا يكاد يذهب اليه محصل .  
على أنه قد يمكن أن يقال : إن المتقدمين من أهل النحو تواضعوا في عرفهم

على أن سمو الجمل المفيدة كلاما دون ما لم يفد، لأن ذلك على سبيل التحقيق. كما أنهم سمو هذه الحوادث الواقعة، كضرب وقتل، أفعالا. ولو عدلنا الى التحقيق ورفض عرفهم كانت أسماء لما وقع من الحوادث. فأما تسليمه أن كل من نطق بكلمة واحدة يقال له تكلم ولا يقال قال كلاما. واعتلاله بأن كلاما وقع إسما لمصدر ونائبا، وذلك المصدر موضوع للتكثير، فيجب أن يوفى حقه فمن طريف ما يعتمد عليه. وذلك أن التكثير موجود في لفظ تكلم، وقد أجازته مع القلة، فكيف لم يجز ذلك مع المصدر الذي ليس في لفظه التكثير. وإنما هو نائب عن ذلك في لفظه. فإذا جاز هذا في الأصل فهو فيما ينوب أسوغ وأليق.

وأما قولهم أنهم لم ينطقوا في الكلام إلا بفعل التي هي للتكثير، لشرف الكلام عندهم، فذلك هو الحجة في اطلاق لفظ الكلام وتكلم على القليل الذي ليس بمفيد لما ذكره من الشرف والمبالغة. وأما استدلاله على شرف الكلام عندهم بالأبيات التي ذكرها فما يمكن إيراد مثله إلا أن ذكره:

ومما كانت الحكماء قالت لسان المرء من خدم الفؤاد

لا أعلم موقع الدلالة منه على شرف الكلام وهو بالدلالة على تشریف الفؤاد والوضع من اللسان بانه خادمه أليق. وأما قوله انهم يقولون للانسان الذي يورد ما تفل فائدته: هذا ليس بكلام، قلنا ذلك وأمثاله انما يورد على سبيل الجواز والاسراف في المبالغة. كما يقال للرجل البليد: ليس

بانسان ، والفرس البطيء ليس بفرسٍ لا أن ذلك على الحقيقة . وهذا ممّا لا تدخل في مثله شبهة . وأما قوله إنّ العرب لشرف الكلام عندهم وأن القليل المفيد منه كثير . يقولون : قال فلان في كلمته ، يريدون القصيدة ، فذلك كله [ هو ] وأمثاله هو الوجه في اقتصارهم على لفظ التكثير في الكلام ، أفاد أو لم يفد ، دون الألفاظ التي لم توضع للتكثير .

وقد حدّ الكلام بحدود غير صحيحة ، كحدّ بعض النحويين له بأنه فعل المتكلم ، وذلك ينتقض بجميع أفعاله الحادثة منه في حال كلامه ، كالضرب وما أشبهه ، على أن من عقل كونه متكلماً عقل الكلام ولم يحتج الى حدّه . وكذلك حد بعض المتكلمين له بأنه : ما أوجب كون المتكلم متكلماً . وقول غيره : ما يقوم بذات المتكلم لأن هذا كله فرع على عقل المتكلم وتحققه ، وذلك لا يتم إلا بعد المعرفة بالكلام ، وما يقوم بذات المتكلم ينتقض بكل ما يقوم به من العلم والقدرة والحياة . ثم السؤال فيه باق ، لأنه اذا قيل فهذا الذي أوجب كون المتكلم متكلماً أوقام بذاته ماهو ، فلا بُدّ من الرجوع الى ما قدّمنا من حدّه .

وإذا كان كلامنا مبنيّاً على أنّ الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه ، وكان أبوعلى الجبائي يذهب الى أنّ جنس الكلام يخالف جنس الصوت ، فلا بد من بيان ما ذهبنا اليه وفساد ما عداه . والذي يدل على أنّ الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه أنه لو كان غيره لجاز أن

يوجد أحدهما مع عدم الآخر على بعض الوجوه، لأنَّ هذه القضية واجبة في كل غيرين لا تعلق بينهما، ولما استحال ان توجد الأصوات المقطعة على وجه مخصوص، ولا تكون كلاماً، أو الكلام من غير صوت مقطّع دلّ على أنه الصوت بعينه

فأما من ذهب الى أن الكلام معني في النفس من المجبرة، فان الذي حملهم على هذا المذهب الواضح الفساد، ظهور أدلة نظار المسلمين على حدوث هذا الكلام المعقول، وتقديم بعض حروفه على بعض، فلم يتمكنوا من الاعتراف بأنه من جنس الأصوات المقطعة، مع القول بأن كلام الله عزّ اسمه قديم، فادعوا لذلك أن الكلام غير هذا الصوت المسموع، وأنه معني قائم في النفس ليسوغ لهم قدمه على بعض الوجوه، فلجأوا من الاعتراف بالحق والالتقياد بزمامه الى محض الجهل وصرف الضلال. ولو تجنب خطابهم على هذا القول وعوّل في افساده على حكاية مذهبهم لأغنى ذلك عند كافة المحصلين، ولم يفتقر الى استئناف دليل عليهم غير التأمل لما يدعون به، والعجب مما يلتزمونه ويصرّحون به وحمد الله تعالى على ما أنعم به من الإرشاد، ومنحه من الهداية. لكن قد جرت عادة أهل العلم معهم بإيضاح الحق، وان كان غير خاف، والتنبيه على الصواب، وان كان ليس بمشكّل، في جميع المذاهب التي تفرّدوا بها، وإن جرت في البعد مجرى هذا المذهب، فنحن نستدرك عليهم في هذه المسألة على طريقة أصحابنا، ونذكر ما قالوه، وان كنا غير محتاجين الى ذلك.

والذي يدل على ان الكلام ليس بمعنى في النفس أنه لو كان معنى زائداً على المعاني المعقولة الموجودة في القلب كالعلم وغيره ، لوجب أن يكون الى معرفته طريق من ضرورة أو دليل . ولو كان ضرورة لوجب اشتراك العقلاء في المعرفة ، ولم يحسن الخلاف بينهم فيه ، والمعلوم غير ذلك ، ولو كان عليه دليل لكان من ناحية حكم يظهر له ، ويتوصل به الى اثباته كما يتوصل بأحكام الذوات الى اثباتها ، ومعلوم أنه لا حكم يمكن أن يشار اليه في هذا الباب .

فان قيل : الصوت المسموع طريق الى إثبات الكلام القائم في النفس . قلنا : ليس يخلو من أن يكون طريقاً اليه بأن يعلم عنده أو يستدل به عليه ، فان كان الأوّل ووجب ان يعلم كل من سمع الكلام الذي هو الصوت الواقع على بعض الوجوه شيئاً آخر عنده ، ومعلوم خلاف ذلك وان كان يستدل به عليه ، فالكلام المسموع إنما يدل على مالولاه لما حدث ، وهو القدرة ، أو مالولاه لم يقع على بعض الوجوه وهو العلم والارادة . فإما ما سوى ذلك فلا دلالة عليه لنفي التعلق .

فان قيل : كل عاقل يجد في نفسه عند الكلام أمراً يطابقه ويدبر في نفسه ما يريد أن يتكلم به حتى يخطب الخطبة وينشد القصيدة من غير أن يحرّك لشيء من ذلك جارحة بحال من الأحوال وذلك يُبين ان الكلام معنى قائم في النفس . قلنا : كل أمر يجده الانسان من نفسه عند الكلام معقول ، وهو العلم بكيفية ما يوقعه منه ، أو الظن له أو إرادة ذلك والداعي

الى فعل الكلام أو الفكر والروية في ايقاعه ، وكيفية فعله . فان أشير إلى بعض ما ذكرناه بالكلام صحَّ المعنى وعاد الخلاف الى عبارة . وان أريد غيره فليس بمعقول . وههنا جواب آخر : وذلك ان الانسان يفعل كلاماً خفياً في داخل صدره ويقطعه بالنفس فيكون كلاماً بالحقيقة، وان كان غير مسموع له . ثم ان أحداً قد يحدث نفسه بنسج ثوبٍ أو بناء دارٍ فيظنُّ انها ان ذلك مصوّر في نفسه قبل الفعل ، وليس يجب لذلك أن يكون البناء أو النساجة معنًى في النفس ، بل ذلك علم بكيفية ايقاع كل واحد منهما حسب ما بيناه في الكلام . فأمّا تعلقهم بحسن قول القائل في نفسى كلام ففاسدٌ ، لأنّه توصلّ الى اثبات المعانى بالعبارات، ولا يعول على ذلك محصل . على ان من يطلق هذا القول لا يخلو من أن يكون أطلقه عن علم أو عن غير علم ، فان كان أطلقه عن غير علم فلا حجة في اطلاقه ، وان كان عن علم لم يخل أن يكون ضرورياً أو مكتسباً . فان كان ضرورياً وجب اشتراك العقلاء فيه ولم يحسن الخلاف بينهم ، وليس الأمر كذلك ، وان كان مستدلاً عليه فالواجب ايراد الدليل الذي اقتضى اطلاق هذه العبارة ليقع النظر فيه .

وبعد فان الانسان قد يطلق أيضاً فيقول في نفسى بناء دار، ونسج ثوب . كما يقول في نفسى كلام ، فهل يدل ذلك على ان البناء والنساجة معنيان في النفس كما دلّ عندهم على ان الكلام معنًى فيها . ثم ان لقول القائل في نفسى كلام وجهاً صحيحاً ، وذلك ان المعنى انى عازمٌ عليه ومريدٌ له ، ولهذا لو أبدلوا هذا اللفظ بما ذكر لقام مقامه في الفائدة . واما تعلقهم بأن الساكت يقال فيه انه



متكلم فليس بصحيح ، لأن المراد بذلك إمكان الكلام منه أو إضافته إليه على طريق الصناعة كما يقال للصائغ في حال هو لا يصوغ فيها - انه صائغ . وكذلك سائر الصناعات ، ثم هو مع ذلك استدلال بالمعاني على العبارات وقد بينا فساد ذلك فيما تقدم .

والكلام مما لا يوجب حالاً للمتكلم إذ لا طريق الى اثبات ذلك من ضرورة أو استدلال . ولا فرق بين من ادعى في الكلام انه يوجب حالاً وبين من ادعى ذلك في جميع الأفعال كالضرب وغيره . وأيضاً فإن الكلام يوجد في الصدا، ويكون نحن المتكلمين به . ومن شأن ما انفصل عن الحى لا يوجب له حالاً ، ولأن كل ما أوجب للحى حالاً لا يصح وجوده في محل لا حياة فيه كالعلم والقدرة . والكلام يتعلق بالمعاني والفوائد بالمواضع لا لشيء من أحواله وهو قبل المواضع اذ لا اختصاص له، ولهذا جاز في الاسم الواحد أن تختلف مسمياته باختلاف اللغات . وهو بعد وقوع التواضع يحتاج الى قصد المتكلم به واستعماله فيما قررته المواضع ولا يلزم على هذا أن تكون المواضع لا تأثير لها، لأن فائدة المواضع تميز الصيغة التي متى أردنا مثلاً أن أمر قصدناها . وفائدة القصد أن تتعلق تلك العبارة بالمأمور ، وتؤثر في كونه أمراً به . فالمواضع تجري مجرى شحذ السكين وتقويم الآلات، والقصد يجري مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الاعتداد والكلام على ضربين مهمل ومستعمل : فالمهمل هو الذى لم يوضع في اللغة ، التي قيل له مهمل فيها، لشيء من المعاني والفوائد . والمستعمل هو الموضوع لمعنى أو فائدة . وينقسم الى قسمين : أحدهما ماله معنى صحيح وان كان لا يفيد

فما سُمِّيَ به كنعوا الألقاب، مثل قولنا: زيد وعمر و. وهذا القسم جعله القوم  
بدلاً من الإشارة. والفرق بينه وبين المفيد ان اللقب يجوز تبديله بغيره  
وتغييره، واللغة على ما هي عليه، والمفيد لا يجوز ذلك فيه. والقسم الثاني هو  
المفيد وهو على ثلاثة أضرب: أحدها ان يبين نوعاً من نوع كقولنا: كون  
ولون. وثانيهما ان يبين جنساً من جنس كقولنا: جوهرٌ وسوادٌ. وثالثهما ان  
يبين عيناً من عين كقولنا: عالم وقادر. والمفيد من الكلام ينقسم الى قسمين:  
حقيقة ومجاز. فاللفظ الموصوف بأنه حقيقة هو ما أريد به ما وضع لافادته.  
والمجاز هو اللفظ الذي أريد به ما لم يوضع لافادته. والكلام المفيد يرجع  
كاه الى معنى الخبر. ومتى اعتبرت ضروبه وجدت لا يخرج عن ذلك في المعنى.  
أما الجحود والتشبيه والقسم والتعمي والتعجب فالأمر في كونها أخباراً  
في المعنى ظاهر، وأما الأمر فيفيد كون الأمر مريداً للفعل فعناه معنى الخبر.  
والنهي يفيد انه كاره فهو أيضاً كذلك. والسؤال والطلب والدعاء يجري  
هذا الجرى. والعرض فهو سؤال على الحقيقة. فاما النداء فقد اختلف فيه  
فقليل معنى: يا زيد، ادعو زيدا، وهذا على الحقيقة خبر. وقيل المراد به: أقبل  
يا زيد وعلى هذا المعنى فهو داخل في قسم الأمر. وأما التخصيص فهو  
في معنى الأمر لأنه ينبئ عن إرادة المخصص للفعل.

واذ كنا قد بيننا حد الكلام وحقيقته فينبغي أن نذكر حقيقة المتكلم  
فنقول: ان المتكلم من وقع الكلام الذي بيننا حقيقته بحسب أحواله من قصده  
وارادته واعتقاده وغير ذلك من الأمور الراجعة اليه حقيقة أو تقديرًا، أو الذي

يدل على ذلك ان أهل اللغة متى علموا أو اعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحوال  
أحدنا وصفوه بأنه متكلم، ومتى لم يعلموا ذلك أو يعتقدوه لم يصفوه، فجرى هذا  
الوصف في معناه مجرى وصفهم لأحدنا بأنه ضارب ومحرك ومسكن وما أشبه  
ذلك من الأفعال. ومن دفع ما ذكرناه في الكلام وضافته إلى المتكلم تعدد عليه  
أن يضيف شيئاً على سبيل الفعلية، لأن الطريقة واحدة. ولا يلزم على ما ذكرناه  
إضافة كلام النائم والساهي إليهما، وإن لم يقع بحسب المقصود، وذلك إننا لم نقتصر  
على ذكر المقصود والدواعي دون جملة الأحوال. والكلام يقع من النائم والساهي  
بحسب قدرتهما ولغتهما. واللغة العارضة في لسانهما وغير ذلك من أحوالهما.  
على أننا قد احتزنا بذكر التقدير في كلامنا لأن من المعلوم أن كلام النائم  
لو كان قاصداً لوقع بحسب قصده، وأنه مخالف لكلام غيره. ويدل على  
ما ذكرناه أيضاً أنهم يضيفون الكلام المسموع من المصروع إلى الجنى، لما  
اعتقدوا تعلقه بقصده وارادته. وهذا وإن كان خطأ منهم وجهلاً فلا يغير  
دلائلنا منه، لأننا إنما استدللنا باستعمالهم على وجه لا فرق فيه بين الفاسد  
والصحيح، لأن عبارتهم تابعة لاعتقاداتهم، ولا فرق بين أن تكون تلك  
الاعتقادات علماً أو جهلاً. كما يستدل على أن لفظة اله في لغتهم موضوعة  
لمن يحق له العبادة بوصفهم للأصنام بأنها آلهة لما اعتقدوا أن هذه العبادة  
تجب لها، وإن كان هذا الاعتقاد منهم في الأصنام فاسداً. فان قالوا: إنهم إنما  
أضافوا الكلام المسموع من المصروع إلى الجنى لما اعتقدوا أن الجنى قد  
سلكه وخالطه، وإن الكلام حال في الجنى، فيعود الأمر إلى أن المتكلم

بالكلام من حَالِهِ. قلنا له ليس يعتقدون ان آلة المصروع ولسانه قد صار  
للجني دونه، لأنهم لا يضيفون الى الجني كل كلام يسمع من المصروع،  
كالتسبيح والقراءة وما يجري مجراها مما يعتقدون ان الجني لا يقصده. وانما  
يضيفون اليه ما يعتقدون انه لا يكون من مقصود غير الجني. فدل هذا  
على انهم لا يضيفون الكلام الا الى من وقع بحسب احواله وقصوده على  
ما قدمناه. ويدل أيضاً على ما ذهبنا اليه ان الكلام يوجد في الصداً ويستحيل  
ان يكون كلاماً له أو للتقديم تعالى، لأنه ربما كان كذباً أو عبثاً، وهو عز  
اسمه ينزهه عن ذلك. أو كلاماً لا لمتكلم به فيجب ان يكون كلاماً لمن فعل  
أسبابه ووجد بحسب دواعيه وقصوده. وليس لهم ان يمتنعوا من وجود  
الكلام في الصدا، لانه عندهم معنى في النفس، لانا قد بيننا ان الكلام هو  
هذه الأصوات المخصوصة فيما تقدم، ولا شبهة في وجودها في الصدا. فاما حدهم  
للمتكلم بأنه من له كلام فاحالة على مبهم، والسؤال باق، لأنه يقال: فكيف  
صار الكلام له، ابأن حله أو بأن فعله. فلا بُد من التفسير. وهذه اللفظة أعني  
قولهم: ان له كذا، تحتل أموراً مختلفة المعاني: منها اضافة البعض الى الكل  
كقولهم: له يد ورجل. ومعنى الملك كقولهم: له دارٌ وغلامٌ. ومعنى الفعلية  
كقولهم: له احسان ونعمة. ومعنى الحلول، كما يقال: له طعامٌ ولونٌ. وما يحتل  
أموراً مختلفة لا يجوز ان يحد به في الموضوع الذي يقصده فيه التمييز وكشف الغرض  
ولما كنا قد ذكرنا طرفاً من القول في حقيقة الكلام والمتكلم  
فيحتاج الى نبذ من الكلام في الحكاية والمحكي ليكون هذا الفصل مقنعاً

فيما وضع له. والذي كان يذهب اليه ابو الهذيل محمد بن الهذيل . وأبو علي محمد بن عبد الوهاب، أن الحكاية هي المحكي، وأن التالى للقرآن يسمع منه كلام الله على الحقيقة، وان البقاء يحوز على الكلام ويوجد في الحال الواحدة في الأماكن الكثيرة فيوجد مع الصوت مسموعاً، ومع الكتابة مكتوباً، ومع الحفظ محفوظاً. ويجرى في وجوده في الأماكن الكثيرة مجرى الأجسام، ويزيد على الأجسام بأنه يوجد في الأماكن الكثيرة في الوقت الواحد، والأجسام إنما توجد في الأماكن على البدل. ثم قال أبو علي بعد ذلك: إن التالى للقرآن يوجد مع تلاوته كلامان؛ أحدهما من فعله والآخر هو كلام الله تعالى. والذي كان يقوله أبو هاشم، وقد ذهب اليه قبله جعفر بن حرب، وجعفر بن مبشر، ان الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه، ولا يحوز عليه البقاء، ولا يوجد إلا في المحل الواحد، والحكاية غير المحكي وان كانت مثله. والقارىء لا يسمع منه الا ما فعله، والقراءة غير المقروء والكتابة غير الكلام، وانما هي امارات للحروف. والحفظ هو العلم بكيفية الكلام ونظمه. وعلى هذا القول أكثر الشيوخ، وهو الصحيح الذى لا شبهة فيه، والذى يدل عليه اننا قد بينا فيما تقدم أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه بما لا فائدة في اعادته. والصوت فلا شبهة في انه غير باق لما بيناه أيضاً. واذا كان الكلام هو الصوت، والصوت لا يحوز عليه البقاء فكيف يقال انه يوجد في قراءة كل قارىء، ومع الكتابة وغيرها. ويدل أيضاً على ان الكتابة لا يوجد معها كلام وانما هي امارات الحروف بالمواضع، ان الاستفادة بالكتابة

الاستفادة بعقد الأصابع والاشارة وغيرهما من الأفعال التي تقع المواضع عليها،  
فلو كان لا بدّ من كلام يوجد مع الكتابة لأجل الفائدة الحاصلة بها لوجب  
ذلك في جميع ما ذكرناه وذلك محال لا يحسن الخلاف فيه. ومما يدلُّ على ان  
التلاوة للقرآن لا يوجد معها شيء آخر: أن القائل بسم الله الرحمن الرحيم،  
متعوذاً بها غير قاصدٍ الى تلاوة القرآن، يوجد الكلام من فعله، ولو كان اذا  
قصد حاكياً لكلام الله تعالى وجد كلام آخر، لكان اذا قصد حكاية كلام  
كل من تلا القرآن يوجد كلامهم أجمع عند قصده، فيقوى ادراكنا  
للكلام من حيث نسمع كلاماً كثيراً في هذه الحال وفي غيرها شيئاً واحداً  
وهذا واضح الفساد. وقد تعلق أبو علي وأبو الهذيل فيما ذهب اليه بأنه: لو  
كان القارئ لا يسمع منه الا ما فعله دون كلام الله تعالى لبطل التحدي  
وخرج من كونه معجزاً، لأنه لو كانت الحكاية غير المحكي، وهي مثله، لكان  
كل من فعل القرآن قد أتى بمثله على الحقيقة والتحدى يضمن انهم لا يأتون  
بمثله على الحقيقة. والجواب عن هذا: ان التحدى انما وقع بفعل مثل القرآن على  
الابتداء دون الاحتذاء، والتالى للقرآن قد أتى بمثله محتدياً فلا يكون بذلك  
معارضاً. وعلى هذا أيضاً كان يقع التحدى من العرب بعضها بعضاً بالاشعار  
على سبيل الابتداء. والأمر في هذا واضح.

وتعلق أبو علي فيما ذهب اليه ثانياً: بأن القرآن ليس بقبيح على وجه  
من الوجوه، وقد ثبت أن قراءته تقبح من الجنب والحائض، ودل ذلك  
على ان القراءة شيء والقرآن شيء. والجواب عن هذا ان معنى قولنا  
إن القرآن ليس بقبيح بوجه من الوجوه، هو ان ما فعله تعالى وأنزله

على رسوله صلى الله عليه وسلم هذه صفته ، ولا يمنع أن تكون التلاوة التي هي فعل التالى ، والحكاية التي هي فعل الحاكي . ويُسمى بالتعارف قرآناً في بعض الأحوال ، ويرجع القبح الى أفعال العباد دون القرآن ، على الحقيقة . وقد اعتمد أبو الهذيل وأبو علي أيضاً على قوله تبارك وتعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله » ولا خلاف بين الأئمة أن المسموع في المحاريب كلام الله تعالى على الحقيقة . والجواب عن هذا : أن إضافة الكلام الى المتكلم ، ان كان الأصل فيها أن يكون من فعله ، فقد صار بالتعارف يضاف اليه اذا وردت مثل صورة كلامه . ولهذا يقولون ، فيما نسمعه الآن ، هذه قصيدة امرئ القيس ، وان كان الفاعل لذلك غيره . وقد صار هذا بالتعارف حقيقة ، حتى لا يقدم أحد على أن يقول ما سمعت شعر امرئ القيس على الحقيقة . وقد تُخطئ ذلك الى أن صاروا يشيرون الى ما فى الدقتر ويقولون : هذا علم فلان ، وهذا كلام فلان . لما كان مثل هذه الصورة

### فصل فى اللغة

اللغة عبارة عما يتواضع القوم عليه<sup>(١)</sup> من الكلام ، أو يكون توقيفاً : يقال ، فى لغة العرب : ان السيف القاطع حسام . أى تواضعوا على أن سموه هذا الاسم . وتجمع لغة على لغات ، ولُغين ولُغون . وقد قيل فى اشتقاقها انها مشتقة من قولهم : لغيت بالشئ ، اذا أولغيت [به] وأغريت به . وقيل : بل هى مشتقة من اللغو ، وهو النطق . ومنه قولهم سمعت

(١) فى النسخة الثانية ( بينهم به ) بدل ( عليه )

لواعى القوم أى أصواتهم . ولغوت أى تكلمت . وأصلها على هذا لغوةٌ ،  
على مثال فعله . فأما قولهم : فى لغة بنى تميم كذا ، وفى لغة أهل الحجاز كذا ،  
فراجع الى ما ذكرناه . والمعنى ان بنى تميم تواضعوا على ذلك ، ولم يتواضع  
أهل الحجاز عليه

والصحيح أن أصل اللغات مواضعة ، وليس بتوقيف . وإنما أوجب  
ذلك لأن توقيفه تعالى يفتقر الى الاضطرار الى قصده ، والتكليف يمنع  
من ذلك . وإنما افتقر الى الاضطرار الى قصده لأنه ان أحدث كلاماً لم  
يعلم انه قد أراد بعض المسميات دون بعض ، ولو اقترن بهذا الكلام  
إشارة الى مسمى دون غيره . لأننا لانعلم توجه الكلام الى ما توجهت  
الإشارة اليه ، وإنما يعلم ذلك بعضنا من بعض بالاضطرار الى قصده ،  
وتخصّص الإشارة بجهة المشار اليه لايعلم بها هل الاسم للجسم ، أو للونه ،  
أو لغير ذلك من أحواله . وأما اذا تقدّمت المواضعة بيننا ، وخاطبنا القديم  
تعالى بها ، علمنا مراده ، لمطابقة تلك اللغة . وقد يجوز فيما يعد أصل اللغات  
أن يكون توقيفاً منه تعالى ، لتقدم لغة عن التوقيف يفهم بها المقصود .  
وقد حمل أهل العلم قوله تعالى : « وعلم آدم الأسماء كلها » على مواضعة  
تقدّمت بين آدم عليه السلام وبين الملائكة ، على لغة سالفة ممن خاطبه  
الله تعالى على تلك اللغة ، وعلمه الأسماء ولولا تقدم لغة لم يفهم عنه عز اسمه  
وقد ظن قوم ان المواضعة بيننا تحتاج الى إذن سمعى ، ولا وجه  
لهذا القول ، اذ الدواعى الى التخاطب وتعريف بعضنا مراد بعض



قوية ، والاتّفاع بذلك ظاهرٌ . ولا وجه فيه من وجوه القُبْح قبحت  
حسنه ، كالتنفس في الهواء . وكما تحسن من أهدنا الاشارة في بعض  
الأوقات الى ما يريد من غير اذن سمعي ، فكذلك المواضعة على كلام يدل  
عليه . ومن فرق بينهما فمقترح . وإنما فزع العقلاء الى الحروف في المواضعة  
لأنها أسهل وأوسع ، ومع التأمل لا يوجد ما يقوم مقامها . فأما ما نحن  
بصدده من ذكر اللغة العربية ، فلا خفاء بميزاتها على سائر اللغات ، وفضلها .  
أما السعة فالأمر فيها واضح . ومن تتبّع جميع اللغات لم يجد فيها ، على  
ما سمعته ، لغةً تضاهي اللغة العربية ، في كثرة الأسماء للمسمّى الواحد . على  
ان اللغة الرومية بالضدّ ، فان الاسم الواحد يوجد فيها للمسمّيات المختلفة  
كثيراً . وقد كان بعض اللغويين حصر أسماء السيف ، والأسد ، في لغة  
العرب فكانت أوراقاً عدةً . وهي مع هذه السعة والكثرة أخصر  
اللغات في إيصال المعاني ، وفي النقل اليها يُبَيِّن ذلك . فليس كلام ينقل الى  
لغة العرب إلا ويحیی الثاني أخصر من الأول ، مع سلامة المعاني ، وبقائها  
على حالها . وهذه بلا شك فضيلة مشهورة ، وميزة كثيرة . لأن الغرض  
في الكلام ووضع اللغات بيان المعاني وكشفها . فاذا كانت لغة تفصح عن  
المقصود وتظهره مع الاختصار والاقتصار ، فهي أولى بالاستعمال ، وأفضل  
مما يحتاج فيه الى الاسهاب والاطالة . وقد خبرني أبو داود المطران - وهو  
عارف باللغتين العربية والسريانية - أنه اذا نقل الألفاظ الحسنة الى السرياني  
قبحت وخسّت . واذا نقل الكلام المختار من السرياني الى العربي ، ازداد

طلاوةً وحسنًا . وهذا الذي ذكره صحيح ، يخبر به أهل كل لغة عن لغتهم مع العربية . وقد حكى أن بعض ملوك الروم ، وأظنه تقفور ، سأل عن شعر المتنبي فأنشد له :

كأن العيس كانت فوق جفني مناخت فلما ثرن سالا  
وفُسر له معناه بالرومية ، فلم يُعجبه . وقال كلاما معناه: ما أكذب هذا الرجل ، كيف يمكن أن يناخ جمل على عين انسان ؟ وما أحسب أن العلة فيما ذكرته عن النقل الى اللغة العربية منها ، وتباين ذلك ، الا ان لغتنا فيها من الاستعارات والألفاظ الحسنة الموضوعة ، ما ليس مثله في غيرها من اللغات . فاذا نقلت لم يجد الناقل ما يتوصل به الى نقل تلك الألفاظ المستعارة بعينها ، وعلى هيئتها ، لتعذر مثلها في اللغة التي تنقل اليها . والمعاني لا تتغير ، فنقلها ممكن من غير تبديل ، فكأن ما ينقل من اللغة العربية يتغير حسنه لهذه العلة ، وما ينقل اليها يمكن الزيادة على طلاوته ، لأن ناقله يجد ما يعبر به في العربية أفضل مما يريد ، وأبلغ مما يحاول . وهذا وجه يمكن ذكر مثله ، ويجب أن يتأمل وينظر فيه لأني لا أعرف لغة سوى العربية . وانما ذهبت اليه ظناً وحسناً . وقد تُصرف في هذه اللغة بما لم أظنه تُصرف في غيرها من اللغات ، فلم توجد إلا طيبة ، عذبة ، في كل ما استعمل فيه نظماً ونثراً ، وهي الى الآن لا تقف على غاية في ذلك ، ولا تصل الى نهاية كما قال أبو تمام في هذا المعنى :

ولكنه صوب العقول اذا انجلت سحائب منه أعقبت بسحائب

وقد بينت فضلها بسعتها ، وما فيها من الاختصار في العبارة ، عن المعاني ، وذكرت وجه التفضيل بالاختصار ، مما لا شبهة فيه .  
فأما السعة فالأمر فيها أيضا واضح ، لأن الناظم أو الناثر اذا حذر عليه موضع ايراد لفظه ، وكانت اللغة التي ينسج منها ذات ألفاظ كثيرة ، تقع موقع تلك اللفظة في المعنى ، أخذ ما يليق بالموضع من غير عنت ولا مشقة ، وهذا غير ممكن لولا السعة في كثرة الأسماء للمسمى الواحد ، وتلك فائدة حاصلة بلا خلاف . على أنه ربما عرض في وضع الأسماء المشتركة فائدة في بعض المواضع ، مثل أن يحتاج الناطق الى كلام يؤثر أن يكنى فيه ولا يصرح ، فيقول لفظه ويوهم بها معنى قد قصد غيره . وهذا ، وإن قلّ الداعي اليه ، الا في اليسير من المواضع ، فلم تجعل اللغة العربية خالية منها ، بل فيها أسماء مشتركة . كقولهم «عين» وما أشبهها ، وههنا لها فضيلة أخرى ، وهي أن الواضع لها ان كانت مواضع تجنب في الأكثر كلما يثقل على الناطق تكلفه والتلفظ به ، كالجمع بين الحروف المتقاربة في الخارج ، وما أشبه ذلك . واعتمد مثل هذا في الحركات أيضا فلم يأت إلا بالسهل الممكن ، دون الوعر المتعب ، ومتى تأملت الألفاظ المهمة لم تجد العلة في اهمالها الا هذا المعنى وليس غيرها من اللغات كذلك ، كالغة الأرمينية والزنج وغيرهم ، ومما يدل على فضل هذه اللغة العربية أيضا ، وتقدمها على جميع اللغات ، أن أربابها وأصحابها هم العرب الذين لا أمة من الأمم تنازعهم فضائلهم ، ولا تباريهم في مناقبهم ومحاسنهم وإن كانوا تواضعوا على هذه

اللغة فلم يكن تنتج أذهانهم الصقيلة ، وخواطرهم العجيبة ، الا شيئاً خليقاً بالشرف ، وأمرأً جديراً بالتقدم . وان كانت توفيقاً من الله تعالى لهم ، ومنة منّ بها عليهم ، فلم يكن بد لهم ، من العناية بشأنهم ، والتشديد من ذكرهم ، حتى ركبهم على حميد الخلال ، وطبعهم على جميل الأخلاق ، إلا على غاية لا يتعلّق بشأوها ، ورُتبة يقصّر الطالبون عن بلوغها . ولست في هذه النتيجة ممن يدّعى مقدّماتها عصبيةً ، ولا يذهب اليها حميةً ، بل سأبين في هذا الفصل صحة ما أقوله من تفضيل العرب ، بحسب ما يليق به ، ولا يفضل عن قدر الحاجة فيه ، فاني لو رمت ايضاح ذلك بجملته ، وايراده بجميع أدلته ، خرجت عن المقصود في هذا الكتاب ، وأخذت في تفضيل العرب على الأمم ، وهو يحتاج الى جزءٍ مميّزٍ ، وكتاب مفرد

### وجه تفضيل هؤلاء القوم على غيرهم

إن الخصال المحمودة توجد فيهم أكثر ، وفي غيرهم أقلّ ، وعلى هذا الحد يقع التمييز بين القبيلتين ، وأهل البلدين ، ومتى تأمل المنصف حال العرب علم ما ذكرته حقيقة .

أما الكرم فالأمر فيه واضح ، لأننا لم نجد أمة من الأمم ، ولا شعباً من الشعوب ، رأى قرى الضيف واجباً ، ومساواة الجار فريضة ، الا هذه الأمة من العرب ، حتى صرّحوا بذلك في أشعارهم ، ودونوه في المأثور عنهم ، وتساوى فيه موسرهم ومعسرهم ، وغنيهم وفقيرهم . هذا وهم في الأكثر أهل جذب وفاقه ، وضيق وعسر ، ونصب في انتجاع

الرزق ، وكذا التعرض للكسب ، ثم بلغ من حُبهم الجود ، وصبابتهم الى جميل الذكر ، أن سمحوا بنفوسهم ، ورأوا البخل بها مذموماً ، كالبنخل بأموالهم ، وكان من كعب بن مامة الأيادي في ذلك ما هو مشهورٌ معروف لا تزيد الأيام ذكره الا بقاءً ، ولا يؤثر فيه بعد العهد الاجدة ووضوحاً . ولم نر في الهند ، والزنج ، والحبش ، والترك ، من ادعى مثل هذه السجية ولا انتسب الى هذه الخلة . فاما الفرس ، والروم ، فالبنخل عليهم غالبٌ ، وحُبُّ الغنى مركزٌ في طباعهم ، ليس عندهم في ذلك كبير عار ، ولا يلحقون أنفسهم به منقصة .

وأما الوفاء فمن دينهم الذي كانوا يرونه لازماً ، ومذهبهم الذي كانوا يعتقدونه حتماً ، حتى صار من تمسك بجوارهم ، أو تعلق ببعض أطنابهم ، تبذل النفوس دونه ، وتراق الدماء في المنع منه ، فكم قتل الرجل منهم في ذلك أقرب الناس اليه نسباً ، وأمسهم به رحماً ، وكم من وقعة عظيمة ، وحرب جلييلة [ طويلة ] جرّها ضيم نزيل ، أو التعرّض لسبّ جار ، كالحال في حرب البسوس التي ساقها ما علم من قتل كليب لناقة جارة جسّاس ، واستفحال ذلك وتماديه ، حتى شهدته الأجنة شيباً . فأما السمّوع ورضاه بقتل ابنه دون الدروع التي كانت وديعة عنده ، وأبو دُوَاد الأيادي في قوَد ولده بجاره ، فما هو متداول لاخفاء بتقصير جميع الأمم عنه .

وأما الباس والنجدة ، وطاعة الغضب والحميّة ، وادراك الثأر ، وطلب الأوتار ، فأخبارهم بذلك معروفة ، وسيرهم فيه بذلك متداولة ، لا يخص

به الرجل دون المرأة ، ولا الغلام دون المهيم المسن ، بل يوجد عند نساءهم  
من الصبر والشجاعة ، والتحريض على الحرب ، والقساوة ، مالا يساويه  
المذكورون بالنجدة في غيرهم ، والمنسوبون الى البأس من سواهم ، كأسماء  
ومن يجرى مجراها ، ممن خبره مشهور معروف . هذا وفي طباع النساء  
اللين ، وشيמתهن الضعف ، واليهن تنسب رقة القلوب ، وعهن يؤخذ  
انتكاس العزائم

ثم هم أصحاب السرى والتأويب ، وإليهم يُعزى جوب القفار ، وقطع  
المهامه والحروب عادتهم ، والغارة صناعتهم ، وبصيرتهم بها ، وآراؤهم  
فيها ، يدلك على اهتمامهم بهذا الشأن ، وإرهاق أفكارهم فيه ، وشحذ  
خواطرم لتدييره . ولا حجة فيما ذكرناه أبين ، ولا دليل عليه أوضح من  
اجتزائهم عن جميع المعاش غيره ، واقتصارهم من سائر المكاسب عليه . اذ لم  
يروضوا شماسهم بذلة المهن ، ولا مرتنوا نحواتهم على معاناة الحرف ، لا يسأل  
أحدهم الرزق الأغرار سيفه ، ولا يستنجد على نفى الضيم إلا بسنان رُمحه .  
وأما العقول الصحيحة ، والأذهان الصافية ، فالأمر في تفضيلهم  
بها واضح ، وذلك أنهم لم يكونوا أهل تعليم ودرس ، ولا أصحاب كتب  
وصحف ، ولا يعرفون كيف التأديب والرياضة ، ولا يعامون وجه اقتباس  
العلم والرواية . وفي كلامهم من الحكم العجيبة ، والأمثال الغريبة ، والحث  
على محاسن الأخلاق ، والأمر بجميل الأفعال ، ما اذا تأملته غص عندك  
ما يروى عن حكاء اليونانيين ، وسهل الأمر عليك فيما حكاه الناس عنهم .

ووجدت تلك الفصول اليسيرة ، والفقر القليلة ، تسند الى جليل من  
الحكماء ، وتضاف الى رئيس من العلماء ، وأمثالها وأضعافها في شعر راعٍ  
جلفٍ ، ومن كلام عبدِ غمرٍ ، يُنشئها طبعه بلا تثقيفٍ ، ويسمح بها خاطره  
عن غير صقال .

ثم لما صار هؤلاء القوم الى الدين ، وتمسكوا بالشريعة ، وعادوا  
أصحاب كتابٍ يدرسون ، ومذهب يروى ، ظهر لعمرى من دقيق أفهامهم ،  
وعجيب كلامهم ما هو موجودٌ ، لا يخفى على أحدٍ جالس العلماء ، وخالط  
الكتب ، سبقهم اليه ، ومعجزهم فيه ، وانهم فرّعوامن المذاهب ، وولدوا  
من العلوم ، ما كان من قبلهم كان ممنوعاً منه ، ومصروفاً عنه .

وأما حُبُّ الذكر ، وجميلُ الشئ ، والفرقُ من الذمِّ ، وسوء القول ،  
فما هو معلومٌ من عاداتهم ، معروف من شيمتهم . حتى كانوا اذا أسروا  
شاعراً أشدوا لسانه بنسعةٍ ، خوفاً من أن يسبقهم بيت يشرد ، أو يعجلهم  
بقولٍ يؤثر . وقد قال أبو عثمان الجاحظ : لا أمرٌ ما قال حذيفة بن بدرٍ لأخيه ،  
والرماح شوارع في صدره ، إياك والكلام المأثور . وقال هذا مذهب  
فرعت فيه العرب جميع الأمم ، وهو مذهب جامع لأصناف الخير .

وأما الغيرة ، والأنفة ، والصبر ، والجلد ، فمعلومٌ منهم ، حتى نُسبوا  
الى الفظاظة ، وذكروا بالقساوة ، وعُمل ذلك باكثرهم أكل لحوم الابل ،  
وإدمانهم التقوت بها ، وزعموا أن في طباعها قسوة القلوب ، ومن عاداتها  
غلاظ الأُكباد . هذا وهم ، متى هب في أحدهم نسيم الصباية ، ودبت

في مفاصله نشوة الهوى ، لانت تلك المعاطف ، ورقت تلك الشمائل ، وعاد ذلك العز ذلاً وفرقاً ، وصارت تلك النحوّة توسلاً وخضوعاً ، لكنه مع العفاف من الريب ، والبعد من التهم ، والمساواة بين الباطن والظاهر ، والاتفاق بين الغائب والبادي . وأشعارهم وأخبارهم بهذا كله مملوءة ، حتى كان هذا الحى من عذرة قوماً إذا نظروا عشقوا ، وإذا عشقوا ماتوا .  
وأما مراعاة الأنساب وحفظها ، وذكر الأصول والبحث عنها ، فباب تفردت به العرب ، فلم يشاركها فيه مشارك ، ولا ماثلها فيه مماثل ، وفوائده الانتصار للعشيرة ، والحمية للأهل وغير ذلك ، معروفة ليس هذا موضع ذكرها ، وتقصى الكلام عليها ، هذه شيمهم وأخلاقهم ، وفيهم من بعد كتاب الله خير الكتب ، ورسوله سيد الرسل ، ودينه ناسخ الأديان . وفي جميع ما ذكرناه من أشعارهم ما يدل على صحته ، لكن المختار منه يأتي في الكلام على الفصاحة من هذا الكتاب بمشيئة الله تعالى ، فلذلك لم نورد هنا خوفاً من الاعداء ، وفراراً من التكرار .

ونعود إلى الكلام في اللغة ؛ قالوا بما اختصت به لغة العرب من الحروف وليس هو في غيرها ، حرف الظاء ، وقال آخرون حرف الظاء والضاد . ولذلك قال أبو الطيب المتنبي :

وبهم فخر كل من نطق الضاد

يريد وبهم فخر جميع العرب . وقد ذهب قوم إلى أن الحاء من جملة ما تفردت به لغة العرب ، وليس الأمر كذلك ، لأنني وجدتها في اللغة



السريانية كثيراً . وحكى أنها في الحبشية ، والعبرانية . وأما العين والصاد  
والطاء ، والتاء ، والقاف ، فقد تكلم بها غير العرب ، إلا أنها قليل .  
وقد دخلت اللغة العربية من حروف توجد في غيرها من اللغات ، لاسيما  
لغة الأرمين فانها على ما قيل ستة وثلاثون حرفاً ، إلا أنك إذا تأملتها وجدت  
بعض الحروف التي فيها يتشابه ببعض كثيراً على حد تشابه الطاء ، والضاد  
في لغة العرب . فان هذين الحرفين متقاربان لأجل ذلك احتاج الناس إلى  
تصنيف الكتب في الفرق بينهما ، ولم يتكلفوا ذلك في غيرهما من الحروف .  
فأما الاعراب فقل من رأيت من فصحاءهم اليوم ، من يفرق بينهما في  
كلامه ، وهذا يدل على شدة التشابه ، وقوة التماثل . ولست أقول هذا على  
وجه الاحتجاج بكلامهم<sup>(١)</sup> ، فانهم الآن محتاجون إلى اقتباس اللغة من الحضر  
وإصلاح المنطق بأهل المدر . إلا أنهم قل ما يتفق منهم العدول عن  
النطق بحرف من الكلام إلى حرف آخر ، إلا والشبه فيهما قوى ، على  
ما قدمت ذكره . ووقوع المهمل من هذه اللغة ، على ما قدمته لك ، في  
الأكثر من اطراح الأبنية التي يصعب النطق بها لضرب من التقارب  
في الحروف ، فلا يكاد يجيء في كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد  
في كلمة واحدة ، لحزونة ذلك على ألسنتهم ، وثقله . وقد روى أن الخليل  
ابن احمد قال : سمعنا كلمة شنعاء وهي الهعجع ، وأنكرنا تأليفها . وقيل إن  
إعرايياً سئل عن ناقته فقال : تركتها ترعى الهعجع ، فلما كشف عن ذلك  
وسئل الثقات من العلماء عنه أنكروه ، ودفعوه وقالوا : نعرف «الهعجع»

(١) في النسخة الثانية بولاهم .

وهذا أقرب إلى تأليفهم لأن الذي فيه حرفان حسب . وحروف الحلق خاصة مما قل تأليفهم لها من غير فصل يقع بينهما ، كل ذلك اعتماداً للخفة وتجنباً للثقل في النطق . فأما القاف والكاف والجيم فلم تتجاوز في كلامهم البتة لم يأت عنهم قبح ، ولا جق ، ولا كج ، ولا جك ، ولا قك ، ولا كق ، وكل ذلك فراراً مما ذكرناه ، إلا أن هذه الحروف قد تكررت في بعض الكلام ، قال رؤبة بن العجاج :

\* لواحق الاقرب فيها كالمق \*

ونحو ذلك . والعلة فيه على ما ذكر أصحاب هذه الصناعة أن المكرر معرض في أكثر أحواله للادغام ، لأنك تقول فرس أمق ، والحرفان المتجاوران لا يمكن إدغام أحدهما في الآخر حتى يتكلف قلبه إلى لفظه ثم يدغم ، فكانت المشقة فيه أغلظ فرفض لذلك . وهذا وجه صالح . وقد قسم تأليف الحروف ثلاثة أقسام ؛ فالأول تأليف الحروف المتباعدة ، وهو الأحسن المختار ، والثاني تضعيف هذا الحرف نفسه ، وهو يلي هذا القسم في الحسن ، والثالث تأليف الحروف المتجاورة ، وهو إمّا قليل في كلامهم ، أو منبوذ رأساً لما قدمناه ، والشاهد على ما ذكرناه الحس فان الكلفة في تأليف المتجاور ظاهرة ، يجدها الانسان من نفسه حال التلظظ ومن الحروف التي لم يتركب في كلامهم بعضها مع بعض ، الصاد ، والسين والزاي ، ليس في كلام العرب مثل «سص» ، ولا «سس» ولا «سز» ولا «زس» ولا «زص» ، ولا «صز» والعلة في هذا كله واحدة وهذه جملة مقنعة في هذا الفصل لمن وقف عليها بعون الله تعالى .

## الكلام في الفصاحة

الفصاحة الظهور والبيان ، ومنها أفصح اللبن إذا انجلت رغوته ،  
وفصح فهو فصيح قال الشاعر :

وتحت الرغوة اللبن الفصيح

ويقال أفصح الصبح إذا بدا ضوؤه ، وأفصح كل شيء إذا وضح (١)  
وفي الكتاب العزيز ( وأخي هارون هو أفصح مني لسانا فأرسله معي )  
وفصح النصارى عيدهم وقد تكلمت به العرب . قال حسان بن ثابت : -

ودنا الفصح فالولائد ينظم من سراعا أكلة المرجان

ويجوز أن يكون ذلك لاعتقادهم أن عيسى عليه السلام ظهر فيه  
وسمى الكلام الفصيح فصيحاً كأنهم سموه بياناً ولاعرا به عمّا عبر (به)  
عنه ، واطهاره له اظهاراً . جلياً . روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه  
قال : « أنا أفصح العرب بيْد (٢) أنى من قریش » والفرق بين الفصاحة  
والبلاغة ، أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لا تكون

(١) في النسخة الثانية ( ظهر )

(٢) في هامش الأصل : - ( بيد ) اسم ملازم للإضافة الى أن ويكون بمعنى  
( غير ) ، وهو أبدأ منصوب . ويكون بمعنى ( من أجل ) . فاما ما جاء بمعنى ( غير )  
فكقوله عليه السلام : « نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من  
قبلنا » أى غير أنهم أوتوا الكتاب وماعناه ( من أجل ) كقوله : « أنا أفصح العرب  
بيد أنى » يعنى من أجل أنى . وقيل بيد بمعنى غير . حكاه ابن مالك .

الأوصفاً للألفاظ مع المعاني . لا يقالُ في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل  
عن مثلها بليغة ، وإن قيل فيها (إنها) فصيحة . وكل كلام بليغ فصيح  
وليس كل فصيح بليغاً ، كالذي يقع فيه الإسهاب في غير موضعه .

وقد حدَّ النَّاسُ البلاغةَ بحدود إذا حَقَّقَتْ كانت كالرُّسوم والعلامم  
وليست بالحدود الصحيحة ، فمن ذلك قول بعضهم لِحَةٍ دَالَةٌ ، وهذا وصف  
من صفاتها ، فأما أن يكون حاصراً لها ، وحداً يُحيطُ بها فليس ذلك بممكن  
لدخول الإشارة من غير كلام يُتلفَّظُ به تحت هذا الحق . وكذا قال آخر  
والبلاغة معرفة الفصل من الوصل ، لأنَّ الانسان قد يكون عارفاً  
بالفصل والوصل ، عالماً بتمييز مختار الكلام من مطرحه ، وليس بينه  
وبين البلاغة سبب ولا نسب ، ولا يمكنه أن يؤلف ما يختاره من  
تأليف غيره ، والحدود لا يحسن فيها التأول ، وإقامه المعاذير ، وغرابة الألفاظ  
تدلُّ على المقصود ، لأنها مبنية على الكشف الواضح ، موضوعة للبيان  
الظَّاهر ، والغرضُ بها السلامة من الغامض ، فكيف يوقع في غامض بمثله .  
وكذلك قول الآخر : البلاغة أن تُصيب فلا تُخطيء ، وتسرع فلا تبطئ ،  
لأنَّ هذا يصلح لكل الصنائع وليس بمقصود على صناعة البلاغة وحدها  
ثمَّ انما سئل عن بيان الصواب في هذه الصناعة من الخطأ فجعل جواب السائل  
نفس سؤاله . وبهذا أيضاً يفسد قول من ادعى أن حدها الإيجاز من غير  
عجز ، والاطناب من غير خطل . وقول من قال : البلاغة اختيار الكلام ،  
وتصحيح الأقسام . لأنَّ هذين انما سئلا عن حدِّ يبين الكلام المرفوض

من المختار، وانحطاً من الصواب، ويوضح كيف يكون الایجاز مختاراً ،  
ومتى يقع الاطناب مرضياً محموداً، فأحالا على ما السؤال فيه باق ، وعدم  
العلم معه موجود [ حاصل ]

وفي البلاغة أقوال كثيرة غير خارجة عن هذا النحو، وإذا كانت  
الفصاحة شطرها وأحد جزئها، فكلامى على المقصود، وهو الفصاحة  
غير متميز إلا في الموضع الذى يجب بيانه من الفرق بينهما على ما قدمت  
ذكره، فأما ما سوى ذلك فعام لا يختص، وخليط لا ينقسم. وسأذكر  
بمشيئة الله ما يخطر لى، ويسنح بفكرى فى موضعه. وأقول قبل ذلك  
إن الناس قد أكثروا من الدلالة على شرف الفصاحة، وعظم قدر البيان  
والبلاغة، ونهبوا بطرق كثيرة وألفاظ مختلفة. وقد قال عز اسمه « الرحمن  
علم القرآن خلق الانسان عامه البيان » ولم يكن تعالى يذكر البيان هاهنا  
إلا وهو من عظيم النعم على عبده، وجميل البلاء عندهم، لا جرم وقد قرن  
ذلك بذكر خلقهم فجعله مضافا إلى المنة بخروجهم من العدم إلى الوجود  
من جانب النفى إلى الاثبات، وأنا أقول قولا مختصرا كافيا: قد ثبت أن  
الفرق الواضح بين الحيوان الناطق والصامت هو النطق، وبه وقع التمييز  
فى الحد المنسوب إلى الحكيم، وان كان يفسره أصحابه بغير هذا الظاهر  
فالشرف منه يؤخذ، والفضل به يقع. ولا خلاف فى أن الصمت أفضل  
من مطرح الكلام ومنبوذه، وأوفق للسامع من كاف ذلك. فقد صار  
مع هذا التخريج الفصل المميز، والفضل اللائح إنما هو للافصاح، والبيان

والبلاغة ، وحسن النطق ، دون ما يسمى كلاماً فقط. ووجب على من أراد أن يخرج من حيز ذلك الصامت الناطق<sup>(١)</sup> سلوك الطريق الذي به توجد الفضيلة ، وعنه تدرك الميزة باجتهاده ، إن كان لادربة له ، وتكافه ان كان لا طبع عنده . وليعلم أن من شارك الناطق بالصورة ، وخالفه بالمعنى الموجب للشرف ، أسوأ حالاً ، وأقبح صفة من الصامت المخالف في الأمرين معاً. لان هذا غريب في الموضوع الذي وجد فيه أهلاً ، ووحيد في المكان الذي خلق به أنساً

وما أحسن ما قال ابراهيم بن محمد المعروف بالامام « يكفي من من حظ البلاغة أن لا يؤتى السامع من سوء افهام الناطق ، ولا الناطق من سوء فهم السامع ». وهذا كلام مختار في تفضيل البلاغة .

وقال سهل بن هرون الكاتب : العقل رائد الروح ، والعلم رائد العقل ، والبيان ترجمان العلم . وأولى من هذا بالحجة قول النبي صلى الله عليه وسلم للعباس وقد سأله فيم الجمال - فقال : « في اللسان »

وقالوا لما دخل ضمرة بن ضمرة على النعمان بن المنذر احتقره لما رأى من دمامته ، وقال : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه . فقال : أبيت اللعن ان الرجال لا تكال بالقفران<sup>(٢)</sup> وليست تستقي فيها ، وإنما المرء بأصغريه قلبه

(١) في النسخة الأخرى : الصامت الناقص .

(٢) في هامش النسخة الاصل : ما أحسن ما قال بعض المتأخرين :

زعموا اني ضئيل لعمرى ماتكال الرجال بالقفران  
أما المرء باللسان وبالق لب وهذا قلبي وهذا لساني

ولسانه إن صال صال بجنان ، وان نطق نطق بلسان (١) وأنشدوا  
لابي الأعرور (٢) السامى :

وكائن ترى من صامت لك معجب زيادته أو نقصه فى التّكلم  
لسان الفتى نصفٌ ونصفٌ فؤاده فلم يبق إلا صورة اللحم والدم  
وهذان البيتان قد ذكرتهما فيما تقدم حكايةً عن أبى طالب العبدى  
لكن هذا موضعهما .

وقيل لزيد بن على عليهما السلام : الصمت أفضل أم الكلام ؟ فقال  
أخزى الله المساكفة فما أفسدها للسان ، وأجلبها للحصر ، والله إن الممارات على  
ما فيها لأقل ضرراً من السكفة التى تورث أدواءً أيسرها العى . وأنت إذا  
سمعتهم يمدحون الصمت وينظمون القريض فى مدحه ويذكرون جنائيات  
اللسان وكلومه ، ويروون عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال  
« وهل يُكبُّ الناس على مناخرهم فى النار إلا حصائد ألسنتهم » ويقولون  
لو كان الكلام من فضة كان الصمت من ذهب . واشباه هذا ونظيره فأنما  
يريدون الكلام الذى ليس بجميل ، واللفظ الذى لا يُستحسن . فأنما أن يكون  
الحسن يتواتر حتى يصير قبيحاً ، والقبيح يتضاعف حتى يكون حسناً فهذا شىء  
خارج عن حد العقل ونظامه ، وليس هذا المذهب مما يمكن وقوع الخلاف  
فيه فيحتاج إلى إطالة فى بيانه ، وقد أوردنا لمحةً يُستدل بها على غيرها وأن  
المذكور فى هذا النحو لا ينحصر ولا تستوفى غايته . وأقول قبل كلامى فى  
الفصاحة وبيانها إننى لم أر أقل من العارفين بهذه الصناعة ، والمطبوعين على

(١) فى النسخة الأخرى أو قال قال بيان . (٢) وفيها الأعرور السامى .

فهمها وتقدها، مع كثرة من يدعى ذلك ويتحلى به وينتسب إلى أهله ويمارى أصحابه في المجالس ويجارى أربابه في المحافل وقد كنت أظن أن هذا شيء مقصورٌ على زماننا اليوم، ومعروفٌ في بلادنا هذه حتى وجدت هذا الداء قد أعيا أبا القاسم الحسن بن بشر الأمدى وأبا عثمان عمرو بن بحر الحارظ قبله وأشكأهما حتى ذكراه في كتبهما. فعلمت أن العادة به جارية، والرزية فيه قديمة. ولما ذكرته رجوت الانتفاع به من هذا الكتاب وأملت وقوع الفائدة به إذ كان النقص فيما أبنته شاملاً، والجهل به عاماً، والعارفون حقيقته قرحة الأدمم بالإضافة إلى غيرهم والنسبة إلى سواهم. وابتدى الآن بالكلام فيما أجرينا القول إليه ونقول إن الفصاحة على ما قدمنا منعت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ. وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف، وبوجود أضعافها تستحق الأطراح والذم. وتلك الشروط تنقسم قسمين؛ فالأول منها يوجد في اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضم إليها شيء من الألفاظ وتؤلف معه، والقسم الثاني يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض فأما الذى يوجد في اللفظة الواحدة فثمانية أشياء؛ الأول أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج على ما ذكرناه في الفصل الرابع وعلة هذا واضحة وهى أن الحروف التى هى أصوات تجرى من السمع مجرى الألوان من البصر ولا شك فى أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت فى المنظر أحسن من الألوان المتقاربة ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة ولقرب ما بينه وبين الأصفر وبعد ما بينه وبين الأسود



وإذا كان هذا موجودا على هذه الصفة لا يحسن النزاع فيه كانت العلة في حسن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة هي العلة في حُسن النقوش اذا مزجت من الألوان المتباعدة، وقد قال الشاعر في هذا المعنى :

فالوجه مثل الصبح مبيضٌ      والفرع مثل الليل مسودٌ  
ضدان لما استجمعا حسنا      والضدُّ يظهرُ حسنه الضدُّ

وهذه العلة يقع للمتأمل وغير المتأمل فهمها، ولا يمكن مُنازعُ يحددها ومثال التأليف من الحروف المتباعدة كثيرٌ جلُّ كلام العرب عليه فلا يحتاج إلى ذكره. فأما تأليف الحروف المتقاربة فقد قدَّمتنا في الفصل الرابع مثالا حكى منه وهو المفعم وحروف الحلق مزينة في القبح إذا كان التأليف منها فقط وأنت تدرك هذا وتستقبجه كما يقبح عندك بعض الأمزجة من الألوان وبعض النغم من الأصوات. والثاني أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حُسنا ومزينة على غيرها وإن تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة، كما أنك تجد لبعض النغم والألوان حُسنا يتصور في النفس ويدرك بالبصر والسمع دون غيره مما هو من جنسه كل ذلك لوجه يقع التأليف عليه ومثاله في الحروف - عذب - فإن السامع يجد لقولهم العذيب اسم موضع وعذبية اسم امرأة، وعذبٌ وعذابٌ وعذبٌ وعذباتٌ مالا يجده فيما يقارب هذه الألفاظ في التأليف وليس سبب ذلك بعد الحروف في الخارج فقط وإنما تأليف مخصوص مع البعد ولو قدمت الذال أو الباء لم تجد الحسنى على الصفة الأولى في تقديم العين على الذال لضرب من التأليف

في النغم يفسده التقديم والتأخير وليس يخفى على أحد من السامعين أن تسمية الغُصن غُصناً أو فُنناً، أحسن من تسميته عُسلوجاً. وأن أغصان البان أحسن من عساليج الشوحط في السمع، ويقال لمن عساه ينازعنا في ذلك لو حضرك مغنيان وثوبان منقوشان مختلفان في المزاج هل كان يجوز عليك الطرب على صوت أحد المغنيين دون صاحبه، وتفضيل أحد الثوبين في حسن المزاج على الآخر! فان قال لا يصح أن يقع لي ذلك خرج عن جملة العقلاء وأخبر عن نفسه بخلاف ما يجد، وإن اعترف بما ذكرناه قيل له فخيرنا ما السبب الذي أوجب عليه ذلك فإنه لا يجد أمراً يشير إليه إلا ما قلناه في تفضيل إحدى اللفظتين على الأخرى وقد يكون هذا التأليف المختار في اللفظة على جهة الاستتقاق فيحسن أيضاً كل ذلك لما قدمته من وقوعه على صفة يسبق العلم بقبحها أو حسنها من غير المعرفة بعلتها أو بسببها ومثال ذلك مما يختار: قول أبي القاسم الحسين بن علي المغربي في بعض رسائله «ورعوا هشيماً تأنفت روضه» فان تأنفت كلمة لاخفاء بحسنها لوقوعها الموقع الذي ذكرته وكذلك قول أبي الطيب المتنبي:

إذا سارت الأحداجُ فوق نباته      تفاوح مسك الغانبات ورنده  
فان تفاوح كلمة في غاية من الحسن. وقد قيل إن أبا الطيب أول من نطق بها على هذا المثال، وإن وزير كافور الأخشيدى سمع شاعراً نظمها بعد أبي الطيب: فقال أخذتموها! ومثال ما يكره قول أبي الطيب أيضاً:  
مبارك الاسم أغرَّ اللقب      كريم الجرشي شريف النسب

فانك تجد في الجرشي تأليفاً يكرهه السمع وينبو عنه ، ومثل ذلك  
قول زهير بن أبي سلمي :

تقيُّ تقيُّ لم يكثر غنيمَةً      بنهكة ذى قربي ولا يحقلد  
والحقلد - كلمة توفى على قبح الجرشي وتريد عليها. والثالث أن تكون  
الكلمة كما قال أبو عثمان الجاحظ غير متوعرة وحشية كقول أبي تمام :

لقد طلعت في وجه مصر بوجهه      بلا طائرٍ سعدٍ ولا طائرٍ كهل  
فان كهلاها هنا من غريب اللغة ، وقد روى أن الأصمعي لم يعرف  
هذه الكلمة وليست موجودة إلا في شعر بعض الهذليين وهو قوله :

فلو كان سامي جاره أو اجاره      رياح بن سعد رده طائر كهل  
وقد قيل : إن الكهل الضخم وكهل لفظة ليست بقبيحة التأليف  
لكنها وحشية غريبة لا يعرفها مثل الأصمعي ، ومن ذلك أيضاً ما يروى  
عن أبي علقمة النحوي من قوله : ما لكم تتكأ كؤون على تكأ كؤوم  
على ذى جنّة افر تقعوا عني . فان تتكأ كؤون \* وافر تقعوا - وحشى وقد جمع  
لعمرى العلتين مع قبح التأليف الذي يعجبه السمع والتوعر ، وما أكثر  
ما تجتمع العلتان في هذا الجنس ومن الأمثلة قول أبي تمام :

بنداك يوسى كل جرح يعتلى      راب الأساة بدردينس قنطر  
وكذلك قوله :

قدك اتندأر بيت في الغلواء

فان هذه الألفاظ كما ترى وحشية . ويوجد هذا الجنس في شعر  
العجاج وابنه رؤبة كثيراً ، ومنه قول بعضهم :  
فشحا جحافة جراف هبلع  
وقال الآخر :

غرباً جروراً وجلالاً خزخز

وقال غيره في صفة اللبن :

وآخذ طعم السقاء سامط وخائر عجلط عكالط  
وقول الآخر :

يا كان من قراص وحمصيص واص

وفي هذه الالفاظ ما جمع الصفتين معاً على ما ذكرناه . وقد روى أن  
أبا العتاهية قال ل محمد بن منذر : إن كنت أردت بشعرك شعر العجاج  
ورؤبة فما صنعت شيئاً ، وإن كنت أردت أهل زمانك فما أخذت  
مأخذنا . أ رأيت قولك :- ومن عاداك لاقى المرمريسا - أى شىء المرمريس؟  
ولهذا كله اعتمد الحذاق من الشعراء على اختيار اسماء المنازل والنساء  
في الغزل وتجنبوا ما لا يحسن لفظه للشروط التي ذكرناها وعابوا قول  
جرير بن عطية :

وتقول بوزعٌ قد دبيت على العصا هلا هزئت بغيرنا يا بوزع  
وذكروا أن الوليد بن عبد الملك . قال له : أفسدت شعرك ببوزع  
وهجنوا اتباع الخليل بن أحمد له في هذا الاسم حين قال :

أم البنين واسما والرباب وبوزع  
واستقبحوا قول أبي تمام :

يقول أناس في حينئذ عابوا عمارة رحلى من طريف وتالد  
وقالوا : ما الفائدة في ذكر حينئذ وليس أبو تمام مضطراً إلى ذكر  
الموضع الذي قيل له فيه هذا . وقد ذكروا أن الفرزدق أنكر على مالك بن  
اسماء بن خارجه وقد أنشده :

حبذا ليلتي بتلّ يُونِي

وقال أفسدت شعرك بذكر (يوني) قال له ففي يوني كان ذلك قال :  
وإن كان . وأما قول أبي عبادة البحترى :

وأنا الشجاع وقدر أيت مواقفي بعقر قسٍ والمشرية شهدي  
فله في ذكر (عقر قس) عذر واضح ، لأنه الموضع الذي شاهد الممدوح به  
قتاله . وليس يحسن أن يذكر موضعاً غيره ولم يحمد فيه . وهذا ليس  
بموجب حسن اللفظة . ولكنه يبسط عذر ناظمها حسب . ومن هذه  
الألفاظ المذكورة قول عنتره :

شربت بماء الدحر ضين فأصبحت زوراء تنفر عن حياض الديلم  
ولعل عنتره أراد ذكر الماء المشروب على الحقيقة ، وإلا لو أمكنه أن  
يذكر اسم مورد من الموارد الذي يجري هذا المجرى كان أحسن وأليق .  
وأما قول الكميت :

وأدين المرود على خُدود يُزِينُ الفداغم<sup>(١)</sup> بالأسيل  
فان ( الفداغم ) كلمة رديئة كما ترى .

ومن الوحشى قول امرئ القيس بن حجر :

وسنَّ كسنيق سننَاءً وُسْنَاءً<sup>(٢)</sup>

فان هذا على ما ذكر لم يعرفه الأصمعي ولا أبو عمرو ، وقال : هو بيت  
مسجدى ، يريد من عمل أهل المسجد . وقال غيرهما سُنيق جبلٌ وُسْمٌ  
هى البقرة ، فأما السنُّ فالثور . ومن هذا أيضاً قول العجاج :  
وفاحماً ومرسناً مسرجاً

فان المرسن الأنف ، والمسرج لا يعرف . حتى خرَّج له أنه أراد بالمسرج  
المحدد ، من قولهم للسيوف (السرَّيجيات) منسوبة إلى قين يعرف بسريج .  
وهذا القصد على ما تراه وحشى غريب .

وما زال أهل العلم بالشعر يكرهون قول ذى الرمة :  
عصا عيسطوس لينها واعتدالها<sup>(٣)</sup>

وفى عيسطوس ضروب من العيوب المذكورة ، وقيل إنه الخيزران .  
وقد كان يمكن ذا الرمة أن يقول : عصا خيزران ، وإن كان هؤلاء الشعراء

---

(١) الفدغم : التام الجمال . عن هامش الأصل .

(٢) وتام البيت : ذعرت بمذلاج الهجير نهوض . والسنيق أكمة . والسن الثور  
الوحشى . وقال الاصمعي لا أعرف سنما . ذكر ذلك ابن دريد فى جمهرته . عن  
هامش الاصل .

(٣) نقلت من خط يوسف بن يعقوب النجيمى : عسطوس ضرب من الشجر  
وزنه فعول واحد عصا عسطوس لينها واعتدالها . عن هامش الأصل .

أرادوا الاغراب حتى يتساوى في الجهل بكلامهم العامة وأكثر الخاصة ،  
فما أقبح ما وقع لهم . وقد رأيت أنا جماعة يتعمدون هذا فقلت لهم : إن  
سررتكم بمعرفتكم وحشى اللغة فيجب أن تغتموا بسوء حظكم من البلاغة .  
وجرى بين أصحابنا في بعض الأيام ذكر شيخنا أبي العلاء بن سليمان ،  
فوصفه واصف من الجماعة بالفصاحة واستدل على ذلك بأن كلامه غير  
مفهوم لكثير من الأدباء ، فعجبنا من دليله وان كنا لم نخالفه في المذهب .  
وقلت له : ان كانت الفصاحة عندك بالألفاظ التي يتعذر فهمها فقد عدلت  
عن الأصل ، أولا في المقصود بالفصاحة التي هي البيان والظهور ، ووجب  
عندك أن يكون الأخرس أفصح من المتكلم ، لأن الفهم من إشاراته بعيد  
عسير . وأنت تقول كلما كان أغمض وأخفى كان أبلغ وأفصح . وعارضه أبو العلاء  
صاعد بن عيسى الكاتب وقال : صدقت إننا لانفهم عنه كثيراً مما يقول ، الا  
أن على قياس قولك يجب أن يكون ميمون الزنجي الذي نعرفه أفصح  
من أبي العلاء ، لأنه يقول ما لانفهمه نحن ولا أبو العلاء أيضاً ! فأمسك .  
وأنا أكره من قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزّة :

وما روضةً بالحزن طيبة الثرى      يمجُّ الندى جشجائها وعرارها  
ذكر (الجشجات) لأنه اسم غير مختار . ولو أمكنه ذكر غيره كان عندي  
أليق وأوفق . ولا أحب أيضاً تسمية أبي تمام صاحبه (علاثة) ونداءه بالترخيم  
في قوله :

قف بالطلول الدارسات علاثاً      أضحت حبال قطينهن رثاناً

وإن كان الرّوىّ قاده الى ذلك ، فليت شعري من حضر عليه القوافي  
واقصر به على الثاء دون غيرها من الحروف ! وليس يؤثر منه الا الشعر  
الحسن على أقرب الوجوه وأسهل السبل ، دون ما يتكلف المشقة في نظمه  
والعناء في تأليفه ، وایس يغفر للشاعر لاجل ما يلزم به نفسه ذنب ولا يغفل  
له عن خطأ إذ كان حظر المباح ، وحرّم الحلال ، واعتمد تكلف النصب طوعاً ،  
واختياراً ، وهوى ، وقصدًا . لكنه لعمرى إذا أتانا بالسليم من الزلل ، البعيد  
من التكلف والخلط . وكان كذلك في ما أخذ صعب ، ومسلّك وعري ، حمدناه  
الحمد الكامل ، ووصفناه الوصف التام .

ومن الألفاظ التي ذكرناها قول أبي عبادة البحترى :

فلا وصل إلا أن يطيف خيالها بنا تحت جوّ شوش من الليل مظلم<sup>(١)</sup>  
فليس بقبیح (جوّ شوش) خفاء . هذا على اني لم اعرف شاعراً قديماً ولا  
حديثاً احسن سبكاً من أبي عبادة ، ولا احذق في اختيار الالفاظ وتهذيب  
المعاني . ومن ذلك أيضاً قول أبي تمام :

صهصلق في الصهيل تحسبه اشرح حلقومه على جرس

وقول القطامي :

الى حيزبون توقد النار بعد ما تصوبت الجوزاء قصد المغارب  
فهل تعرف او عر من (صهصلق) او (حيزبون) ، وعلى كل حال فالبدوي  
صاحب الطبع في هذا الفن اعذر من القروي المتكلف . لأن هذا لا يعرف

(١) وفي نسخة : من الليل أسفع ،



هذه الا بعد البحث والطلب وتجشم العناء في التصفح. وعلى قدر ذلك يجب لومه والانكار عليه .

والرابع: ان تكون الكلمة غير ساقطة عامية كما قال ابو عثمان ايضا .  
ومثال الكلمة العامية قول ابى تمام :

جئيت والموت مُبدٍ حرَّ صفحته وقد تفرعن في أفعاله الأجلُ  
فان (تفرعن) مشتقٌ من اسم فرعون . وهو من ألفاظ العامة. وعادتهم  
أن يقولوا : تفرعن فلان ، إذا وصفوه بالجبرية . ومنه قول أبى نصر عبدالعزیز  
ابن نباتة :

اقام قوام الدین زيغ قناته وأنضج كى الجرح<sup>(١)</sup> وهو فطيرُ  
فتأمل لفظة (فطير) تجدها عاميةً مبتذلةً، وإن كانت لعمري قد وقعت  
هنا موقعا لو كانت فصيحة هجتها، وأذهب طلاوتها. كيف وهى على ماتراه.  
فاما قول ابى الطيب المتنبي :

إنى على شغفى بما فى خمرها لأعف عما فى سراويلاتها  
فلا شىء أقبح من ذكر (السراويلات) وما أعرف كناية أشهد الله أن  
التصريح أجمل منها، ووصف عفة سلوك الريب والنهم، أحسن من التلفظ  
بها، الا كناية أبى الطيب هذه ونعته عفاة هذا النعت .

ومن الالفاظ العامية أيضاً قوله :

خلوئية فى خلوقها سويداء من عنب الثعلب

(١) وفى النسخة الثانية : كى القرع .

فان عنب الثعلب مما أقول إن العامة لو نظمت شعراً لترفعت عن ذكره.  
وليس يرادى هذه الأمثلة على جهة الطعن على هؤلاء الشعراء الفضلاء  
والغض منهم. وكيف يكون ذلك وسأورد من غرائبهم وبدائع كلامهم  
ما يعلم معه أننا تحت تقصير عن شأوهم، ويقع العجز عن ادراك القريب من  
غاياتهم. لكنني إذا احتجت الى ايراد الامثلة في المختار والمنبوذ، والمحمود  
والمذموم، فلا معدل لي عن أشعارهم وتصفح نظمهم، وأخذما أريده منها  
ويراده عنها في الصنفين معاً.

ومن الالفاظ العامية أيضاً قول أبي تمام في رواية أبي القاسم:

لو كان كلفها عبيدٌ حاجةً يوماً لزنني شديقاً وجدّ يلاً

(فزني) في القبيح يوفى على كل قبيح، فأما قول زهير بن أبي سلمى

في قصيدته المختارة:

وأقسمت جهداً بالمنازل من مني وما سحقت فيه المقادم والقمل

فان (القمل) من الألفاظ التي تجرى هذا الجرى. وقول أبي تمام:

قد قلت لما لاج في صده أعطف على عبدك يا قابري

غاية في السخافة! لأن (قابري) من ألفاظ عوام النساء وأشباههن.

وليس لأحد أن يتخيل أن العذر في إيراد هذه الألفاظ وأمثالها تعذر

ما يقع موقعها في النظم كما يظن ذلك بعض المتخلفين في هذه الصناعة. وذلك

أنه ليس يجب على الانسان أن يكون شاعراً ولا كاتباً ولا صاحب كلام

يؤثر ولفظ يروى، ولا يجب عليه لو وجب هذا أن ينظم تلك القصيدة

التي وردت فيها هذه اللفظة ولا البيت من القصيدة . فكيف نَعذرُه إذا  
أورد لفظة قبيحة جارية مجرى ما ذكرناه، وهو قادر على حذف البيت  
كله وأطراح ذكر جميعه إن لم يكن قادراً على تبديل كلمة منه .  
ونعود إلى ذكر الألفاظ العامية، ونقول من الأمثلة قول أبي نصر بن نباتة:  
فقد رفعت أبصارها كل بلدة من الشوق حتى أوجعتها الأخادع  
فان (أوجعتها) من أشد ألفاظ العامة ابتداءً . وإن كانت (الأخادعُ)  
قبيحة . ومنها قول أبي تمام :

ليزدك جداً بالسماحة ما ترى من كيمياء المجد تغن وتغنم  
(و كيمياء) من ألفاظ العوام المبتذلة وليست من ألفاظ الخاصة ولا يحسن  
نظم مثلها . وكذلك أيضاً قول أبي الطيب المتنبي :

تستغرق الكفُّ فوديه ومنكبه وتكتسى منه ريح الجورب الخلق  
(والجورب) مما يكره أيراد مثله لما ذكرته . وأمثال هذا كله في الأشعار  
المطرحة كثيرٌ . ولو تأملت قصيدة واحدة من شعر من يدعى القريض في  
هذا العصر وجدت فيها عدة أمثلة لكل ما أكرهه وأنكره . إلا أنني  
أعتمد على التمثيل بأشعار هؤلاء الفحول المتقدمين في هذه الصناعة لأمر:  
أولها صيانة هذا الكتاب عن تهجينه بذكر غيرهم . وثانيها أن اللفظة التي  
تكره في نظم هؤلاء الخذاق تقع فريدة وحيدة يظهر مباينتها لكلامهم ،  
فالعلم بها واضحٌ وكشفها جليٌ . وقد قال حبيب بن أوس :

وكذاك لم تفرط كآبة عاطلٍ حتى يجاورها الزمان بحالٍ

وقال غيره قبله :

الجهل في الجاهل المغمور مغمورٌ والعيب في الكامل المذكور مذكور  
كفوفة الظفر تخفى من مهائنه وبعضها في سواد العين مشهور  
وليس مكانها في أشعار غيرهم كذلك . بل هي منظومة مع غيرها في  
القبح وأشكالها . وثالثها إيشارى أن أعلمك أن مقدمى الفصاحة ساءحوا  
نفوسهم ، وأصبحوا في طاعة أهوائهم ، ليتحقق أن الزلل في طباع البشر  
موجود . والعصمة عن أكثرهم بائنة ، هذا على مالى فى طلب ذلك من الكلفة  
والنصب ، إذ كان قليلا فى كلامهم مغموراً بحاسنهم ، وكنت أفتقر إلى تأمل  
الديوان الكامل حتى أظفر منه بالكلمات اليسيرة فأوردها مثلاً .

فأما اقتصارى فى أكثر ما أمثل به على المنظوم دون المثنو ، مع أن  
كلامى عليهما واحد ، فانما أقصد ذلك لكثرة المنظوم واشتهاره ، ورغبتى فى أن  
يسهل الوزن عليك حفظ ما أذكره ، فانه داع قوى ، وسبب وكيد .

والخامس : أن تكون الكلمة جارية على العرف العربى الصحيح غير شاذة  
ويدخل فى هذا القسم كل ما ينكره أهل اللغة ، ويرده علماء النحو من التصرف  
الفاقد فى الكلمة . وقد يكون ذلك لأجل أن اللفظة بعينها غير عربية . كما  
أنكروا على أبى الشيبى قوله :

وجناح مقصوص تحيف ريشه ريب الزمان تحيف المقراض

وقالوا ليس ( المقراض ) من كلام العرب . وتبعه أبو عبادة فقال :

وأبت تركى الغديات والآصال حتى خضبت بالمقراض

فعا بوه عليهما معاً. وقد تكون الكلمة عربية إلا أنها قد عبر بها عن غير ما وضعت له في عرف اللغة كما قال أبو تمام:

حَمَّتْ محلَّ البكر من مُعْطَى وقد زفت من المُعْطَى زَفَاف الأيم  
وقال أبو عبادة:

يشقُّ عليه الريحُ كلَّ عَشِيَّةٍ جيوب الغمام بين بكرٍ وأيم  
فوضع (الأيم) مكان الثيب وليس الامر كذلك. ليس الأيم الثيب في كلام العرب، إنما الأيم التي لازوج لها، بكرًا كانت أو ثيبًا. قال الله عز وجل « وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم » وليس مراده تعالى نكاح الثيبات من النساء دون الأبكار، وإنما يريد النساء اللواتي لا أزواج لهن. وقال الشماخ بن ضرار:

يقرُّ بعيني أن أحدث أنها - وان لم أنلها - أيم لم تزوج  
وليس يسره أن تكون ثيبًا. وقد حكى أن بعض كبار الفقهاء، وهو محمد بن ادريس الشافعي، غلط في ذلك والصحيح ما ذكرناه.

ومثال هذا أيضا قول أبي تمام:

مامقرب يختال في أشطانه ملآن من صلف به وتلهوق

يريد بالصلف هنا الكبر والتيه، وهذا مذهب العامة في استعمال هذه اللفظة. وأما العرب فتقول: صلفت المرأة عند زوجها إذا لم تحفظ عنده، وصلف الرجل أيضا كذلك إذا كرهته. قال جرير:

إني أواصل من أردت وصاله بجمال لاصلف ولا لَوَّام

والصلف الذي لاخير عنده . ومن أمثالهم رُبَّ صلف تحت الراعدة .  
ومن ذلك أيضاً قول أبي عبادة :

شرطى الانصاف إن قيل اشترط      وصدىقي من إذا صافى قسط  
وأراد (بقسط) عدل . لأن الأمر عليه وليس الأمر كذلك وإنما يقال  
أقسط : إذا عدل وقسط : إذا جار . قال الله تعالى (وأما القاسطون فكانوا لجهنم  
حطباً) وقد يكون ما ذكرناه على جهة الحذف من الكامة كما قال رؤبة  
ابن العجاج :                      قواطناً مكة من ورق الحمأ  
يريد (الحمأ) . كقول خفاف بن ندبة :

كنواح ريش حمامةٍ نجديةٍ      ومسحت بالثنتين عصف الإيتمد  
يريد كنواحي وكما قال غيره [ هو مضر بن ربيع ] :  
وطرت بمنصلي في يعملات      دوامى الأيدى نخبطن السريحا  
والوجه الأيدى ، ومن ذلك قول النجاشي :  
فلست بآتيه ولا أستطيعه      ولاك اسقى ان كان ماؤك ذا فضل  
أراد ولكن اسقى . وقال الآخر :  
أو معبر<sup>(١)</sup> الظهر يُنبى عن وليته      ما حيج ربه في الدنيا ولا اعتمرا  
يريد ما حيج ربه . وقال مالك بن حريم الهمداني :  
فان يك غثاً أو سميناً فانى      سأجعل عينيه لنفسه مقنعا  
يريد لنفسه . وقال أبو الطيب المتنبي :

---

(١) المعبر من الكباش الكثير الصوف . عن هامش الأصل .

تعثرت به في الأفواه السُّنْهًا والبُرْد في الطرق والأقلام في الكتب  
وقد يكون على وجه الزيادة في الكلمة مثل ان يشبع الحركة فيها فتصير  
حرفا كما قال :

وأنت على الغواية حين ترمى وعن عيب الرجال بمنزح  
أى بمنزح . وقال غيره :

وانى حيث مايسرى الهوى بصرى من حيث ما نظروا أدنو فانظور  
يريد أدنو فانظر . وقال الآخر :

تنفى يداها الحصا في كل هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصياريف  
يريد الدراهم والصيارف .

وقد يكون إيراد الكلمة على الوجه الشاذ القليل ، وهو أرداد اللغات  
فيها لشذوذه . والكثير أبدأ خفيف ، كما يقول النحويون في خفة الأسماء  
لكثرتها . ومن هذا قول البُحْتَرى :

متحيرين فباهت متعجبٌ مماً يرى أو ناظرٌ متأملٌ

فقوله (باهت) لغة رديئة شاذة . والعربى المستعمل بهت الرجل  
يُبْهت فهو مبهوت ، ومنه قول المتنبي :

وإذالقى طرح الكلام معرضاً في مجلس أخذ الكلام اللدعنا  
فان (اللد) ، فى الذى ، لغة شاذة قليلة . ومنه قوله أيضا :

ايفطمه التوراب قبل فطامه ويأكله قبل البلوغ إلى الأكل  
(فالتوراب) لغة فى التراب شاذة غير كثيرة . وقد يكون لأن الكلمة

بمخلاف الصيغة فى الجمع أو غيره ، كما قال الطرِّمَّاح :

وأكره أن يعيب على قومي هجاي الأردلين ذوى الحنات  
لجمع (إحنة) على غير الجمع الصحيح، لأنها إحنة وإحن، ولا يقال حنات.  
وقد روى أبو بصير أن عبد الملك بن قريب الأصمعي قال: كنا نظن أن  
الطرماح شيء حتى سمعنا قوله هذا البيت. وكما قال الآخر:

من نسج داود أبي سلام

يريد أبا سليمان.

ومن هذا الفصل أيضا أن يبدل حرف من حروف الكلمة بغيره كما  
قال الشاعر [ هو رجل من بني يشكر ]:

لها أسارير من لحم ممترة<sup>(١)</sup> من الثعالي ووخز<sup>٢</sup> من أرائنها  
يريد من الثعالب وأرائنها. وقال الآخر:

ومنهل ليس له حوازق<sup>(٢)</sup> ولضفادى حمة نقائق  
يريد ولضفادع.

ومنه أيضا إظهار التضعيف في الكلمة مثل قول الشاعر: [ هو  
قعنب بن أم صاحب ]

مهلا أعاذل قد جربت من خلقي أنى أجود لأقوام وان صننوا  
وأما صرف ما لا ينصرف كقول حسّان بن ثابت:

وجبريل<sup>٣</sup> أمين الله فينا وروح القدس ليس له كفاء

(١) تمرت اللحم إذا جففته. من هامش الأصل.

(٢) الحزقة والحزق: الجماعة من الناس. فبني منه فاعلا وجمعه على فواعل.

من هامش الأصل.



ومنع الصرف مما ينصرف كما أنشدوا قول العباس بن مرداس :  
وما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداس في مجمع  
وكما قال البحتري :

هزج الصَّهِيل كأنَّ في نغماته نبرات معبد في الثَّقِيل الأول  
فنعا الصرف عن مرداس ومعبد .

وقصر الممدود كقول الآخر :

والقارح العدَا وكل طمرَّة ما إن تنال يد الطويل قذالها  
ومد المقصور على ماروي بعضهم :

سيغنيني الذي أغناك عني ولا فقر يدوم ولا غناء

وحذف الأعراب للضرورة مثل قول امرئ القيس بن حجر :

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل

وتأنيث المذكر على بعض التأويل كقول الشاعر :

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم

وتذكير المؤنث كما قال الآخر : [ هو عامر بن جوين الطائي ]

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

فان هذا وأشباهه وما يجري مجراه ، وإن لم يؤثر في فصاحة الكلمة

كبير تأثير ، فاني أوتر صيانتها عنه ، لأن الفصاحة تنبئ عن اختيار الكلمة

وحسنها وطلاوتها . ولها من هذه الأمور صفة نقص فيجب اطراحها . على

أن ما ذكرته يختلف قبحه في بعض المواضع دون بعض على قدر التأويل

فيه وحكمه ، فأما إدخال الألف واللام على الفعل في نحو قول الشاعر :

يقول الخنا وابعض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار يُجدع

وتشديد الكلمة المخففة مثل قول الشاعر:

كأن مهواها على الكلكل

وقول الآخر: [ هو رؤبة ]

ضخّمٌ يجبُ الخلق الأضخما

وتحريك الياء التي تقع قبلها كسرة في الرفع والجرّ مثل قول الشاعر:

ما إن رأيت ولا أرى في مدّتي كجوارى يلعبن في الصّحراء

فإنّ هذا كلّهُ داخلٌ في باب الزيادة التي ذكرناها وأشرنا إليها، وهي

مكروهة على ما تقدم.

والسادس: أن لا تكون الكلمة قد عبّر بها عن امرٍ آخر يكره ذكره،

فاذا أوردت، وهي غير مقصود بها ذلك المعنى، قبحت وان كملت فيها الصفات

التي بيناها. ومثال هذا قول عروة بن الورد العبسيّ:

قلت لقوم في الكنيف تروّحوا عشيةً بتنا عند ما وان رُزح

والكنيف أصله الساتر، ومنه قيل للترس كنيف، غير انه قد استعمل

في الآبار التي تستر الحدّث وشهرتها. فانا اكرهه في شعر عروة، وان كان

ورد مورداً صحيحاً لموافقة هذا العرف الطارىء. على ان لعروة عُذرًا وهو

جواز ان يكون هذا الاستعمال حدث بعده. بل لا أشك انه كذلك لأن

العرب أهل الوبر لم يكونوا يعرفون هذه الآبار. فهو وان كان معذوراً

وغير ملومٍ فيئته ممّا يصح التمثيل به.

ومنه عندي قول الشريف الرضى رحمه الله :

اعزز علىَّ بان أراك وقد خلت من جانبك مقاعد العوَاد  
فإيراد مقاعد في هذا البيت صحيح، لأنه موافق لما يكره ذكره في مثل  
هذا الشأن . لاسيما وقد أضافه الى من يحتمل اضافته اليهم وهم العواد . ولو  
انفرد كان الأمر فيه سهلا . فاما اضافته الى ما ذكره ففيها قبح لاختفاء  
به . ومن هذا النحو قول ابى تمام :

متفجره نادمته فكأننى للدلو او للمرزمين نديم

( فالدلو ) هاهنا أحد البروج ولا اختاره لموافقته اسم الدلو المعروف .  
وانت تجد بأقرب تأمل فرق ما بين قول القائل لمن يمدحه : انت المرزم  
جودا والجنة لمن تقصده الايام عزا . وبين قوله : انت الدلو كرمًا والكنيف  
لطريد الدهر سعة . والمعنيان صحيحان . وحسن أحدهما وقبح الآخر ظاهر  
لاختفاء به . ولو لا ما ذكرته ونهت عليه لم يكن لذلك وجه ولا علة .  
ومن هذا أيضاً قول ابى صخر الهذلى :

قد كان صرمه في الممات لنا فعجلت قبل الموت بالصرم

وأما انكرت هذا لموافقته ايراد العامة هذه اللفظة على هذه الصيغة  
بالصاد فيما هي بالسين ، فكان ايثارى تجنبها لذلك . فأما قول عمرو :  
وكم من غائطٍ من دون سامى قليل الانس ليس به كتيح  
فجار هذا المجرى . والغائط البطن من الأرض ، إلا أنه يُستعمل الآن  
في الحدث على ذلك الأصل . فذكره قبيح على ما تقدم . لكن عمرو معذور

كعروة، لأنه على ما ذكر وعرف حدث . ففعل عمرًا قبله .  
ومما يوضح ما ذكرته لك ويبينه انك تجدد (تصرم) في قول ابى عبادة:  
تصرم الدهر لا وصل فيطمعنى فيما لديك ولا يأس فيسلىنى  
مختار امر ضيًّا . وكذلك (يتصرم) في الشعر المنسوب الى يزيد بن معاوية وهو:  
خذوا بنصيب من نعيم ولذة فكل وإن طال المدى يتصرم  
ولا يقبحان لمخالفتها الاسم الذى ذكرته فى اللفظ . وهو قبيح فى بيت  
الهدلى ، للموافقة لاعلة غير ما اعلمتكم به . ومنه أيضاً قول ابى تمام:  
وعزائمًا فى الروع معتصمياً ميمونة الادبار والاقبال  
(فالادبار) من الألفاظ المكروهة لما ذكرته . وكذلك قوله:  
يضحك من اسف الشباب المدبر يبكين من ضحكات شيب مقمر  
لان (المدبر) هاهنا مثل (الادبار) فى البيت الأول والكلمة الفصيحة  
غيرها على ما بين . ومنه قول الشريف الرضى رحمه الله:  
سلام على الاطلال لا عن جنابة ولكن يأسا حين لم يبق مطمع  
فان (جنابة) هنا لفظة غير مرضية للوجه الذى ذكرته ، وان كانت  
لولا ذلك فصيحة مختارة خلوها من العيوب غيره .  
والسابع : مما قدمناه ان تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف  
فانها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه  
من وجوه الفصاحة . ومن ذلك قول أبى نصر بن نباته:  
فاياكم ان تكشفوا عن رؤوسكم ألا ان مغناطيسهن الذوائب

فمغناطيسهن كلمة غير مرضية لما ذكرته وان كان فيها ايضاً عيوب  
آخر مما قدمناه . ومن هذا النوع ايضاً قول ابى تمام :

فلا ذريجان اختيالٌ بعد ما      كانت معرّس عبّرةً ونكّالِ  
سمّجت ونهّنا على استسماجها      ما حولها من نضرة وجمالِ  
فقوله : فلا ذريجان كلمة رديئة لطولها وكثرة حروفها وهي غير عربية  
ولكن هذا وجه قبّحها . وكذلك قوله فى البيت الثانى : استسماجها ردى  
لكثرة الحروف وخروج الكلمة بذلك عن المعتاد فى الألفاظ الى الشاذ  
النادر . ونحو من هذا قول [ ابى الطيب ] المتنبى :

إن الكريم بلا كرامٍ منهم      مثل القلوب بلا سويداواتها  
فسويداواتها كلمة طويلة جداً فلذلك لا اختارها . ومنه ايضاً قول ابى تمام :  
انله باسماعه محلاً      يفوت علوه الظرف الطموحا  
فليس بقبح قوله : باسماعه خفاء لكثرة الحروف على ما ذكرناه  
لاغير . وكذلك قوله ايضاً :

العيس تعلم ان حوباواتها      ربح اذا بلغتك ان لم تنحر  
وحوباواتها كلمة طويلة . ومنه قوله ايضاً : وليس فى كل الروايات  
والى محمد ابتعثت قصائدى      ورفعت للمستنشدين لوانى  
فالمستنشدين كلمة كثيرة الحروف على ما تراه . وهذا قد يستدل به  
على غيره ، وان أمثاله كثيرة

والثامن : أن تكون الكلمة مصنوعة في موضعٍ عُبر بها فيها عن شيءٍ لطيفٍ أو خفيٍ أو قليلٍ أو ما يجري مجرى ذلك . فاني أراها تحسن به ويجب ذكره في الأقسام المفصلة ولعل ذلك لموقع الإحصار<sup>(١)</sup> بالتصغير ، ومثال ذلك قول الشريف الرضى رحمه الله :

يولعُ الطل برديننا وقد نسمت رويحهُ الفجر بين الضال والسلم  
فلما كانت الريح المقصودة هُناك نسيما مريضاً ضعيفاً حسدت العبارة  
عنه بالتصغير ؛ وكان للكلمة طلاوة وعذوبة . ومثاله أيضاً قول أبي العلاء

صاعد بن عيسى الكاتب :

إذا لاح من برق العقيق وميضهُ تدقُّ على لمح العيون الشوائم  
أفلا تراه لما اراد أنها خفية تدقُّ على من ينظرها حسن التصغير في  
العبارة عنها . وكذلك قول شيخنا أبي العلاء بن سليمان :

إذا شربت رأيت الماء فيها أزبرق ليس يستره الجران  
لما كان ماءً قليلاً يلوح ودونه حائل من أعناق الأبل وسائر على كل  
حال ؛ حسنٌ وروده مصغراً . وكذلك قول الرضى رحمه الله :

زال وابق عند وراثته جذيم مالٍ عرقتة الحقوق

فصغر لما أراد القلة . وأما قول المخزومي :

وغاب قيرٌ كنت أرجو طلوعه<sup>(٢)</sup> وروح رعيان ونوم سُمر  
فأما جعله قيراً لأنه كان هلالاً غير كامل ، ويمكن الدلالة على ذلك

(١) في ٤٤٢ : لموقع الاختصار .

(٢) في ٤٤٢ : أخشى غيوبه .

بقوله: إنه غاب في أول الليل وقت نوم السمّر، والقمر إذا كان هلالاً غاب في ذلك الوقت بلا شك. وهذا تصغير مختار في موضعه، فأما الأسماء التي لم يُنطق بها إلا مصغرة كاللجين والثريا وما أشبههما فليس للتصغير فيهما حسن يذكر لأنه غير مقصود به ما قدمناه، ولذلك لا أختار التصغير في قول أبي الطيب:

إذا عدلوا فيها أجبت بآنةٍ حبيبتنا قلبى فؤادى هيا جمل  
لأنه عار من الوجه الذى ذكرته. فأما ما يذهب [إليه] من التصغير بمعنى التعظيم في مثل قول الشاعر:

وكل أناس سوف يدخل بينهم دويهة تصفرّ منها الأنامل  
فقد حكى أن أبا العباس المبرد كان ينكره ويزعم أن التصغير في كلام العرب لم يدخل إلا لنى التعظيم، ويتأول دويهة وما يجرى مجراها بأن يقول أراد خفاءها في الدخول فصغرها لهذا الوجه وهو ضد التعظيم المذكور، ويقوى عندى ما ذهب إليه أبو العباس المبرد أنهم إذا وضعوا التصغير أمانة للتحقير والتعظيم معاً فقد زالت الفائدة [به] ولم يكن دليلاً على واحد منهما بل يرجع إلى المقصود باللفظة ويلتمس بيان ذلك من جهة المعنى دون اللفظ فليس للتصغير تأثير. وعلى كلا القولين فليس التصغير عندى وجهاً من وجوه الفصاحة إلا في الموضع الذى ذكرته دون ما يسمونه تصغيراً في التعظيم وعلى هذا [أ] حمل قول المتنبي:

أحاد أم سداس في أحادٍ لِيَيْلَتْنَا المنوطة بالتناد

فلا أختار التصغير في لبيبتنا لأنّه تصغير تعظيم وليس على الوجه الذى ذكرته. فأما قول [أبي نصر] بن نباتة يصف الحية :

ففى الهضبة الحمراء إن كنت ساريا      أغبير ياوى فى صدوع الشواهد  
فان تصغيره هاهنا مرضى على ما ذكرته لأن الحية توصف بانها  
لا تغتذى إلا بالتراب فقد جف لحمها وزهبت الرطوبة منها، ألا ترى إلى  
قول النابغة :

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة      من الرقش فى أنيابها السم نافع  
فوصفها بانها ضئيلة لما ذكرته . وأما قول أبي الطيّب :

ظلمت بين أصيحيانى أ كفكفه      وظل يسفح بين العذر والعذل  
فالتصغير فيه مختار لأن العادة جارية فى قلة عدد من يصحب الإنسان فى  
مثل هذه المواضع، ولهذا كانوا فى الأكثر ثلاثة. وجرى ذكر الصاحبين  
والخليلين فى الشعر كثيراً لهذا السبب كما قال امرؤ القيس :

خليلى مرّ أبى على أم جندب      نقض لبانات الفؤاد المعذب<sup>(١)</sup>  
وقال أبو نصر بن نباتة :

قفا فاقضيانى لذة من حديثه      علانية إن السرار مريب  
وأمثال هذا يعرفها كل أحدٍ وهى أكثر من أن يحاط بها أو تحصى.  
فهذه الأقسام الثمانية هى جملة ما يحتاج إلى معرفته فى اللفظة المفردة بغير  
تأليفٍ فتأملها وقس عليها ما يرد عليك من الألفاظ فانك تعلم الفصيح منها  
من غيره إن شاء الله تعالى .

(١) فى ٤٤٢ : لنقض حاجات الفؤاد المعذب .



[ الكلام في الألفاظ. المؤلفه (١) ]

وإذ كنا قد تكلمنا على الكلمة المفردة وقلنا فيها ما يُستدلُّ به على غيره، فلنذكر الآن ما يحضرننا من القول في الكلام المؤلف وهو القسم الثاني مما ابتدأنا بذكره أولاً ونقول قبل ذلك: [إن] كل صناعة من الصناعات فكما لها بخمسة أشياء على ما ذكره الحكماء، الموضوع وهو الخشب في صناعة النجارة، والصانع وهو النجار، والصورة وهي كالتربيع المخصوص إن كان المصنوع كرسيًا، والآلة مثل الميشار (٢) والقدم وما يجري مجراها، والغرض وهو أن يقصد على هذا المثال الجلوس فوق ما يصنعه. وإذا كان الأمر على هذا ولا تمكن المنازعة فيه وكان تأليف الكلام المخصوص صناعةً وجب أن نعتبر فيها هذه الأقسام. فنقول: إن الموضوع هو الكلام المؤلف من الأصوات على ما قدمته. وقد ذكرت فيه ما يقنع طالب هذا العلم وشرحت من حال اللفظة بانفرادها وما يحسن فيها ويقبح ما اعتمدت (٣) في تلخيصه وإيضاحه على أنني لم أرجع فيه إلى كتاب مؤلف ولا قول يروى ولا وجدت ما ذكرته مجموعاً في مكان، وإنما عرفته بالدربة وتأمل أشعار الناس وما نبه أهل العلم في أثباتها ولهذا لست أدعي السلامة من الخلل و [لا] العصمة من الزلل واعترف بالتقصير وأسأل من ينظر في كتابي هذا بسط عذري والصفح عما لعله يُشير به عليّ، فإني سلكت فيه

(١) هذا العنوان عن: ٤٤٢ فقط

(٢) في ٤٤٢: المنشار (٣) فيها: اجتهدت

مسلكاً صعباً وألفت منه تأليفاً مقتضباً يجب على المنصف الإعراض عما  
يجدني أشير فيه إلى التجاوز عنه والتعمد له .

فأما الصانع المؤلف فهو الذي ينظم الكلام بعضه مع بعض كالشاعر  
والكاتب وغيرهما وسأذكر بعون الله في موضع من هذا الكتاب ما يفتقر  
المؤلف إلى معرفته ويحتاج إلى علمه . وأما الصورة فهي كالفصل للكاتب  
والبيت للشاعر [ وما جرى مجراها ] وأما الآلة فأقرب ما قيل فيها إنها طبع هذا  
الناظم والعلوم التي اكتسبها بعد ذلك ولهذا لا يمكن أحداً أن يعلم الشعر من  
لا طبع له وإن اجهد في ذلك لأن الآلة التي يتوصل بها غير مقدورة للخلق .  
ويمكن تعلم سائر الصناعات لوجود كل ما يحتاج إليه من آلتها . وأما الغرض  
فبحسب الكلام المؤلف فإن كان مدحاً كان الغرض به قولاً يندب عن عظم  
حال المدوح ، وإن كان هجواً فبالضد وعلى هذا القياس كل ما يؤلف وإذا  
تأملته وجدته كذلك . وقد ذهب أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب إلى  
أن المعاني في صناعة تعلم الكلام موضوع لها وذكر [ ذلك ] في كتابه الموسوم  
بنقد الشعر وقال في كتابه في الخراج [ وصناعة الكتابة ] عند كلامه على  
البلاغة إن اللغة تجري مجرى الموضوع لصناعة البلاغة وهذا القولان على  
ما تراه مختلفان والصحيح منهما ما قدّمناه وذكره في كتاب الخراج .  
ويجب أن يقال له إذا ذهب إلى أن المعاني هي الموضوع خبرنا عن الألفاظ  
التي أخذها هذا الصانع [ المؤلف ] فألفها إذا لم تكن عندك موضوعاً  
لصناعةٍ فما منزلتها من الأقسام التي اعتبرها الحكماء في كل صناعة والتأمل

قائض بصحتها ونحن نرى الألفاظ تأثيرها في هذا الصنعة التي كلامنا عليها  
تأثير<sup>(١)</sup> بين في الحسن والقبح ولا يجوز أن تكون مع هذه العُلقة الوكيدة  
عريّة منها فإن قلت إنها الآلة قلنا لك وأى صناعة من الصناعات تصاحبها  
الآلة بعد فراغ الصانع منها حتى تصير أصلاً والمصنوع تابعاً لها فإنا نجد  
الألفاظ على هذه الصفة فبطل هذا الوجه أن يكون آلة. وفساد أن تكون  
الألفاظ هي الصانع المؤلف أو الصورة المصنوعة أو العرض المقصود ظاهر  
لا يخفى على أحد. فنتي أخرجت الألفاظ من أن تكون موضوعاً لصناعة  
التأليف أخرجتها من جملة الأقسام المعتبرة في كل صناعة ونحن نجد تعلّقها  
ظاهراً. فإن قال لنا ما تقولون أنتم في المعاني مع أن عُلقها أيضاً وكيدة  
قلنا المعاني وتأليف الألفاظ هي صناعة هذا الصانع التي أظهرها في الموضوع  
وهي التي تكمل الأقسام المذكورة فإما الألفاظ فليست من عمله وإنما له  
منها تأليف بعضها مع بعض حسب ما وقد وقفت في بعض المواضع على كلام  
في هذه الصنعة لا أعلم الآن صاحبها قدامة أو غيره - لأنني قد أنسيت  
الكتاب الذي وجدته فيه - يدل على أن الألفاظ موضوع كما قلنا إلا أنه  
يدل على أن الناظم متى ألف لفظة رديئة فليس ذلك بعيب عليه كما أن النجار إذا  
صنع كرسيًا من خشب رديء فليس بعيب في صناعته وقد أحكمها وكون  
الموضوع الذي هو الخشب رديئًا. وهذا الذي ذكره هذا القائل فاسد  
وذلك أن النجار يعاب إذا كان قليل البصيرة بموضوع صناعته ولو تمكن

(١) في ٤٤٢ : ونحن نرى أن تأثير الألفاظ في هذه الصناعة التي كلامنا الخ. وفيها

بدل : عريّة ، غريبة

من عمل ذلك الكرسي الذي مثل به من خشب مرضى فعدل عنه إلى خشب ردىء جهلا منه بالمختار من هذا الجنس كان معيباً عند أهل صناعته. وإنما يتوجه له العذر إذا سلم إليه خشب ردىء لتظهر صناعته فيه فإنه عند ذلك لا يعاب لأجل الخشب، فأما ناظم الكلام فقادر على اختيار موضوعه غير محذور عليه تأليف ما يؤثره منه فمتى عدل عن ذلك جهلاً [أ] وتسميحاً توجه الانكار واللوم عليه وكان أهلاً له وجديراً به، على أن كلا منا في الصورة نفسها ولاشبهة في قبح صورة الكرسي المصنوع من ردىء الخشب وإن كان النجار قد أحكم عمله. ومع هذا البيان كله فالفصاحة عبارة عن حسن التأليف في الموضوع المختار فإذا كنت قد ذكرت الموضوع والوجه في اختياره وعلى أي صفة يكون المرضى منه والمكروه بما فيه مقلع وكفاية ثم شرعت الآن في الكلام على التأليف بحسب ذلك وبينت منه الوجوه التي بها يحسن أو يقبح كان الكلام في معرفة الفصاحة وحقيقتها واضحاً جلياً وأمكن من لم تكن له بهادربة ولا معرفة الفرق بين فصيح الكلام وغيره باعتبار الصفات التي ذكرتها وكانت منزلة هذا الكتاب لمن لا يعرف البلاغة وطلاوة الكلام منزلة العروض لمن لا ذوق له يميز به بين صحيح النظم من فاسده والنحو لمن لا يعرف طبعاً وعادة وإنما يتكلف ويتصنع وليس يمكن إيضاح الفصاحة لمن يجهلها إلا بهذا السبب وعلى هذا النحو لأن من له بها معرفة وسابق علم إنما حصل له ذلك بالمخالطة والمناشدة وتأمل الأشعار الكثيرة والكلام المؤلف على طول الوقت وتراخي الأزمنة وليس يمكنه أن يحضر

لمن أراد تعليمه كل بيت سمعه وفصل تأمله ولفظة كرهها ومعنى حكم بفساده  
أو بصحته لأن هذا يحتاج إلى الزمان الطويل والأيام الكثيرة بل ولا يمكن  
حصوله البتة فلا طريق إلى العلم بما شرحته إلا من هذا النحو الذي قصدته  
والطريق الذي سلكت فيه . فأما من يفرق بين الكلام المختار وغيره  
فإنه وإن كان غير مفتقر إلى كتابي هذا كافتقار العارى من هذه الصناعة  
الراغب في اقتباسها فهو محتاج إليه من وجه آخر منزلة أيضاً منزلة العروض  
والنحو لصاحب الذوق والطبع لأن العالم بالفصاحة إذا قطع على فصاحة  
بيت من قصيدة أو فصل من رسالة أو كلمة أو ما أشبه ذلك وفضله على  
غيره لم يمكنه أن يبين من أين حكم ولا لأى وجه فضل بل إنما يفرع إلى  
مجرد دعواه ومحض قوله فاذا عرف ما بينته وفصلته في هذا الكتاب  
علل واستدل وذكر الوجوه والأسباب كما أن العارف صحيح النظم بذوقه  
والمعرب بطبعه وعادته فإذا وقف على علم العروض والنحو علل في البيت  
الموزون والكلمة المعربة وقال هذا إنما كان صحيح الوزن لأنه من الدائرة  
الفلائية والبحر الفلاني وضر به كذا وعروضه كذا وعدد أجزائه كذا وذكر  
ما يحسن فيه من الزحاف ويقبح وفصل ما يفصله العروضيون . وقال في  
الكلمة المعربة إنما كانت مثلاً مرفوعة لأنها فاعلة والفاعل في كلام العرب  
مرفوع وما يجرى هذا المجرى . وعلى مثل هذا النحو يقول في الفاسد الذي  
ينفر منه ذوقه أو يكرهه طبعه ويعمله على حد هذا التعليل الذي ذكرته .  
ونبتدىء الآن بالقول في تأليف الكلام على ما قدمناه من أن



وقبر حرب بمكان قفرٍ وليس قرب قبر حربٍ قبر  
فبني من حروف متقاربة ومكررة ولهذا يثقل النطق به حتى يزعم  
بعض الناس أنه من شعر الجن ، ويعتبر المتكلم بانشاده ثلاث مرات من  
غير غلط ولا توقف . وكذلك قول الآخر :

لم يضرها والحمد لله شيء وانثنت نحو عزف نفس ذهول

فان المصراع الثاني من هذا البيت يثقل التلفظ به وسماعه لما فيه من  
تكرر حروف الحلق . وقد ذهب أبو الحسن علي بن عيسى الرمانى إلى أن  
التأليف على ثلاثة أضربٍ متنافرٍ ومتلائمٍ في الطبقة الوسطى ومتلائمٍ في  
الطبقة العليا . قال والمتلائم في الطبقة الوسطى كقول الشاعر :

رمتنى وستر الله بينى وبينها عشية آرام الكناس رميم

[ الأرب يوم لورمتنى رميمتها ولكن عهدى بالنضال قديم ]

قال والمتلائم في الطبقة العليا القرآن كله وذلك بين لمن تأمله  
والفرق بينه وبين غيره من الكلام في تلاوم الحروف على نحو الفرق بين  
المتنافر والمتلائم في الطبقة الوسطى . وهذا الذى ذكره غير صحيح والقسمة  
فاسدة وذلك أن التأليف على ضربين متنافرٍ ومتلائمٍ وقد يقع في المتلائم  
ما بعضه أشد تلاوماً من بعض على حسب ما يقع التأليف عليه ولا يحتاج  
أن يجعل ذلك قسماً ثالثاً كما يكون من المتنافر ما بعضه أشد في التنافر أكثر  
من بعض ولم يجعل الرمانى ذلك ذلك قسماً رابعاً . فأما البيتان فليسا في هذا  
الموضع بأحق من غيرهما . وأما قوله إن القرآن من المتلائم في الطبقة العليا  
وغيره في الطبقة الوسطى وهو يعنى بذلك جميع كلام العرب فليس الأمر

على ذلك ولا فرق بين [القرآن وبين] فصيح الكلام المختار في هذه القضية  
ومتى رجع الأُنسان إلى نفسه وكان معه أدنى معرفة بالتأليف المختار وجد  
في كلام العرب هي ما يضاهاى القرآن في تأليفه . ولعل أبا الحسن يتخيل أن  
العجاز في القرآن لا يتم إلا بمثل هذه الدعوى الفاسدة والأمر بحمد الله  
أظهر من أن يعضده بمثل هذا القول الذى ينفر عنه كل من علق من الأدب  
بشيء<sup>(١)</sup> أو عرف من نقد الكلام طرفا

وإذا عدنا إلى التحقيق وجدنا وجه اعجاز القرآن صرف العرب عن  
معارضته بأن سلبوا العلوم التى بها كانوا يتمكنون من المعارضة فى وقت  
مرامهم ذلك . وإذا كان الأمر على هذا فنحن بمعزل عن ادعاء ما ذهب  
إليه من أن بين تأليف حروف القرآن وبين غيره من كلام العرب كما بين  
المتنافر والمتلائم ، ثم لو ذهبنا إلى أن وجه اعجاز القرآن الفصاحة وادعينا  
أنه أفصح من جميع كلام العرب بدرجة ما بين المعجز والممكن لم يفتقر فى  
ذلك ادعاء ماقاله من مخالفة تأليف حروفه لتأليف الحروف الواقعة فى  
الفصيح من كلام العرب وذلك أنه لم يكن بنفس هذا التأليف فقط فصيحاً  
وإنما الفصاحة لأمر عدة تقع فى الكلام من جملتها التلاؤم فى الحروف  
وغيره . وقد بينا بعضها وسند كر الباقي . فيم ينكر على هذا أن يكون تأليف  
الحروف فى القرآن وفصيح كلام العرب واحداً ويكون القرآن فى الطبقة  
العليا لما ضام تأليف حروفه من شروط الفصاحة التى التأليف جزء يسير  
منها فقد بان أن على كلا القولين لاجابة بنا إلى ادعاء ما ادعاه مع وضوح

(١) فى ٤٣٩ : كل من شدا من الأدب شيئاً .



بطلانه وعدم الشبهة فيه ، ثم يقال له أليس التلاؤم معتبراً في تأليف حروف  
الكلمة المفردة على ما ذكرناه فما تقدم فلا بد من نعم ! فيقال له فما عندك في  
تأليف كل لفظة من ألفاظ القرآن بانفرادها أهو متلائم في الطبقة العليا أم في  
الطبقة الوسطى . فان قال في الطبقة العليا قيل له أو ليس هذه اللفظة قد تكلمت  
بها العرب قبل القرآن وبعده ولولا ذلك لم يكن القرآن عربياً ولا كانت  
العرب فهمته فقد أقررت الآن أن في كلام العرب ما هو متلائم في الطبقة  
العليا وهو الألفاظ المفردة ولم يتوجه عليك في ذلك ما يفسد وجه اعجاز  
القرآن فهلاً قلت إن في كلامهم المؤلف من الألفاظ ما هو أيضاً كذلك فان  
علم الناظر بأحدهما كالعلم بالآخر ، وإن قال [إن] كل لفظة من ألفاظ القرآن  
متلائمة في الطبقة الوسطى قيل له أولاً إن مشاركة القرآن لطبقة ألفاظهم  
على هذا الوجه أيضاً باقية ، ثم ما الفرق بينك وبين من ادعى أن التلاؤم  
من ألفاظ القرآن في الطبقة الوسطى فان أحد الموضعين كالآخر على أن  
اللفظة المفردة يظهر فيها التلاؤم ظهوراً بيناً بقلة عدد حروفها واعتبار  
المخارج وان كانت متباعدة كان تأليفها متلائماً وإن تقاربت كان متنافراً  
ويلتمس ذلك بما يذهب إليه من اعتبار التوسط دون البعد الشديد والقرب  
المفرط فعلى القولين معاً اعتبار التلاؤم مفهوم وليس ينازعنا في كلمة من  
كلم القرآن إذا أوضحنا لك تأليفها وتقول ليس هذا في الطبقة العليا إلا  
ونقول مثله في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض لأن الدليل على الموضعين  
واحد . فقد بان أن الذي يجب اعتماده أن التأليف على ضربين متلائم ومتنافر  
وتأليف القرآن وفصيح كلام العرب من المتلائم ولا يقدر هذا في وجه

من وجوه إعجاز القرآن والحمد لله . وقد ذهب على بن عيسى أيضاً إلى أن التنافر أن تتقارب الحروف في الخارج أو تتباعد بعداً شديداً وحكى ذلك عن الخليل بن أحمد . ويقال إنه إذا بعد البعد الشديد كان بمنزلة الطفر وإذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشى المقيد لأنه بمنزلة رفع اللسان وورده إلى مكانه وكلاهما صعب على اللسان والسهولة من ذلك في الاعتدال ولذلك وقع في الكلام الإدغام والابدال ، والذي أذهب أنا إليه في هذا ما قدمت ذكره ولا أرى التنافر في بعد ما بين مخارج الحروف وإنما هو في القرب ويدل على صحة ذلك الاعتبار فان هذه الكلمة الم غير متنافرة وهي مع ذلك مبنية من حروف متباعدة الخارج لأن الهمزة من أقصى الحلق والميم من الشفتين واللام متوسطة بينهما ، وعلى مذهبه كان يجب أن يكون هذا التأليف متنافراً لأنه على غاية ما يمكن من البعد وكذلك أم وأو لأن الواو من أبعد الحروف من الهمزة . وليس هذان المثالان مثل عح ولا سز لما يوجد فيهما من التنافر لقرب ما بين الحرفين في كل كلمة ومتى اعتبرت جميع الامثلة لم تر للبعد الشديد وجهها في التنافر على ما ذكره . فأما الإدغام والابدال فشاهدان على أن التنافر في قرب الحروف دون بعدها لانهما لا يكادان يردان في الكلام إلا فراراً<sup>(١)</sup> من تقارب الحروف [وهذا الذي يجب عندي اعتماده لأن التتبع] والتأمل قاضيان<sup>(٢)</sup> بصحته . وإذا ثبت ما ذكرناه فقد بان أن تكرر الحروف والكلام يذهب بشر من الفصاحة . وقد كان بعض العلماء بالشعر يعيب في قول أبي تمام :

(١) في ٤٤٢ : إلا نزار من تقارب الخ . (٢) في ٤٣٩ : قاض (لأن الزيادة ليست منها)

كريم متى أمدحه أمدحه والورى  
معى ومتى ما لمته لمته وحدى  
تكرر حروف الحلق على سلامة المعنى واختيار الألفاظ . وأما قول  
أبى الطيب :

العارض الهتن بن العارض الهتن      بن العارض الهتن بن العارض الهتن  
فمن أقبح ما يكون من التكرار وأشنعه . وإذا كان يقبح تكرار  
الحروف المتقاربة [المخارج] فتكرار الكلمة بعينها أقبح وأشنع وأما قوله أيضاً:  
وأنت أبو الهيجا بن حمدان يابنه      تشابه مولود كريم ووالد  
و حمدان حمدون و حمدون حارث      و حارث لقمان ولقمان راشد  
فليس هذا التكرار عندى قبيحاً لأن المعنى المقصود لا يتم إلا به .

وقد اتفق له [أن] ذكر أجداد الممدوح على نسق واحد من غير حشو ولا  
تكلف لأن أبا الهيجا هو عبد الله بن حمدان بن حمدون بن الحارث بن لقمان  
ابن راشد . ولو ورد هذا الكلام ثراً لم يزد<sup>(٢)</sup> على هذه الصفة فلما عرض  
فى هذا التكرار معنى لا يتم إلا به سهل الأمر فيه وكان البيت مرضياً غير  
مكروه . وعلى ذلك يجب أن يحمل كل تكرار يجرى هذا المجرى . وقيل  
أذن أبو مهدية الأعرابي يوماً فقال أشهد أن لا إله إلا الله مرة فقبل له : خالفت  
السنة إنما هو أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله فقال أو ليس  
المعنى واحداً ونزج التكرار الذى هو عي . وجارانا<sup>(١)</sup> فى بعض الأيام  
بشيخنا أبو العلاء بن سليمان قول الشاعر :

ألا طرقتنا بعد ما جمعوا هند      وقد سرن خمسا واتلأب بنا لجد

(١) فى ٤٤٢ : لم يرد إلا على الخ . (٢) فى ٤٣٩ : واجاز لنا الخ

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهندأتى من دونها النأى والبعد  
وقال من حبه لهذه المرأة لم ير تكرير اسمها عيباً ولا أنه يجد للتلفظ  
باسمها حلاوة. فلم ير من الاعتذار [للتكرير] إلا هذا العذر. فاما قول أبي الطيب:  
لك الخير غيرى رام من غيرك الغنى وغيرى بغير اللاذقية لاحق  
فلا خفاء بقبحه للتكرار وكذلك قوله:

ومن جاهل بي وهو يجهل جهله ويجهل علمى أنه بي جاهل  
لأنه ذكر الجهل خمس مرات وكرّر بي فلم يبق من ألفاظ البيت  
مالم يعدّه الا اليسير. وأما قوله أيضا:

فقلقت بالهمّ الذى قلقت الحشا قلاقل عيش كلهن قلاقل  
غثاثة عيشى أن تغث كرامتى وليس بغث أن تغث المآكل  
فقد اتفق له أن كرر فى البيت الاول لفظة مكررة الحروف فجمع القبح  
بأسره فى صيغة اللفظة نفسها ثم فى اعادتها وتكرارها واتبع ذلك بغثاثة  
فى البيت الثانى وتكرار تغث فلست تجد ما تزيد على هذين البيتين فى  
القبح. ولم يزل الناس على وجه الدهر منكرين قول امرئ القيس بن حجر:  
الا انى بال على جمل بال يقودُ بنا بال ويتبعنا بال  
وهو لعمرى قبيح. وان كان بيت هذا الفن الذى لا غاية وراءه فى القبح  
قول مسلم بن الوليد الأنصارى:

سلت وسلت ثم سلّ سليمانها فأتى سليل سليمانها مسلولاً  
ولولا أن هذا البيت مروى لمسلم وموجود فى ديوانه لكنت أقطع على  
أن قائله أبعد الناس ذهنًا وأقلهم فهمًا وممن لا يعدّ فى عقلاء العامة فضلًا

عن عقلاء الخاصة ، لكنى أخل خطرة من الوسواس أو شعبة من البرسام  
عرضت له وقت نظم هذا البيت . فليته لما عاد الى صحة مزاجه وسلامة  
طباعه جحده فلم يعترف به ونفاه فلم ينسبه اليه وما أضيف هذا وأمثاله  
إلا الى عوز الكمال في الخلقه وعموم النقص لهذه الفطرة . واما قول أبي الطيب:

قبيل أنت انت وأنت منهم وجدك بشر الملك الهمام

فقبیح للتكرار ، وقد زاده قُبْحًا وقوعه بغير فصل . والحروف التي  
تربط بعض الكلام ببعض وتدل على معنى في غيرها كما يقول النحويون  
يقبح تكررها في الكلام وان اختلفت ألفاظها ، وذلك لأنها جنس واحد  
ومشتركة في المعنى وان تميزت فائدة بعضها من بعض . ومما يسهل الأمر فيها  
قليلا وقوع الفصل بينها بكلمة من غيرها فاما أن ترد على نحو ما قال أبو الطيب:

وتسعدني في غمرة بعد غمرة سبوح لها منها عليها شواهد

فذلك العيب الذي لا يتوجه عذر فيه . وقد أنكر أبو الفرج قدامة  
ابن جعفر الكاتب ما ذكرناه من قبح تكرر حروف الرباطات . وقال  
في كتابه في الخراج وصناعة الكتابة فاما له منه أو منه عليه أو به له أو ما جرى  
هذا المجرى ففيه قبح ، وسبيل ذلك اذا وقع أن يحتال في فصل [ ما ] بين  
الحرفين بكلمة ، مثل أن يأتي ما يحتاج الى أن يقال فيه أقمت شهيدًا به عليه .  
فيقال أقمت عليه شهيدًا به ثم قال بعد أوراق يسيرة : وبلغني أن المأمون  
أمر عمرو بن مسعدة يوما أن يكتب لرجل له به عناية ، فأنسى أبو الفرج  
ما قدمه ، وسها عمًا أنكره ، وقد كان يمكنه أن يعبر عما قاله أو لا ،

فيقول لرجلٍ له عناية به، ويجب أن يجعل هذا الزلل عُذرنا فيما لعلنا [ أن ]  
نأتى به في هذا الكتاب من لفظةٍ قد أنكرناها وأمرنا بتجنبها ، فإن  
الانسان عمٍ عن عيبه . ولنا بمن ذكرناه أسوةٌ . وهذا الذي أنكرناه من  
تكرار الألفاظ ، فن قد أولع به الشعراء والكتاب من أهل زماننا هذا  
حتى لا يكاد الواحد منهم يغفل عن كلمةٍ واحدةٍ فلا يعيدها في نظمه  
أو نثره . ومتى اعتبرت كلامهم وجدته على هذه الصفة .

وما أعرف شيئاً يقدر في الفصاحة ، ويغض من طلاوتها أظهر من  
التكرار لمن يؤثر تجنبه ، وصيانة نسجه عنه . إذ كان لا يحتاج إلى كبير  
تأمل ، ولا دقيق نظر . وقلمما يخلو واحدٌ من الشعراء المجيدين أو الكتاب ،  
من استعمال ألفاظ يُديرها في شعره ، حتى لا يخل في بعض قصائده بها .  
فربما كانت تلك الألفاظ مختارة ، يسهل الأمر في إعادتها [ وتكريرها ] ،  
إذ [ ا ] لم تقع إلا موقعا . وربما كانت على خلاف ذلك .

وقد كان أبو الحسن مهيأ بن مرزويه ممن غرى بلفظة طين وطينة ،  
فما وجدت له قصيدة تخلو من ذلك إلا اليسير ، حتى وضع هذه اللفظة  
تارة في غير موضعها ، ومُستعارة لما لا يليق بها ، وأقرها مقرها في بعض  
الأماكن ، ووافق بينها وبين ما ألفت معها . وذلك موجودٌ في شعره  
لمن يتبعه . فهذا وإن لم يكن محموداً عندي ، فهو أصلح من التكرار في  
القصيدة الواحدة أو البيت الواحد . فأما قول بعضهم :

ولولا دموعي كتمتُ الهوى ولولا الهوى لم تكن لي دموع  
فليس من التكرار المكروه ، لما قدمته في بيت أبي الطيّب ، وذلك  
أن المعنى مبني عليه ، ومقصود على إعادة اللفظ بعينه . وهذا حدٌ يجب أن  
تراعيه في التكرار ، فتمى وجدت المعنى عليه ، ولا يتم إلا به لم يحكم بقبحه ،  
وما خالف ذلك قضيت عليه بالاطراح ، ونسبته إلى سوء الصناعة .

وقال أبو الفتح بن جني . قلت لأبي الطيّب المتنبّي : إنك تكرر في  
شعرك « ذا » و « ذى » كثيراً ، ففكر ساعة ثم قال : إن هذا الشعر لم  
يعمل كله في وقتٍ واحدٍ . فقلت : صدقت ، إلا أن المادة واحدة فأمسك .  
وأما القسمُ الثاني من الثمانية المذكورة أولاً ، وهو أن تجد للفظه  
في السمع حسناً ومزية على غيرها لا من أجل تباعد الحروف فقط ، بل لأمر  
يقع في التأليف ، ويعرض في المزاج ، كما يتفق في بعض النقوش على ما بيناه  
فيما تقدم ، فإن هذا إنما يكون في التأليف إذا ترادفت الكلمات المختارة ، فيوجد  
الحسن فيه أكثر ، وتزيد طلاوته على ما لا يجمع من تلك الكلمات  
[إلا القليل] . وهذا لعمري إنما يرجع إلى اللفظة بانفرادها ، وليس للتأليف فيه  
إلا ما أثاره التواتر والترادف ، وكذلك الثالث والرابع من الأقسام ،  
وهما أن تكون الكلمة غير وحشية ولا عامية ، لأن هذين القسمين أيضاً  
لا عُلقة للتأليف بهما . وإنما يقبح إذا كثرت فيه الكلام الوحشي أو العامي ،  
على حد ما يحسن إذا كثرت فيه الكلام المختار ، فهو يرجع إلى اللفظة المفردة  
كما قلناه . وعُلقة التأليف ما قدمناه من حكم الاسهاب في إيراد المحمود

والمذموم ، إلا أن يتفق لفظه لم تبتذلها العامة بانفرادها ، وإنما تستعملها  
مضافة إلى غيرها ، فيكون التأليف على هذا الغرض عامياً ، بحكم ما أفادته  
الإضافة لتلك اللفظة . وإذا اتفق هذا وجب تجنبها مضافة ، والاحتراز من  
الصيغة التي تعرض فيها بعض الوجوه المذمومة .

وأما الخامس ، وهو أن تكون الكلمة جاريةً على العرف العربي  
الصحيح ، وللتأليف بهذا القسم عُلقة وكيدة ، لأن إعراب اللفظة تبع لتأليفها  
من الكلام ، وعلى حكم الموضوع الذي وردت فيه . ولهذا الجملة تفصيل طويل  
إذا ذكرناه عدلنا عن الغرض المقصود بهذا الكتاب ، وشرعنا في صريح  
النحو ، ومحض علم الإعراب . ولذلك كتب موضوعه له ومقصوده  
عليه ، تغني الناظر فيها عما نذكره في كتابنا هذا ، ويجد ما يتغنيه هناك  
مستوفى مستقصى . فان قال لنا قائل : إني [إذا] أنعمت النظر ، وأحسنت  
الفكر ، واعتبرت قول حسّان :

يغشون حتى ما تهرّ كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل

وغيرت الإعراب عن وجهه ، رفعت المخفوض ، وخفضت المرفوع  
وأنت بما لا يُسبغهُ تأويل ، ولا يتوجّه في مثله عذرٌ ، ووجدت فصاحة  
هذا البيت على ما كانت عليه ، وهو جارٍ على القانون العربي ، ومتى  
اعتبرت باقي الأقسام وجدت الأمر فيه على ما ذكرتموه ، ومخالفة لحكم  
هذا النوع ، لتأثيرها في الفصاحة ورونق الكلام ، وهذا يوجب عليكم  
الامتناع من إيراد هذا القسم في الجملة ، والاقتصار على ما تشهد النفوس



بصحته ، ويقضى التأمل بتقبله . قيل له : إننا لا ننكر أن يكون بعض ما ذكرناه من الأقسام أظهر من بعض ، وتأثيرها في الفصاحة أوضح وأجلى من غيره . لكننا على كل حال لا نرضى بالقطع على إختيار الكلام العربي المؤلف ، والشهادة بحسنه ، وهو مخالف لما تلفظت به العرب ، وتواضعت عليه ، إن كان مواضعة ، وفيه وجه آخر من وجوه القبح عندهم . ولا يكون حسناً حتى تنتفي عنه وجوه القبح في مثله على أننا نجد في تغير الكنايات وعدول الضمائر عن السبق<sup>(١)</sup> في إيرادها ما يُزيل شطراً من الفصاحة وطرفاً من الرونق ، ومن تأمل قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

فتاتان أمّا منهما فشبّهة الهلال وأخرى منهما تشبه الشمساً  
فتاتان بالنجم السعيد ولدتما ولم تلقيا يوماً هواناً ولا نحساً  
علم أن بين قوله : ولدتما وولدتا فرقاً واضحاً ومزية<sup>(٢)</sup> بينة ، ووجد الكلام الثاني كالمقطع من الأوّل . [ و ] كذلك قول المتنبي :

قومٌ تفرّست المنايا فيكم فرأت لكم في الحرب صبه كرام  
لأنّ وجه الكلام قوم تفرست المنايا فيهم فرأت لهم فهذا وما يجري مجراه في جانب التأليف مذكور وفي شعبه معدود واتّباع العرف في إيراد الظاهر المعروف دون الشاذ النادر واجب لمن آثر مشاركتهم في فصاحة النظم وسلامة النسيج ، فانما بهم يقتدى وعلى منارهم يهتدى . ثم يقال لمن عساه يمنع أن يكون إعراب الكلام شرطاً في فصاحته : هل يجوز عندك أن يكون

(١) في ٤٤٢ : عن النسق . (٢) وفيها : وميزة .

عريباً وأن استعمل كل اسم منه لغير ما وضعته له العرب؟ فان قال: نعم، لزمه  
يكون متكلماً باللغة العربية إذا سمي الفرس إنساناً والسواد بياضاً والموجود  
معدوماً وغير ذلك من الكلام، وهذا حد لا يذهب إليه محصل وإن  
قال: لا يكون عربياً حتى يضع كل اسم في موضعه ويلفظ به على حد ما  
يلفظ به أهله<sup>(١)</sup> قلنا: فقد دخل في هذا إعراب الكلام لأن معانيه تتعلق  
به وهو الدليل على المقصود منها وبه يزول اللبس والجواز فيها، وإذا ثبت  
أنه لا يكون عربياً حتى يجري على ما نطقت العرب به وجب أن يشترط  
في فصاحته تبعهم فيما تكلموا به ولا نجيز العُدول عنه، لأن كلامنا إنما هو  
في فصاحة اللغة العربية ومتى خرج الكلام عن كونه عربياً لم يتعلق قولنا  
به كما لا يتعلق بغيره من اللغات، فقد بان أن اشتراطنا ما ذكرناه في الفصاحة  
صحيح لازم وتفصيل هذه الجملة يوجد في كتب النحو ولا يليق بكتابنا  
هذا ذكره لأنه علم مفرد وصناعة متميزة.

وأما السادس مما ذكرناه، وهو أن تكون الكلمة قد عبر بها عن  
أمر آخر يكره ذكره فالتأليف فيه تعلق بحسب إضافة الكلمة إلى  
غيرها، فان القبح يختلف بحسب ذلك كما قلنا في قول الشريف الرضى:

وقد خلت من جانبيك مقاعد العواد

لأن مقاعد لما أضيف إلى العواد زاد قبح الكلام. ولو قال قائل:  
مقاعد الجبال على وجه الاستعارة أو غير ذلك لكان الأمر أسهل وأيسر  
فبهذا ونحوه يتعلق التأليف بهذا القسم.

(١) في ٤٣٩: ويلفظ به كما لفظ به أهله.

وأما السابع ، وهو اجتناب الكلمة الكثيرة الحروف فلا علة للتأليف بهذا إلا أن ظهور قبحه أجلى إذا ترادفت فيه الكلمات الطوال على حد ما قلناه في الكلمة الوحشية .

وأما الثامن ، وهو التصغير فلا علة للتأليف به إذ كان لا يتعدى الكلمة بانفرادها لكنى أقول أن تكرار التصغير والنداء والترخيم والنعمة والعطف والتوكيد ، وغير ذلك من الأقسام - والاسهاب في ايرادها معدود في جملة التكرار ويجب التوسط فيه فإن لكل شئ حداً ومقداراً لا يحسن تجاوزه ولا يحمده تعديده . فان قيل : كيف تحمدون التصغير في الكلمة على ما قدمتموه فاذا انضاف<sup>(١)</sup> إليه تصغير آخر قبح . وكل واحد منهما حسن في نفسه . قلنا : إن التصغير المحمود معنى واحد وغير مختلف ولا متباين ، فنحن نكره تكراره كما نذم تكرار الكلمة الواحدة بعينها وإن كانت مرضية غير ذميمة ، والعلة في الجميع واحدة .

فهذا ما يتعلق بالأقسام المذكورة في الكلمة بانفرادها قد أوضحناه وبيناه . ونعود إلى ما يختص بالتأليف وينفرد له . ونقول : إن أحد الأصول في حسنه وضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً لا ينكره الاستعمال ولا يبعد فيه ، وهذه الجملة تحتاج إلى تفصيل نحن نذكره ونشرحه ونبين أمثله ليقع فهمه والعلم به .

فمن وضع الألفاظ موضعها أن لا يكون في الكلام تقديم وتأخير حتى يؤدي ذلك إلى فساد معناه واعرابه في بعض المواضع ، أو سلوك

(١) صوابه : فاذا أضيف . كذا في حاشية ٤٤٢

الضرورات حتى يفصل فيه بين ما يقبح فصله في لغة العرب كالصلة والموصول  
وما أشبههما ولهذا أمثلة ، منها قول الفرزدق يمدح ابراهيم بن اسماعيل  
خال هشام بن عبد الملك :

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه  
ففي هذا البيت من التقديم والتأخير ما قد أحال معناه وأفسد إعرابه  
لأن مقصوده وما مثله في الناس حتى يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه - يعني  
هشاماً لأن أبا أمه أبو المدوح . ومن هذا أيضاً قول عروة بن الورد العبسي :  
قلت لقوم في الكنيف تروحووا عشية بتنا عند ما وان رزح  
تنالوا الغنى أو تبلغوا بنفوسكم إلى مستراحٍ من حمام مبرح  
لأن تقديره : قلت لقوم رزح في الكنيف عشية بتنا عند ما وان  
تروحووا تنالوا الغنى - ففصل بين الصفة والموصوف والأمر وجوابه .  
فأما قول أبي الطيب :

المجد أخسر والمكارم صفقة من أن يعيش لها الهمام الأروع  
فجار هذا المجرى وفيه تقديم وتأخير وفصل بين الصلة والموصول ،  
وتقديره : المجد والمكارم أخسر صفقة ، وأما قول الفرزدق :

فليست خراسان التي كان خالد بها أسد إذ كان سيفاً أميرها  
فإن جماعة من النحويين قالوا : انه يمدح خالداً ويذم أسداً ، وكانا واليين  
بخراسان وخالد قبل أسد . وتقدير البيت [ فليست خراسان بالبلدة التي كان  
خالد فيها سيفاً إذ كان أسد أميرها ] ويكون رفع أسد مكان الثانية وأميرها  
نعت له وكان في معنى وقع أو يكون في كان ضمير الشأن [ والقصة ] ويكون

أسد وأميرها مبتدأ وخبراً في موضع خبر الضمير. وقال أبو سعيد السيرافي:  
إن تقدير البيت عنده أن يجعل أسداً بدلامن خالد ويجعله هو خالد على  
سبيل التشبيه له بالأسد، فكأنه قال فليست خراسان التي كان بها أسد إذ  
كان سيفاً أميرها. ويجعل سيفاً خبراً لكان الثانية ويجعل أميرها الاسم.  
وعلى التأويلين معاً فلاخفاء بقبح البيت والتعسف فيه ووضع الألفاظ في  
غير موضعها، والفرزدق أكثر الشعراء استعمالاً لهذا الفن حتى كأنه يعتمد  
ويقصده ويعتقد حسنه. ومن ذلك قوله أيضاً:

وترى عطية ضارباً بفنائه      ربقين بين حظائر الأغنام  
متقلداً لأبيه كانت عنده      أرباق صاحب ثلة وبهام  
يريد: متقلداً أرباق ثلة وبهام كانت لأبيه عنده، ومن التقديم والتأخير  
أيضاً قول الشاعر:

صددت فأطولت الصدود وقاماً      وصال على طول الصدود يدوم  
يريد: وقلماً يدوم وصال على طول الصدود - وكذا قول الآخر:  
لما رأت ساتيد ما استعبرت      لله درُّ اليوم من لامها  
أي لله در من لامها اليوم. وعلى هذا قول المتنبي:

جفخت وهم لا يجفخون بها بهم      شيم على الحسب إلاغر دليل  
يريد: جفخت وهم لا يجفخون بها. وكذلك قوله:  
وفاؤ كما كالربع أشجاه طاسمه      بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه  
لأن تقديره: وفاؤ كما بأن تسعدا كالربع أشجاه طاسمه. ففصل وقدم  
وأخر. وكذلك قول أبي عدي القرشي:

خير راعي رعية سره الله هشام وخير مأوى طريد  
أى خير راعي رعية هشام سره الله . وقول الآخر:  
لعمر أبيها لا تقول خليلتى الأفرّ عنى مالك بن أبى كعب  
يريد : لعمر أبى خليلتى .

ومن وضع الألفاظ موضعها أن لا يكون الكلام مقلوبا فيفسد المعنى  
ويصرفه عن وجهه ، ولذلك أمثلة مذكورة . منها قول عروة بن الورد العبسى :

فلو أنى شهدت أبا سعاد غداة غدٍ لمهجتته<sup>(١)</sup> يفوق

فديت بنفسه نفسى ومالى وما آلوك إلا ما أطيق

يريد أن يقول : فديت نفسه بنفسى . ومنه قول خدّاش بن زهير :

وتركت<sup>(٢)</sup> خيل لاهوادة بينها وتعصى الرماح بالضياطرة الحجر

والضياطرة - هى التى تعصى بالرماح . وكذلك قول الفرزدق :

وأطلس عسّال وما كان صاحباً رفعت لنارى موهناً فأتانى

وإنما النار هى المرفوعة للذئب . ومن المقلوب أيضاً قول الآخر :

كانت فريضة ما تقول كما كان الزناء فريضة الرجم

وإنما الرجم فريضة الزناء . وعلى هذا حمل أبو القاسم الأمدى قول

الطائى الكبير :<sup>(٣)</sup>

طلل الجميع لقد عفوت حميدا وكفى على رزعى بذاك شهيدا

قال : لأنه يقول مضى حميدا شاهداً على أنى رزئت ووجه الكلام أن

(١) فى ٤٤٢ : غدا بمهجتته . (٢) فى هامش التيمورية : ولعله ( وتركتك )

(٣) يريد أبا تمام

يكون : وكفى برزى شاهداً على أنه مضى حميداً لأن حميداً من الطلل قد مضى وليس بمشاهد معلوم ورزءه بما يظهر من تفجعه مشاهد معلوم ، فلأن يكون الحاضر شاهداً على الغائب أولى من أن يكون الغائب شاهداً على الحاضر . وهذا الذي ذكره الشيخ أبو القاسم رحمه الله قول مثله من يتقدم الناس في هذا العلم ودقيق النظر فيه وكشف سرائره . وقد حمل بعضهم قول أبي الطيب :

وعذلت أهل العشق حتى ذقته فعجبت كيف يموت من لا يعشق  
على المقلوب وتقديره عنده : كيف يموت من يعشق . وقال غيره :  
إن الكلام جار على طريقته والمراد [ به ] كيف تكون المنية غير العشق  
أى أن الأمر الذي يقدر في النفوس أنه في أعلا مراتب الشدة هو الموت ،  
ولما ذقت العشق فعرفت شدته ، عجبت كيف يكون هذا الأمر الصعب  
المتفق على شدته غير العشق ، وكيف يجوز أن لا تعم علته حتى تكون منايا  
الناس كلهم به - وكان هذا أشبه بمراد أبي الطيب من حمل الكلام على  
القلب . فأما قول الله تعالى « ما أن مفاتيحه لتنوء بالعصبة أولى القوة » فليس  
من هذا بشيء ، و [ إنما ] المراد والله أعلم أن المفاتيح تنوء بالعصبة [ أى ]  
تميلها من ثقلها وقد ذكر هذا الفراء وغيره . وكذلك قوله عز اسمه « وإنه  
لحب الخير لشديد » ليس على ما يزعم بعضهم المراد به وأن حبه للخير  
لشديد ، بل المقصود به أنه حب المال لبخيل - والشدة - البخل أى من  
حبه للمال يبخل<sup>(١)</sup> ، فأما قول الخطيب :

(١) فى ٤٣٩ : أى من أجل المال يبخل .

فلما خشيت الهون والعيز ممسك على رغبه ما أمسك الحبل حافره  
فقد قيل [ فيه ] إن الحبل إذا أمسك الحافر فالحافر أيضاً قد شغل  
الحبل ، فعلى هذا ليس بمقلوب . وكذلك قول أبي النجم :

قبل دنو الأفق من جوزائه  
لأن الجوزاء إذا دنت من الأفق فقد دنا منها . وقد حمل أبو الفتح  
عثمان بن جنى قول أبي الطيب :

نحن ركب ملجن في زى ناس فوق طير لها شخوص الجمال  
على المقلوب وقال تقديره : نحن ركب من الانس في زى الجن فوق جمال لها  
شخوص طير . وهذا عندى تعسف من أبي الفتح لا تقود إليه ضرورة . ومراد  
أبي الطيب المبالغة على حسب ما جرت به عادة الشعراء ، فيقول نحن قوم  
من الجن لجوبنا الفلاة والمهامه والقفار التي لا تسلك وقلة فرقنا فيها<sup>(١)</sup> إلا أننا  
في زى الانس - وهم على الحقيقة كذلك ، ونحن فوق طير من سرعة إبلنا إلا أن  
شخوصها شخوص الجمال ، ولا شك أيضاً في ذلك . فأما قول قطري بن  
الفجاءة المازني :

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب جذع البصيرة قارح الإقدام  
فقد حملوه على المقلوب . وقالوا : يريد قارح البصيرة جذع الإقدام . كما  
يقال : إقدام غر ورأى مجرب . وقد كان أبو العلاء صاعد بن عيسى الكاتب  
جاراني في بعض الأيام هذا البيت . وقال : ما المانع من أن يكون مقصوده

(١) في ٤٤٢ : وعدم فرقنا منها .



لم أصب أي لم أُلْف على هذه الحال بل وجدت على خلافها جذع الإقدام قارح  
البصيرة ، ويكون الكلام على جهته غير مقلوب وتمكن الدلالة على أن  
قوله : لم أصب في البيت بمعنى لم أُلْف ، دون ما يقولون من أن مراده به لم  
أجرح قوله قبله :

لا يركن أحد إلى الإحجام      يوم الوغى متخوفاً لحمام  
فلقد أراني للرماح دريئة      من عن يميني تارةً وأمامي  
حتى خضبت بما تحدر من دمي      أكناف سرجي أو عنان لجامي  
فكيف يكون لم يصب وقد خضب هذا بدمه ، فأما قولهم إنه أراد  
من دمي أي من دم قومي وبنى عمي فبالغة منهم في التعسف والعدول عن  
وجه الكلام ليستمر لهم أن يكون فاسداً غير صحيح. وهذا الذي ذكره  
أبو العلاء وسبق إليه له وجه يجب تقبله واتباعه فيه ونحوى كلام قطري  
يدل على أنه أراد جرح ولم يمت إعلاماً أن الإقدام غير علة في الحمام وحثاً  
على الشجاعة ونهياً عن الفرار. ومن طريف التفسير للشعر أن يتأول ليقع  
الفساد فيه ولو حمل على ظاهره كان صواباً صحيحاً ، وما أعرف أعجب من  
حمل كافة المفسرين قول الفرزدق :

ان الذي سمك السماء بنا لنا      بيتاً دعائمه أعز وأطول<sup>(١)</sup>

(١) بهامش ٤٣٩ : قال محمد بن سلام قال يونس بن جيب : جاء رجل الى رؤبة  
ابن العجاج فسأله عن قول الفرزدق ان الذي سمك السماء. فقال له : اقعد فلما أذن المؤذن  
وقال الله أكبر قال ما يقول هذا؟ قال الله أكبر من كل شيء ، قال : وكذا ذلك أطول  
من كل شيء .

على وجهين، أحدهما أن يكون أعز وأطول بمعنى عزيزة طويلة، والثاني  
أعز وأطول من بيتك يا جرير. فيتعسفون في التأويل ومراد الشاعر أوضح  
من أن يخفى وأشهر من أن يجهل، وهو أعز وأطول من السماء التي ذكرها  
في أول البيت، وإنما جاء بها لهذا الغرض وهذا مبالغة في الشعر معروفة  
مستعملة وليست بالمكروهة ولا الغريبة

ومن وضع الألفاظ في موضعها. حسن الاستعارة وقد حدها أبو الحسن  
على بن عيسى الرمانى فقال: هي تعليق العبارة على غير ما وضعت في أصل اللغة على  
جهة النقل للإبانة، وتفسير هذه الجملة أن قوله عز وجل « واشتعل الرأس شيباً »  
استعارة لأن الاشتعال للنار ولم يوضع في أصل اللغة للشيب، فلما نقل إليه بان المعنى  
لما اكتسبه من التشبيه لأن الشيب لما كان يأخذ في الرأس ويسعي فيه شيئاً فشيئاً  
حتى يحيله إلى غير لونه الأول، كان بمنزلة النار التي تشتعل في الخشب وتسرى حتى  
تحيله إلى غير حاله المتقدمة. فهذا هو نقل العبارة عن الحقيقة في الوضع للبيان ولا بد  
من أن تكون أوضح من الحقيقة لأجل التشبيه العارض فيها لأن الحقيقة  
لو قامت مقامها كانت أولى لأنها الأصل والاستعارة الفرع، وليس  
يخفى على المتأمل أن قوله عز اسمه « واشتعل الرأس شيباً » أبلغ من كثير شيب  
الرأس وهو حقيقة هذا المعنى. وقول امرئ القيس - قيد الأوابد - أبلغ من  
مانع الأوابد عن جريها، والأصل في ذلك ما أفاده التشبيه في الاستعارة  
من البيان. فان قال قائل: فما الفرق بين الاستعارة والتشبيه إذا كان الأمر  
على ما ذكرتم. قيل: الفرق بينهما ما ذكره أبو الحسن وهو أن التشبيه على

أصله لم يغير عنه في الاستعمال وليس كذلك الاستعارة لأن مخرج الاستعارة مخرج ليست العبارة<sup>(١)</sup> له في أصل اللغة على أن الرماني قال [ في كلامه ] : إن التشبيه في الكلام بأداة التشبيه وهو يعني كأن والكاف وما جرى مجراهما ، وليس يقع الفرق عندي بين التشبيه والاستعارة بأداة التشبيه فقط ، لأن التشبيه قد يرد بغير الألفاظ الموضوعية له ويكون حسناً مختاراً ولا يعده أحد في جملة الاستعارة لخلوه من آلة التشبيه . ومن هذا قول الشاعر :

سفرن بدوراً وانتقبن أهلة  
ومسن غصوناً والتفتن جآ ذراً

وقول الآخر :

وأسبلت لؤلؤاً من نرجس فسقت  
ورداً وعضت على العناب بالبرد  
وكلاهما تشبيه محض وليس باستعارة وإن لم يكن فيهما لفظ من الألفاظ التشبيهية ، وإنما الفرق بين الاستعارة والتشبيه ما حكيناها أولاً . ولا بد للاستعارة من حقيقة هي أصلها : وهي مستعار ، ومستعار منه ، ومستعار له . فالمستعار لفظ الاشتعال فيما مثلنا به ، والنار مستعار منه ، والشيب مستعار له . ولها تأثير في الفصاحة ظاهر وعلقة وكيدة . والبعيد منها يقضى باطراح الكلام ويذهب طلاوته ورونقه . ولأجل هذا احتاج إلى إيضاها ووصف ما يحسن منها ويقبح ، والإكثار من الأمثلة التي تدل على ما أريده وهي على ضربين ؛ قريب مختار ، وبعيد مطرح . فالقريب المختار ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوى وشبه واضح . والبعيد مطرح إما أن يكون لبعده مما استعير له

(١) في ٤٤٢ : مخرج ما العبارة الخ .

في الأصل أو لأجل أنه استعارة مبنية على استعارة فتضعف لذلك ،  
والقسمان معا يشملهما وصفى بالبعد لكن هذا التفصيل يوضح ، وإذا  
ذكرت الأمثلة بان القريب في الاستعارة من البعيد وعرف المرضى منها  
والمكروه ، وتنزلت الوسائط بينهما بحسب النسبة إلى الطرفين  
وهذا الفن قد أورده المحدثون كثيراً وإن كان المتقدمون بدؤوا به ،  
ومن أكثر استعماله أبو تمام حبيب بن أوس فأورد منه في شعره الجيد  
المحمود والردىء الذى هو الغاية فى القبح . وسأذكر فى شعره خاصة  
ما يستدل به على ذلك . وقد خرج على بن عيسى ما ورد فى القرآن من  
الاستعارة فكان من ذلك قوله تعالى « وقد مننا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه  
هباء منثوراً » . لأن حقيقته عمدنا لكن قدمنا أبلغ لأنه يدل على أنه  
عاملهم معاملة القادم [ يقدم ] من سفر لأنه من أجل إمهاله<sup>(١)</sup> لهم عاملهم  
كما يفعل الغائب عنهم إذا قدم فرآهم على خلاف ما أمرهم به ، وفى هذا  
تحذير من الاغترار بالاهمال . وقوله تعالى « إنا لما طغى الماء حملناكم فى  
الجارية » . لأن حقيقة طغى علا والاستعارة أبلغ ، لأن طغى علا قاهراً .  
وكذلك : « بريح صرصر عاتية » . لأن حقيقة عاتية شديدة ، والعتو أبلغ  
لأنه شدة فيها تمرد . وقوله عز اسمه : « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار »  
لأن انسلاخ الشيء عن الشيء هو أن يتبرأ منه ويزول عنه حالا [ فخالاً ] ،  
وكذلك انفصال النهار عن الليل والانسلاخ أبلغ من الانفصال لما فيه من زيادة  
البيان . وقوله عز وجل : « والصبح إذا تنفس » لأن تنفسها هنا مستعار

وحقيقته بدأ انتشاره وتنفس أبلغ لما فيه من التروح عن النفس. وقوله تعالى: « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط » وحقيقته لا تمنع نائلك كل المنع. والاستعارة أبلغ لأنه جعل منع النائل بمنزلة غل اليد إلى العنق، وحال المغلول أظهر. وأمثال هذا في كتاب الله كثيرة وهو جار على عادة العرب المعروفة في الاستعارة. ومنه قول طفيل الغنوي:

وجعلت كورى فوق ناجية يفتات شحم سنامها الرجل

فإن استعارة هذا البيت مرضية عند جماعة العلماء بالشعر، لأن الشحم لما كان من الأشياء التي تفتات وكان الرجل يتخونه ويذيه كان ذلك بمنزلة من يفتاته، وحسنت استعارته القوت للقرب والمناسبة والشبه الواضح.

وكذلك قول ذى الرمة [في إحدى الروايات]:

أقامت به حتى ذوى العود والثرى ولف الثريا في ملاءته الفجر

لأن الفجر لما غطى الليل ببياضه وشمل الأرض عند طلوعه، حسنت استعارة الملاءة له لتضمنها هذا المعنى، وعبر بطلوع الثريا وقت طلوع الفجر بأنه لفها في ملاءته وتلك أحسن عبارة وأوضح استعارة. وقد اختار أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي الكاتب من جملة الاستعارة قول امرئ القيس:

فقلت له لما تغطى بصلبه<sup>(١)</sup> وأردف أعجازاً وناء بكامل

وقال: إن هذه الاستعارة في غاية الحسن والجودة والصحة، لأنه

(١) في ٤٣٩: بجوزه. وهي رواية في البيت.

إنما قصد وصف أحوال الليل الطويل فذكر امتداد وسطه وتناقل صدره للذهاب والانبعاث وترادف أعجازه وأواخره شيئاً فشيئاً. قال : وهذا عندي منتظم لجميع نعوت الليل الطويل على هيئته<sup>(١)</sup> ، وذلك أشد ما يكون على من يراعيه ويتقرب تصرّمه. فلما جعل له وسطاً يمتد وأعجازاً رادفة للوسط استعار له اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده ، لأن قولهم تمطى وتمدد بمنزلة واحدة. وصلاح<sup>(٢)</sup> أن يستعير للصدر اسم الكلكل من أجل نهوضه وهذه أقرب الاستعارات من الحقيقة لملاءمة معناها لمعنى ما استعيرت له .

وهذا الذي قاله أبو القاسم لأرضى به غاية الرضى ، ولو كنت أسكن إلى تقليد أحد من العلماء بهذه الصناعة [ أ ] وأجنح إلى اتباع مذهبه من غير نظر وتأمل لم أعدل عما يقوله أبو القاسم لصحة فكره وسلامة نظره وصفاء ذهنه وسعة علمه ، لكنني أغلب الحق عليه ولا اتبع الهوى فيما يذهب إليه. ويبت امرئ القيس عندي ليس من جيد الاستعارة ولا رديئها بل هو من الوسط بينهما ويبتا الغنوى وذى الرئمة أحمد في الاستعارة وأشبه بالمذهب الصحيح [ منها ] ، وإنما قلت ذلك لأن أبا القاسم قد أفصح بأن امرأ القيس لما جعل لليل وسطاً وعجزاً ، استعار له اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده ، وذكر الكلكل من أجل نهوضه ، فكلّ هذا إنما يحسنُ بعضه لأجل بعض. فذكر الصلب إنما حسنُ لأجل العجز

(١) في ٤٤٢ : هيأته . (٢) وفيها : يصلح .

والوسط والتَّمطى لأجل الصلب ، والكلكل لمجموع ذلك . وهذه الاستعارة المبنية على غيرها فلذلك لم أرَ أن أجعلها <sup>(١)</sup> من أبلغ الاستعارات وأجدرها بالحمد والوصف ، وكانت استعارة طفيل وذى الرِّمة عندي أوفق وأصحّ لأنّها غنيّة <sup>(٢)</sup> بنفسها غير مفتقرة إلى مقدمة جلبتها . وقد اختار الأمدى أيضاً قول زهير :

صحا القلب عن سامى وأقصر باطله وعرّى أفراس الصبّا ورواحله  
وقال : لما كان من شأن ذى الصبا أن يوصف أبداً بأن يقال ركب  
هواه وجرى في ميدانه وجمح في عنانه ونحو هذا ، حسن أن يستعار  
للصبا اسم الأفراس ، وأن يجعل النزوع عنه بأن تُعرّى أفراسه ورواحله .  
وكانت هذه الاستعارة من أليق شيء بما استعيرت له . وعندى أن الاستعارة  
في بيت طفيل أليق منها في هذا البيت ، والعلة ما ذكرته في بيت امرئ  
القيس ، وذلك أن الاستعارة في بيت زهير مبنية على قولهم ركب هواه  
وجرى <sup>(٣)</sup> في ميدانه على نحو ما قاله أبو القاسم ؛ وتلك استعارة بغير شك  
وقد بنى عليها . وبيت طفيل أقرب وأحسن لغناه بنفسه . وقد كنت مثلت  
في بعض المواضع الاستعارة المحمودة والمذمومة بيئتين أحدهما قول أبي  
نصر بن نباتة :

حتى إذا بهر الأباطح والرُّبا نظرت اليك بأعين النُّوار  
فنظر أعين النوار من أشبه الاستعارات وأليقها لأن النُّوار <sup>(٤)</sup>

(١) في ٤٤٢ : تجعل . (٢) وفيها : قريبة

(٣) في ٤٣٩ : وجمح . وفي التيمورية : ركب هواه وجمح وجرى في ميدانه .

(٤) في ٤٤٢ : يشبه بالعيون وإذا كان مقابلاً للمجتاز به كان الخ .

يشبه العيون وإذا كان مقابلاً لمن يجتز فيه ويمرُّ به كأنه ناظر إليه ،  
وهذه الاستعارة الصحيحة الواضحة التشبيهية . والبيت الثاني قول أبي تمام :  
قرت بقرآن عين الدين وانتشرت بالأشترين عيون الشرك فاضطلما  
وقرة عين الدين وانتشار عيون الشرك من أقبح الاستعارات لعدم  
الوجه الذي لأجله جعل للدين والشرك عيوناً ، ومع تأمل هذين البيتين  
يفهم معنى الاستعارة ، لأن النوار والشرك لعيون لهما على الحقيقة ، وقد  
قبحت استعارة العيون لأحدهما وحسنت للآخر ، وبيان العلة فيه أن النوار  
يشبه العيون ، والدين والشرك ليس فيهما ما يشبهها ولا يقار بها . وهذه  
طريقة متى سلكت ظهر المحمود في هذا الباب من المذموم . وأما قول  
الشريف الرضى :

والحب داء يضمحل كأنما ترغو رواحله بغير لغام

فقريب من قول زهير - افراس الصبا ورواحله - لكنه أبعد منه  
لأنه بنى عليه أمراً آخر غير قريب ، وهو قوله : إن رواحله الصبا ترغو  
ولا لغام لها . وهذا المذهب الرديء في الاستعارة على ما قدمناه ، وقد أعاد  
أبو نصر بن نباتة قوله نظرت إليك بأعين النوار - في موضع آخر فقال :  
إذا نظرت أرض الخليج بأعين من النور قامت للصوارم سوق  
وكلاهما واحد . فأما قول الرضى :

رسا النسيم بواديكم ولا برحت حوامل المزن في أجداثكم تضع  
ولا يزال جنين النبات ترضعه على قبوركم العراضة الهمع  
من أحسن الاستعارات وأليقها لأن المزن تحمل الماء وإذا هملت



وضعته ، فاستعارة الحمل لها والوضع المعروفين من أقرب شيء وأشبهه .  
وكذلك قوله جنين النبت - لأن الجنين المستور مأخوذ من الجنة وإذا  
كان النبت مستوراً والغيث يسقيه كان ذلك بمنزلة الرضاع ، وكانت  
هذه الاستعارات من أقرب ما يقال وأليقه . وأما قول أبي ذؤيب الهذلي :

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفت كل تميمة لا تنفع

فليس من أحسن الاستعارات ولا أقبحها ، ولا أراه نظير ما اخترته  
من قول طفيل وذى الرمة وابن نباتة والشريف الرضى . ولا الأمثلة  
البعيدة التي ذكرتها ، بل هو وسط وإن كان إلى الاختيار أقرب لما جرت  
به العادة من قولهم : علقته به المنية ونشبت وما أشبه ذلك ، ولأجل  
كثرة هذا <sup>(١)</sup> حسن . ولأنه مبنى على غيره لم يجعله من أبلغ الاستعارات  
على ما قدمت ذكره . وأما قول أبي تمام :

أيامنا مصقولة أطرافها بك والليالي كلها أسحار

فمن الاستعارة المختارة ؛ لأنه لما أراد الأيام المحمودة الصافية من  
الكدر والتقذى جعلها مصقولة على وجه الاستعارة وهذا تشبيه ظاهر .  
وأما قوله :

يادهر قوم من أخدعك فقد أضججت هذا الانام من فرّك  
وقوله فضربت الشتاء في أخدعيه ضربة غادرته عوداً ركوبا  
وقوله سأشكر فرجة اللب الرخي ولين أخادع الدهر الأبي

(١) في التيمورية : كثرتها حسن .

فإن أخادع الدهر والشتاء من أقبح الاستعارات ، وأبعدها مما استعيرت له ، وليس بقبح ذلك خفاء . ولا يعرف أبو تمام الوجه الذي لأجله جعل للشتاء والدهر أخادع إلا سوء التوفيق في بعض المواضع . وأما قول أبي الطيب :

مسرة في قلوب الطيب مفرقها وحسرة في قلوب البيض واليلب  
فن أبعدها ما يكون في هذا الباب ، ولا عذر يتوجه له في الاستعارة  
للطيب والبيض [ واليلب ] قلوباً تسر وتتحسر .

وذكر القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز [ الجرجاني ] صاحب  
كتاب الوساطة بين المتنبي وخصمه : أن بعض أصحابه جراه أبيتاً أبعده  
أبو الطيب فيها الاستعارة وخرج عن حد الاستعمال والعادة ، وكان منها  
هذا البيت الذي ذكرناه ، وقوله أيضاً :

تجمعت في فؤاده همم ملء فؤاد الزمان <sup>(١)</sup> إحداهما  
قال فقلت له : هذا ابن احمر يقول :

وليت عليه كل معصفة هو جاء ليس للبها زبر

فما الفصل بين من جعل للريح لباً ومن جعل للبيض واليلب قلوباً ،

وهذا الكميت يقول :

ولما رأيت الدهر يقلب <sup>(٢)</sup> ظهره على بطنه فعل المعك بالرمل

(١) في ٤٣٩ : فؤاد الرجال .

(٢) وفيها : قلب ظهره . وكذا في التيمورية .

وهذا ابن رميلة يقول :

هُمُ سَاعِدُ الدَّهْرِ الَّذِي يُتَّقَى بِهِ وَمَا خَيْرُ كَفِّ لَاتِنُوهُ بِسَاعِدِ

وذكر أبياتاً من هذا النحو ، ثم قال : فكيف أنكرت علي  
أبي الطيب أن جعل له فؤاداً ؟ قال : فلم يجر جواباً غير أن قال اذا استبرأت  
نفسى وجدت بين استعارة ابن أحمـر للريح لباً واستعارة أبي الطيب للطيب  
قلوباً بوناً بعيداً ، وربما قصر اللسان عن مجازاة الخاطر ولم يبلغ الكلام  
مبلغ الهاجس ، ثم قال القاضي أبو الحسن : وقد أجد لهذا الفصل الذى  
تحمل له بعض البيان وذلك أن الريح لما خرجت بعصوفها عن الاستقامة  
وزالت عن الترتيب شبيّهت بالأهوج الذى لامسكة في عقله ولا زبر للبه  
ولما كان مدار الهوج <sup>(١)</sup> في الالتياث على العقل حسن من هذا الوجه  
أن يجعل للريح عقلاً . فأما الدهر فانما يُراد بذكره أهله ، فاذا جعل الممدوح  
للدهر ساعداً فقد أقيم لأهله مقام هذه الجوارح من الانسان ، وليس  
للطيب والبيض واليلب ما يشبه القلب ولا ما يجرى مع هذه الاستعارة في  
طريق . ثم قال ابن عبد العزيز : وإنما يحمل ما جاء من ألفاظ المحدثين وكلام  
المولدين زائلاً عن السنن على وجوه تقربهم من الاصابة وتقييم لهم بعض  
العذر ، وتلك الوجوه تختلف بحسب اختلاف مواضعه وتباين على قدر تباين  
المعاني المتضمنة له . ولهذا <sup>(٢)</sup> قال ابو الطيب - مسرة في قلوب الطيب  
مفرقتها - فانما يريد أن مباشرة مفرقتها شرف ، ومجاورته له زين ومفخر ،

(١) في ٤٤٢ : الأهوج . (٢) في ٤٤٢ : فاذا قال

وأن التحاسد يقع فيه ، والحسرة تعظم عليه . فلو كان الطيب ذا قلب لسرّ كما لو كانت البيض ذوات قلوب لأسفت ، وإذا جعل للزمان فؤاداً ملأته هذه الهمة فانما أوردته على مقابلة اللفظ باللفظ ، فلما افتتح البيت بقوله: تجمعت في فؤاده همم - ثم أراد أن يقول إحداها تشغل الزمان وأهله ، ترخص بأن جعل له فؤاداً وأعانه على ذلك أن الهمة لا تحل إلا الفؤاد وسهله ما تقدم من تسامح الشعراء في نعوت الدهر وتوسعهم في استعارة الأوصاف له . وإذا قال أبو تمام : يادهر قوم من أخدميك - فانما يريد أعدل ولا تجر ، وانصف ولا تحف ، لكنه لما رآهم قد استجازوا ان ينسبوا إليه الجور والميل ، وأن يقذفوه بالعسف والظلم وبالخرق والعنف ، وقالوا قد عرض عنا وأقبل على فلان ، وقد جفانا وواصل غيرنا . وكان الميل والاعراض إنما يكون بانحراف الأخدع وازورار المنكب ، استحسن أن يجعل له اخدعاً وأن يأمره بتقويمه . وهذه أمور متى حملت على التحقيق وطلب منها محض التقويم أخرجت عن طريقة<sup>(١)</sup> الشعر ، ومتى اتبع فيها الرخص وأجريت على المسامحة أدت إلى فساد اللغة واختلاط الكلام ، وإنما القصد فيها التوسط والاجتزاء بما قرب وعرف والاقتصار على ما ظهر ووضح . وهذه حكاية كلام القاضي أبي الحسن .  
ونحن نذكر ما عندنا في كل فصل منه ، والانتفاع به في فهم الاستعارة ظاهر

(١) في ٤٤٢ : عن طريق

أما الذي أنكر على أبي الطيب استعارته هذه<sup>(١)</sup>، فلم يضع يده إلا على ما تشهد الافهام له وتقطع العقول على صحته<sup>(٢)</sup> وأما اعتذار القاضى له بالأبيات التي ذكرها، فإن كان قصد بذلك التنبيه على أن أبا الطيب غير مبتدع لهذا الزلل ولا مخترع بل هو مشارك فيه مماثل به، وقد تقدمه من سلك هذا الطريق ونحا هذا النحو فإن وجب أطراح شعر أبي الطيب لهذا السبب وجب أطراح الأشعار كلها، لأن العلة واحدة فعلى هذا الوجه الكلام في موضعه، وإن كان القصد بذلك إقامة العذر للمتنبى وترك الإنكار عليه إذ كان النهج الذي سلك فيه مطروقا فليس هذا الرأي من معتقده بصواب لأن القول في استعارة أبي الطيب إذا كانت بعيدة غير مرضية كالقول في كل استعارة [ كذلك ] سواء كانت لتقدم أو لتأخر، وليس يتميز قبورها باضافتها إلى رجل من الرجال ولا زمان من الأزمنة، وإنما هذا شيء يقع للعامة واشباههم من أغمار الأدباء فيتخيّلون أن للحسن والقبح حكما يرجع إلى التاريخ ويتعلق بالاضافة<sup>(٣)</sup> ولا بد لنا من الكلام على هذا المذهب الفاسد فيما يأتي من هذا الكتاب في موضع مفرد يليق به، وإن كانت الشبهة لا تعترض فيه لمحصل. ومن لم يعلم الصواب فيه ابتداء من نفسه فأجدر به ألا يعرف مواقع الأدلة عليه والحجج فيه، لكننا نذكره هناك على كل حال مستوفي مستقصى. فعلى ما قلناه ليس قول ابن احممر

---

(١) في ٤٤٢ : هذه الاستعارة . (٢) وفيها : تشهد به الصناعة وتقطع الافهام على صحته . (٣) في التيمورية : بالاصابة .

حجة لأبي الطيب ، لأننا نقول لهما جميعاً أخطأتما منبرج الاستعارة ،  
وعدتما عن الغرض المختار فيها .

وأما قول القاضى : إن الفصل الذى يتخيل بين استعارة أبي الطيب  
للطيب قلوباً ، واستعارة ابن أحمري للريح لبأ إنما هو أن الريح لما خرجت بعصوفها  
عن الاستقامة شبيهاً بالأهوج الذى لا مسكة فى عقله ، ثم لما كان مدار  
الأهوج على الالتياث فى العقل حسن من هذا الوجه أن يجعل للريح  
عقلاً . فلعمري أن الأمر على ما ذكره ، وقد سهل بيت ابن أحمري بهذا  
التخريج الذى جرت به العادة وإن لم يكن حسناً ولا محموداً لكنه أصلح  
من قلوب الطيب لأن تلك الاستعارة لا وجه لها من عادة ولا غيرها ،  
وكذلك ما قاله فى ساعد الدهر لأنه تأويل لا يستمر لأبي الطيب مثله

فأما قوله : إنما يحمل ما جاء من ألفاظ المحدثين وكلام المولدين ، زائلاً  
عن السنن على وجوه تقربهم من الاصابة وتقييم لهم بعض العذر ، فكأنه  
بهذا القول يخص المحدثين من المتقدمين ، وليس بينهم من هذا الوجه  
فرق ، وكما يلتبس من المتأخر الحسن الصحيح كذلك يلتبس من المتقدم .  
ومن عدل منهما كان التأويل له واحداً بحيث يمكن ولا يبعد ولم يقع  
بينهما تميز فيما يوجب النظر ويتقدمه الفحص<sup>(١)</sup> وما أحسب أن أحداً  
ممن ينتسب إلى العلم ويتميز بصحة الفهم يحتاج فى اختيار الاستعارة إلى  
معرفة صاحبها وزمانه حتى يكون حكمه على من تقدم مولده يخالف حكمه  
على من قرب عهده ، فاعلم من وجدنا نستدل بكلام العرب المتقدمين على

(١) فى ٤٤٢ : بينهما تمييز فيما يوجب النظر ويقتضيه الفحص .

لغتهم ولا نستدل بكلام المتأخرين يتخيل أن هذا شيء يرجع إلى الزمان  
وليس الأمر كذلك ، وإنما العرب الأول لما كثرت الاسلام واتصلت الدعوة  
وانتشرت ، حضر أكثرهم وسكنوا الأرياف وفارقوا البدو وخالفهم الباقي  
فامتزج كلامهم بمن جاوروه من الأنباط وعاشروه من الأعاجم<sup>(١)</sup> وعدم  
منهم الطبع السليم الذي كانوا عليه [ قبل هذه المخالطة ] فهم الآن لا يحتاج  
بكلامهم لهذه العلة ، لأن القدم والحدوث سببان في الصواب والخطأ  
[ ولهذا كان الأصمعي ينكر أن يقال في لغة العرب مالح فلما أنشد في ذلك  
شعر ذي الرمة . قال : إن ذا الرمة قد بات في حوانيت البقالين بالبصرة  
زماناً . فأراد بذلك أنه بمخالطتهم سمعهم يقولون مالح فقاله ، فلم يجوز أن يحتاج  
بكلامه لهذا السبب ] ولو فرضنا اليوم أن في بعض الصحارى النائية عن  
العمارة قومًا على عادة المتقدمين في البدو ، وترك الالمام بأهل المدر متمسكين  
بطبعهم وجارين على سجيتهم ، كان على هذا الفرض قولهم حجة واتباعهم  
واجبًا ، وهذه العلة تختلف العرب في كلامهم بحسب تباينهم في المخالطة .  
فتجد اليوم من بعد منهم عن الحضرة أكثر من غيره ، إلى الصواب أميل  
ومن جانبه أقرب

وأما قوله : إن أبا الطيب يريد أن مباشرة مفرقها شرف ومجاورته  
زين ومفخر وأن التحاسد يقع فيه والحسرة تعظم عليه فلو كان الطيب ذا قلب  
لسر كما لو كانت البيض ذوات قلوب لأسفت ، فلم يزد على أن فسر مراد  
أبي الطيب بقوله : إن الطيب يسر بمفرق هذه المرأة والبيض تتحسر .

(١) في ٤٤٢ : وامتزج كلامهم بمن جاوروه وعاشروه من العجم والنبط .

والمعنى ظاهر فيه لا خفاء به. وقوله: إن مراده لو كان الطيب ذا قلب لسر  
ليس بعذر في قوله قلوب الطيب، لأن بين قوله: لو كان للطيب قلب وبين  
قوله للطيب قلب فرقاً ظاهراً لا يخفى على أحد، لأن أحدهما قد جعله واجباً  
والآخر ممتنعاً<sup>(١)</sup> ليس فيه أكثر من الفرض<sup>(١)</sup> الذي يعلم من فحوى  
اللفظ أنه لم يقع وليس يخفى على متأمل أن بين قول البحرى:  
فلو أن مشتاقاً تكلف غير ما في طبعه لمشى إليه المنبر<sup>(٢)</sup>

وبينه لو كان قال: إن المنبر مشى إليك ميزة بينة ظاهرة. وهذا أمر  
لا يستمر في مثله شبهة فيحتاج إلى الأسهاب في إيضاحه

وأما قوله: إنه جعل للزمان فؤاداً ملأته هذه الهمة على مقابلة

اللفظ باللفظ لما افتتح البيت بقوله: تجمعت في فؤاده همم - فليس بمعتمد،  
لأن مقابلة اللفظ باللفظ على ما أراده مجاز والمجاز لا يقاس عليه، وليس يحسن  
بنا أن نقابل اللفظ باللفظ في كل موضع من الكلام قياساً على مقابلة اللفظ  
باللفظ في قوله تعالى «جزاء سيئة سيئة مثلها» كما لا يجوز منا أن نحذف  
المضاف ونقيم المضاف إليه مقامه أبداً اتباعاً لقوله عز اسمه «واسئل القرية  
التي كنا فيها» والمراد أهل القرية حتى نقول ضربت زيداً ونريد غلام  
زيد، والعلة في الجميع واحدة وهو أن المجاز لا يقاس عليه وإنما يحذف المضاف  
ويقام المضاف إليه مقامه في موضع دون موضع بحسب ما يتفق من فهم  
المقصود وزوال اللبس والاشكال. وكذلك نقابل بعض الكلام ببعض بحيث  
لا يعرض فيه<sup>(٣)</sup> فساد في المعنى ولا خلل في العبارة فإذا اعترضنا في المقابلة

(١) في ٤٣٩: والآخر جمعا - وفيها: من الغرض (بالعين) (٢) في التيمورية:

تكلف فوق ما في وسعه لسعى الخ (٣) في ٤٣٩: يعرض له.



مثل هذه الاستعارة لم نجزها كما إذا تطرق إلينا في<sup>(١)</sup> حذف المضاف وجود  
اللبس لم نركن إليه ولا نخرج عليه  
وأما قوله : إنه أراد أن يقول احداها تشغل الزمان وأهله ، فترخص  
بأن جعل له فؤادا وأعانه على ذلك أن الهمة لا تحلّ إلا الفؤاد وسهله ما تقدم  
من تسامح الشعراء في نعوت الدهر وتوسعهم في استعارة الأوصاف ،  
فليس هذا القول بحجة لأنّ الشعراء إذا تسمحوا وأبعدوا في الاستعارة  
نسبوا الى ما نسب اليه أبو الطيب من الخطأ والعدول عن الوجه في الكلام  
وليس يعذر لهم<sup>(٢)</sup> كما لا يحتج لهم به<sup>(٣)</sup> وكلهم في هذا الباب شرع واحد .  
وقوله فيما بعد : إنّ أبا تمام قال - يادهرُ قوم من اخدعيك - لما رآهم قد  
استجازوا أن ينسبوا اليه الجور والميل وقالوا قد أعرض عنا وأقبل على فلان  
وجفانا ، والميل والأعراض إنما يكون بانحراف الأخدع وأزورار المنكب ،  
كلام لا يغني عن أبي تمام شيئا . لأننا قد ذكرنا أن الاستعارة إذا بنيت  
على استعارة قبحت وبعدت ، والواجب أن تكون لها حقيقة ترجع اليها  
بلا واسطة ، وإذا كان الأمر على هذا وكان قولهم عن الدهر قد أعرض  
عنا وأقبل على فلان استعارة ومجازا بغير شك ، لم يحسن أن يجريه مجرى

(١) في ٤٤٢ : علينا من حذف . (٢) وفيها : يعذر لهم .

(٣) بالهامش : يذكر الخفاجي هاهنا في قوله : لا يحتج لهم به . مما أنكره على

قدامة في قوله : له به عناية .

الحقيقة ونبنى عليه أمرا بعيدا حتى نجعل للدهر أخدعا لاجل قولهم إنه قد  
عرض عنا وانحرف

ويقال للقاضي أبي الحسن: هل تجيز لبعض المحدثين أن يبنى استعارة  
أخرى على الأخدع في الدهر لأن أبا تمام قد استعمل ذلك وبينى غيره على  
قول هذا المحدث استعارة أخرى بعيدة ويؤول هذا إلى ما لا نهاية له حتى  
يفسد الكلام وتختل العبارة ويذهب التمييز في الوجوه المحمودة والذميمة؟  
فإن أجاز ذلك بان فساد قوله لكافة العقلاء، وإن امتنع منه وقال لا بد  
للاستعارة من حقيقة يرجع إليها ويكون بينهما شبه ظاهر وتعلق وكيد.  
قيل له: فهذا نخاطبك وله قطعنا على قبح استعارة أبي تمام للدهر أخدعا  
(فاعرض الآن عن هذا التعليل منك بالباطل جانبا، فإنه غير لائق بك  
وبمن يجرى مجراك من أهل العلم بهذه الصناعة) <sup>(١)</sup> ثم ما الفرق بينك فيما  
ذكرته وبين من عذر القائل:

باض الهوى في فؤادى وفرّخ التذكار

[ و ] قال لما كانت العادة جارية في الهوى أن يقال حلّ في الفؤاد  
وأقام وليس بزائل [ ولا ذاهب ] وكان الطائر ذو البيض أو الفراخ شديد  
المقام على وكره والألف له والحنين إليه. ترخص بأن استعار للهوى باض  
وللتذكار فرّخ كناية عن مقامهما وثباتهما في فؤاده، وتشبيها بما ذكرناه  
من حال الطائر. فإن أدعى صحة هذا التخريج وألحقه بما ذكره في بيت

(١) بين الدائرتين من ٤٣٩ فقط.

ابن تمام وجب الأمساك عنه ، وان أفصح بخلافه للعلّة التي بينّاها فهي موجودة في الأبيات التي ذكرها على أنه قال في آخر كلامه : إن هذه أمور لا تحمل على التحقيق ولا يتبع فيها الرخص ، ثم حملها على أشد الرخص إحالة وفساداً . ومن التوسط الذي حمده وأشار إليه أن لا يتعدى في الاستعارة حدها ولا يعدل بها عن منهجها .

فأما قول أبي الطيّب :

وقد ذقتُ حلواء البنين على الصبا      فلا تحسبني قلت ما قلت عن جهل  
فقد كان الصاحب [ كافي الكفاة ] أبو القاسم اسماعيل بن عباد أنكره  
على أبي الطيب وذكره في جملة المساوي من شعره ، والأمر فيه على مقاله  
وهو من ردى الاستعارة ، وأرى أن الزائد في قبحه قوله حلواء لأن المستعمل  
في هذا الفن حلوة . وتلك اللغة في العرف مفردة لأمر آخر حقيقي في غير  
مستعارة فيه . وأما قول أبي تمام :

وكم أحرزتُ منكم على قبج قدّها      صروف النوى من مرهف حسن القد  
فان استعارة القد لصروف النوى من أبعدها يقع في هذا الباب وأقبحه ،  
وإنما يقود أبا تمام إلى هذا وأمثاله رغبته في الصنعة حتى كأنه يعتقد أن الحسن  
في الشعر مقصور عليها فيورد منه لأجل التكليف<sup>(١)</sup> ما لا غاية لقبحه ،  
ويسعدده الخاطر في بعض المواضع فيأتي بالعجائب الغرائب . ومن مختار  
الاستعارة قول الشريف الرضي :

وما نظفة مشمولة في مجمة      وعابها صفاً من آمن الطود فارع

(١) في ٤٤٢ : فيرد منه لأجل التكلف النخ

من البيض لولا برذها قلت دمة مرقة ما أسلمتها المدامع  
لأنه استعار لأعلى الجبل الأمن عبارة عن الارتفاع وتعذر الوصول  
إليه ، وهذا لائق محمود في الصناعة (ومعلوم عند أهلها) وما زلت أسمع  
أبا العلاء يقول : إن من الشعر ما يصل إلى غاية لا يمكن تجاوزها ، وهذا  
البيت عندي من ذلك القليل حسناً وصحة نسج وعضوبة لفظ وللسرى  
الموصلى أبيات مرضية في معناها وهي :

أقول لحنان العشي مغرد  
يهز صفيح البارق المتوقد  
تبسم عن رى البلاد حبيه  
ولم يتبسم إلا لإيجاز موعده  
ثم بعدها أبيات  
وياديرها الشرقى لزال راحماً  
يحل عقود المزن فيك ويغتدى  
عليلة أنفاس الرياح كأنما  
يُهل بماء الورد نرجسها الندى<sup>(٢)</sup>  
يشق جيوب الورد في شجراته  
نسيم متى ينظر إلى الماء يبرُد

وفي هذه الأبيات استعارات عدة كل منها مختار : أما حنان العشي  
مغرد فمعروف ، والعادة جارئة باستعارة الحنين والتغريد : للغيث لأن له  
صوتاً على كل حال . وكذلك صفيح البارق وأشبهه شيء بالبرق لمع السيوف  
والتبسم فيه أيضاً ظاهر لضوء برقه في خلاله وعقود المزن لائق لتشبيهه  
القطرات من الماء والدمع بالعقد إذا وهي من سلكه وأنفاس الرياح تكاد  
تكون حقيقة لو ضوحه واستعمال العلة فيها كناية عن الضعف [والخفوت]  
وقلة الحركة على وجه التشبيه بالمريض ، وجيوب الورد مختار لأن النسيم  
إذا أظهره من أكامه ونشره عن طيه بعد ذلك كان بمنزلة الجيوب التي تشق ،

(٢) في ٤٤٢ : نرجسها الورد .

وعبارته عن سرعة برد الماء بالنسيم إنه متى نظر إليه برد ، مرضية لأن النظر ليس هو الرؤية ، وإنما هو ضرب من المراقبة والمواجهة تقع الرؤية بعده ، ومثل هذا في النسيم موجودٌ ولائقٌ غير بعيد . وأنا أختار أيضا قول الأمير أبي الحسن عليّ بن مقلّد بن منقذ :

لا يحفظون سوى أسمال زادهم ولا يضيعون إلا حرمة الجار  
لأن الأسمال الاخلاق ، وإذا استعيرت لبقية الزاد وفضلته ، كانت من أحسن شيء وأليقه وأقربه إلى الحقيقة ، والجامع بينهما أن كلا منهما غير وعقاييل قد أنهجت جدته وذهب أكثره ، وهو معرض للنبذ وهو منسوب إلى الأطراح والرفض ، وهذه وجوه ظاهرة تحمل الاستعارة عليها . وأما قول أبي عبادة البحرى :

وكنت إذا استبطأت ودك زرته بتفويف شعر كالرداء المحبّر  
عتاب بأطراف القوافي كأنه طعان بأطراف القنا المتكسر  
فلمعمرى أن هذه المقابلة الصحيحة لأن للقوافي طرفاً بلاشك وأولاً  
ووسطاً وآخراً ، فإن كان أبو عبادة لا يريد طرف القافية الحقيقي وإنما  
مقصوده أني ألوح بالعتاب في القصائد ولا أصرح به فهو يفهم من معاريضها  
وملاحنها وحياء على وجه الإيحاء والاشارة وهي غير مقصورة عليه ولا مفردة  
لذكرة ، فهذا أيضا جرت العادة في استعمال الطرف ، وإذا قال القائل تلوحت  
من أطراف كلام فلان كذا وكذا فإنما هذا المعنى يريد وله يعنى ، والبحرئى  
على كل حال محسن : وأما تفويف شعر ، فإن النظم إذا كان نسجاً وصف

بالصقال والرقة وكثرة الماء والهليلة والمتانة وغير ذلك مما يستعمل في الثياب  
المنسوجة من النعوت المحمودة والمذمومة ، كان التفوييف فيه جاريا هذا  
المجرى ومعدودا من هذا القبيل . وأما قول الرضى :

ملك سماحتي تحلق في العلاء وأذل عرين الزمان السامى  
فليس عرين الزمان من الاستعارة الجيدة ، وإنما بناه على ذكر الأنف  
الحقيقى عند وصف صاحبه بالذل ، وقد وردت استعارة الأنف في مثل هذا  
الموضع وكلاهما قبيح . قال تابط شراً :

نحز رقابهم حتى صدعنا وأنف الموت منخره رثيم  
فجعل للموت أنفا ومنخرارثيما من قولهم : - رثمت أنف الرجل فهو  
رثيم - إذا ضربته فدمى . وقال ذو الرمة :

يُعزّ ضعاف القوم عزّة نفسه ويقطع أنف الكبرياء الكبر  
فاستعار للكبرياء أنفا [أو] لعله أراد أنف صاحب الكبرياء وحذف  
المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . وقال معقل بن خويلد الهذليُّ :  
تُخاصم قوماً لا تلقى جوابهم وقد أخذت من أنف لحيتك اليدُ  
يريد قبضت على طرف لحيتك كما يفعل المهموم ، فجعل للحية أنفاً : وقال  
أبو العلاء احمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأته عليه :  
إذا ذن أنف البرد سرتم فليته عقيب التثنأى كان عوقب بالجدع  
وقال أيضا :

للطيب في منزلها سورة مناخر البدر بها يفغم  
فاستعار للبرد أنفاً وللبدر مناخر . وقال سلم الخاسر :

لولا المقادير ما حطَّ الزمان به لكن تولى بأنفٍ كلمه دام  
فجعل للزمان أنفًا داميًا . وقال الحسين بن مطير :  
فلما مضى معن مضى الجود وانقضى وأصبح عرين المكارم أجدعا<sup>(١)</sup>  
وكل هذا من الاستعارة البعيدة الذميمة ، وقد حمل بعض المفسرين قول  
ذى الرمة : أنف الكبرياء - على أنه أراد أوله والمقدم منه كما قال  
امرؤ القيس :

قد غدا يحماني في أنفه لاحق الإطلين محبوبك ممرّ  
أى فى أول جرية أو فى أول الغيث الذى ذكره قبل هذا البيت ، وهذا  
التأويل على بعده ليس يسوغ فى جميع الأبيات المذكورة ، لأن المعنى  
فيها مبنى على الأنف الذى هو العضو . ومن الاستعارة المحمودة التى  
كانها حقيقة قول شيخنا أبى العلاء :  
وكان حباك قال حظك فى الشرى فالطم بأيدى العيس وجه السبب  
وهذا من قربه لو قيل إنه حقيقى غير مستعار جاز ذلك وإن كان على محض  
الاستعارة أحسن وأحمد ، فأما قوله :

ولما ضربنا قونس الليل من على تفرى بنضخ الزعفران أو الردع  
فان قونس الليل ليس بمرضى ، على أن ذا الرمة قد أتى بمثله فى قوله :  
تيممن يافوخ الدجى فصدعنه وجوز الفلا صدع السيوف القواطع  
وإن كان يافوخ الدجى أقبح وأشنع لكن هذا عندنا ليس بعذر

---

(١) فى ٤٤٢ : فلما قضى معن قضى . الخ . وكتب بهامشها إن الرواية فيها  
مضى ( كما أثبتناه هنا ) .

وما يتوجه على أحدهما إلا ما يتوجه على الآخر . وما زال العلماء بالشعر  
ينكرون هذه الاستعارة على ذى الرمة ويعتدونها من أسا آته ، وقد تجاوز  
الشريف الرضى في بعض المواضع ذكر الرأس لليل إلى أن جعل له مُخْتًا  
وعظماً فقال :

ليالى أسرى فى اصيحاب لذّة ومخّ الدّجى راروقد دق عظمه  
وهو من أردى ما يكون فى هذا الباب وأشنعه ، وما زال الناس  
ينكرون قول أبى تمام :

لا تسقى ماء الملام فإنى صب قد استعذبت ماء بكائى  
ويحكون الحكاية المعروفة عن سائل سأل أبا تمام أن ينفذله فى إناء  
شيئاً من ماء الملام ، وربما نسبها بعض الرواة الى عبد الصمد بن المعدّل .  
وقد تصرف أصحاب أبى تمام فى التأويل له فقال بعضهم إن أبا تمام أبكاه  
اللام وهو يبكى على الحقيقة ، فتلك الدموع هى ماء الملام ، وهذا الاعتذار  
فاسد لأن أبا تمام قال : — قد استعذبت ماء بكائى — واذا كان ماء الملام  
هو ماء بكائه فكيف يكون مستعفياً منه مستعذباً له .

وقال أبو بكر محمد بن يحيى الصولى : كيف يعاب أبو تمام إذا قال  
ماء الملام ؟ وهم يقولون كلام كثير الماء ، وقال يونس بن حبيب فى تقديم  
الأخطل : لأنه أكثرهم ماء شعر ، ويقولون ماء الصبابة ، وماء الهوى ،  
يريدون الدمع . وقال ذو الرمة :

أأن توهمت من خرّقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم



وقال أيضا :

أداراً بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يترقق  
وقالوا : ماء الشباب . قال أبو العتاهية :

ظبي عليه من الملاحه حلة ماء الشباب يجول في وجناته  
وهو من قول عمر بن أبي ربيعة :

وهي مكنونة تحير منها في أديم الخدين ماء الشباب  
فما يكون [إذا] استعار أبو تمام من هذا كله حرفاً فجاء به في صدر بيته  
لما قال في آخره - إنني صب قد استعذبت ماء بكائي - قال في أوله :  
لا تسقني ماء الملام ، وقد تحمل العرب اللفظ على اللفظ فيما لا يستوي  
معناه . قال الله جل وعز « وجزاء سيئة سيئة مثلها » فالسيئة الثانية ليست  
بسيئة لأنها مجازاة ولكنه لما قال وجزاء سيئة سيئة حمل اللفظ على اللفظ .  
وكذلك : « ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين » إنما حمل اللفظ على  
اللفظ . فخرج الانتقام بلفظ الذنب ، لأن الله عز وجل لا يمكر . وكذلك  
« فبشرهم بعذاب أليم » لما قال فبشر هؤلاء بالجنة . قال : وبشر هؤلاء بالعذاب  
والبشارة إنما تكون في الخير لا في الشر

هذه جملة ما قاله أبو بكر ، وهي غير لائقة بمثله من أهل العلم بالشعر  
لأن قولهم كلام كثير الماء وماء الشباب وقول يونس إن الأخطل  
أكثرهم ماء شعر ، إنما المراد به الرونق كما يقال ثوب له ماء ويقصد  
بذلك رونقه ، ولا يحسن أن يقال ما شربت أعذب من ماء هذا الثوب  
كما لا يحمل أن يقال ما شربت أعذب من ماء هذه القصيدة ؛ لأن  
هذا القول مخصوص بحقيقة الماء لا بماء هو مستعار له . وأبو تمام بقوله :

[ لا تسقى ما الملام ] ذاهب عن الوجه على كل حال ، ثم لا يجوز أن يريد هنا بالماء [ بانها ] الرونق لأن الملام لا يوصف بذلك وإنما يذم ويستقبح لا يحمد ويستحسن . وأبو تمام القائل :

عدلاً شبيهاً بالجنون كأنما قرأت به الورهاء شطر كتاب

فبهذا وأمثاله ينعت الملام لا بالماء الذي هو الرونق والطلاوة ، فقد بان فساد هذا الاعتذار من هذا النحو ، وأما ماء الصباية وماء الهوى فقد بين أبو بكر أنهم يريدون به الدمع فكيف يقول إنه استعارة والدمع ماء حقيقي بلا خلاف ، وعلى أي وجه يحمل ماء الملام في الاستعارة على ماء الدمع وهو حقيقة ؟ وأما مقابلة اللفظ باللفظ واستشهاده بالآيات المذكورة فقد ذكرنا الكلام عليه فيما تقدم وبيننا أن هذا مجاز ولا يقاس عليه ولا يحسن منا<sup>(١)</sup> المقابلة في موضع يعترضنا فيه فساد في المعنى أو خلل في اللفظ كهذه الاستعارة أو ما يجري مجراها كما لا يحسن بنا<sup>(٢)</sup> غير ذلك في المجاز إذا أدى إلى اللبس والإشكال .

وقال أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى : ليس قول أبي تمام لا تسقى ماء الملام بعيب عندي لأنه لما أراد أن يقول قد استعذبت ماء بكائي جعل للملام ماءً ليقابل ماءً بماء وإن لم يكن للملام ماءً على الحقيقة فإن الله جل اسمه يقول : « وجزاء سيئة سيئة مثلها » ومعلوم أن الثانية ليست بسيئة وإنما هي جزاء على السيئة ، وكذلك « إن تسخر وامننا فنا نسخر منكم » والفعل الثاني ليس بسخرية ، ومثل هذا في الشعر والكلام كثير ومستعمل ،

(١) في ٤٣٩ : منه . (٢) في ٤٤٢ : منا .

فأما كان في مجرى العادة أن يقول القائل : أغلظت لفلان القول وجرعته  
منه كأساً مرة ، أو سقيته منه أمر من العلقم ، وكان الملام مما يستعمل فيه  
التجرع جعل له ماء على الاستعارة وهذا كثير موجود .

وهذا الذي قاله أبو القاسم عن المقابلة قد ذكرناه فلا وجه لاعادة الكلام  
عليه ، وأما اعتذاره بأن العادة جارية أن يقال : جرعته من القول كأساً  
مرة فلما استعمل في الملام التجرع على الاستعارة جعل له ماء على الاستعارة ،  
فلعمري أن هذا أقرب ما يعتذر به لأبي تمام في هذا البيت وأولى من جميع  
ما قد ذكر لما قدمناه من فساد التعلق بذلك ، لكننا قدمنا أن الاستعارة  
إذا بنيت على استعارة بعدت وإن اعتبر فيها القرب فإما الملام ليس بقريب  
وإن لم يعتبر فيها لم ينحصر ، وبنى على كل استعارة استعارةً وأدى ذلك إلى  
الاستحالة والفساد على ما قدمناه ، وليس هذا البيت عندي بمحمود ولا  
من أقبح ما يكون في هذا الباب بعد قول أبي تمام :

لها بين أبواب الملوك مزامر<sup>هـ</sup> من الذكركم تنفخ ولا هي تزمر  
وقوله :

إلى ملك في أيكة المجد لم يزل على كبد المعروف من نيله برد<sup>(١)</sup>  
وقوله :

وتقسّم الناس السخاء مجزاً وذهبت أنت برأسه وسنامه  
وتركت للناس الإهاب وما بقى من فرثه وعروقه وعظامه  
فانظر كيف جعل للذكر مزامر لم تنفخ ، والمعروف كبدًا تبرد ،

(١) في التيمورية — وجعلها رواية (أيكة الجود ، من فعله برد)

ولم يقنع بأن استعار للسخاء رأسا وسناما وإهابا وعظاما وعروقا حتى جعل له فرثا. وتعالى الله كيف يذهب هذا على من يقول:

أخر جتموه بكره من سجيته      والنار قد تنتضي من ناصر السلم  
ويقول:

وإذا أراد الله نشر فضيلة      طويت أتاح لها لسان حسود  
لولا اشتعال<sup>(١)</sup> النار فيما جاورت      ما كان يعرف طيب عرف العود

لكن أعوز الكمال واستولى الخلل على هذه الطباع ، فالحمود من كانت سيئاته مغمورة بحسناته ، وخطأه يسيرا في جانب صوابه .

وقد قدمنا فيما مضى من هذا الكتاب أننا لم نذكر هذه الايات

الذميمة وغرضنا الطعن على ناظمها ، وإنما قادتنا الحاجة في التمثيل الى ذكر الجيد والردى والفاسد والصحيح على ما ذكرناه سافا ، ومعاذ الله أن

يخرجنا بغض التقليد وحب النظر من الطرف المذموم في الإتيان والانتقاد الى الجانب الآخر في التسرع الى نقص الفضلاء [ والتشديد ] لما لعله اشتبه

على بعض العلماء والرغبة في الخلاف لهم وإيثار الطعن عليهم ، بل نتوسط إن شاء الله بين هاتين المنزلتين فننظر في أقوالهم ونتأمل المآثور عنهم ونسأط

عليه صافي الذهن ونرهب له ماضي الفكر ، فما وجدناه موافقا للبرهان وسليما على السبر اعترفنا بفضيلة السابق فيه وأقررنا لهم بحسن النهج لسبيله .

وما خالف ذلك وبأينه اجتهدنا في تأويله وإقامه المعاذير فيه وحملناه على أحسن وجوهه وأجمل سبله ، إيجاباً لحقهم الذي لا ينكر ، وإذعاناً لفضلهم

(١) في ٤٤٢ : لولا استعار النار .

الذي لا يجحد، وعالما أنهم لم يؤتوا من ضلالة ولا كلال ذهن وقطنة  
ولكن لاستمرار هذه القضية في المحدثين وعمومها أكثر المخلوقين ،  
ومن الله نستمد التوفيق والمعونة برحمته ، فهذه الجملة تكشف لك عن  
نهج الاستعارة وتوضح كيف تقع الألفاظ موقعها في المجاز

فأما الحقيقة فلا تحتاج فيها إلى مثال لأن أكثر الكلام على ذلك  
ولكن هاهنا الألفاظ قد وضعت في غير موضعها ليس على وجه<sup>(١)</sup> الاستعارة  
ولا الحقيقة . فانا إذ كرر لك منها ما تجمله دليلاً على الباقي ، وتعتبر في الكلام  
الذي تؤثر معرفة حظه من الفصاحة أن يكون خالياً من مثل تلك الألفاظ  
بل كل كلمة منه موضوعة في موضعها اللائق بها إما حقيقة أو على [وجه]  
المجاز السائغ المختار الذي نبهتكم على علمه . فمن تلك الألفاظ قول أبي تمام :  
سعى فاستنزل الشرف اقتساراً ولو لا السعى لم تكن المساعي

فإن استنزال الشرف ليس بحقيقة فيه ولا على وجه الاستعارة  
الصحيحة ، لأن الشرف إذا حط وأنزل فقد وصف بما لا يليق به من  
الاذالة<sup>(٢)</sup> والخفض ، والمحمود<sup>(٣)</sup> في هذا أن يقال رفعت منار الشرف وشيدته  
فهو سام على الكواكب ، وعال عن درجة الأفلاك ، فأما استنزله فلا  
يحسن في هذا الموضع البتة وقد كان يمكنه أن يعبر عن نيته الشرف ووصوله  
إليه بغير استنزاله . فإن الرجل الشريف الآباء لو ذم لكان أبلغ ما يذم به  
أن يقال حطت شرفك ووضعت منه وما يجري هذا المجرى . فهذا هو

(١) بالهامش : وضع الاستعارة كما في ٤٤٢ والتمورية .

(٢) في التيمورية : من الإنزال . (٣) في ٤٤٢ : والمعهود .

وضع الألفاظ في غير الموضع الذي يليق بها . ومن ذلك أيضاً قول أبي تمام :  
جذبت نداء غدوة السبت جذبة نخر صريعاً بين أيدي القصائد  
لأن هذا الموضع لا يليق به جذبت ، والممدوح يوصف بأنه أعطى طوعاً  
واختياراً وحباً للكرم وصبابة<sup>(١)</sup> إلى الاحسان . وإذا جذب الندى حتى  
يخر صريعاً فليس من الطوع بشيء ، إنما ذلك لفظ القسر والغلبة والجبر ،  
وهذا لا يكون مدحاً إنما هو صريح الهجو<sup>(٢)</sup> ومحضه . ومن هذا الفن  
أيضاً قوله :

ضعفت جوائح من أذاقته النوى طعم الفراق فدم طعم العلقم  
لأن دعاءه على من ذم طعم العلقم بالاضافة إلى طعم الفراق بضعف  
الجوائح كلام موضوع في غير موضعه ، وذكر الحواس التي يضاف إليها  
الذوق في هذا الموضع أليق ، فأما الجوائح فلا معنى لها . وقوله : ضعفت  
كلام ضعيف هاهنا فملى هذا النحو يكون وضع الألفاظ في غير موضعها  
على الوجه الذي لا يوافق الاستعارة وحقيقتها فتأمله وقس غيره عليه فانك  
تجده في الكلام كثيراً .

ومن وضع الألفاظ موضعها أن لا تقع<sup>(٣)</sup> الحكمة حشوا ، وأصل  
الحشو أن يكون المقصد بها اصلاح الوزن أو تناسب القوافي وحرف الروي  
إن كان الكلام منظوماً ، وقصد السجع وتأليف الفصول إن كان منشورا

(١) في ٤٣٩ : وصيانة إلى الخ ولعلها تصحيف الناسخ .

(٢) كذا في التيمورية ، وفي النسختين : صريح الهجر .

(٣) في ٤٣٩ والتيمورية : ألا تكون الحكمة .

من غير معنى تفيده <sup>(١)</sup> أكثر من ذلك. وهذا الباب يحتاج إلى شرح وبيان، وتفصيله أن كل كلمة وقعت هذا الموقع من التأليف فلا تخلو من قسمين إما أن تكون أثرت في الكلام تأثيراً لولاها لم يكن يؤثر أو لم تؤثر بل دخولها فيه كخروجها منه، وإذا كانت مؤثرة فهي على ضربين أحدهما أن تفيد فائدة مختارة يزداد بها الكلام حسناً وطلاوة، والآخر أن تؤثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً. والقسمان مذمومان والآخر هو المحمود وهو أن تفيد فائدة مختارة، ولكل من ذلك مثال فمثال الكلمة التي تقع حشواً وتفيد معنى حسناً قول أبي الطيب:

وتحتقر الدنيا احتقار مجرب يرى كل ما فيها وحاشاك فانياً

لأن حاشاك هاهنا لفظة لم تدخل إلا لكمال الوزن، لأنك إذا قلت احتقار مجرب يرى كل ما فيها فانياً كان كلاماً صحيحاً مستقيماً، فقد أفادت مع اصلاح الوزن دعاءً حسناً للممدوح في موضعه. ومثله قول أبي محم <sup>(٢)</sup>:  
إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعى إلى ترجمان  
لأن وبلغتها تجرى مجرى وحاشاك في الفائدة، ولو ألغيت من البيت لصح المعنى دونها على حد ما قلناه في البيت الأول، وليس يخفى على المتأمل حسن المقصود بحاشاك وبلغتها في هذين الموضعين. وكذلك أيضاً قول أبي الطيب:

نهبت من الأعمار مالو حويته لهنت الدنيا بأنك خالد

لأن قوله لهنت الدنيا بمنزلة الحشواً إذ كان المعنى يتم من دونه. ولو

(١) في ٤٣٩: من غير معنى يقيده (٢) كذا في الأصلين: ولعله (عوف بن محم)

استوى له أن يقول نهبت من الأعمار ما لو حويته خلدت في الدنيا لكان المعنى مستقيماً لكنه لما احتاج إلى ألفاظ يصح بها الوزن جاء بقوله لهنت الدنيا، فأتى بزيادة من المدح وفضلة من التقريظ والوصف [ لاخفاء بحسن موقعها فهذا وما أشبهه هو الحشو المحمود المختار ] .

وقد زل في هذا الموضوع أبو هاشم عبد السلام بن محمد<sup>(١)</sup> فالحق الحشو الجيد بالردىء وقال في المسائل البغداديات في مسألة ذكرها في إيجاز القرآن أن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن ذكر ما لا يحتاج إليه في الكلام المنشور ، ألا ترى إلى قول امرئ القيس :  
ورضت فذلت صعبة أى إذلال  
ولو كان في الكلام لكان يقول :  
ورضت فذلت أى إذلال لو شاء ،  
ولو شاء لقال .  
ورضت فذلت صعبة ، فقد بان أنهم ربما ذكروا المصادر والظروف ليتم الوزن هذا في الشعر الرصين . ولهذا ما قال الأعشى :

فأصبت حبة قلبها وطحالمها

ولولا الوزن لا كتفى بقوله : فأصبت حبة قلبها ، وهذا كلام بعيد من الصواب ، لأن صعبة من بيت امرئ القيس وقوله أى إذلال حشو مختار حسن يقصد في المنشور مثله الحداق بتأليفه ، لأنه لو قال ورضت فذات لم يكن في الكلام دليل على أن هناك صعوبة ولا ثم تمنعا .  
وبقوله : صعبة قد حصل هذا وهو مقصود في الغرض<sup>(٢)</sup> لا يخيّل على عاقل [ في هذا الموصوف ] ، وفي تأليف الكلام لا يخفى على

(١) هو : الجبائي أحد الرؤساء من متكلمي المعتزلة .

(٢) في ٤٤٢ : هذا الغرض وهو مقصود .



من له أدنى علم بهذه الصناعة ، ثم في قوله بعد : أى إذلال وصف حسن  
لذاتها ليس يستفاد من الأول لموقع التعجب فيه <sup>(١)</sup> والوصف ، وليس هذا  
الموضع مما يُقصر في فهمه أحد من المتوسطين في هذا العلم . وأبو هاشم  
وإن كان العالم المتقدم في صناعة الكلام فليس معرفته بالجواهر والأعراض  
وكلامه في العدل والالطاف مما يفيد العلم بصناعة نقد الكلام المؤلف ،  
وفهم النظم والنثر . كما أن من المتقدمين في هذا العلم من يجهل أول ما يجب  
على العاقل فضلا عما تجاوزه ، ونعوذ بالله من تعاطى مالا نحسنه ونسأله  
التوفيق والعصمة فيما نقوله ونفعله . فأما بيت الأعرابي فالأمر فيه على ما وقع  
لأبي هاشم وهو من أقيح الحشو ولا مناسبة بينه وبين بيت امرئ القيس  
في حال من الأحوال ، ومما تزداد به عجباً أن علي بن عيسى الرمانى نقض  
على أبي هاشم مسأله هذه بكتاب معروف قصره على نقضها ، واعتمد فيه  
المناقشة وترك المسامحة في كل لفظه من ألفاظ أبي هاشم ، فلما وصل إلى هذه  
المسألة ونقضها لم يعرض لهذا الموضوع الذى ذكرناه بل ظهر من كلامه أنه  
موافق فيه مسلم له . ولا نعلم السبب الموجب لخفاء مثله على أبي الحسن  
مع مكانه المشهور من الأدب .

وأما مثال الكلمة التى تقع حشوا وتؤثر فى المعنى نقصا وفى الغرض  
بسادا ، فكقول أبي الطيب يمدح كافورا :  
ترعرع الملك الأستاذ مكتهلا قبل اكتهال أديبا قبل تأديب  
لأن قوله : الأستاذ بعد الملك نقص له كبير ، وبين تسميته له بالملك والأستاذ

(١) فى ٤٣٩ : ليس بمستفاد من الأول لمنغ التعجب منه .

فرق واضح. فالاستاذ قد وقع هاهنا حشواً ونقص به المعنى إذ كان الغرض في المدح تفضيم أحوال الممدوح وتعظيم شأنه لا تحقيره وتصغير أمره ، وقد رأيت في أخبار كافور الأخشيدي ما يقيم عذر أبي الطيب في هذا ويزيل عنه بعض اللوم ، وذلك أنه روى أن كافوراً لما غلب على ولد الأخشيد فاستبد بالأموال دونهم ، لم يخرج بذلك عن حد المدبر إلى المالك ولم يقم<sup>(١)</sup> له على منبر دعوة ولا نقش باسمه سكة ولا اختار أن يخاطب إلا بالاستاذ ، فلم يسم في مدة أيامه بالأمير ولا بغيره مما يخاطب به من جرى مجراه . فاذا كان الأمر على هذا - ولا شك في صحته - فإن الاستاذ صار له بمنزلة اللقب الذي لا يجوز تغييره ، فاذا علم منه الشعراء حب المخاطبة بهذه التسمية<sup>(٢)</sup> نظموا ذلك في مديحهم ، فكان أبو الطيب ذكر الاستاذ بعد الملك عالماً منه بغرض كافور ، فأما تمثيلنا نحن بهذا البيت فصحيح وفي حكم النظم والنثر أن لا تذكر هذه الكلمة بعد كلمة هي أشرف منها بدرجة عالية . فان زعم زاعم: أن أبو الطيب قصد بقوله الاستاذ تقرير كافور بذلك [ بأنه خصي ] ونقصه كما كان يقصد ذلك بذكر سواده فإن ( هذه اللفظة أعنى الاستاذ قد صارت في العرف مختصة بذلك وقد قال أبو الطيب )<sup>(٣)</sup> كان كافور الاخشيدى يُشَق عليه أن يعرض له بالسواد فكنت أعتد معه في كل قصيدة ذكر سواده حتى قلت فيه : بشمس منيرة سوداء . وقلت : سوابق

(١) في ٤٣٩ : ولم تتم له . (٢) في الأصلين : السمة

(٣) في ٤٣٩ فان أبو الطيب قال قد كان الخ

خيل يهتدين بادهم ، وغير ذلك مما هو موجود في المديح لكافور . فلعمري  
أن هذا القول مروى عن أبي الطيب لـكنا إذا تكلمنا على المديح وما يجب  
أن يكون مبنياً عليه من التعظيم للمدوح لم نخرج على ما يقصده المادح  
من منافاة هذا الغرض إذ كان هذا بخلاف ما هو بصده وقاصده ، وليس  
يكون فيه أكثر من عذر المادح وأنه لم يخف عنه ما يجب عليه وإنما قصده  
وتعمده ، فأما أن يكون ذلك سبباً لصحة الكلام في نفسه فلا ، ونحن  
إنما نتكلم على ذلك . فأما قول أبي الطيب أيضاً :

فلا فضل فيها للشجاعة والندی وصبر الفتى لولا لقاء شعوب  
فان الندى ها هنا حشو يفسد المعنى ، وذلك أن مقصوده أن الدنيا  
لا فضل فيها للشجاعة والصبر لولا الموت ، لأن الشجاع إذا علم أنه يخلد  
فأى فضل لشجاعته ، وكذلك الصابر ، فأما الندى فمخالف لذلك لأن  
الانسان إذا علم أنه يموت هان عليه بذل ماله وكذلك يقول إذا عوتب في  
بذله كيف لا أبذل ما لا أبقى له ، ومن أين أتق بالتمتع بهذا المال ؟ والأمر  
في هذا ظاهر . قال طرفة :

فان كنت لا أسطيع دفع منيتي فذرني<sup>(١)</sup> أبادرها بما ملكت يدي  
وقال مهيار بن مرزويه :

وكل إن أكلت وأطعم أخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل  
وأما إذا كان الانسان خالداً في الدنيا ثم جاد بماله فلعمري أن كرمه

(١) في ٤٤٢ : فان كنت لا تسطيع دفع منيتي .

يكون أفضل وبذله لماله أشد والأمر في ذلك مخالف لحكم الشجاعة بغير شك ، لأن تلك لولا الموت لم تحمد والندى بالضد ، وإذا كان الأمر على هذا كان قوله والندى حشوا يفسد المعنى و [ قد ] قال الشريف المرتضى علم الهدى رضى الله عنه ان المراد بالندى فى البيت بذل النفس لا بذل المال . كما قال مسلم بن الوليد :

يجود بالنفس إذ ضن البخيل بها والجود بالنفس أقصى غاية الجود  
قال وإذا جاز أن يسمى بذل النفس جودا جاز أن يسميه ندى  
أيضا وكرما وسخاء ، وهذا الذى ذكره رحمه الله أقصى ما يجوز أن يتأول  
[ به ] ولا يحمل قول الشاعر على الفساد ، وأما إذا عدنا الى التحقيق علمنا  
أن لفظ الندى المطلق لا يفيد إلا بذل المال والكرم ، ولا يكاد يستعمل  
فى بذل النفس وإن استعمل فعلى وجه الاضافة فأما مع الاطلاق فلا يفيد  
ذلك ، ثم اذا سوغنا ما ذهب اليه على بعده كان لفظ الندى حشوا لأن  
الشجاعة قد أغنت عنه ، فيمكن حمل هذا البيت على الحشو الذى يحيل به  
المعنى على ما ذكرناه من تأويله الظاهر ، وعلى الحشو الذى يكون غير مؤثر  
فى الكلام على ما خرجه الشريف رحمه الله وتأوله .

وأما الكلمة التى تقع حشوا غير مؤثرة فأمثلتها كثيرة موجودة  
فى النظم والنثر ، ومنها قول أبى تمام :

جذبت نداء غدوة السبت جذبة نخر صريعا بين أيدي القصائد  
لأن قوله : غدوة السبت حشو لا يحتاج اليه ولا تقع فائدة بذكره ،  
ومن ذا الندى يؤثر أن يعلم اليوم الذى أعطى الممدوح فيه أبا تمام ملاءماته ،

وأى فرق بين أن يقع عطاؤه في يوم السبت أو الأحد أو غيرها من الأيام، وما بقى عليه [شئ] إلا أن يخبر بتاريخ ذلك الوقت وموقع ذلك اليوم من الشهر<sup>(١)</sup>. فمثل هذا وأشباهه الحشو الذى يقع ولا تعرض فى ذكره فائدة إلا ليصحّ الوزن، وهو عيب فاحش فى هذه الصناعة، وما أكثر ما تستعمل أمسى وأصبح وأخواتها فى هذا الموضع من الحشو، ويجب أن تعتبر ذلك بأن تنظر الفائدة فيه فإن كان الأمر الذى ذكر أنه أصبح فيه لم يكن أمسى فيه، فالفائدة حاصلة. وإن كان الأمر بخلاف ذلك فهو حشو لا يحتاج إليه، فاعتبار الفائدة فيه هو الأصل الذى يرجع إليه ويعول على النظر من جهته. ومثال ذلك أن يقال: أصبحنا مُغيرين على بنى فلان، فإن موقع أصبحنا فى هذا الموضع<sup>(٢)</sup> موقع صحيح لأنهم لم يكونوا أغاروا عليهم فى وقت المساء. ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: (وأصبحوا فى ديارهم جائعين) لأن الأمر لم يطرقهم إلا ليلاً، فأما لو قال قائل: أصبح العسل حلواً لكان قوله: أصبح حشواً لأنه قد أمسى كذلك، ويدل على صحة هذا واعتبار العلماء له ما ذكره [أبو الحسن] على بن عيسى البرمانيّ فى كتابه المعروف بالجامع فى علم القرآن. فإنه قال فى قوله تعالى: (حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين). وإنما ذكر الصباح من غير أن يراد به معنى الصباح لأنهم بمنزلة من أصبح على أسوأ حال، وذلك لأن أكثر ما يكون من هيجان الإعلال بالليل فيؤمّل لصاحبها حسن الحال عند

---

(١) فى هامش ٤٤٢: الأليق أن يقال الأسبوع (٢) فى التيمورية: اليوم.

الصباح ، فاذا كان الضد من ذلك حصل على الهلاك ، فلم ير [ض] أبو الحسن أن تقع أصبح في كلام الله تعالى حشوا ، بل تأول ذلك كما يتأوله مثله وفي ضمن قوله الشهادة بما ذكرناه والاذعان له . فان قال قائل : كيف يمكنكم أن تقولوا هذا ؟ وعلى الصحيح من مذاهبتكم أن دليل الخطاب عندكم ليس بحجة وأن تعليق الحكم باسم أو صفة أو شرط أو غاية لا يدل على انتفائه بانتفاء ذلك ، واذا كان هذا قولكم فليس في قول القائل : أصبح السكر حلواً دليل على أنه لم يمس كذلك ؛ كما زعمتم أن ليس في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « في سائمة الغنم الزكاة » دليل على أن المعلوفة لا زكاة فيها ، ولا يمتنع عندكم أن يقال في سائمة الغنم الزكاة وان كانت واجبة في معلوفتها فكذلك لا يقبح أن يقال أصبح العسل حلواً وان كان قد أمسى أيضاً بهذه الصفة<sup>(١)</sup> قيل الجواب عن هذا السؤال : إن الفرق بين ما يجزه من تعليق الحكم بصفة وثبوته لما انتفت عنه تلك الصفة في مثل قوله عليه السلام في سائمة الغنم الزكاة ، وبين ما نكرهه من قول القائل أصبح السكر حلواً . لأن النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال في سائمة الغنم الزكاة فليس مراده أن يبين لنا حال المعلوفة هل تجب فيها الزكاة أم لا بل هي مسكوت عنها ، فنجوز فيها ما كنا نجوزه في السائمة قبل هذا القول ، وليس كذلك قول القائل : أصبح العسل حلواً لأنه يريد حلوه في كل حال من صباح أو مساءً فلذلك كان ذكر الصباح حشواً . ومثاله في مسألتنا أن يكون صلى الله عليه وسلم يقصد أن يبين لنا حال الزكاة في الغنم جميعها السائمة والمعلوفة ، ثم يقول

(١) (في ٤٤٢) : وإن كان قد أمسى كذلك .

في سائمة الغنم الزكاة فإننا نتول إن هذا اللفظ غير موافق للمقصود إذ كان لا يعطينا تصريحه ولا نحواه في المعلوفة حكماً كما قلنا إن من أراد أن يصف لنا العسل بالحلاوة في جميع الأوقات ثم قال أصبح العسل حلواً فإنه قد أتى بأصبح حشواً لغير فائدة فبان الفرق بين الأمرين . ومن الحشو أيضاً قول أبي تمام :  
كالظبية الأدماء صافت فارتعت زهر العرّار الغضّ والجشجاثا  
فان الجشجاث إنما جاء به حشواً لأجل القافية وإلا فليس للظبية فضيلة اذا رعت الجشجاث ، ولأله فيها ميزة على غيره من النبات . وقد سبقه الى مثل هذا الحشو في القافية عدى بن الرقاع [ العاملي ] فقال :

وكأنها بين النساء أعارها عيذه أهور من جاذر جاسم  
لأن جاسم إنما وردت هنا لأجل القافية لا لمعنى فيها ، وهي قرية بالشام من أعمال دمشق وفيها ولد أبو تمام الطائي وليس لجاذرها ميزة على غيرها ، وقد سألت عن ذلك جماعة ممن يخبر تلك الساحة فما وجدت عندهم فيها إلا ما عندهم في غيرها من البلاد . ومن ذلك أيضاً قول علي بن محمد البصرى :

وسابغة الأذبال زعف مفاضة تكنفها منى بجاد<sup>(١)</sup> مخطط  
فليس لكون البجاد مخططاً تأثير في صفة الدرع ، وإنما الغرض بذكره القافية . وأضداد هذا في وقوع الفائدة بالكلمة التي تكون فيها القافية فكثير<sup>(٢)</sup> ، ومنه قول امرئ القيس :

(١) في ٤٣٩ : نجد بالنون والصحيح بالباء (٢) في ٤٤٢ : كثيرة . وفي ت :

كأن عيون الوحش حول خبائنا وأرجلنا الجزع الذي لم يثقب  
فانه لما أتى على التشبيه قبل القافية واحتاج اليها جاء بزيادة حسنة في قوله :  
لم يثقب لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون . وكذلك  
قول زهير بن أبي سلمى :

كأن فتات العهن في كل منزل نزلن به حبُّ الفنا لم يحطّم  
فتموله : لم يحطّم في هذا البيت مثل لم يثقب في البيت الذي قبله ،  
وروى أبو الفرج قدامة بن جعفر عن محمد بن يزيد المبرّد عن التوّزّي .  
قال قلت للأصمعيّ : من أشعر الناس . فقال : من يأتي الى المعنى الخسيس  
فيجعله بلفظه كبيراً ، أو الكبير فيجعله بلفظه خسيساً ، أو ينقضي كلامه  
قبل القافية فاذا احتاج اليها أفاد بها معنى<sup>(١)</sup> قال نحو من ؟ قال : نحو ذى الرّمة :  
حيث يقول :

قف العيس في أطلال مية فأسأل رسوماً كأخلاق الرداء ...  
فتمّ الكلام . ثم قال : المسلسل فزاد شيئاً . ثم قال :  
أظن الذي يجدى عليك سوءها دموعا كتبديد الجمان ...  
فتمّ كلامه . ثم قال : المفصل فزاد شيئاً . قال قلت ونحو من ؟ قال الأعمش  
حيث يقول :

كناطح صخرة يوماً ليفلقها<sup>(٢)</sup> فلم يضرّها وأوهى قرنه الوعل

(١) في ٤٤٢ : فيجعله بلفظه كثيراً . (ثم قال) فاذا احتاج اليها أفادتها معنى ،  
وذلك تصحيف من الناسخ . (٢) في ٤٣٩ : بين السطرين (ليوهنها) وهي الرواية  
المحفوظة .



فزاد معنى . قال قلت : وكيف صار الوعل مفضلاً على كل ما ينطح . قال :  
لأنه ينحط من أعلى الجبل على قرنيه فلا يضره .

وقد سمي أصحاب صناعة الشعر هذا المعنى الايغال ، وأرادوا بذلك  
أن الشاعر يوغل بالقافية في الوصف ان كان واصفاً ، وفي التشبيه ان كان  
مشبهاً . ويجب أن تعلم أن هذا الموضع من حشو البيت شديد المراعاة لاجل  
أنه القافية فاذا وقعت فيه الاصابة أو الخطأ كان أظهر لهما اذا وقعا في كلمة  
من متن البيت لما يختص به هذا الموضع من فضل العناية إذ كان متميزاً  
بالقصد مما هو طرف وقافية . وعلى هذا يقع الأمر أيضاً في السجع من  
الكلام المنشور وكثيراً ما يتعذر على مؤلفه القرينة فيتمحل الكلام تمحلاً  
شديداً ويأتي بمعان خارجة عن غرضه حتى يظفر بالسجعة بعد تعب ،  
ويكون معها بمنزلة من يطلب شيئاً يقصده<sup>(٣)</sup> فهو يجد في الطلب  
والمقصود يجتهد في الهرب ، ويجيء من هذا اختلاف الفصول في الطول  
والقصر لأنه يحتاج في طلب القرينة الى اطالة الفصل حتى يزيد على ما قبله  
زيادة فاحشة ، وهذا عيب ظاهر في أكثر من ينتحل صناعة الكتابة  
في زماننا هذا . وقد سن الكتاب المتقدمون من تجنب السجع في أكثر  
كلامهم سنة لو اعتمدت لوجدت فيها الراحة من هذا العارض لأنهم اذا  
كانوا لا يحفلون بالسجع فالواجب أطراحه في الموضع الذي يكون متكلفاً  
نافراً . فأما الشعر فلا مندوحة عن القافية فان تعذرت في البيت فليس غير  
ترك ذلك البيت رأساً ، وسيأتي الكلام في هذا الباب اذا صرنا الى ذكر

(١) في ٤٤٢ : من يطلب شيئاً يصيده .

التناسب في الألفاظ بمشيئة الله وعونه . فأما زيادة : ما في قول الله تعالى ( فبما  
رحمة من الله لنت لهم ) وقوله تعالى ( فبما نقضهم ميثاقهم ) فان لها هنا تأثيرا  
في حسن النظم وتمكيننا للكلام في النفس وبعداً به عن الألفاظ المبتذلة ،  
فعلى هذا لا يكون حبشوا الا يفيد . وأهل النحو يقولون إن : ما في هذا الموضوع  
صلة مؤكدة للكلام ، وقد يكون التوكيد عندهم بالتكرار كما يكون  
بانعامة الموضوع له ، واذا أفاد الكلام شيئاً فليس من الحشو المذموم  
لأن حقيقة الحشو هو الذي يكون دخوله في الكلام وخروجه على سواء .  
وانما الغرض به اقامة الوزن في الشعر أو ما يجري مجرى ذلك في النثر ،  
وقد جاءت أيضاً : ما في الشعر أيضاً على معنى ما وردت في الآية قال الشاعر

فاذهبي ما اليك أدركني الحلم عداني عن<sup>(١)</sup> هيجكم اشغالي

ومن هذا القبيل أيضاً دخولها في : ابنا . قال المتلمس :

وهل لي أمٌ غيرها إن تركتها ابا الله الا أن أكون لها ابنا

وقال الآخر :

لقيمُ بن لقمان من أخته فكان ابن أخت له و ابنا

وورودها في هذا الموضوع خاصة كثير ، فهذا مبالغ ما نقوله في الحشو ليكون  
دليلاً على غيره ومنهياً على مثله .

ومن وضع الألفاظ موضعها اللائق بها أن لا يكون الكلام شديداً  
المدخلة يركب بعضه بعضاً ، وهذا هو المعاظلة التي وصف عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه زهير بن أبي سلمي بتجنبها . فقال : كان لا يعاظم بين الكلام

(١) في ٤٤٢ : وعداني

لأن المعازلة المداخلة ، ومن ذلك يقال معازلة<sup>(١)</sup> الكلاب وغيرها مما يتعلق بعضه ببعض عند السفاد . وقد غلط في تمثيل هذا أبو الفرج قدامة ابن جعفر الكاتب وبين خطأه فيه أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى رحمه الله . لأن أبا الفرج قال : إن المداخلة التي تكرهه ووصف عمر رضي الله عنه زهيراً بتجنبها أن يدخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه [ قال ] وما أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة ، مثل قول أوس بن حجر :

وذات هدمٍ عارٍ نواشرها تصمت بالماء تولباً جدعاً  
فسمي الصبي تولباً والتولب ولد الحمار . ومثل قول الآخر :

وما رقد الولدان حتى رأيتهم على البكر يمر به بساق وحافر  
فسمي رجل الإنسان حافراً ، وهذا ليس من المعازلة التي هي ركوب بعض الكلام بعضاً ومداخلة بعضه في بعض ، والصحيح من تمثيل ذلك ما ذكره أبو القاسم الأمدى وهو قول أبي تمام :

خان الصفاء أخُ خان الزمان أخاً عنه فلم يتخون جسمه الكمد  
لأن ألفاظ هذا البيت يتشبهت بعضها ببعض ، وتدخل الكلمة من أجل كلمة أخرى تجانسها وتشبهها ، مثل خان وخان ويتخون وأخ وأخ ، فهذا هو حقيقة المعازلة . وكذلك قول أبي تمام أيضاً :

يا يوم شرّد يوم لهوى لهوه بصباتي وأذل عز تجلّدي  
فقوله : يا يوم شرّد يوم لهوى لهوه ، شديد التماثل حتى كأنه سلسلة . ومنه أيضاً قول أبي تمام :

(١) في ٤٤٢ : تعازلت الكلاب .

يوم أفاض جوّى أغاض تعزياً خاض الهوى بحرى حجاجه المزبد  
وقال أبو القاسم: فان قال قائل إن هذا الذى أنكرته من تشبث  
الكلام ببعضه ببعض، وتعلق كل لفظة بما يليها وادخال كلمة من أجل  
أخرى تشبهها وتجانسها هو المحمود من الكلام، وليس من المعاطلة فى  
شئ، ألا ترى أن البلغاء [ والفصحاء لما وصفوا ما يستجد ويستحب  
من النثر والنظم ]. قالوا: هذا كلام يدل ببعضه على بعض، ويأخذ ببعضه  
برقاب بعض. قيل: هذا صحيح من قولهم ولم يريدوا به هذا الجنس من النظم  
والنثر ولا قصدوا هذا النوع من التأليف، وإنما أرادوا المعانى اذا وقعت  
ألفاظها فى مواقعها وجاءت الكلمة مع أختها المشاكلة لها التى تقتضى أن  
تجاوزها بمعناها، أما على الاتفاق أو التضاد حسبما توحىه قسمة الكلام  
وأكثر الشعر هذا سبيله. وذلك نحو قول زهير:

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ثمانين حولاً لا أبالك يسأم  
لأنه قال فى أول البيت: سئمت. وقال: ومن يعش ثمانين حولاً اقتضى  
أن يكون فى آخره يسأم. وكذلك قوله:

الستر دون الفاحشات وما يلقاك دون الخير من ستر

فالستر الأول اقتضى الستر الثانى. وكذلك قول امرئ القيس:

فان تكتموا الداء لا تخفه وإن تقصدوا الذم لا تقصد

فان كل لفظة تقتضى ما بعدها، فهذا هو الكلام الذى يدل ببعضه  
على بعض ويأخذ ببعضه برقاب بعض، واذا أنشدت صدر البيت علمت  
ما يأتى من عجزه، فالشعر الجيد أو أكثره على هذا مبنى، وهذا الذى

ذكره أبو القاسم رحمه الله : صحيح ويجب أن يقتدى به في هذا الباب ،  
وقد بين المعاطلة وفرق بينها وبين غيرها من العيوب بالتمثيل الذي ذكره .  
فأما الذي قاله من دلالة بعض الكلام على بعض حتى يمكن استخراج  
قوافيه ان كان شعرا ، ويكون بعض البيت شاهداً لبعض فهو من النعوت  
المحمودة ، وسيأتي الكلام في ذلك مستوفى عند ذكر القوافي والأسجاع ،  
بعون الله ومشيتته . وبعض الناس يسمى هذا الفن من الشعر التوشيح ،  
وبعضهم يسميه التسهم ، ومثاله قول الشاعر :

عجبت لسعي الدهر بيني وبينها      فلما انقضى ما بيننا سكن الدهر  
وقول عمرو :

وكنت سناماً في فزارة تامكا      وفي كلّ حي ذروة وسنام  
وقوله أيضاً :

إذا لم تستطع شيئاً فدعه      وجاوزه الى ما تستطيع  
وقول أبي عبادة :

مشيبٌ كبت السرّ عيً بحمله      محدّته أو ضاق صدر مُذيعه  
تلاحق حتى كاد يأتي بطيئه      بحث الليلي قبل أتى سريعه  
وقوله :

أبكيكادمعاً ولو أتى على      قدر الجوى أبكى بكيتكادما

لأن هذه الأبيات كلها إذا سمع الانسان صدورها وكان قد عرف  
الروي المقصود فيها ، عرف الكلمة التي تكون قافية قبل الوصول اليها ،  
وأمثال هذا كثيرة . وسيأتي ذكرها في باب القوافي والأسجاع وترك

التكاف والتعقيد في الكلام بمشيئة الله وعونه .

ومن وضع الألفاظ موضعها أن لا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة في الذم، ولا في الذم بالألفاظ المعروفة للمدح ، بل يستعمل في جميع الاغراض الألفاظ اللائقة بذلك الغرض ، في موضع الجِدِّ أَلْفَاظُهُ وفي موضع الهزل أَلْفَاظُهُ ، ومثال ما استعمل من هذه الألفاظ في غير موضعه قول أبي تمام :

ما زال يهذى بالمكارم دائماً<sup>(١)</sup> حتى ظننا أنه محموم  
وقوله :

وتثقى الحرب منه حين تغلى      مراجلها بشيطانٍ رجيم  
وقوله :

ولّى ولم يظلم وهل ظلم امرؤ      حبّ النجاة وخلفه التّنين  
وقول الحسين بن الضحاك :

كذا من يشرب الراح      مع التّنين في الصيف  
وقول أبي نواس :

جاد بالأموال حتى      حسبوه الناس حمقا  
وقول العنبري :

ما كان يعطى مثلها في مثله      إلا كريم الخيم أو مجنون  
وقول أبي تمام :

يا أبا جعفر جمعت فداك      فاق حسن الوجوه حسن قفاك  
لأن يهذى ، والمحموم ، والشيطان الرجيم ، والتنين ، والحمق ، والجنون ،

(١) في ٤٤٢ : بالمواهب دائماً .

وذكر القفا، من الألفاظ التي تستعمل في الدم، وليست من ألفاظ المدح. وقد كان بعض الأدباء يعيب قول ابن الرومي :

مَنْ شعرها من فضة وثغرها من ذهب

ويقول: إن التشبيه بالفضة والذهب إنما يقع في المدح، وكان يجب

أن يهجو هذه المرأة بما يستعمل من ألفاظ الدم وطرقه.

فإن قال قائل: إذا كان التنين هو الحية وكانوا كثيراً ما يشبهون الممدوح

بالحية. ويقولون: هو صل صفاة، وحية واد، وأرقم وأسود وغير ذلك.

كما قال أبو الطيب:

يمد يديه في المفاضة ضيغم وعيناه من تحت التريكة أرقم

وقال آخر:

إني على رأس العدو وتحتي لغمام قسطة وحية واد

وقال الرضي:

نبت مني يا أبا الغيداق أصم لا يسمع صوت الراقي

ذا ريقة تهزأ بالدرياق كأنما أم من الإطراق

وقال حرث بن عقاب:

أترجو الحياة يا بن بشر بن مسهر وقد علقت رجلاك في ناب أسودا

من الصم تكفي مرة من لعبه وما عاد إلا كان في العود أحمدا

وأمثال هذا كثيرة، فكيف يكون ذكر التنين عيباً. ولا يكون

ذكر الأرقم والصل والأسود عيباً، ومعنى الجميع واحد. قيل له: إننا لم

نسکر التنين لأجل معناه فيقال لنا: إن معنى التنين والحية واحد، وإنما

عنه من أجل مدحه لأن هذه اللفظة لم تستعمل في المدح وتلك الألفاظ قد استعملت فيه ، وليس يمتنع أن يكون للشئ الواحد اسمان يستعمل أحدهما في موضع ويستعمل الآخر في موضع آخر . وهذا شئ وإنما أصله<sup>(١)</sup> العرف والعادة دون أصل وضع الأسماء في اللغة ألا ترى أن الانسان إذا مدح ذكر الرأس والكاهل والهامة ، وإذا هجا ذكر القفا والأخادع والقذال ، وإن كانت معاني الجميع متقاربة . وليس يحسن أن يخاطب الملوك فيقال لبعضهم وحق<sup>(٢)</sup> يافوخك أو قحدودتك [ أو أخادعك ] أو قذالك أو قفاك ، قياساً على أن يقال له وحق رأسك لأن الاستعمال يختلف في الألفاظ وإن كان المعنى فيها غير مختلف على ما قدمناه .

ومن هذا الجنس حسن الكناية عما يجب أن يكنى عنه في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح ، وذلك أصل من أصول الفصاحة وشرط من شروط البلاغة . وإنما قلنا في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح لأن مواضع الهزل والمجون وإيراد النوادر يليق بها ذلك ولا تكون الكناية فيها مرضية ، فإن لكل مقام مقالاً ، ولكل غرض فناً وأسلوباً . ومما يستحسن من الكنايات قول امرئ القيس :

فصرنا إلى الحسنى ودق كلامنا ورضت فذلت صعوبة أى إذلال  
لأنه كنى عن المباضة بأحسن ما يكون من العبارة . وروى عن أبى الحسين جعفر بن محمد بن ثوابة : أنه لما أجاب أبا الجيش خمارويه بن أحمد ابن طولون عن المعتضد بالله من كتابه بانفاذ ابنته التي زوجها منه . قال في

(١) في ٤٤٢ : إنما يرجع إلى العرف الخ . (٢) في ٤٤٢ : الملك فيقال له وحق



الفصل الذي احتاج فيه إلى ذكرها : وأما الوديعه فهي بمنزلة ما انتقل من شمالك إلى يمينك ، عناية بها وحياطة لها ورعاية لمواتك فيها . وقال للوزير أبي القاسم عبيد الله بن سليمان بن وهب : والله إن تسميتي إياها بالوديعه نصف البلاغة ، واستحسننت هذه الكناية حتى صار الكتاب يعتمدونها . وكتب أبو اسحاق الصابي عن عز الدولة بمختيار بن معز الدولة إلى أبي تغلب ابن ناصر الدولة في انفاذ ابنته المزوجة منه : وقد توجه أبو النجم الحرمي أيده الله نحوك بالوديعه ، وهو الأمين على ما يحوطه ويحفظه ، والوفى بما يجرسه ويلحظه ، وإنما نقلت من مغرس إلى معرّس ، ومن وطن إلى سكن ، ومن مأوى بر وانعطاف ، إلى مشوى كرامة وإطاف . فأجاب أبو تغلب عن هذا بكتاب من إنشاء أبي الفرج الببغا . قال في جوابه عن هذا الفصل : ووصل أبو النجم بدر الحرمي بالأمانة العظيم قدرها ، والصفوة البينة نسبها وذكرها . فقال : عوض الوديعه الأمانة ليغاير بين اللفظين . وكذلك سبق بعضهم إلى الكناية عن الهزيمة بالتحيز اتباعاً لقول الله تعالى ( ومن يؤلمهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة ) ثم صارت هذه العبارة للكتاب سنة . وخبرني من أثق به عن رجل من أهل بغداد يصنع الغزل من الذهب . قال : أحضرني الوزير أبو الحسن علي بن عبد العزيز المعروف بابن حاجب النعمان وزير القادر بالله وأخرج [إ] إلى عالماً مذهبياً عليه اسم المقتدر بالله ، قد بلى وخلق وبقى فيه الذهب . فقال [ل] كيف السبيل إلى أخذ ما على هذا من الذهب ، فقلت : يحرق فصاح صيحة عظيمة وقال ويلك ما هذا التهجم ، أتحرق أعلام أمير المؤمنين

وأمر باخراجي ، فدفعت وقد قاربت التلث من هيئته واخوف منه ،  
وتعقبنى أهل المجلس بالسؤال في بسط عذري بعدم الفهم لما أنكره على ،  
فأمر باعادتي إليه وقال : هيه ما الذي تقول . فقلت : ما يرسمه سيدنا الوزير  
فقال قل : يستخلص . فقلت : يستخلص . فقال خذه وانصرف فأخذت العلم  
ومضيت فأحرقته وأحضرت له ما خرج فيه من الذهب فأخذه .

ومن هذا الفن أيضاً من حُسن الكناية ، قول أبي الطيب :

تدعى ما ادعيت من ألم الشوق إليها والشوق حيث النحول

لأنه كنى عن كذبها فيما ادعته من شوقها بأحسن كناية . وكذلك قوله :

لو أن فناً خسر صبّحكم وبرزت وحدك عاقه الغزل

لأنه أراد - انهزم فكنى عن هزيمته بعاقه الغزل . وتلك أحسن كناية

في هذا الموضع ، واضداد هذا من قبح العبارات قول أبي الطيب :

إن على شغفي بما في خمرها لأعف عمّا في سراويلاتها

وقول الآخر :

تعطين من رجلك ما تعطى الألف من الرغاب

وقول الرضى يرثى والدته :

كأن ارتكاضى في حشاك مسبباً ركض الغليل عليك في أحشائى

لأنك إذا تأملت هذين البيتين وجدتهما يجريان من بيت أمرىء

القيس مجرى الضد ، وذلك أن امرأ القيس عبر عمّا يجب أن يكنى عنه من

المباضعة فكنى بأحسن كناية ، وهذان عبراً عمّا لا يجب أن يكنى عنه

فأتيا بالفاظٍ يجب أن يكنى عنها . وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن قوله

تعالى ( كانا يأكلان الطعام ) كناية عن الحدث ، وليس الأمر على ما قال  
بل معنى الكلام على ظاهره ، لأنه كما لا يجوز أن يكون المعبود محدثاً  
كذلك لا يجوز أن يكون طاعماً ، وهذا شئ يذكره أبو عثمان الجاحظ  
وهو صحيح .

وَمَنْ وَضَعَ الْأَلْفَاظَ مَوْضِعَهَا : أَنْ لَا يَسْتَعْمَلَ فِي الشَّعْرِ الْمَنْظُومَ ،  
وَالكَلَامَ الْمَشُورَ ، مِنْ الرِّسَائِلِ وَالخُطَبِ : أَلْفَاظَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالنَّحْوِيِّينَ  
وَالْمُهَنْدِسِينَ وَمَعَانِيهِمْ ، وَالْأَلْفَاظَ الَّتِي تَخْتَصُّ بِهَا أَهْلُ الْمِهْنِ وَالْعُلُومِ ،  
لَأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا خَاضَ فِي عِلْمٍ وَتَكَلَّمَ فِي صِنَاعَةٍ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ  
أَلْفَاظَ أَهْلِ ذَلِكَ الْعِلْمِ وَكَلَامَ أَصْحَابِ تِلْكَ الصِّنَاعَةِ . وَهَذَا شَرَفَ كَلَامِ أَبِي  
عُثْمَانَ الْجَاحِظِ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَاتَبَ لَمْ يَعْدِلْ عَنِ أَلْفَاظِ الْكِتَابِ ، وَإِذَا  
صَنَّفَ فِي الْكَلَامِ لَمْ يَخْرُجْ عَنِ عِبَارَاتِ الْمُتَكَلِّمِينَ . فَكَانَهُ فِي كُلِّ عِلْمٍ يَخُوضُ  
فِيهِ لَا يَعْرِفُ سِوَاهُ وَلَا يَحْسُنُ غَيْرَهُ . وَمِمَّا يَذْكَرُ مِنْ هَذَا النُّوعِ فِي اسْتِعْمَالِ  
أَلْفَاظِ الْمُتَكَلِّمِينَ قَوْلُ أَبِي تَمَّامٍ :

مودة ذهب أثمارها شبهة وهمة جوهر معروفها عرض

لأن الجوهر والعرض من ألفاظ أهل الكلام الخاصة بهم . ومن ألفاظ  
النحويين قوله أيضاً :

خرقاء يلعب بالعقول حبابها كتلعب الأفعال بالأسماء  
وقول أبي الطيب :

إذا كان ما تنويه فعلاً مضارعاً مضى قبل أن تلتقى عليه الجوازم

وقوله :

وكان ابنا عدو كاتراه ه ياءى حروف اُنسيان

وقول أبي العلاء احمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأته عليه :

تلاقٍ تفرّبي عن فراقٍ تدمّه ماق وتكسير الصحائح في الجمع

وقوله أيضاً في بعض رسائله : فرس الله عز سيدنا حتى تدغم الطاء

في الهاء ، فتلك حراسة بغير انتهاء . وكثيرا ما يسلك هذه الطريقة في كلامه

وهي لا ثقة به لأنه لم تكن له يد في صناعة الكتابة ولا طريقة محودة ،

وانما رسائله معدودة في كتب اللغة ودساتير الادب ، فاستعمال هذا وما

يجرى مجراه فيها لا ثق . ومن هذا النوع ما يحكى من أشعار أصحاب المهن

واستعمالهم لالفاظ صناعاتهم ومعانيها فيما ينظمونه أو ينثرونه ، وربما كان

ذلك أو بعضه شيئاً يصنع وينسب اليهم . وحكى أن بعض المهندسين

حضرته الوفاة فقال : يا عالما بجذر الأصم ومحيط الدائرة ، لا تقبض روعي

إلا على خط مستقيم وزوايا قائمة . وقيل ان بعض الملوك أنفذ صاحباً له

في جيش وكان طبيباً فلما عاد اليه سأله عن الواقعة فقال له : التقت الفئتان

في موضع كرحبة البيمارستان ، فلو ألقى مبضع لما وقع الأعلى قيفال ، فما كانت

إلا ساعة حتى أبحر أعداؤنا بحراناً مهلكاً ، وعدنا في صحة مطلقة باقبالك

يامعتدل المزاج . وخبرت أن عز الدولة بختيار بن معز الدولة قال يوماً

وفي مجلسه جماعة من ندمائه وكتابه : لينشدني كل واحدٍ منكم أغزل ما يعرفه

من الشعر فأنشده كل واحد منهم ما حضره . فلما انتهى القول إلى أبي الخطاب

مفضل بن ثابت الصبّاني وكان أبوه طبيباً أنشده قول أبي العتاهيه :

قال لي احمد ولم يدر ما بي تحب الغداة عتبة حقاً

فتنفستُ ثم قلت نعم حباً جرى في العروق عرقاً فعرقا  
فقال له : بختيار لا تخرج بنا يا أبا الخطاب عن صناعة الطب التي ماترثها عن  
كلالة ، وكان أصحابنا إذا سمعوا قول المهلبى :

يا من له رتبٌ مم كنة القواعد من فؤادى  
قالوا : هذا يصلح أن ( يكون ) شعر بناء . وقال الظاهر الجزرى<sup>(١)</sup> :

محاسنه هيولى كل حسن ومغناطيس أفئدة الرجال  
وهذا كأنه شعر فيلسوف . وحكى أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ . قال :  
أنشدت أبا شعيب القلال أبيات أبي نواس :

ودار ندامى عطّلوها وأدجوا بها أثر منهم جديدٌ ودارس  
فقال : هذا شعر لو نقرته طن ، فوصفه من طريق صناعته . وقال : أبو القاسم  
الأمديّ في قول أبي تمام :

العار والنار والمكروه والعطبُ والقتل والصلب والمران والخشب  
هذا كأنه من كلام خالد الحداد . وكان بمعة النعمان شاعر يعرف بالواق ،  
موصوف بالخلاعة والمجون ، فكان ينظم أشعاراً : في حائك واسكاف وصائع  
ومن يجرى مجزاهم ، ويستعمل ألفاظ تلك الصناعة ومعانيها في ذلك الشعر ،  
فما يروى له في غلام اسكاف قوله :

إن سنّ بالهجران شفرته ليقدّ قلبى قدّ مجتهد  
فلا صبرنّ كصبر تجتجة<sup>(٢)</sup> متمسكا بمحلّ العقد

(١) في ٤٣٩ : قال بعضهم (٢) التجتجة :

وهذا إنما يسوغ على هذا السبيل من الهزل والخلاعة ، فأما في باب الجد  
فليس يحسن أن يستعمل في كل موضع منه إلا الألفاظ اللائقة به . وشعر  
أبي عبد الله بن الحجاج وان تضمن كثيراً من الألفاظ التي لا تحسن في  
مواضع الجد ، فإنه قد جاء بها في الموضع اللائق بها ، ولأجل هذا حسنت  
ولم تقبح . ألا ترى أن قول ابن نباتة :

وقال لنا الزمان ظلمتهم وهم فقلنا للزمان دَع الفضولا

ليس بمختار على طريقته في الجد وفنه ، ولو ورد في شعر أبي عبد الله بن  
الحجاج كان مرضياً مختاراً .

ومن شروط الفصاحة : المناسبة بين الألفاظ<sup>(١)</sup> وهي على ضربين ؛  
مناسبة بين اللفظين من طريق الصيغة . ومناسبة بينهما من طريق المعنى ،  
فأما المناسبة من طريق المعنى فسنذكرها في المعاني إذا وصلنا إليها من هذا  
الكتاب بعون الله ومشيتته . وأما المناسبة [ بينهما ] من طريق الصيغة  
فلها تأثير في الفصاحة ، ومثال ذلك ما رواه أبو الفتح عثمان بن جنى . قال  
قرأت على أبي الطيب قوله :

وقد صارت الأجفان قرحاً من البكا وصار بهاراً في الحدود الشقائق  
فقلت : قرحى ، فقال : إنما قلت قرحاً لأن قولى بهاراً ، فهذه المناسبة التي  
تؤثر في الفصاحة ، والشعراء الخذاق والكتاب يعتمدونها ، وكتب بعضهم :  
إذا كنت لا تؤتى من نقص كرم ، وكنت لا أوتى من ضعف سبب ، فكيف  
أخاف منك خيبة أمل ، أو عدولا عن اغتفار زلل ، أو فتوراً عن لم شعث

(١) في ٤٤٢ : بين اللفظتين .

وإصلاح خلل. فناسب: بين نقص وضعف، وكرم وسبب، وعدول وفتور،  
بالصيغ. وإلا فقد كان يمكنه أن يقول: مكان نقص قلة فلا يكون مناسباً  
لضعف، ومكان كرم جوداً فلا يكون مناسباً لسبب، أو مكان سبب شكراً  
فلا يكون مناسباً لكرم، ومكان فتور تقصيراً فلا يكون مناسباً لعدول،  
ومن هذا النحو أيضاً قول أبي تمام:

مهى الوحش إلا أن هاتا أو انس قنا الخط إلا أن تلك ذوابل  
فناسب، بين مهى وقنى، والوحش والخط. وكذلك قول أبي عبادة:  
فأحجم لما لم يجد فيك مطعماً وأقدم لما لم يجد عنك مهرباً  
فناسب، بين أحجم وأقدم، ومطعماً ومهرباً، وعنك وفيك. وأمثلة هذا  
أكثر من أن تحصى.

ومن المناسبة بين الألفاظ في الصيغ: السجع والازدواج، ويحدث السجع  
بأنه تماثل الحروف في مقاطع الفصول. وبعض الناس يذهب إلى كراهة  
السجع والازدواج في الكلام، وبعضهم يستحسنه ويقصده كثيراً. وحجة من  
يكرهه أنه ربما وقع بتكلف وتعمل واستكراه فأذهب طلاوة الكلام،  
وأزال مائه. وحجة من يختاره أنه مناسبة بين الألفاظ يحسنها ويظهر آثار  
الصنعة فيها، ولولا ذلك لم يرد في كلام الله تعالى وكلام النبي صلى الله عليه  
وسلم والفصيح من كلام العرب، وكما أن الشعر يحسن بتساوي قوافيه،  
كذلك النثر يحسن بتماثل الحروف في فصوله، والمذهب الصحيح: أن  
السجع محمود إذا وقع سهلاً متيسراً بلا كلفة ولا مشقة، وبحيث يظهر أنه  
لم يقصد في نفسه ولا أحضره إلا صدق معناه دون موافقة لفظه، ولا

يكون الكلام الذي قبله انما يتخيل لأجله ورد ليصير وُصلة إليه ، فإننا متى حمدنا هذا الجنس من السجع كنا قد وافقنا دليل من كرهه وعملنا بموجبه ، لأنه انما دل على قبح ما يقع من السجع بتعمل وتكلف . ونحن لم نستحسن ذلك النوع ووافقنا أيضاً دليل من اختاره لأنه انما دل به على حسن ماورد منه في كتاب الله تعالى وكلام النبي صلى الله عليه وسلم والفصحاء من العرب . وكان يحسن الكلام ويبين آثار الصناعة ويجرى مجرى القوافي المحمودة ، والذي يكون بهذه الصفات هو الذي حمدناه واخترناه ، وذكرنا أنه يكون سهلاً غير مستكره ولا متكلف .

وقد حكى الجاحظ عن بشر بن المعتمر أنه قال في وصيته في البلاغة « اذا لم تجد اللفظة واقعة موقعها ، ولا صائرة إلى مستقرها ، ولا حالة في مركزها ؛ بل وجدتها قلقة في مكانها ، نافرة من موضعها ؛ فلا تكرها على القرار في غير موطنها . فإنك إذا لم تتعاط قريض الشعر الموزون ، ولم تتكلف اختيار الكلام المنشور ، لم يعبك بترك ذلك أحد . واذا أنت تكلفتهما ولم تكن حاذقاً فيهما عابك من أنت أقل عيباً منه ، وأزرى عليك من أنت فوقه » .

وهذا كلام صحيح يجب أن يقتدى به في هذه الصناعة ، وأما الفواصل التي في القرآن فانهم سموها فواصل ولم يسموها أسجاعاً ، وفرقوا . فقالوا : إن السجع هو الذي يقصد في نفسه ثم يحمل المعنى عليه ، والفواصل التي تتبع المعاني ولا تكون مقصودة في أنفسها ، وقال علي بن عيسى الرماني : إن الفواصل بلاغة ، والسجع عيب ، وعلل ذلك بما ذكرناه من



أن السجع يتبعه المعاني والفواصل تُتبع المعاني ، وهذا غير صحيح . والذي يجب أن يحرر في ذلك أن يقال : إن الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفصول على ما ذكرناه ، والفواصل على ضربين ؛ ضرب يكون سجعاً وهو ما تماثلت حروفه في المقاطع ، وضرب لا يكون سجعاً وهو ما تقابلت حروفه في المقاطع ولم تماثل ، ولا يخلو كل واحد من هذين القسمين أعنى التماثل والمتقارب من أن يكون يأتي طوعاً سهلاً وتابعاً للمعاني وبالضد من ذلك ؛ حتى يكون متكلفاً يتبعه المعنى ، فإن كان من القسم الأول فهو المحمود الدال على الفصاحة وحسن البيان ، وإن كان من الثاني فهو مذموم مرفوض .

فأما القرآن فلم يرد فيه إلا ما هو من القسم المحمود لعلوه في الفصاحة وقد وردت فواصله متماثلة ومتقاربة ؛ فمثال التماثلة قوله تعالى : ( والطور وكتاب مسطور ، في رق منشور ، والبيت المعمور ) وقوله عز اسمه ( طه ) ما أنزلنا عليك القرآن لتشقي ، إلا تذكرة لمن يخشى ، تنزيلاً ممن خلق الأرض والسماوات العلى ، الرحمن على العرش استوى ) وقوله تبارك وتعالى : ( والعاديات ضبحاً ، فالموريات قدحاً ، فالمغيرات صبحاً ، فأثرن به نقعاً ، فوسطن به جمعاً ) وقوله تبارك وتعالى : ( والفجر وليال عشر ، والشفع والوتر ، والليل إذا يسر ، هل في ذلك قسم لذي حجر ) وقوله تبارك وتعالى : ( ألم تر كيف فعل ربك بعاد ، إرم ذات العماد التي لم يخلق مثلها في البلاد ، وثمود الذين جابوا الصخر بالواد ، وفرعون ذى الأوتاد الذين طغوا في البلاد ، فأكثروا فيها الفساد ) وحذفوا الياء من يسرى والوادى طلباً للموافقة

في الفواصل . وقوله تعالى : ( اقربت الساعة وانشق القمر ، وإن يروا آية  
يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ) وجميع هذه السورة على هذا الازدواج ،  
وهذا جائز أن يسمى سجعاً لأن فيه معنى السجع ولا مانع في الشرع يمنع  
من ذلك . ومثال المتقارب في الحروف قوله تبارك وتعالى : ( الرحمن الرحيم  
ملك يوم الدين ) وقوله تبارك وتعالى : ( ق والقرآن المجيد بل عجبوا أن جاءهم  
منذر منهم فقال الكافرون هذا شيء عجيب ) وهذا لا يسمى سجعاً لأننا  
قد بينا أن السجع ما كانت حروفه متماثلة .

فأما قول الرماني : أن السجع عيب والفواصل بلاغة على الإطلاق  
فغلط ، لأنه إن أراد بالسجع ما يكون تابعاً للمعنى وكأنه غير مقصود فذلك  
بلاغة والفواصل مثله ، وإن كان يريد بالسجع ما تقع المعاني تابعة له وهو  
مقصود متكلف فذلك عيب والفواصل مثله . وكما يعرض التكلف في السجع  
عند طاب تماثل الحروف ، كذلك يعرض في الفواصل عند طاب تقارب  
الحروف ، وأظن أن الذي دعا أصحابنا إلى تسمية كل ما في القرآن فواصل  
ولم يسموا ما تماثلت حروفه سجعاً رغبة في تنزيه القرآن عن الوصف  
اللاحق بغيره من الكلام المروي عن الكهنة وغيرهم ، وهذا غرض في  
التسمية قريب . فأما الحقيقة فما ذكرناه لأنه لا فرق بين مشاركة بعض  
القرآن لغيره من الكلام في كونه مسجوعاً ، وبين مشاركة جميعه في  
كونه عرضاً وصوتاً وحروفاً وكلاماً وعربياً ومؤلفاً ، وهذا مما لا يخفى  
فيحتاج إلى زيادة في البيان . ولا فرق بين الفواصل التي تماثل حروفها  
في المقاطع وبين السجع . فان قال قائل : إذا كان عندكم أن السجع محمود فهلا

ورد القرآن كله مسجوعاً وما الوجه في ورود بعضه مسجوعاً وبعضه غير مسجوع . قيل : إن القرآن أنزل بلغة العرب وعلى عرفهم وعاداتهم ، وكان الفصيح من كلامهم لا يكون كله مسجوعاً لما في ذلك من أمارات التكاف والاستكراه والتصنع ، لاسيما فيما يطول من الكلام . فلم يرد مسجوعاً جرياً به على عرفهم في الطبقة العالية من كلامهم ، ولم يخل من السجع لأنه يحسن في بعض الكلام على الصفة التي قدمناها وعليها ورد في فصيح كلامهم فلم يجز أن يكون عالياً في الفصاحة وقد أخل فيه بشرط من شروطها ، فهذا هو السبب في ورود القرآن مسجوعاً وغير مسجوع والله أعلم .

ومن الكتاب المحدثين من كان يستعمل السجع كثيراً ولا يكاد يخل به وهو : أبو اسحاق ابراهيم بن هلال الصابي ، وأبو الفرج المعروف بالبيضا . ومنهم من كان يتركه ويتجنبه وهو : أبو الفضل محمد بن الحسين بن العميد ، وطريقة غير هؤلاء استعماله مرة ورفضه أخرى بحسب ما يوجد من السهولة والتيسير أو الاكراه والتكلف ، فأما عبد الحميد بن يحيى ، وعبد الله بن المقفع (١) ، وأبو الربيع محمد بن الليث ، وجعفر بن يحيى بن خالد ، و ابراهيم بن العباس ، وسعيد بن حميد ، وأبو عثمان الجاحظ ، وأبو علي البصير ، واحمد بن يوسف ، واسماعيل بن صبيح ، ومحمد بن غالب ، ومحمد بن عبد الله الاصفهاني ، وابن ثوابه ، وأبو الحسين أحمد بن سعد ، وأبو مسلم محمد بن بحر ، وأشباهم . فان السجع فيما وقفت عليه من كلامهم قليل لكنهم لا يكادون يخلون بالمناسبة بين الألفاظ في الفصول والمقاطع إلا في اليسير من المواضع . وأما

(١) بهامش ٤٣٩ : ضبطه بالفتح والكسر . وقال : والكسر أفصح .

قول أبي الحسين بن سعد في بعض رسائله : وقد عرفت القدر فيما تراخى  
من كتبك ، وأبطأ عني من برك ، ورجعت فيما اتفق من حال الجفاء في  
هذه الوهلة الى ما عرفت صحته من العهد ، وخلصه من الود ، فلم أجد  
لسوء الظن مساعا ، ولا لظاهر الإعراض قبولا ، لأنك الاخ المبلوّة  
أخباره ، المتكافئة في الجميل أفعاله ، غير أن النفس تستوحش لما ينكر من  
حيث عرفت ، وتدم من حيث حمدت ، ويتضاعف عليها الاسف للجفاء  
إذا وقع من معدن البر ، والارتياح إذا كان رديفا للثقة ، وأرجو أن أكون  
من تلون الزمان فيك على أمن ، ومن وفائه بعهد مودتك على أقوى أمل .  
فان في هذا الكلام تركا للمناسبة بين الألفاظ : لأن قبولا ليس على  
وزن مساع ، وتستوحش ليس بأزائها كلمة ، لأنه كان ينبغي أن يقال : تستوحش  
لما يستنكر من حيث عرفت وتنفر مما تدم من حيث حمدت أو غير  
يستنكر من الألفاظ التي تكون مناسبة لتستوحش ، وكذلك البر  
لا يناسب الثقة في الصيغة وأمن ليس على وزن أمل وهذا ليس بعيب  
فاحش وإنما هو ترك للأفضل والأولى من اعتماد المناسبة . وحدثني  
أبو القاسم زيد بن عليّ الفارسيّ قال حدثنا أبو عبيد نعيم بن مسعود  
الهرويّ قال حدثنا أبو القاسم يحيى بن القاسم القصبانيّ قال حدثنا دعبلج بن  
احمد بن دعبلج قال حدثنا عليّ بن عبد العزيز البغويّ قال حدثنا أبو عبيد  
القاسم بن سلام عن غير واحد من رجاله عن أبي نعامه عمرو بن عيسى  
العدويّ عن مسلم بن بديل عن إياس بن زهير عن سويد بن هبيرة عن  
النبيّ صلى الله عليه وسلم قال : « خير المال سكة مأبورة ، ومهرة مأبورة » .

فقال: مأمورة لأجل المناسبة والمستعمل مومرة أي كثيرة النتائج كما قرئ  
(وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها) أي أكثرنا. وحدثني زيد بن  
عليّ بهذا الاسناد عن أبي عبيد القاسم بن سلام عن يزيد بن سفيان عن  
منصور عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم. أنه كان يُعوذ الحسن والحسين عليهما السلام فيقول:  
« أُعِيذُكُمْ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَّةٍ ». ولم  
يقل مُامة لأجل المناسبة وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في بعض  
الحديث. « ترجعن مأزورات غير مأجورات » لأن مأزورات من الوزر  
والمستعمل موزورات. فجاء به هكذا لأجل المناسبة، والسجع الواقع موقعه  
كثير لمن طلبه. ومنه قول أبي الفرج عبد الواحد بن نصر البغدادي أول رسالة  
له: « إذا كانت حقيقة الشكر أطال الله بقاء سيدنا الأمير سيف الدولة  
في متعالم العرف والعادة، إنما هي علة موضوعة لاستجلاب الزيادة، فقد  
أزِمَ بدليل العقل، وحُجِّجَ الفضل، أن يسمى الشاكر مُستزِيداً لا مكافئاً،  
ومستديماً لا مجازياً، وتبقى النعمة مطالبة بواجبها، والمنة مقتضية عن صاحبها »  
وقوله في فصل آخر: « وعلمي بأن أقرب مؤمليه إليه. وأوجههم حرمة  
عليه، أشدهم استزادة لنعمة، وأكثرهم إلحاحاً على كرمه، بعثني على التقرب  
إلى قلبه بالسؤال، ومناجاة كرمه بلسان الآمال، فسألت متقرباً، وطلبت  
متسحّباً » وبلغ عليّ بن الحسن عليه السلام قول نافع بن جبير في معاوية:  
كان يسكته الحلم، وينطقه العلم. فقال: بل كان يسكته الحصر، وينطقه  
البطر. ووقف الأحنف على قبر الحارث بن معاوية المازني فقال: رحمتك

الله أبا المورق كنت لا تحقر ضعيفاً ، ولا تحسد شريفاً . وقال بعضهم :  
سل الأرض من شق أنهارك ، وغرس أشجارك ، وجنى ثمارك ، فان لم  
تجيبك حواراً ، أجابتك اعتباراً . وقال أبو اسحاق الصابي في بعض كتبه :  
وييسر له الفتوح شرقاً وغرباً ، ويمكنه من نواصي أعدائه سلماً وحرماً ،  
ويجعله في أحواله كلها سعيداً محظوظاً ، وبعين رعايته ملحوظاً محفوظاً ،  
ولا يخليه من مزيد تتوافر مادته اليه ، واحسان الله يتظاهر لديه ، ويصل  
مامنحه بنظائر تتلوه ، وتتبعه . وأمثال تقفوه ، وتشفعه . ومن كتاب له  
آخر : وصل كتاب مولانا الأمير الجليل عضد الدولة جواباً ، وفهمته .  
وما اقترن به ثواباً ، وقبضته . ووقع منى موقع الماء من ذى العلة ، والشفاء  
من ذى العلة ، وأعظمت قدر ما اختصني به من عنايته ، وأبانه في من  
رعايته ، وجعلت ذلك جنةً بيني وبين الزمان ، وأثرة لي على الأضراب  
والأقران ، وشكرت أنعامه مجتهداً محتفلاً ، وادرّعته ، مفتخرًا متجملاً .  
وهذا كله سجع يتبع المعاني غير متكلف ولا مستكره ، وأمثاله أكثر من  
أن تحصى .

وقد سمي قدامة بن جعفر ترك المناسبة في مقاطع الفصول : التجميع  
ومثل ذلك بقول سعيد بن حميد في أول كتاب له : وصل كتابك فوصل  
به ما يستعبد الحر ، وإن كان قديم العبودية . ويستغرق الشكر ، وإن كان  
سالف فضلك لم يبق شيئاً منه . لأن المقطع على العبودية منافر للمقطع<sup>(١)</sup>  
على منه . فهذا هو مثال ما تترك به المناسبة مع قدمناه . ومثال الأسجاع

(١) في ٤٣٩ : المنقطع على العبودية منافر للمقطع .

التي تكون غير متكلفة [ قد ذكرناه ] فأما إذا تكلفت واعتمدت  
وكانت المعاني تابعة لها فليس ذلك بمرضي .

ومما يجب اعتماده في هذا ألا تجعل الرسالة كلها مسجوعة على حرف  
واحد لأن ذلك يقع تعرضاً للتكرار<sup>(١)</sup> وميلاً إلى التكلف . وقد استعمل  
ذلك في الخطب وغيرها من المنشور وهو يقبح في المكاتبات خاصة .

فأما القوافي في الشعر فإنها تجرى مجرى السجع وأن المختار منها ما  
كان متمكناً يدل الكلام عليه ، وإذا أنشد صدر البيت عرفت قافيته كما  
قال ابن نباته في وصف قصيدته :

خذها إذا أنشدت للقوم من طربِ صدورها عامت منها قوافيها  
وقد قدمنا لذلك أمثلة وبيننا ما يكون من القوافي حشواً في باب الحشو .  
وقد صنّف العلماء في باب القوافي كتباً يتنوّا فيها ما تجب إعادته من  
الحروف والحركات وما لا تجب إعادته، ووضعوا تلك الحروف والحركات  
أسماءً لا حاجة بنا إلى ذكر شيء من ذلك لأنه هناك مستوفى مستقصى ،  
وليس مما نحن بسبيله . وقد التزم بعض الشعراء في القوافي إعادة ما لا  
يلزمه إعادته طلباً للزيادة في التناسب والاغراق في التماثل كقول الحطيئة:

ألا من لقلبِ عارمِ النظراتِ      يقطع طول الليل بالزفراتِ  
إذا ما الثريا آخر الليل أعنقت      كواكبها كالجزع منحدراتِ  
فالتزم الرأى في جميعها قبل حرف الروى وهي غير لازمة . وكقول حسّان:  
بكل كميّت جوزه نصف خلقه      وقبّ طول مشرفات الحواركِ

(١) في ٤٣٩ : لأن ذلك يعرض بالتكرار وميل إلى التكلف .

فالتزم الرّاء التي تسمّيها أصحاب القوافي الدخيل بين ألف التأسيس  
وحرف الروي، وكان شيخنا يذهب إلى أن قصيدة كثير التي أولها:  
خليلٍ هذا ربع عزة فاعقلاً قلو صيحا ثم أبكيا حيث حلت  
قد لزم اللّام في جميعها، فلما سأناه عن البيت الذي يروي فيها وهو:  
أصاب الردي من كان يهوى لك الردي وجن اللواتي قلن عزة جنت  
قال: هذا البيت ليس من القصيدة، وأما أبو عبادة البحترى فإنه التزم  
الدال في قصيدته التائية التي مدح فيها المهدي بالله، وفيها يقول:  
أسفت لأقوام ملكت بعيدهم وكانت دجت أيامهم واسوأدت  
مضوا لم يروا من حسن عدلك منظرا ولم يلبسوا نعاك حين استجدت  
ولم يعلموا أنّ المكارم أبديت جذاعا ولا أن المظالم ردت  
وكان علي بن العباس الرومي: ياتزم هذا كثيرا وهو موجود في  
شعره، ونظم ابوالعلاء أحمد بن عبيد الله بن سليمان شعره - المعروف بلزوم  
مالا يلزم - على هذه الطريقة، وكذلك أكثر كلامه المنشور سلك فيه هذا  
المنهج. وليس يغتفر للشاعر إذا نظم على هذا الفن لأجل ما لزم نفسه  
مالا يلزمه شيء من عيوب القوافي، لأنه إنما فعل ذلك طوعا واختيارا من  
غير الجاء ولا إكراه. ونحن نريد الكلام الحسن على أسهل الطرق وأقرب  
السبل، وليس بنا حاجة إلى المتكلف المطرح وإن ادعي علينا قائله أن مشقة  
نالته، وتعباً مرّ به في نظمه، ووورد القوافي متمكنة في الأشعار المختارة  
موجود. ومنه قول أبي عبادة:

أخيال علوة كيف زرت وعندنا أرق يشرّد بأخيال الزائر



طيف ألم لها ونحن بهمه  
أفضى إلى شعث يطير كراهم  
حتى إذا نزعوا الدجي وتسربلوا  
ورنوا إلى شعب الرحال بأعين  
أهوى فأسفى بالتحية خلسة  
سرنا وأنت مقيمة ولربما  
وقول أبي الطيب المتنبي :

يامن يعز علينا أن نفارقهم  
إن كان سرّكم ما قال حاسدنا  
وينننا لو رعيتم ذلك معرفة  
وجدائنا كل شيء بعدكم عدم  
فما لجرح إذا أرضاكم ألم  
إن المعارف في أهل النهى ذمم  
وقول أبي العلاء بن سليمان فيما ورأته عليه :

رذى كلامك ما أملت مستمعاً  
باتت عرى النوم عن جفنى محللة  
وقوله أيضاً :

لاقك في العام الذي ولى فلم  
إن البخيل إذا يمد له المدى  
وأمثال هذا أكثر من أن تحصى .

ومما يجب أن يعتمد في القافية أن لا تكون الكلمة إذا سكنت عليها  
كانت محتملة لمعنى يقتضى خلاف ما وضع الشعر له ، مثل أن يكون مديحاً  
فيقتضى بالسكوت عليها وقطع الكلام بها وجهاً من الذم أو معنى يتطير

منه الممدوح أو ما يجري هذا المجرى ، كما حكى أن الصاحب إسماعيل  
ابن عبّاد أنشد عضد الدولة قصيدة مدحه بها فقال فيها :

ضممت على أبناء تغلب تأمها فتغلب ما كرت الجديدان تغلب  
فتطير عضد الدولة من مواجته إياه بتغلب. وقال : يكفي الله ذلك، ولو قال  
في وسط البيت تغلب وتغلب لم يكن في ذلك من القبح ما يكون في القافية  
لأنها موضع قطع وسكوت ووقوف على ما مضى واستئناف لما يأتي .  
وروى أن أبا الطيب لما أنشد قصيدته التي ودع بها عضد الدولة فقال فيها :  
وأيا شئت يطرقي فكوني<sup>(١)</sup> أذاة أو نجاة أو هلاكا

قال عضد الدولة : يوشك أن يصاب في طريقه وكانت منيته فيه . وقال  
أبو الفتح عثمان بن جني : جعل القافية هلاكا فهلك .

ومن هذا الجنس أيضاً الابتداء في القصائد فانه يحتاج إلى تحرز فيه  
حتى لا يستفتح بلفظ محتمل<sup>(٢)</sup> أو كلام يتطير منه ، وقد روى أن ذا الرمة  
أنشد هشام بن عبد الملك قصيدته البائية فلما ابتداء وقال :

ما بال عينك منها الماء ينسكب ؟ كأنه من كلي مفريّة سرب<sup>(٣)</sup>

قال هشام : بل عينك . وقد كان أبو الطيب افتتح قصيدته التي مدح فيها  
عضد الدولة بقوله :

أوه بديل من قولتي وأها لمن نأت والحديث ذكرها

(١) في ٤٣٩ : وأيا شئت فاطرقي تكوني الخ . (٢) وفيها : مجمل .

(٣) قال ابن دريد في جمهرته - وقد أنشد بيت ذي الرمة - ورواه سرب بالفتح  
هكذا الرواية الصحيحة بفتح الراء وكسرتها خطأ .

فقال له : أوّه وكيّه . ويقال : ان بعض الشعراء دخل على الداعي العلوي  
في يوم مهرجان فأنشده :

لا تقل بشري ولكن بشريان غرّة الداعي ويومُ المهرجَان  
فبطحه وضربه خمسين عصاً ، وقال : اصلاح أدبه أبلغ في ثوابه . وكان  
شيخنا يعيب قول أبي الطيب :

إذا ما لبست الدهر مستمتعاً به تخرقت والملبوس لم يتخرق  
ويقول : إذا طولب الشاعر بحسن الأدب ، وجب أن لا يقابل الممدوح  
بمثل هذا الكلام . وقد أنكر عبد الملك بن مروان على جرير ما هو دون  
هذا من القول ، وذلك أنه لما أنشده :

\* أتصحو أم فؤادك غير صاح ؟ \*

فقال له عبد الملك : بل فؤادك . ويروى أن أبا نواس لما أنشد الفضل بن  
يحيى قصيدته :

أربع البلى أن الخشوع لبادى عليك وإني لم أخنك ودادى  
تطير الفضل من هذا الابتداء ، فلما انتهى إلى قوله في القصيدة :  
سلام على الدنيا إذا ما فقدتمُ بنى برمك من رآحين وغاد  
استحكم تطيره ، فلم يعض إلا أسبوع حتى نكب بنو برمك ، وقتل  
جعفر بن يحيى . وبعض الناس يروى أن أبا عبادة أنشد يوسف بن محمد  
ابن يوسف الثغرى قوله :

لك الويل من ليل تطاول آخره <sup>(١)</sup> ووشك نوى حتى ترم أباعره

(١) في ٤٤٢ : بطاء أواخره . وهو تصحيف ظريف .

فقال له يوسف: الويل لك والحرب، والزواية المشهورة - له الويل - وهي أقرب وأصلح.

ومن القوافي التي جاءت حشواً لأجل حرف الروي من غير معنى يختص به، قول أبي عدي القرشي:

ووقيت الختوف من وارث وال وأبقاك صالحاً ربّ هود  
فليس في تسمية الباري تبارك وتعالى: رب هود معنى ولا وجه لذلك إلا أن القصيدة دالية، وإلا فهو تعالى رب نوح وهود وكل أحد، وهذا كثير في الأشعار الضعيفة.

ومن تناسب القوافي: تجنب الإقواء فيها وهو اختلاف إعرابها فيكون بعضها مثلاً مرفوعاً وبعضها مجروراً، وهذا يوجد في أشعار العرب. وقد روي أن النابغة كان يقوى حتى دخل المدينة وسمع أهلها يغنون بقوله في قصيدته التي أولها:

من آل مية رائح أو مغتدى عجلان ذازاد وغير مزود  
زعم البوارح أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسود  
فقطن للإقواء فبركه.

والإيطاء في القوافي عيب وهو أن تتفق القافيتان في قصيدة واحدة وامثال ذلك كثيرة، فأما أن يكون معنا القافيتين مختلفاً ولفظهما واحداً فذلك ليس بعيب، مثل أن تأتي العين ويراد بها الجارحة، والعين ويراد بها الذهب. وإذا بعد ما بين القافيتين المتكررتين في القصيدة كان أصلح وإن كان الإيطاء عيباً على كل حال.

والسناد أيضاً عيبٌ: وهو اختلافٌ في الحركات قبل حرف الروى .

كما قال عدى بن زيد :

ففاجأها فقد لاقت<sup>(١)</sup> جموعاً على أبواب حصن مُصلتينَا  
فقدّمت الأديم لِرَاهِشِيهِ وألّفى قولها كذباً وميئناً  
فاليم من ميئناً مفتوحة والتاء من مُصلتينَا مكسورة ، والسناد من قولهم :  
خَرَجَ بنو فلان برأسين متساندين أى كل واحد منهما على حياله ، وكذلك  
قالوا كانت قریش يوم الفجار متساندين أى لا يقودهم [رجل] واحد .

ومن عيوب القوافى : أن يتم البيت ولا تتم الكلمة التى منها القافية  
حتى يكون تمامها فى البيت الثانى مثل أبيات كتبها الى الشيخ ابو العلاء بن  
سليمان فى بعض كتبه وحكى أن أبا العباس المبرد ذكرها فى كتابه الموضوع  
فى القوافى وتسمى هذا الجنس من عيوب القافية المجاز ، والأبيات :

شبيهه بان يعقوب ولكن لم يكن ، يو  
سُف يشرب الخمر ولا يزني ولا يو  
سع بالامواه القهوة مزجا لم يكن دو  
ن فى صبح وامساء وهذا منكره يو  
شك الرحمن أن يصلية فى نار خزى هو  
لها أهل فلا يكشف عنه ربنا السؤ  
ء فان الأخضر الابطين ذا الفحشاء لا يو

---

(١) فى ٤٤٢ : جمعت جموعاً .

قد النار لأضياف ولو قيل له ذو  
دنانير وأموالٍ فيارحمَن لا تو  
سع الرزق على هذا الذي منظره لو  
لؤ والفعل ستوق فوزن الريش لا يو

وقطع الكلام على يو .

ومما يجري هذا المجرى التضمين: وهو أن لا تستقل الكلمة التي هي  
القافية بالمعنى حتى تكون موصولة بما في أول <sup>(١)</sup> البيت الثاني؛ وذلك مثل  
قول النابغة الذبياني:

وهم وردوا الجفار على تميم وهم أصحاب يوم عكاظ أنى  
شهدت لهم مواطن <sup>(٢)</sup> صادقات أتيتهم بنصح الود منى  
ومن عيوب القوافي في ترك التناسب: أن يكون الروى على حرفين  
متقاربين كما قال بعض العرب:

بُيَّ إنَّ البرَّ شئٌ هين المنطق اللين والطعيم

وهذا من الشاذ النادر الذي لا يلتفت إليه .

ومن عيوب القوافي: أن تكون قافية المصراع الأول من البيت  
[الأول] على روى مبنى أن تكون قافية آخر البيت بحسبه فيأتي بخلافه،  
كقول عمرو بن شاس:

تذكرت ليلي لات حين اذ كارها وقد حنى الأضلاع ضل بتضلال

(١) في ٤٣٩: بما بقى في أول البيت (٢) في ٤٣٩ بين السطرين: مواقف. أتيتهم

فلما قال : ادكارها أو هم أن الروى حرف الراء بوصل وخروج وردف قبله  
ثم جاء بالقافية على اللام ، كذلك قول الشماخ :  
لمن منزل عافٍ ورسم منازل عفت بعد عهد العاهدين رياضها  
وقد سمي هذا الفن : التجميع ، وهو على كل حال من أسهل عيوب  
القوافي وأقربها إلى الجواز والصحة .

وأما التصريح فيجري مجرى القافية ؛ وليس الفرق بينهما إلا أنه في  
آخر النصف الأول من البيت ، والقافية في آخر النصف الثاني منه . وإنما  
شبهه مع القافية بمصراعي الباب ؛ وقد استعمله المتقدمون والمحدثون في أول  
القصيدة ، وربما استعملوه في أثنائها ، وممن كان يلهج به من المتقدمين  
امرؤ القيس فإنه صرع في أول قصيدته :

قفانبك من ذكري حبيب ومنزل

ثم قال من بعد :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح فيك بأمثل  
وقال فيها :

أفاطم مهلا بعض هذا التدلُّ وإن كنت قد أزمعت هجرى فأجلى  
وقال في التي أولها :

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالى<sup>(١)</sup> وهل يعمن من كان في العصر الخالى  
ديار لسامى عافيات بنى الخال ألح عليها كل أسحم هطال  
ألا أنى بال على جمل بال يقود بنا بال ويتبعنا بال

(١) في ٤٤٢ : ألا أنعم : وهل يعمن .

وكذلك اعتمد جماعة من الشعراء في بعض قصائدهم . والذي أراه أن التصريح يحسن في أول القصيدة ليميز بين الابتداء وغيره ويفهم قبل تمام البيت روى القصيدة وقافيتها ، ولذلك قال أبو تمام :

وإنما \* يروقك بيت الشعر حين يصرع

فأما إذا تكرر التصريح في القصيدة فليست أراه مختاراً ، وهو عندي يجري مجرى تكرر التصريح والتجنيس والطباق وغير ذلك مما سيأتي ذكره ، وأن هذه الأشياء إنما يحسن منها ما قل وجرى منها مجرى اللمعة واللمحة ، فأما إذا تواتر وتكرر فليس عندي ذلك مرضياً . فان قال لنا قائل : كيف يكون التصريح وغيره من الأصناف التي أشرت إليها حسناً إذا قل وإن أكثر لم يكن حسناً . قيل له : هذا غير مستنكر ولا مستطرف وله أشباه كثيرة ، فان الخال يحسن في بعض الوجوه ولو كان في ذلك الوجه عدة خيلان لكان قبيحاً ، ويكون في بعض النقوش يسير من سواد أو حمرة أو غيرها من الألوان فيحسن ذلك المزاج والنقش بذلك القدر من اللون ، فان زاد لم يكن حسناً . وتستحسن غرة الفرس وهي قدر مخصوص فان كان وجهه كله أبيض أو زاد ذلك القدر من البياض لم يحسن ، وأشبه هذا أكثر من أن يحصى [ والعلة فيه أنه إنما كان حسناً بالاضافة إلى غيره ] وقد ترك التصريح جماعة من الشعراء المتقدمين والمحدثين في أول القصيدة كما ابتداء ابن أحرر قصيدته فقال :

قد بكرت عاذلتى بكرةً      تزعم أنى بالصبا مشتهر

فلم يصرع ثم قال من بعده :



بل ودّعيني طفلاً أنى بكر فقد دنا الصبح فما انتظر

وربما أخل الشاعر بالتصريع في جميع القصيدة.

ومن التناسب أيضاً: التصريع وهو أن يعتمد تصيير مقاطع الأجزاء في البيت المنظوم أو الفصل من الكلام المنشور مسجوعة ، وكأن ذلك شبه بتصريع الجوهر في الحلى وهذا مما قلنا أنه لا يحسن إذا تكرر وتوالى لأنه يدل على التكلف وشدة التصنع ، وإنما يحسن إذا وقع قليلاً غير نافر. ومن أمثلة ذلك في النثر قول أبي علي البصير في بعض كلامه : حتى عاد تعريضك تصريحاً ، وتمريضك تصحيحاً . وقالت الخنساء :

حامي الحقيقة محمود الخليفة مهدي الطريقة نفاع وضرار

جواب قاصية جزار ناصية عقاد أوية للخيل جرار

وقال امرؤ القيس :

فتور القيام قطيع الكلام تفتت عن ذي غروب خصر<sup>(١)</sup>

وقال بشامة بن عمرو [ بن الغدير ] :

هوان الحياة وخزي الممات وكلاً أراه طعاماً وبيلاً

وقال أبو العلاء أحمد بن عبد الله :

ألفت الملا حتى تعلمت بالفلا رنو الظلي أوصنعة الآل في الخدع

فهذا وأمثاله إذا كان قدراً يسيراً حسن على ما ذكرناه ، فأما إذا توالى وكثر

فانه يقبح لدلالته على التكلف وإن كان كل منه بانفراده جيداً ، وذلك مثل

قول أبي صخر الهزلي :

(١) في ٤٤٢ : اشعر .

عذب مقبلها جدل مخلخلها كالذعص أسفلها مخصورة القدم  
سود ذوائبها بيض ترائبها محض ضرائبها صيغت على الكرم  
عبل مقيدها حال مقلدها بض مجردها لفاء في عمم  
سمح خلائقها درم مراقفها يروى معانقها من بارد شجم  
فهذا لما توالى لم يحسن، والعلة في ذلك ما ذكرناه.

ومن التناسب أيضاً: حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ليكون ما يرجع  
إلى المقدم مقدماً وإلى المؤخر مؤخراً، ومثال ذلك قول الشريف الرضى:  
قلبي وطرفي منك هذا في حمى قيط وهذا في رياض ربيع  
فانه لما قدم قلبي وجب أن يقدم [ وصفه بأنه ] في حمى قيط. فلو كان قال:  
طرفي وقلبي منك، لم يحسن في الترتيب أن يؤخر قوله في رياض ربيع  
والطرف مقدم، وكذلك أيضاً قول الآخر:

فالامعات أسنة وأسرّة والمائسات ذوابل وقودود  
لأن القدود لما كانت مؤخرة وجب أن تكون الأسرّة كذلك، وأن يقدم  
الأسنة كما قدمت الذوابل، وأمثال هذا كثيرة.

ومن المناسبة أيضاً: التناسب في المقدار وهذا في الشعر محفوظ بالوزن  
فلا يمكن اختلاف الأبيات في الطول والقصر فان زاحف بعض الأبيات  
أو جعل الشعر كله مزاحفاً حتى مال إلى الانكسار وخرج من باب الشعر  
في الذوق كان قبيحاً ناقص الطلاوة، كقصيدة عبيد بن الأبرص:

أقفر من أهله ملحوب

وكقول ابن يعفر:

إنا ذمنا على ما خيلت سعد بن زيد وعمر آمن تميم  
وضبة المشتري العار بنا وذلك عم بنا غير رحيم  
ونحن قوم لنا رماح وثروة من موالٍ وصميم

فان هذا غير مستحسن لأنه خارج عن أسلوب المنظوم والمنثور، وإن كان  
في العروض مستقيماً وكان الخليل بن أحمد يستحسن بعض الزحاف في  
الشعر إذا أقل وإذا أكثر قبح عنده. وقال بعض الأدياء: هو مثل اللثغ في  
الجارية يشتهى القليل منه وإن كثر هجن وسمج. فأما الكلام المنثور  
فالأحسن منه تساوى الفصول في مقاديرها أو يكون الفصل الثاني أطول  
من الأول. وعلى هذا أجمع الكتاب وقالوا لا يجوز أن يكون الفصل  
الثاني أقصر من الأول والذوق يشهد بما قالوه ويقضى بصحته، ولهذا  
السبب استقبحوا إطالة الفصول لئلا يؤتى بالجزء الأول طويلاً فيحتاج  
إلى إطالة التالى له ليدساويه أو يزيد عليه، فيظهر في الكلام التكلف ويقع  
ملا حاجة للمعنى والغرض إليه.

ومن التناسب بين الألفاظ: المجانس وهو أن يكون بعض الألفاظ  
مشتقاً من بعض إن كان معناهما واحداً، أو بمنزلة المشتق إن كان معناهما  
مختلفاً، أو تتوافق صيغتا اللفظتين مع اختلاف المعنى، وهذا إنما يحسن في  
بعض المواضع إذا كان قليلاً غير متكلف ولا مقصود في نفسه؛ وقد  
استعمله العرب المتقدمون في أشعارهم ثم جاء المحدثون فلهج به منهم<sup>(١)</sup>  
مسلم بن الوليد الأنصارى وأكثر منه ومن استعمال المطابق والمخالف

(١) في هامش ٤٣٩. وهذا موضع آخر مما أنكره على قدامة وهو قوله: به منهم

وهذه الفنون المذكورة في صناعة الشعر؛ حتى قيل عنه أنه أول من أفسد الشعر. وجاء أبو تمام حبيب بن أوس بعده فزاد على مسلم في استعماله والاكثر منه حتى وقع له الجيد والردى الذي لا غاية وراءه في القبح؛  
فما للعرب قول امرئ القيس:

لقد طمّح الطّمّاح من بعد أرضه ليلبسني من دائه ما تلبّسا  
وقول القطامي:

كنية الحى من ذى القيظة احتملوا مستحقين فؤاداً ماله فاد  
وقول جرير بن عطية:

وما زال معقولا عقالاً عن الندى وما زال محبوباً عن الخير<sup>(١)</sup> حابس  
وقول حبان بن ربيعة الطائي:

لقد علم القبائل أن قومي لهم حدّ إذا لبس الحديد  
وقول النعمان بن بشير:

ألم تبندركم يوم بدر سيوفنا وليك عمّا ناب قومك نائم  
وقال رجل من بني عبس:

وذلكم أن ذلّ الجار حالكم وأن أنفكم لا يعرف الأنفا  
وقول مسكين الدارمي:

وأقطع الخرق بالخرقاء لاهية وإذا الكواكب كانت في الدجا سرجا  
وقول زياد الأعجم:

ونبتهم يستنصرون بكاهل وللوم فيهم كاهل وسنام

(١) في التيمورية: المجد. وقوله: حبان في ٤٤٢ حيان. وفي التيمورية مهمل.

وبعض البغداديين يسمى تساوى اللفظتين في الصفة مع اختلاف  
المعنى : المماثل ككاهل وكاهل في هذا البيت، وهو جل وهو جل في قول  
قول الأفوه الأودى :

وأقطع الهوجل مستأنساً بهوجل عيرانية عنتريس  
لأن لفظة الهوجل واحدة والمراد بالأولى الأرض البعيدة وبالثانية الناقة  
العظيمة الخلق ، ويسمى المجانس ما وافقت فيه اللفظتان بعض الاتفاق .  
وأبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب يسمى هذا الفن الجنس ويسمى المطابق  
المتكافئ ، وقد أنكر عليه ذلك أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى . وقال  
إن هذا البيت وإن صح بموافقته معنى الألقاب وانها غير محظورة فإن الناس  
قد تقدموا أبا الفرج في تلقيب هذه الأنواع مثل أبي العباس عبد الله بن  
المعز بالله وغيره وكفوه المؤنة في اختراع الألقاب تخالفهم ، والصواب ما قاله  
أبو القاسم .

ومن مجانس أبي تمام المختار قوله :

يمدون من أيدِ عواصٍ عواصمٍ تطول بأسيافٍ قواضٍ قواضبٍ  
وقوله :

أرامة كنت مألّف كل رّمٍ [ لو استمتعت بالأنس المقيم ]  
وقوله :

فيادمعُ أنجدني على ساكني نجد

ومن قبيح تجنيه قوله :

قرت بقران عين الدين وانشرت بالأشترين عيون الشرك فاصطاما

وقوله :

خُشِنَتْ عَلَيْهِ أُخْتُ بَنِي خُشَيْنِ

وقوله :

فَأَسْلَمَ سَلِمَتٌ مِنَ الْآفَاتِ مَا سَلِمَتْ سِلَامٌ سَلَمَى وَمَهْمَا أَوْرَقَ السَّلْمَ

وقوله :

سَلَّمَ عَلَى الرَّبْعِ مِنْ سَلَمَى بَنَى سَلَامَ

وقوله :

تَجْرَعُ أَسَىً قَدْ أَقْفَرَ الْأَجْرَعُ الْفَرْدُ

وله من هذا الجنس أبيات كثيرة ، والسبب في ذلك أنه أحب الاكثر ولم يقنع باليسير الذي يسمح به خاطره ويقع بغير تكلف ولا تعمل . ومما ورد في القرآن العظيم من هذا الفن قوله تبارك وتعالى ( ثم انصرفوا صرفاً الله قلوبهم ) وقوله تبارك وتعالى ( يخافون يوماً ما تتقلب فيه القلوب والأبصار ) وقوله عز وجل ( يَمْحَقِ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ) ومن كلام النبي صلى الله عليه وسلم « عُصِيَّةٌ عَصَتِ اللَّهُ وَغِفَارَةٌ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا وَأَسْلَمٌ سَأَلَهَا اللَّهُ » وقال خالد بن صفوان لرجل من بني عبد الدار : هَشِمْتُكَ هَاشِمٌ ، وَأَمَّتْكَ أَمِيَّةٌ ، وَخَزَمْتُكَ مَخْزُومٌ ، فَأَنْتَ ابْنُ عَبْدِ دَارِهَا ، وَمَنْتَهَى عَارِهَا . وكتب بعض الكتاب : العذر مع التعذر واجبٌ فرأيك فيه ؟ وقال آخر : لا ترى الجاهل إلا مفرطاً أو مفرطاً .

وقال أبو العلاء بن سليمان :

والحسن يظهر في شيتين رونقه بيت من الشعر أويبت من الشعر

وقال مهيار بن مرزويه :

وإذا عددتُ سِنِيَّ لم أك صاعداً      عدد الأنايب التي في صعدتي  
والأم فيك وفيك شبت على الصبا      يا جور لأمتي عليك ولتي  
وقال أبو العلاء [ بن سليمان ] :

إن جهلاً سلمى لآل سليمي      وثنأى على عذاب الثنايا<sup>(١)</sup>

وقال أبو عبادة :

ورأيتي فرأيت أحسن منظرٍ      رب القصائد في القنا المتقصد

وقال أيضاً :

ومذهب حبِّ لم أجد عنه مذهباً      وشاغل حب لم أجد عنه شاغلاً

وقال :

هل لما فات من تلاقٍ تلافٍ      أو لشاكٍ من الصبابة شافٍ

وقد سمي قدامة بن جعفر هذا الفن من المجانس في تلاقٍ وتلافٍ  
المضارعة إذا كانت إحدى اللفظتين تماثل الأخرى بأكثر الحروف ولا  
تشابهها في الجميع ؛ ومثل ذلك بقول نوفل بن مساحق للوليد وقد اعتدَّ  
عليه بالاذن له على نفسه وهو يلعب بالحمام . وقال : خصصتك بهذه المنزلة . فقال له  
نوفل : ما خصصتني ولكن خسستني ؛ لأنك كشفت لي عورة من عوراتك .  
وأمثال هذا كثير . والحمود منه ما قل ووقع تابعا للمعنى غير مقصود  
في نفسه .

ومن المجانس : فن ورد في شعر أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان

(١) سقط هذا الشاهد من التيمورية .

وسماه لنا مجانس التركيب لأنه يركب من الكلمتين ما يتجانس به  
الصيغتان كقوله :

مطايا مطايا وجدكنّ منازل      منازل عنها ليس غنى بمقلع  
وما أحفظ لأحد من الشعراء شيئاً من قبيله، وهو عندي غير حسن ولا  
مختار ولا داخل في وصف من أوصاف الفصاحة والبلاغة.

فأما مجانس التصحيف فقد ورد في شعر أبي عبادة كقوله :  
ولم يكن المعتر بالله إذ سرى      ليعجز والمعتر بالله طالبه  
وكقوله :

وكان السليل والنثرة الحصداء      منه على سليل عريق  
وهذا أول<sup>(١)</sup> طبقات المجانس لأنه مبني على تجانس أشكال الحروف في الخط  
وحسن الكلام وقبحه لا يستفاد من أشكال حروفه في الكتابة إذ لا عُلقة  
بين صيغة اللفظ في الحروف وشكاه في الخط.

فأما تناسب الألفاظ من طريق المعنى فإنها تتناسب على وجهين؛  
أحدهما أن يكون معنى اللفظتين متقارباً، والثاني أن يكون أحد المعنيين  
مضاداً للآخر أو قريباً من المضاد، فأما إذا خرجت الألفاظ عن هذين  
القسمين فليست بمناسبة، وقد سمي أصحاب [ صناعة ] الشعر المتضاد من  
معاني الألفاظ المطابق وسماه أبو الفرج قدامة [ بن جعفر الكاتب ]  
المتكافئ، وأنكر ذلك عليه أبو القاسم الحسن بن بشر على ما حكيناه في  
المجانس. وحكى أبو علي محمد بن المظفر الحاتمي عن أبي الفرج علي بن الحسين

(١) في ٤٤٢: وهذا أقل النخ.



الأصفهاني. قال: قلت لأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش أجد قوماً  
مخالفون في الطباق فطائفة تزعم وهي الأكثر: أنه ذكر الشيء، وطائفة  
تخالف في ذلك وتقول: هو اشتراك المعنيين في لفظ واحد. فقال: من هو  
الذي يقول هذا؟ فقلت قدامة فقال هذا يابني هو التجنيس ومن زعم أنه  
طباق فقد ادعى خلافاً على الخليل والأصمعي فاتفق الأخفش والآمدي  
على مخالفة أبي الفرج<sup>(١)</sup> في التسمية، وسمى أصحاب [ صناعة ] الشعر  
ما كان قريباً من التضاد المخالف وقسم بعضهم التضاد فسمى ما كان  
فيهما لفظتان معناهما ضدان كالسواد والبياض المطابق وسمى تقابل المعاني  
والتوفيق بين بعضها وبعض حتى تأتي في الموافق بما يوافق وفي المخالف  
بما يخالف على الصحة: المقابلة. وسمى ما كان فيه سلب وإيجاب: بالسلب  
والإيجاب. ولم يجعله من المطابق، ولكل من ذلك أمثلة سنذكرها ونوضحها  
فأما التسمية فلا حاجة بنا إلى المنازعة فيها لأن الغرض فهم هذه المناسبة  
دون الكلام في أحق الأسماء بها على أن الذي اختاره تسمية الجميع بالمطابق  
لأن الطبق للشيء إنما قيل له طبقاً لمساواته إياه في المقدار إذا جعل عليه أو  
غطى به وإن اختلف الجنسان وفي المثل وافق شئ طبقه، ومنه طباق الخيل.  
يقال: تطابق الفرس إذا وقعت رجلاه في موضع يديه في المشي والعدو،  
وكذلك الكلاب. قال [ النابغة ] الجعدي:

وخيلٍ يُطابقن بالدارعين طباق الكلاب يطآن المهراسا  
وقد فُسر قول الله تعالى: ( لتركبن طبقاً عن طبق ) أي حالاً بعد

(١) في ٤٤٢: على إنكار ما ذهب إليه أبو الفرج الخ.

حال ولم يُردّ تساويهما في نفس المعنى وإنما أراد تساويهما في المرور عليكم  
والتعير لكم ، فإذا كان هذا حقيقة الطّباق وهو مُقابلة الشيء بمثله الذي هو  
على قدره سموا المتضادين إذا تقابلا متطابقين ، وهذا الباب يجري مجرى  
المجانس ولا يُستحسن منه إلا ما قلّ ووقع غير مقصود ولا مُتكلف ، فاما  
إذا كان معنياً الكلمتين غير مُتناسبين لا على التقارب ولا على التّضادّ فان  
ذلك يقبح ، ومنه ما أنكره نصيبٌ على الكميّة في قوله :

أم هل ظعائن بالعلياء نافعة وإن تكامل فيها الدّل والشنب  
فانه قال له : اين الدّل من الشنب ، إنما يكون الدل مع الغنيج ونحوه ،  
والشّنب مع اللّمس أو ما يجري مجراه من أوصاف الثغر والقم . فكأن  
الدّل والشّنب في قول الكميّة عيباً لأنهما لفظتان لا يتناسبان بتقارب  
معنيهما ولا بتضادهما . ومما يستحسن من المطابق قول أبي عبادة البحريّ :  
فأراك جهل الشوق بين معالمٍ منها وجدّ الدمع بين ملاعب  
وهذه هي ديباجة أبي عبادة المعروفة ، وكلامه السهل الممتع ، وشعره  
الخصيل لكثرة مائه . وقول أبي الطيب :

أزورهم وسواد الليل يشفع لي وأنتني وبياض الصبح يغري بي  
فهذا البيت مع بعده من التّكلف كل لفظه من ألفاظه مقابلةً بلفظة  
هي لها من طريق المعنى بمنزلة الضدّ : فأزورهم وأنتني وسوادٌ وبياضٌ والليل  
والصبح ويشفع ويغري ولي وبني . وأصحاب صناعة الشعر لا يجعلون اللّيل  
والصبح ضدّين بل يجعلون ضدّ اللّيل النهار لأنهم يراعون في المضادة استعمال  
الألفاظ وأكثر ما يقال الليل والنهار ولا يقال الليل والصبح ، وبعضهم يقول

في مثل هذا : مطابِقٌ محضٌ ومطابق غير محضٍ [ فالليل والصبح عنده من بيت المتنبي طباقٌ غير محضٍ ] ومن المطابق المحض قول دِعْبِلٍ [ بن علي ] :  
لا تعجبي ياسلم من رجلٍ ضحك المشيب برأسه فبكي  
ولو قال : تبسم وبكا لم يكن عندهم من المطابق المحض . ومن المطابق قول بعضهم : كدر الجماعة خير من صفو الفرقة . فكدر وصفو والجماعة والفرقة من الطباق المحض . وقال محمد بن عمران التيمي : ما اجد في الحق ولا أذوب في الباطل . وقال عمر بن الخطاب : ما عاقبت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه . وقال زهير :

ليثٌ بعثٌ يصطاد الرجال إذا ما الليث كذب عن أقرانه صدقاً  
وقال طفيل الغنوي :

بساهم الوجه لم تقطع أباجله يصان وهو ليوم الروع مبدول  
وقال حبيب بن أوس :

ما أن ترى الاحساب بيضاً وضحاً إلا بحيث ترى العنايا سوداً  
وقال جرير بن عطية :

وباسطٍ خير فيكم يمينه وقابضٍ شرٍ عنكم بشماليا  
وقال عبد الله بن الزبير الأسيدي :

فرد شعورهن السود بيضاً ورد وجوههن البيض سودا  
وقال الفرزدق :

لعمن الإله بنى كليب أنهم لا يندرون ولا يفون لجار  
يستيقظون إلى نهاق حميرهم وتنام أعينهم عن الأوتار

وقال أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأنا عليه :  
ومن دونهما يومٌ من الشمس عاقل      وليل بأطراف الأُسنة حال  
وقال بشار بن بُردٍ :

إذا أيقظتك حُرُوب العِدَا      فنبّه لها عمراً ثم نم  
وهذا كله من المطابق المختار ، فأما المتكاف القبيح فكقول حبيب  
ابن أوس :

لعمري لقد حررت يوم لقيته      لو أن القضاء وحده لم يبرِد  
وقوله :

وإن خفرت أموال قوم أكفهم      من النيل والجذوى فكفأك مقطّع  
فهذان البيتان من الطباق القبيح الذي لم يرد لحسن معناه وسلامة لفظه بل  
لتكون في الشعر مطابقة فقط .

ومما يجرى مجرى المطابق : أن يقدم في الكلام جزء الفأله منظومة  
نظاماً ، ويتلى بآخر يجعل فيه ما كان مقدماً في الأول مؤخراً في الثاني وما  
كان مؤخراً مقدماً ، وقد سمى قدامة بن جعفر الكاتب هذا الفن التبديل  
ومثله بقول بعضهم : اشكر لمن أنعم عليك ، وأنعم على من شكرك . وبقول  
الحسن البصري : إن من خوفك حتى تلقى الأمن ، خير لك ممن أمنك حتى  
تلقى الخوف . وقول عمرو بن عبيدٍ في بعض دعائه : اللهم أغني بالفقر إليك  
ولا تفقرني بالاستغناء عنك . وقول رجل لآخر وكان يتعهد بالبر : أسأل  
الذي رحمني بك ، أن يرحمك بي . فأما المخالف فهو الذي يقرب من التصاد  
فكقول أبي تمام :

تَرَدَّى ثِيَابُ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهِيَ مِنْ سُندُسٍ خُضِرَ  
فَانِ الْحُمْرَ وَالْخُضَرَ مِنَ الْمُخَالَفِ ، وَبَعْضُ النَّاسِ يُجْعَلُ هَذَا مِنَ الْمَطَابِقِ .  
وَكَذَلِكَ قَوْلُ عَمْرٍو بْنِ كَلْثُومٍ :

بِأَنَّا نُورِدُ الرَّاياتِ بِيضًا وَنُصَدِرُهُنَّ حُمْرًا قَدَرَوِينَا  
وَقَوْلُ الْوَلِيدِ بْنِ عَيْبِدِ الْبَحْتَرِيِّ :

وَإِلَّا لَقَيْتُ الْمَوْتَ أَحْمَرَ دُونَهُ كَمَا كَانَ يَلْقَى الدَّهْرَ أَغْبَرَ دُونِي ،  
وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمْ يُعْتَبَرُونَ فِي التَّضَادِّ اسْتِعْمَالَ الْأَلْفَاظِ ، وَالْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ  
لَيْسَا بِضِدِّيْنِ عَلَى عُرْفِهِمْ . وَإِنَّمَا ضِدُّ الْبِيضِ السَّوَادُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ آنَفًا .  
وَمَنْ قَبِيحُ الْمُخَالَفِ قَوْلُ أَبِي تَمَّامٍ :

مَكْرُهُمْ عِنْدَهُ فَصِيحٌ وَإِنْ هُمْ خَاطَبُوا مَكْرَهُ رَأَوْهُ جَلِيبًا  
لَأَنَّهُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُخَالَفَ بَيْنَ فَصِيحٍ وَجَلِيْبٍ وَهُوَ الَّذِي قَدْ جُلِبَ فِي السَّبِي  
فَلَمْ يُفْصِحْ بِالْكَلَامِ وَجَعَلَ الْمَكْرَ جَلِيْبًا ، وَذَلِكَ مِنَ الاسْتِعَارَاتِ الْمُسْتَحِيلَةِ  
وَالْأَغْرَاضِ الْفَاسِدَةِ . وَأَمَّا الْإِيحَابُ وَالسَّلْبُ فَكَقَوْلُ أَبِي عُبَادَةَ :

تَقِيضٌ لِي مِنْ حَيْثُ لَا أَعْلَمُ النَّوَى وَيَسْرِي إِلَى الشُّوقِ مِنْ حَيْثُ أَعْلَمُ  
وَكَقَوْلِ السَّمَوَالِ :

وَنَنْكُرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكَرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ  
وَكَقَوْلِ الشَّمَاخِ :

هَضِيمٌ الْحِشَالُ إِيمَلًا الْكَفَّ خَصَرُهَا وَيَمَلًا مِنْهَا كُلُّ حَجَلٍ وَدَمَلِجٍ  
فَقَوْلُهُ : لَا أَعْلَمُ وَأَعْلَمُ ، وَنَنْكُرُ وَلَا يُنْكَرُونَ ، وَلَا إِيمَلًا وَيَمَلًا ، مِنَ السَّلْبِ  
وَالْإِيحَابِ . فَأَمَّا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ يُسَمَّى الْمَقَابِلَةَ فِي مِرَاعَاةِ الْمَعَانِي حَتَّى يَأْتِيَ

في الموافق بما يوافق وفي المخالف بما يخالف على الصحة ، فسنورد أمثلته  
عند شروعنا في الكلام على المعاني بعد الفراغ من الألفاظ وما يتعلق بها  
بمشيئة الله وبعونه .

ومن شروط الفصاحة والبلاغة: الإيجاز والاختصار وحذف فضول  
الكلام ، حتى يعبر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة . وهذا الباب  
من أشهر دلائل الفصاحة وبلاغة الكلام عند أكثر الناس ، حتى أنهم  
[إنما] يستحسنون من كتاب الله تعالى ما كان بهذه الصفة ، ومن الناس  
من يقول : إن من الكلام ما يحسن فيه الاختصار والإيجاز كأكثر  
المكاتبات والمحاطبات والأشعار ، ومنه ما يحسن فيه الإسهاب والإطالة  
كالخطب والكتب التي يحتاج أن يفهمها عوام الناس وأصحاب الأذهان  
البعيدة ، فإن الألفاظ إذا طالت فيها وترددت في إيضاح المعنى أثر ذلك  
عندهم [فيه] ، ولو اقتصر بهم على وحي الألفاظ<sup>(١)</sup> وموجز الكلام لم يقع  
لأكثرهم . حتى يقال في ذكر السيف : الحسام القاطع ، الجراز الباتر . وفي  
وصف الشجاع : البطل الفاتك ، النجد الباسل وما يجري هذا المجرى . قالوا :  
وربما كان ذلك الكتاب بالفتح أو الخطبة تقرأ في موقف حافل يكثر  
فيه لغت الناس وصخبهم<sup>(٢)</sup> فيحتاج إلى تكرار الألفاظ ليكون ما يفوت سماعه  
قد استدرك ما هو في معناه . والذي عندي في هذا الباب أنهم إن كانوا  
يريدون بالإطالة تكرار المعاني والألفاظ الدالة عليها وخروجها في معاريض

(١) في ٤٣٩ : ولو اقتصر به فيهم على وحي الألفاظ الخ . وكتب عليه بالهامش

وهامماً نكره على قدامة . (٢) في ٤٤٢ : وضجتهم

مختلفة ووجوده متباينة - وإن كان الغرض في الأصل واحد - فليس هذا مما نحن بسبيله ، لأنه بمنزلة إعادة كلام واحد مراراً عدة ، فإن تلك الإعادة لا تؤثر فيه حسناً ولا قبحاً ، وإن كانوا يريدون أن المعنى الذي يمكن أن يعبر عنه بالألفاظ يسيرة موجزة قد يحسن أن يعبر عنه بالألفاظ طويلة ليكون ذلك داعياً إلى فهم العامي والبليد له ، وتكون الاطالة في هذا الموضع خاصة أصح وأحمد ، كما أن الوحي والاشارة في موضعهما أوفق وأحسن ، فإنا لا نسلم ذلك لأننا نذهب إلى أن المحمود من الكلام ما دلّ لفظه على معناه دلالة ظاهرة ولم يكن خافياً مستغلقاً ، كالمعاني التي وردت في شعر أبي الطيب ، وسنذكر ذلك مستوفى مستقصى فيما يأتي من هذا الكتاب . فإن كان الكلام الموجز لا يدل على معناه دلالة ظاهرة فهو عندنا قبيح مذموم لا من حيث كان مختصراً بل من حيث كان المعنى [ فيه ] خافياً ، وإن كان يدل على معناه دلالة ظاهرة إلا أنها تخفى على البليد والبعيد الذهن ومن لا يسبق خاطره إلى تصوّر المعنى ، ولو كان الكلام طويلاً لجاز أن يقع لهم الفهم ، فليس هذا عندنا بموجب أن يكون الاسهاب في موضع من المواضع أفضل من الاجاز ، كما أن النقوش الغليظة في كثير من الصناعات لا تكون أحسن من النقوش الدقيقة لأن تلك يدركها الضعيف البصر ويتعذر عليه إدراك هذه ، ولو اعتبرنا هذا في الكلام وفهم البليد له لا اعتبرنا ذلك في النقوش وإدراك الضعيف البصر لها ، وهذا فاسد . ويلزم من ذهب إلى اختيار العبارة عن المعنى بالألفاظ الكثيرة من حيث كان ذلك سبباً لفهم عوام الناس ومن لا يسبق ذهنه إلى تصوّر المعنى أن يختار الألفاظ العامية المبتذلة على الألفاظ الفصيحة التي لم تكثر استعمالها العامة

ولا ابتدلوها ، لأن علتها في اختيار الطويل لأجل فهمهم له قائمة في الألفاظ المتبدلة ، ولا خلاف أنهم إلى فهمها أقرب من فهم ما يقل ابتدالهم له ، وهذا مما لا يذهب إليه أحد ولا التزمه ملتزم .

وقد قسموا دلالة الألفاظ على المعاني ثلاثة أقسام ؛ أحدها المساواة وهو أن يكون المعنى مساوياً للفظ ، والثاني التذييل وهو أن يكون اللفظ زائداً على المعنى وفاضلاً عنه ، والثالث الإشارة وهو أن يكون المعنى زائداً على اللفظ . أي أنه لفظ موجز يدل على معنى طويل على وجه الإشارة واللمحة . وقالوا : إن التذييل يصلح للمواقف الجامعة وبحيث يكون الكلام مخاطباً به عامة الناس ومن لا يسبق ذهنه إلى تصور المعاني ، والإشارة تصلح لمخاطبة الخلفاء والملوك ومن يقتضى حسن الأدب عنده التخفيف في خطابه وتجنب الإطالة فيما يتكلف سماعه ، والمساواة التي هي الوسط بين هذين الطرفين [ من الإشارة والتذييل ] تصلح للوسط بين الطرفين اللذين هما الملوك وعوام الناس . والذي عندي في هذا ما ذكرته ؛ وهو أن المختار في الفصاحة والبدال على البلاغة هو أن يكون المعنى مساوياً للفظ أو زائداً عليه ، وأعني بقولي زائداً عليه أن يكون اللفظ القليل يدل على المعنى الكثير دلالة واضحة ظاهرة ، لا أن تكون الألفاظ لفرط إيجازها قد ألبست المعنى وأغمضته حتى يحتاج في استنباطه إلى طرف من التأمل ودقيق الفكر ، فإن هذا عندي عيب في الكلام ونقص على ما أئنه فيما بعد ، وقد دلت على اختيار الإيجاز والاختصار بما تقدم ، ويدل عليه أيضاً أن من اختار الإطالة وسماها التذييل إنما حجته في ذلك أنه اعتبر الكلام



بالإضافة إلى المخاطب به وليس للمخاطب تأثير في حسن تأليف الكلام  
وقبحه ولو جاز أن يعتبر الكلام بالإضافة إلى المخاطب لجاز أن يعتبر  
بالإضافة إلى المخاطب به حتى يكون ذلك مؤثراً في صحته أو فساده وحسنه  
أو قبحه وكنا نستحسن كلام العالم العاقل وإن كان ردى التأليف، ونستقبح  
كلام الجاهل وإن كان في أعلى طبقات الفصاحة، حتى يكون شعر [أبي عثمان]  
الجاحظ وأبي اسحاق النظام أعظم عندنا من شعر أبي حية الثميري ومن  
جرى مجراه، وهذا مما لا يدخل في مثله شبهة. وسنتكلم على من يعتبر  
الكلام بالإضافة إلى زمان قائله حتى يقدم كثيراً من المتقدمين على المحدثين  
بمجرد تقدمهم<sup>(١)</sup> بما نستوفي الحجة فيه ونزيل موقع الشبهة وإن كانت  
ضعيفة لا تخفى على من طباعه سليمة وبنيته صحيحة. وذكروا أن جعفر  
ابن يحيى بن خالد كان يقول لكتابه: إن استطعتم أن يكون كلامكم  
كله مثل التوقيع فافعلوا، فهذا أمر لهم بالاجاز وتجنب الاطالة، وقد كان  
جعفر كبيراً في هذه الصناعة. فأما قول قيس بن خازم الفزاري لما قيل  
له ما عندك في حمالات داحس. قال: عندي قرى كل نازل، ورضي كل  
ساخط، وخطبة من لدن تطلع الشمس إلى أن تغرب، أمر فيها بالتواصل  
وأنهى عن المتقاطع. فليس ذلك من الاطالة في العبارة عن المعنى الواحد  
بالألفاظ الكثيرة؛ لأنه يجوز أن يكون أراد خطبة تكثر فيها المعاني والألفاظ  
على ما قدمناه.

ومن أمثلة الاجاز والاختصار، قول الله تبارك وتعالى: (ولكم في

(١) ٤٤٢: بمجرد تقدم زمانهم على زمانهم

القصاص حياة). لأن هذه الألفاظ على إيجازها قد عبر بها عن معنى كثير، وذلك أن المراد بها أن الانسان إذا علم أنه متى قُتل قُتل كان ذلك داعياً له قوياً إلى أن لا يقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، فكان ارتفاع القتل حياة لهم. وهذا معنى إذا عبر عنه بهذه الألفاظ اليسيرة في قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) كان ذلك من أعلى طبقات الإيجاز. وقد استحسن أيضاً في هذا المعنى قولهم: القتل أنفى للقتل. وبينه وبين لفظ القرآن تفاوت في البلاغة، وذلك من وجوه: أحدها أنه ليس كل قتل ينفي القتل وإنما القتل الذي ينفيه ما كان على وجه القصاص والعدل، ففي ذكر القصاص بيان للمعنى وكشف للغرض، وثانيها أن في قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) من [إبانة الغرض المرغوب فيه بذكر] الحياة ما ليس في قوله القتل أنفى للقتل، وهذه زيادة في الإيضاح، وثالثها أن نظير قوله القتل أنفى للقتل القصاص حياة، والقصاص حياة أوجز لأنه عشرة أحرف والقتل أنفى للقتل أربعة عشر حرفاً، ورابعها أن في القتل أنفى للقتل تكريراً وليس في القصاص حياة تكرير، وقد قدمنا أن تكرير الحروف عيب في الكلام على ما ذكرناه فيما مضى من هذا الكتاب.

ومن الإيجاز أيضاً قوله تبارك وتعالى: (ولو ترى إذ فرغوا فلا فوت وأخذوا من مكان قريب) وقوله تبارك وتعالى (يحسبون كل صيحة عليهم) وقوله تعالى (إنما بنيناكم على أنفسكم). وأمثال هذا في القرآن كثير، والقصد الإيجاز فيما وقع فيه حذف كثير حتى حذفت الأجوبة لدلالة الكلام عليها كقوله تعالى: (ولو أن قرأنا سيرت به الجبال أو قطعتم به الأرض

أو كالم به الموتى). كأنه يريد لكان هذا القرآن، ولم يقل ذلك. وقوله تعالى:  
(وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها  
وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين). كأنه يريد لما كان  
هذا كله حصولوا على النعيم الذي لا يشوبه كدر، أو غير ذلك من الألفاظ  
ولم يقله. وفي هذا الحذف في الكلام مع الدلالة على المراد فائدة لأن  
النفوس تذهب فيه كل مذهب ولو ورد ظاهراً في الكلام لاقتصر به على  
البيان الذي تضمنه، فكان حذف الجواب أبلغ لهذه العلة. كما تقول: لو رأيت  
علياً بين الصفيين وتحذف الجواب فيذهب السامع كل مذهب، ولو قلت:  
لو رأيت علياً عليه السلام بين الصفيين لرأيت شجاعاً أو لرأيت رجلاً يقتل  
الأبطال أو ما يجري هذا المجرى، لم يكن في العظم عند السامع بمنزلة  
حذف الجواب لأنه يذهب مع الحذف كل مذهب، ولا يعول على نفس  
ما كان يرد في اللفظ فقط.

ومما قصد به الإيجاز: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه  
بحيث يقع العلم ويزول اللبس كقوله تبارك وتعالى: (واسأل القرية التي  
كننا فيها والغير التي أقبلنا فيها). والمعنى أهل القرية وأصحاب الغير، وكان  
أبو الحسن علي بن عيسى الرماني يسمي هذا الجنس - وهو إسقاط كلمة  
لدلالة فخوى الكلام عليها: الحذف، ويسمى بنية الكلام على تقليل  
اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف: القصر، ويجعل الإيجاز على ضربين  
القصر والحذف. وكان يسمي العبارة عن المعنى بالكلام الكثير. [مع أن  
التقليل يكفى فيه: التطويل، ويسمى العبارة عن المعنى بالكلام الكثير]

الذي يستفاد منه إيضاح ذلك المعنى وتفصيله : الاطناب ، ويجعل التطويل عيباً وعبثاً ، والاطناب حسناً ومحموداً . وهذا المذهب من أبي الحسن موافق لما اخترناه ، لأنه يذهب إلى حسن الاطناب الذي هو عنده طول الكلام في فائدة وبيان ، وإخراج للمعنى في معاريض مختلفة وتفصيل [ له ] ليتحققه السامع ويستقر عنده فهمه ، وهذا هو الذي اخترناه وقلنا إنه على التحقيق الفاظ كثيرة ، ومعان كثيرة . وكذلك قد وافقناه في استقباح التطويل وحمد الایجاز على ما فسره من معنييهما عنده .

ويجب أن يحد الایجاز المحمود بأن نقول : هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ، وهذا الحد أصح من حد أبي الحسن الروماني بأنه العبارة عن المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ، وإنما كان حدنا أولى لأننا قد احترزنا بقولنا : إيضاح من أن تكون العبارة عن المعنى وإن كانت موجزة غير موضحة له ، حتى يختلف الناس في فهمه فيسبق إلى قوم دون قوم بحسب أقساطهم من الذهن وصحة التصور ، فإن ذلك وإن كان يستحق لفظ الایجاز والاختصار فليس بمحمود حتى يكون دلالة ذلك اللفظ على المعنى دلالة واضحة ، وقد قدمنا ما ورد في القرآن من أمثلة ذلك وإن كانت كثيرة يطول استقصاؤها . ومنه قول أمير المؤمنين عليه السلام : قيمة كل امرئ ما يحسن ، فإن هذه الألفاظ على غاية الایجاز وإيضاح المعنى وظهور حسنها يُعنى عن وصفه . ورَوَى أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب عن أحمد بن يوسف الكاتب أنه قال : دخلت يوماً على المأمون وفي يده كتاب وهو يُعاوِدُ قراءته تارة بعد أخرى ، ويُصعدُ ويُصوبُ

فيه طرفه. قال : فلما مررت على ذلك مدة من زمانه التفت إلى فقال : يا أحمد أراك مفكراً فيما تراه مني . قلت : نعم ! وقي الله أمير المؤمنين المكاره وأعاده من المخاوف . قال : فانه لا مكروه في الكتاب ولكني قرأت فيه كلاماً وجدته نظير ما سمعت الرشيد يقول في البلاغة ، فاني سمعته يقول : البلاغة التباعد عن الاطالة والتقرب من معنى البغية ، والدلالة بالقليل من اللفظ على المعنى ، وما كنت أتوهم أن أحداً يقدر على المبالغة في هذا المعنى حتى قرأت هذا الكتاب ، ورمى به إلى . وقال هذا كتاب عمرو بن مسعدة إلينا . قال : فقرأته فاذا فيه : كتابي إلى أمير المؤمنين ومن قبلي من قوادهم وسائر أجناده في الانقياد والطاعة على أحسن ما يكون طاعة جنود تأخرت أرزاقهم ، وانقياد كفاة تراخت أعطياتهم فاختلفت لذلك أحوالهم ، والتأثت معه أمورهم . فلما قرأته قال لي : إن استحساني إياه بعثني على أن أمرت للجنود قبلة بعطاياهم لسبعة أشهر ، وأنا على مجازاة الكاتب بما يستحقه من حل محله في صناعته<sup>(١)</sup> . ورؤي عن المأمون أيضاً : أنه أمر عمرو بن مسعدة أن يكتب لرجل يعني به إلى بعض العمال وأن يختصر كتابه ما أمكنه حتى يكون ما يكتب به في سطر واحد ، فكتب إليه عمرو بن مسعدة : كتابي إليك كتاب واثق بمن كتبت إليه معنى بمن كتبت له ، ولن يضيع بين الثقة والعناية حامله<sup>(٢)</sup>

ومن أمثلة الايجاز في النظم ، قول زهير :

فاني لو لقيتُك واتَّجَّهنا لكان لكل منكرة كفاء

لأن مقصوده إني لو واجهتُك لكان عندي مكافأة لك على كل أمر

(١) كذا ولعله : ومن حل محله (٢) في ٤٣٩ : بمن كتب اليه ( و ) كتب له .

يبدو منك أنكره ، فقد أورد المعنى في لفظٍ قليلٍ ، وبهذا كان يوصف  
شعر زهير لأنه كثير الإيجاز مع الإيضاح لمعانيه ، ومن ذلك أيضاً قول  
امرئ القيس :

على هيكَل يُعْطِيكَ قَبْلَ سُؤْالِهِ أَفَانِينَ جَرَى غَيْرَ كَرِيٍّ وَلَا وَانَ  
لأنه جمع بقوله : أفانين جري مالو عُدَّ كان كثيراً ، وأضاف إلى ذلك  
أوصاف الجودة في الفرس . بقوله : إنه يعطى قبل سؤاله أفانين جريه  
ولا يحتاج إلى حث . ونفى عنه بقوله : غير كَرِيٍّ وَلَا وَانَ أن تكون معه  
الكزازة من قبل الجُمَاح والمنازعة ، والوَنِي من قِبَل الاسترخاء والفترة .  
فكان في هذا البيت جملة من وصف الفرس قد عبر بها عن معان كثيرة .  
ومما يذكّر من الإيجاز أيضاً قول امرأة من عكَل :

يابن الدعي إنه <sup>(١)</sup> عَكَلٌ فَفَقِفْ لَتَعْلَمَنَّ الْيَوْمَ إِن لَمْ تَنْصَرَفْ

أَن الْكَرِيمِ وَاللَّئِيمِ مُخْتَلَفِ

وهذا إجمالٌ في المعنى ، وإيجازٌ في العبارة عنه . ومن ذلك أيضاً قول  
الشريف الرضي :

مَالُوا عَلَيَّ شُعْبَ الرَّحَالِ وَأَسْنَدُوا أَيْدِي الطَّعَانِ إِلَى قُلُوبِ تَخْفُقُ  
لأنه لما أراد أن يصف هؤلاء القوم بالشجاعة في <sup>(٢)</sup> متابعتهم الغرام  
والصباية ، عبر عن ذلك بقوله : أَيْدِي الطَّعَانِ فَاتِي بِأَخْصَرِ الْفَاظِ وَأَوْجَزِهَا .  
ومن الإيجاز أيضاً قول عمرو بن معديكرب :

فَلَوْ أَن قَوْمِي أَنْطَقْتَنِي رِمَاحَهُمْ نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجْرَتْ

(١) في ٤٤٢ : إنها عكَل . (٢) وفيها أبناء نعتهم بالغرام

أى شقت لسانى كما يجر لسان الفصيل ، يريد أنها اسكتتنى . ومن هذا الفن  
أيضاً قول حميد بن ثور [ الهلالي ] :

أرى بصرى قد خانى بعد صحة وحسبك داءً أن تصح وتسلما  
فإن قوله : وحسبك داءً أن تصح وتسلما من الأيجاز الحسن . وكذلك قول نصيب  
فعاجوا فأتنوا بالذى أنت أهله ولو سكتوا أثنت عليك الحقائب  
فإن قوله : لو سكتوا أثنت عليك الحقائب من الكلام الحسن الموجز ،  
والأصل فى مدح الأيجاز والاختصار فى الكلام أن الألفاظ غير مقصودة  
فى انفسها ، وإنما المقصود هو المعانى والأغراض التى احتيج إلى العبارة عنها  
بالكلام ، فصار اللفظ بمنزلة الطريق إلى المعانى التى هى مقصودة ، وإذا  
كان طريقان يوصل كل واحدٍ منهما إلى المقصود على سوائٍ فى السهولة  
إلا أن أحدهما أخصر وأقرب من الآخر ، فلا بد أن يكون المحمود  
منهما هو أخصرهما وأقربهما سلوكاً إلى المقصد فإن تقارب اللفظان فى  
الأيجاز وكان أحدهما أشد<sup>(١)</sup> إيضاحاً للمعنى ، كان بمنزلة تساوى الطريقين  
فى القرب وزيادة أحدهما بالسهولة . ومثل هذا قول أبى عبادة :

ولم أنس ليلتنا فى العناق لف الصباً بقضيبٍ قضيباً

وقول غيره :

وضم لا يئنهه اعتناق كما التف القضيب على القضيب

فإن هذين البيتين وإن تساويا فى كمية الألفاظ فإن بيت أبى عبادة أوضح

(١) فى ٤٣٩ : أسد (بالمهملة) .

لأنه بين (١) بذكر الصبّا ما يلفّ القضيّب على القضيّب . ومن ذلك أيضاً  
قولُ أبي القاسم المَطْرَزِ البغدادي :

وردتُ وقد حلّ لي ماؤُهُ      فلهما بكيتُ عليه حرُمُ

وقول مهيار بن مرزويه :

بكيتُ على الوادي فخرّمتُ ماءهُ      وكيف يحلّ الماءُ أ كثرهُ دمُ

فبيت مهيارٍ وان قارنتُ الفاظهُ عدد الفاظ بيت المَطْرَزِ ، فقد تضمّن من  
إيضاح المعنى ما لم يتضمّنه بيت المَطْرَزِ ، لأنّ قائلًا لو قال [لم] حرّم الماء لما بكى  
عليه ، لوجب في حقّ تفسير المعنى وإيضاحه أن يقال : لأنّ دُموعه كانت  
دما غلب على هذا الماء والدم حرام ، فقد أتى مهيار بهذا التفسير في متن البيت .

وعلى هذا القياس يُعتبر الإيضاح في الإيجاز لثلاثاً يقع فيه إخلالٌ بالمعنى  
وإشكال (٢) فيه . ولذلك أمثلةٌ منها قولُ عبّيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

اعاذلُ عاجلُ ما أشتهى      أحبّ من الأ كثر الرايث

لأنه أراد عاجلُ ما أشتهى مع القلّة أحبّ إلى من الأ كثر المبطي ، فترك  
مع القلّة وبه تمام المعنى . ومنها قولُ عُروة بن الورد :

عجبت لهم إذ يقتلون نفوسهم      ومقتلهم عند الوغى كان أعذرا

كأنه أراد أن يقول : عجبت لهم إذ يقتلون نفوسهم في السّلم وقتلهم في  
الحرب أعذر ، فترك في السّلم وبه يتم المعنى . ومنها قولُ الحارث بن حازمة :

والعيش خيرٌ في ظلا      ل النوك ممّن عاش كدا

فأراد أن يقول : والعيش الناعم في ظلال النوك خيرٌ من العيش الشاقّ في

(١) في ٤٣٩ : واضح بين . (٢) في ٤٣٩ : ولا إشكال فيه .



ظلال العقل ، فأخلَّ بأكثر المعنى . ومن أمثلة ذلك في النثر ما حكاه أبو الفرج  
قدامة بن جعفر أن بعضهم كتب في كتاب له : « فان المعروف إذا وحا ،  
كان أفضل منه إذا توفّر وأبطأ . فأراد أن يقول : ان المعروف إذا قل  
ووحا <sup>(١)</sup> كان أفضل منه إذا كثير وأبطأ . فترك ما بُنى المعنى عليه ، وهو  
ذكر القلّة . وكذلك كتب بعضهم : فما زال حتى أتلفَ ماله وهلك رجاله ،  
وقد كان ذلك في الجهاد والإبلاء أحقُّ بأهل الحزم وأولى . فأخلَّ بما فيه  
تمام المعنى وذلك أن الذي أراد : أنه أنفق ماله وأهلك رجاله في السلم  
والموادة ، وقد كان ذلك في الجهاد أفضل فأخلَّ بذكر السلم أو ما يقوم  
مقامه فصار المعنى ناقصاً . ولحمد الإيجاز فضل أخذ الشعاعين على صاحبه  
إذا كانا قد اشتركا في معنى وأوجز أحدهما في ألفاظه أكثر من الآخر ،  
ولهذا قدّموا قول الشماخ بن ضرار :

إنا مارايةً رفعت لمجدٍ      تلقّاها عرابة باليمن

على قول بشر بن أبي خازم :

إذا ما المكرمات رُفَعن يوماً      وقصّر مُبتغوها عن مداها

وضاقت أذرع المثرين عنها      سماء أوْسٌ إليها فاحتواها

وإن كان ابن أبي خازم سبق الشماخ إلى المعنى إلا أنه جاء به في بيتين واختصره  
الشماخ فأتى به في بيت واحد . ومن هذا القبيل أيضاً قول امرئ القيس :  
إذا ما استحمّت كان فيض حميمها      على مننتيّها كالجمان لدى الجالى <sup>(٢)</sup>  
فإن امرئ القيس أتى بهذا التشبيه في بيت واحد ، وأخذه الوليد بن يزيد

(١) في ٤٤٢ . إذا قل وزجا ( في المكانين ) (٢) في ٤٣٩ : لدى الحال .

فأساء لأنه أتى به في بيتين فقال :

كَانَ الْجَمِيمَ عَلَى مَتْنِهَا      إِذَا غَرَفْتَهُ بِأُطْسَاسِهَا  
جَمَانٌ يَجُولُ عَلَى فِضَّةٍ      جَلَّتْهُ حَدَايِدُ دَوَّاسِهَا

على ان الوليد قد زاد في التشبيه بقوله : على فضية لكن بين ألفاظه والفاظ امرى القيس تفاوت لا يخفى .

فأما المساواة بين اللفظ والمعنى كما وصف بعض الأدباء رجلاً فقال :  
كانت ألفاظه قوالب لمعانيه ، أى هى مساوية لها لا يفضل أحدهما على الآخر ، وحد [ المساواة ] المحمود [ة] هو ايضاح المعنى باللفظ الذى لا يزيد عنه ولا ينقص ، وقد احتزرت بقولى : ايضاح مما احتزرت منه فى حدّ الايجاز لما أذهب إليه من قبح العبارة عن المعنى باللفظ الذى لا يوضحه ، وفرقت بين المساواة والتذييل بقولى : لا يزيد عنه لأن التذييل لفظ يزيد على المعنى ، وفرقت بين المساواة والايجاز والاخلال . بقولى : ولا ينقص لأن الايجاز والاخلال لفظ ينقص عن المعنى ، إلا أن الفرق بين الايجاز والاخلال أن الايجاز على ما ذكرناه ايضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ، والاخلال هو نقص المعنى باختصار اللفظ ، فقد فهم بهذا القول : الايجاز والاخلال والمساواة والتذييل ، ولكل من ذلك أمثلة .

فأما أمثلة الايجاز والاخلال فقد ذكرناها ، وأما أمثلة المساواة فكثيرة ، ومنها قول زهير :

ومهما يكن عند امرى من خليقة      ولو خالها تخفى على الناس تعلم  
وقوله أيضاً :

إذا أنت لم تقصر عن الجهل والحنأ      أصبت حليماً أو أصابك جاهل

وقول طرفة بن العبد :

سُتَبْدِي لَكَ الْيَوْمَ مَا كُنْتَ جَاهِلًا      وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

وقول أبي نصر بن نباتة :

عَسَى مَمْسِكُ الرِّيحِ الْقَبُولَ يَعِيدُهَا      وَيَنْقُصُ مِنْ أَنْفَاسِنَا وَيَزِيدُهَا

وقوله أيضاً :

أِذَا كَانَ نَقْصَانُ الْفَتَى فِي تَمَامِهِ      فَكُلَّ صَحِيحٍ فِي الْأَنَامِ عَلِيلٌ (١)

وقول أبي الطيب :

أَتَى الزَّمَانَ بَنُوهُ فِي شَبِيبَتِهِ      فَسَرَّهُمْ وَأَتَيْنَاهُ عَلَى الْمَهْرَمِ

وقول أبي عبادة :

مَازَالَ يَسْبِقُ حَتَّى قَالَ حَاسِدِهِ      لَهُ طَرِيقٌ إِلَى الْعَلِيَاءِ مُخْتَصِرٌ

وَأَمْثَالُ هَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى .

وَأَمَّا التَّذْيِيلُ : فَهُوَ الْعِبَارَةُ عَنِ الْمَعْنَى بِالْفَازِ . تَزِيدُ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ نَقُلْ فِي

التَّذْيِيلِ إِضْحَاحُ الْمَعْنَى كَمَا قُلْنَا فِي حَدِّ الْمَسَاوَاةِ وَالْإِيحَازِ لِمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ مِنْ

حَدِّ الْإِيحَازِ وَالْمَسَاوَاةِ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى فِيهِمَا وَاضِحًا ، فَاحْتَرَزْنَا بِالْإِيضَاحِ مِنْ

أَنْ نَدْخُلَ فِي الْحَدِّ مَا لَا نَحْمَدُهُ مِنَ الْمَسَاوَاةِ وَالْإِيحَازِ الَّذِينَ يَكُونُ الْمَعْنَى

فِيهِمَا غَامِضًا خَفِيًّا ، فَمَّا التَّذْيِيلُ قَانَا عَلَى مَا قَدَمْنَاهُ لِأَنَّهُمْ فِي مَوْضِعِ

مِنَ الْمَوَاضِعِ فَلَا مَعْنَى لِاحْتِرَازِنَا بِذِكْرِ الْإِيضَاحِ فِي حَدِّهِ . فَمَّا مِثَالُهُ فَكَمَا

وَقَفْتُ لِبَعْضِ الْكُتَّابِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى فَضْلِ مَنْ كَتَابَ لَهُ شِفَاعَةٌ وَهُوَ :

وَفَلَانُ بْنُ فُلَانٍ الرَّجُلُ الْمَشْهُورُ بِالْفَرُوسِيَّةِ وَالرُّجُلَةِ وَالشُّجَاعَةِ وَالنَّجْدَةِ ،

(١) لم يرد هذا الشاهد في ٤٣٩ ولا في التيمورية .

وله السنُّ والحُنْكَ والتجارب والدربة، فهذا كله تطويل بايراد ألفاظٍ كثيرةٍ  
تدلُّ على معنى واحدٍ . وكذلك قول الشاعر :

فقدّمتِ الأديمِ لِرَاهِشِيهِ      وألّفتِ قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينَا

فالكذب والمين واحدٌ ، والفرقُ بين التطويل والحشو أن الحشو  
لفظٌ يتميز عن الكلام بأنّه إذا حذفَ مِنْهُ بَقِيَ المعنى على حاله ، والتطويلُ  
هو أن يعبرَ عن المعاني بالألفاظِ كثيرةٍ كلِّ واحدٍ منها يقومُ مقامَ الآخرِ  
فأى لفظٍ شئت من تلك الألفاظِ حذفته وكان المعنى على حاله ، وليسَ  
هو لفظًا متميزًا مخصوصًا كما كان الحشو لفظًا متميزًا مخصوصًا ، يبين ذلك  
أن الحشو على ماقدّمناه من وصفه نحو قول أبي عدي :

نحنُ الرُّؤسُ وما الرُّؤسُ إذا سمّتْ      في المجدِ للأقوامِ كالأذنانِ  
فللأقوامِ هو الحشو لأن هذه اللفظة دون ألفاظ البيت هي التي  
إذا حذفتْ منه بقي المعنى بحاله ، والتطويلُ مثل ما حكيناها في قوله :  
الرجلُ المشهورُ بالفروسية والرُّجْلة والشجاعة والنَّجْدَة . لأن هذه الألفاظُ  
كلّها بمعنى واحدٍ ، فأنتَ ان شئتَ حذفْتَ الرُّجْلةَ وان شئتَ حذفْتَ  
الشجاعةَ وان شئتَ حذفْتَ النَّجْدَةَ وان حذفتهما معاً بقيَ الكلامُ بحاله ،  
فهذا هو الفرق بين الحشو والتطويل ، وعلى أن الحشو في الأكثر إنما  
يقع في النظم لأجل الوزن وفي النثر لأجل تساوي الفصول أو الاسجاع ،  
ويجب أن يعتبر الكلام في التطويل والحشو والمساواة والايجاز والاخلال  
بهذا الاعتبار وهو ان يتأمل الكلام المؤلف فان كان المعنى فيه ناقصاً غير  
مستوفى فذلك الاخلال . وان كان المعنى تاماً فلا يخلو أن يكون في

الألفاظ. ما اذا حذفته بقي المعنى بحاله، [ أو ليس في الالفاظ. ما اذا حذف  
بقي المعنى بحاله، فان كان فيها ما اذا حذف بقي المعنى بحاله ]، فلا يخلو من  
أن يتميز ذلك اللفظ الزائد من غيره أو لا يتميز؛ فإن لم يتميز فتلك الإطالة،  
وان تميز فذلك الحشو، وان لم يكن في الكلام ما اذا حذف بقي المعنى  
بحاله، فلا يخلو من أن يكون تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من تلك  
الألفاظ أو لا تمكن، فان كان تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من ذلك  
اللفظ فتلك المساواة، وإن كان لا تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من  
ذلك اللفظ فذلك هو الایجاز. فهذا يصح لك اعتبار الأقسام المذكورة  
ولا يخفى شئ منها على المتأمل.

ومن شروط الفصاحة والبلاغة: أن يكون معنى الكلام واضحاً  
ظاهراً جلياً لا يحتاج إلى فكر في استخراجه وتأمل لفهمه، وسواء  
كان ذلك الكلام (الذي) لا يحتاج إلى فكر منظوماً أو منشوراً.  
وإنما احتجنا إلى هذا التفصيل لأن أبا اسحق ابراهيم بن هلال الصّابي  
غلط في هذا الموضوع، فزعم أن الحسن من الشعر ما أعطاك معناه بعد  
مطالعة ومماطلة، والحسن من النثر ما سبق معناه لفظه ففرق بين النظم  
والنثر، في هذا الحكم، ولا فرق بينهما ولا شبهة تعترض المتأمل في ذلك.  
والدليل على صحة ما ذهبنا إليه أننا قد بينا أن الكلام غير مقصود في نفسه  
وإنما احتيج إليه ليعبر الناس عن أغراضهم ويفهموا المعاني التي في نفوسهم،  
فاذا كانت الألفاظ غير دالة على المعاني ولا موضحة [ لها ] فقد رفض<sup>(١)</sup>

(١) في ٤٤٢: فقد بوين (كذا).

الغرض في أصل الكلام وكان ذلك بمنزلة من يصنع سيفاً للقطع ويجعل  
حده كايلاً، ويعمل وعاءً لملء يريد أن يحرزه فيقصد إلى أن يجعل فيه خروفاً  
تذهب ما يوعى فيه. فان هذا مما لا يعتمد عاقلٌ، ثم لا يخلو أن يكون  
المعبر عن غرضه بالكلام يريد إفهام ذلك المعنى أولاً يريد إفهامه، فإن كان  
يريد إفهامه فيجب أن يجتهد في بلوغ هذا الغرض بإيضاح اللفظ. ما أمكنه،  
وإن كان لا يريد إفهامه فليدع العبارة عنه فهو أبلغ في غرضه. وإذا كان هذا  
مفهوماً فالأسباب التي لأجلها يغمض الكلام على السامع؛ ستة: اثنان منها  
في اللفظ. بانفراده، واثنان في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض، واثنان في المعنى.  
فأما اللذان في اللفظ. بانفراده؛ فأحدهما أن تكون الكلمة غريبة كما ذكرنا  
فيما تقدم من وحشى اللغة العربية، والآخر أن تكون الكلمة من الأسماء  
المشتركة في تلك اللغة كالصدى الذي هو العطش والطائر والصوت الحادث  
في بعض الأجسام. وأما اللذان في تأليف الألفاظ؛ فأحدهما فرط الإيجاز  
كبعض الكلام الذي يروى عن بقراط في علم الطب، والآخر إغلاق  
النظم كأبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي وغيره. وكما يروى من كلام  
ارسطوطاليس في المنطق. وأما اللذان في المعنى؛ فأحدهما أن يكون في نفسه  
دقيقاً ككثير من مسائل الكلام في اللطيف، والآخر أن يحتاج في فهمه  
إلى مقدمات إذا تصورت بُنى ذلك المعنى عليها، فلا تكون المقدمات حصلت  
للمخاطب فلا يقع له فهم المعنى. كالذي يريد فهم فروع الكلام والنحو  
وغيرهما من العلوم قبل الوقوف على الأصول التي بُنيت تلك الفروع عليها،  
وإذا كان هذا واضحاً فان استعمال الألفاظ الغريبة الوحشية نقص في

الفصاحة التي هي الظهور والبيان على ما قدمنا من ذلك فيما مضى من كتابنا هذا . فأما استعمال الألفاظ المشتركة كالصدي فإنه يحسن في فصيح الكلام إذا كان في اللفظ دليل على المقصود مثل قول أبي الطيب :  
ودع كل صوت دون<sup>(١)</sup> صوتي فإني أنا الطائر المحكي والآخر الصدا  
فان الصدا هاهنا لا يشكل بالصدي الذي هو العطش ولا يسبق ذلك إلى فهم أحد من السامعين ، فأما إن كان ذلك في موضع يشكل فليس ذلك بموافق للفصاحة . وأما السببان اللذان في التأليف وهما إفراط الإيجاز وإغلاق اللفظ ، فمن شروط الفصاحة والبلاغة أن يسلم الكلامُ منهما لما قدمناه من الدلالة على ذلك . وأما السببان اللذان في المعاني وهما دقة المعنى في نفسه وحاجته إلى الإحاطة بأصل قد بُني عليه فليس في أن يجعل المعنى الدقيق ظاهراً جلياً جلّه للمعبر عنه ، لكن يحتاج أن يحسن العبارة عنه ويبالغ في إيضاح الدلالة ليكون مافي المعنى من الدقة واللطافة بأزاء مافي العبارة عنه من الظهور والفصاحة ، وكذلك يحتاج السامع إلى إحكام الأصل قبل أن يقصد إلى فهم الفرع ، ويحتاج المخاطب إلى ذكر المقدمات إذا كان غرضه أن يفهم المخاطب كلامه .  
فان قيل : فما تقولون في تأخير البيان عن وقت الخطاب ، أيجوز عندكم أم لا يجوز ؟ فان منعم من جوازه كان قولكم مطرداً ، وأن أجزتموه فما وجه إنكاركم إغلاق اللفظ . ومطالبتكم بإيضاح المعنى وبيان المراد مع قولكم بتأخير البيان عن وقت الخطاب . قيل الجواب : إنا لانذهب إلى أن كل أمر يؤثر في الفصاحة وتعتبر سلامة أعلا طبقاتها منه غير جائز في الاستعمال ولا

(١) في ٤٤٢ : غير صوتي . وفي التيمورية : بعد .

سائغ في الكلام، وكيف تقول ذلك وقد قدمنا أن من شروط الفصاحة أن تكون الكلمة مبنية من حروف متباعدة الخارج وغير كثيرة الحروف، ومع ذلك فالفاظ العرب المبنية من الحروف المتقاربة الخارج والكثيرة الحروف أكثر من أن تحصى، وقد أستعملوا تلك الألفاظ في الفصيح من كلامهم، وكذلك إذا قلنا من شروط الفصاحة الإيجاز لم يكن ذلك منعاً لجواز الإسهاب ولا رفضاً لاستعماله وإنما مقصودنا أن هذا النحو أحسن من هذا النحو، وبهذا الوجه يستدل على الفصاحة أكثر من هذا الوجه. فإذا كان هذا بيننا، فلو قلنا بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لم يكن ذلك مناقضاً لقولنا: إن مقارنة البيان لوقت الخطاب أحسن، وإلى حيز الفصاحة والبلاغة أقرب، لأننا لا نتكلم في هذا الموضع على الجائز والممتنع، وإنما كلامنا على الأوضح والأحسن. على أن من منع من جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب، إنما علل ذلك لأنه خطاب لا يفهم منه المراد، فجرى في القبح مجرى خطاب العربي بالزنجية ومن أجازة فرق بين الخطاب بالزنجية وبين تأخير البيان بأن في الخطاب مع تأخير البيان بعض الفائدة والفهم المراد، كتوطين النفس على الفعل والعزم عليه إن كان الخطاب أمراً، وليس في الخطاب للعربي بالزنجية ذلك. فقد وقع الإجماع على أنه متى لم يفهم من الخطاب شيء كان قبيحاً. فان قيل: كلامكم الماضي يدل على أن في القرآن ما بعضه أفصح من بعض وفي الناس من يخالفكم وتأتي ذلك فما عندكم فيه؟ قلنا: أما زيادة بعض القرآن على بعض في الفصاحة فالأمر فيه ظاهر لا يخفى على من علق بطرف من هذه الصناعة وشدا شيئاً يسيراً، وما زال الناس يفردون



مواضع من القرآن يعجبون منها في البلاغة وحسن التأليف كقوله تعالى :  
 ( وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضى الأمر واستوت  
 على الجودي وقيل بعداً للقوم الظالمين ) . وقوله تعالى : ( أحل لكم ليلة  
 الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ) . وقوله تعالى :  
 ( ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم ) . وقوله  
 عز وجل : ( ولو ترى إذ فرعوا فلا فوَّت وأخذوا من مكان قريب ) . وقوله  
 تعالى : ( ولكم في القصص حياة يا أولي الألباب ) وأمثال هذا ونظائره كثير .  
 فلو كانوا يذهبون إلى تساويه في الفصاحة لم يكن لأفرادهم هذه المواضع  
 المعينة المخصوصة دون غيرها معنى ، وإنما تدخل الشبهة في هذا ومثله على الأعاجم  
 من الفقهاء والمتكلمين لجهلهم بهذه الصناعة وعدم فهمهم لقوانينها . فان من عجب  
 أمرهم أن أحدهم إذا حاول ابتياع ثوب أو دابة وعلم أن غيره أخبر بذلك الجنس  
 منه ، لم يرض بمقدار علمه حتى يرجع إلى من تظن معرفته بالثياب أو الدواب  
 فيستفتيه ويقلده ويقبل رأيه ، كل ذلك خوفاً من أن يستمر عليه  
 الغبن في شيء من ماله ، وإذا وصل إلى الكلام في كتاب الله تعالى  
 ووجه إعجازه ، ما هو وهل هو صرف العرب عن معارضته أو علوه عن  
 كلامهم بفصاحته ؟ وكان ذلك يحتاج إلى صناعة لا يفهمها وعلوم لا يعرف  
 شيئاً منها لم ير أن يرجع إلى أقوال العلماء بتلك الصناعة والمهتمين بفهم<sup>(١)</sup>  
 أسرار تلك العلوم . بل قال بغير حجة ، وأفنى من غير معرفة ، ورَضِيَ أن  
 يُغبن<sup>(٢)</sup> عقله ودينه من الموضوع الذي تحرز فيه ، وأشفق أن يُغبن<sup>(٢)</sup>

(١) في ٤٤٢ والكاشفين عن أسرار الخ (٢) - (٢) في ٤٣٩ يغير في المكانين

شيئاً من ماله . وليت شعري أيُّ فرق بين أن يخلق الله وجهين أحدهما أحسنُ وأصبحُ من الآخر ، وبين أن يحدث كلامين أحدهما أبلغُ وأفصح [ من الآخر ] ، وهل من يفرق بينهما إلا مُقترح .

ثم ليس أحدٌ ممن ينكر أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض يتمنع<sup>(١)</sup> من القطع على أن القرآن في لغته أفصح من التوراة في لغتها والإنجيل في لغته والزبور في لغته ، لأن تلك الكتب عنده لم تكن معجزةً خرقها العادة بالفصاحة ، وإن كان الجميع كلامُ الله تعالى . فما المانع من أن يكون بعضُ كلامه الذي هو القرآن أفصح من بعض حتى تكون آية منه أفصح من آية ، والجميعُ كلامُ الله ، كما جاز عنده أن يكون القرآن أفصح من الإنجيل ، وإن كان الجميعُ كلامُ الله ، وهذا لا يخفى على محصل . فان قيل : الذي يمنع أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض . القول بأن قدر كلِّ سورة من قصار سُور المفصل منه قد خرق العادة في الفصاحة بفصاحته ، وكان معجزاً لعلوه في الفصاحة ، وما كان خارقاً للعادة [ في الفصاحة ] لا يكون غيره أفصح منه . قيل : الجواب عن هذا ؛ أولاً أن الصحيح أن وجه الإعجاز في القرآن هو صرفُ العرب عن معارضته وأن فصاحته قد كانت في مقدورهم لولا الصرف ، وهذا هو المذهب الذي يُعولُّ عليه أهل هذه الصناعة وأرباب هذا العلم ، وقد سطر عليه من الأدلة ما ليس هذا موضعُ ذكره ، فالسؤال على هذا المذهب ساقط . ثم لو سلم أن وجه الإعجاز هو الفصاحة لم يمنع أن يكون كلام

(١) في ٤٤٢ : يتجدد ( كذا )

مُعْجَزُهُ يَخْرُقُ الْعَادَةَ بِفَصَاحَتِهِ ، [ أَفْصَحَ مِنْ كَلَامٍ مُعْجَزٍ يَخْرُقُ الْعَادَةَ  
بِفَصَاحَتِهِ ] ، فَانْ نَبِيًّا لَوْ أَظْهَرَ اللَّهُ عَلَى يَدِهِ مُعْجَزًا - وَهُوَ حَمَلُهُ الْفَرْطَل -  
لَمْ يَمْنَعْ أَنْ يُظْهَرَ عَلَى يَدِهِ أَوْ عَلَى يَدِ نَبِيٍّ غَيْرِهِ مُعْجَزًا آخَرَ وَهُوَ حَمَلُ الْفَرْطَل ،  
فَيَكُونُ الْمَعْجَزَانِ أَحَدُهُمَا أَعْظَمَ مِنَ الْآخَرَ مَعَ كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُعْجَزًا .  
فَانْ قِيلَ : فَمَا تَقُولُونَ فِي الْكَلَامِ الَّذِي وُضِعَ لُغْزًا أَوْ قُصِدَ ذَلِكَ  
فِيهِ . قِيلَ : إِنَّ الْمَوْضُوعَ عَلَى وَجْهِ الْأَلْغَازِ قَدْ قَصِدَ قَائِلُهُ إِغْمَاضَ الْمَعْنَى  
وَإِخْفَاءَهُ ، وَجَعَلَ ذَلِكَ فَنًّا مِنَ الْفُنُونِ الَّتِي يَسْتَخْرِجُ بِهَا أَفْهَامَ النَّاسِ ،  
وَ [ تُمْتَحِنُ ] أَذْهَانَهُمْ ، فَلَمَّا كَانَ وَضَعَهُ عَلَى خِلَافِ وَضَعِ الْكَلَامِ فِي  
الْأَصْلِ ، كَانَ الْقَوْلُ فِيهِ مُخَالَفًا لِقَوْلِنَا فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ ، حَتَّى صَارَ  
يَحْسُنُ فِيهِ مَا كَانَ ظَاهِرُهُ يَدُلُّ عَلَى التَّنَاقُضِ ، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ .  
كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ فِي الشَّمْعِ :

تَحْيَا إِذَا مَا رُؤُسُهَا قُطِعَتْ      وَهُنَّ فِي اللَّيْلِ أَنْجُمُ زُهْرٍ

وَقَدْ كَانَ شَيْخُنَا أَبُو الْعَلَاءِ يَسْتَحْسِنُ هَذَا الْفَنَّ وَيَسْتَعْمَلُهُ فِي شَعْرِهِ

كَثِيرًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

وَجِبَتْ سَرَابِيًّا كَأَنَّ أَكَامَهُ      جَوَارٍ وَلَكِنْ مَالَهُنَّ نَهْدُ

تَمَجَّسَ حَرَبَاءُ الْهَجِيرِ وَحَوْلَهُ      رَوَاهِبُ خَيْطِ وَالنَّهَارُ يَهُودُ

فَالْغَزْ بِقَوْلِهِ : جَوَارٍ عَنِ الْجَوَارِي مِنَ النَّاسِ ، وَهُوَ يُرِيدُ كَأَنَّهُنَّ

يَجْرِينَ فِي السَّرَابِ . وَبِقَوْلِهِ : نَهْدُ عَنِ نَهْدِ الْجَوَارِي وَهُوَ يُرِيدُ بِنَهْدِ

نَهْوِضِ أَيُّ كَأَنَّهُنَّ يَجْرِينَ فِي السَّرَابِ وَمَالَهُنَّ عَلَى الْحَقِيقَةِ نَهْوِضُ .

وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ : تَمَجَّسَ الْحَرَبَاءُ أَيُّ صَارَ لِاسْتِقْبَالِهِ الشَّمْسِ كَالْجَوْسِ الَّتِي

تعبدُها [ وتسجد لها ] ، وجعل الرواهبَ النِّعَامَ لسوادها ، ويهود : يرجع  
وهو يانغز بذلك عن اليهود لما ذكر المجوس والرواهبَ ، وكذلك قوله :  
إذا صدق الجَدُّ افترى العمُّ للفتى مكارمَ لا تكري وإن كذب الخال  
لأنه يُريدُ بالجد : الحظُّ ، وبالعم : الجماعة من الناس ، وبالخال : الخيلة ؛  
وقد ألغزَ بذلك عن العم والجدِّ والخال من النسب . فهذا وأمثاله ليس من  
الفصاحة بشيء ، وإنما هو مذهبٌ مُفردٌ وطريقة أخرى .

فان قيل : فما عندكم في الحكاية التي تحكى عن أبي تمام أنه لما قصد عبد الله  
ابن طاهر بقصيدته التي أولها :  
أهنَّ عَوادى يوسفٍ وصواحبهُ فغزماً فقدماً أدرك السؤل<sup>(١)</sup> طالبه  
وعرض هذه القصيدة على أبي العميثل صاحب عبد الله بن طاهر وشاعره .  
فقال له أبو العميثل - عند إنشاده أول القصيدة - : لم لاتقول يا أبا تمام  
من الشعر ما يفهم . فقال : وأنت يا أبا العميثل لم لاتفهم من الشعر ما يقال ،  
فانقطع أبو العميثل . قيل : إن الذى قاله أبو تمام وأبو العميثل صحيح ،  
لأن أبا العميثل طلب من أبي تمام إذ كان حاذقاً فى صناعة الشعر ، وقد  
قصد مثل عبد الله بن طاهر بالمدح ، أن يكون شعره مفهوماً واضحاً  
يسبق معناه لفظه ، فكان هذا من أبي العميثل كلاماً صحيحاً فى موضعه ،  
وطلب أبو تمام من أبي العميثل إذ كان يدعى علم الشعر ويتحقق بالأدب ،  
ويخدم عبد الله بن طاهر فى اعتراض قصائد الشعراء وترتيبهم على  
مقدار ما يستحقه كل منهم بحظه من الصناعة ، أن يكون يفهم معانى

(١) فى التيمورية : الثأر

الشعر، ويطلع على الغامض والظاهر منها، وكان هذا من أبي تمام أيضاً  
كلاماً صحيحاً، وكانا فيه بمنزلة من يقول لصاحبه لم فعلت ذلك الفعل وهو  
قبيح. فيقول كما فعلت أنت ذلك الفعل الآخر وهو قبيح، فيكون كل  
واحد منهما قد أجاب من طريق الجدل؛ وإن كان لم يدل على أنه أصاب  
وأخطأ صاحبه.

وإذا كان هذا مفهوماً فأمثلة الكلام الذي يظهر معناه ولا يحتاج  
إلى الفكر في استخراجه كثيرة، وعامة شعر أبي عبادة البحتری عليه. فأمّا  
الذي يُسأل عن معناه ويُفكر في فهمه، فكألاً بيّات التي من شعر أبي الطيب  
المتنبي، وقد نعاها عليه الصاحب أبو القاسم بن عباد رحمه الله وكان يسميها  
رُقي العقارب، والناس إلى اليوم مختلفون في معاني بعضها وكل يذهب إلى  
فن، ويسبق خاطره إلى غرض، كقوله:

ذمّ الزمان إليه من أحبته      ما ذمّ من بدره في حمد أحمد  
وقوله:

عيون رواحلي إن جُزت عيني      وكل بعام رازحة بعامي  
فأما غير ذلك مما قد فهم معناه، ولم يختلف فيه إلا أنه مع ذلك  
لا يخرج إلا بطرف من الفكر، فكقوله:  
ودون الذي ينعون<sup>(١)</sup> مالو تخلصوا      إلى الشيب منه عشت والطفل أشيب  
وقوله أيضاً:

سرب محاسنه حرمت ذواتها      داني الصفات بعيد موصوفاتها

(١) في ٤٤٢ والتمورية: ينعون مالم.

وقوله :

رجلاه في الركض رجل<sup>١</sup> واليدان يدي<sup>٢</sup> وفعله ما تريد الكف<sup>٣</sup> والقدم<sup>٤</sup>  
وأمثال هذا له ولغيره كثير . وقد قال بشر بن المعتمر في وصيته : إياك والتَّوَعَّرَ  
في الكلام ؛ فانه يسلمك إلى التعقيد ، والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك ،  
ويمنعك من مراميك . وحكى أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ عن بعض  
من وصف البلاغة . فقال : ينبغي أن يكون الاسم للمعنى طبقاً ، وتلك الحال  
له وفقاً ، ولا يكون الاسم لا<sup>(١)</sup> فاضلاً ولا مقصراً ولا مشتركاً ولا مُضْمَنًا .  
فهذا كله يدل على صحة ما قلناه وإن كانت الشبهة لا تعترض فيه لتأمل .  
ومن نعوت البلاغة والفضاحة : أن تراد الدلالة على المعنى ، فلا يستعمل  
اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة ، بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة  
فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع ، وهذا يسمى الإرداف والتتبع  
لأنه يؤتى فيه بلفظ هو ردف اللفظ المخصوص بذلك المعنى وتابعه ،  
والأصل في حسن هذا أنه يقع فيه من المبالغة في الوصف ، ما لا يكون  
في نفس اللفظ المخصوص بذلك المعنى ، ومثاله قول عمر بن أبي ربيعة :  
بعيدة مهوى القرط إما لنوفل أبوها وإما عبد شمس وهاشم  
فانه إنما أراد أن يصف هذه المرأة بطول العنق ، فلو عبّر عن ذلك  
باللفظ الموضوع له لقال طويلة العنق فعدل عن ذلك وأتى بلفظ يدل عليه  
وليس هو الموضوع له . فقال : بعيدة مهوى القرط ، فدل بعد مهوى

---

(١) بهامش ٤٤٢ : حاشية نصها ، لاجابة إلى زيادة - لا - بعد الاسم

فانها تحيل المعنى

قرطها على طول الجيد ، وكان في ذلك من المبالغة ما ليس في قوله : طويلة العنق ، لأن بعد مهوى القرط يدل على [ طول ] أكثر من الطول الذي يدل عليه طويلة العنق ، لأن كل بعيدة مهوى القرط طويلة العنق ، وليس كل طويلة العنق بعيدة مهوى القرط ، اذا كان الطول في عنقها يسيرا ، وهذا موضع يجب فهمه . ومنه قول امرئ القيس :

وتضحى فتيت المسك فوق فراشها      نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل  
فانه لما أراد أن يصف ترفه هذه المرأة ونعمتها . قال : نؤوم الضحى يبقى فتيت المسك فوق فراشها لم تنتطق لتخدم نفسها ، فعبر بذلك عن غناها [ وترفها ] وخفص عيشها ، وأتى بالفاظ تدل على ذلك أبلغ مما يدل عليه قوله : إنها غنية مرفهة ، وكذلك قوله :

وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل  
لأنه أراد أن يصف الفرس بالسرعة ، فلم يقل إنه سريع وقال : قيد الأوابد وهي الوحوش ، أي أنه إذا طلبها على هذا الفرس لحقها لسرعته <sup>(١)</sup> فكأنه قيدها له ، وفي هذا من المبالغة ما ليس في وصف الفرس بأنه سريع ؛ لأن الفرس قد يكون سريعاً ولا يلحق الوحش حتى يصير بمنزلة المقيدة له . وقد استحسن الناس هذا اللفظ من امرئ القيس حتى قالوا : هو أول من قيد الأوابد ، وأصحاب صناعة البلاغة يذكرون الإرداف ولا يشرحون <sup>(٢)</sup> العلة في سببه وحسنه من المبالغة التي نبهنا عليها ، ومنه في النثر قول أعرابية وصفت رجلاً فقالت : لقد كان فيهم عمار وما عمار ؟ طلاباً بأوتار ، لم تخدم

(١) في الأصلين : أي أنها إذا طلبها هذا الفرس الخ .

(٢) ٤٣٩ : ولا يذكرون سببه والعلة فيه

له قط نار. فأرادت بقولها: لم تخمد له قط نار، كثرة إطعامه الطعام. فلم تأت  
بذلك اللفظ بعينه بل بلفظ هو أبلغ في المقصود، لأن كثيراً ممن يطعم  
الطعام تخمد ناره في وقت . وكذلك قول الأخرى: له إبل قليلات  
المسارح، كثيرات المبارك، إذا سمعن صوت المزهر أيقن أنهن هوالك.  
فأرادت: أن هذا الرجل ينحرج إبله فقل ماتسرح وتبعد في المرعى، لأنه  
يبركها بفنائها ليقرب عليه نحرها للضيوف، والمزهر العود الذي يغني به،  
فاذا سمعت الإبل صوته أيقنت أنها هوالك، لما قد اعتادته من نحره لها  
إذا سمع الغناء وانتشى<sup>(١)</sup>، وذلك لاتعتاده الإبل وتفهمه إلا مع الاستمرار  
والدوام. وهذا كله أبلغ من قولها: إنه ينحرج الإبل على ما قدمناه وبيناه.  
ومن هذا الفن من الإرداف، قول أبي عبادة:

فأوجرته أخرى فأضللت نصله<sup>(٢)</sup> بحيث يكون اللب والرعب والحقد  
لأنه أراد: القلب فلم يعبر عنه باسمه الموضوع له، وعدل إلى الكناية عنه  
بما يكون اللب والرعب والحقد فيه، وكان ذلك أحسن لأنه إذا ذكره  
بهذه الكنایات كان قد دل على شرفه وتميزه عن جميع الجسد بكون هذه  
الأشياء فيه، وأنه أصاب هذا المرمى في أشرف موضع منه. ولو قال:  
أصبتة في قلبه لم يكن في ذلك دلالة على أن القلب أشرف أعضاء الجسد،  
فعلى هذا السبيل يحسن الإرداف. ومما يجرى مجرى قول أبي عبادة  
قول غيره:

الضاربين بكل أبيض مخدّم والطاعنين مجامع الأضغان

(١) في ٤٣٩ والتمورية: إذا سمعت الغناء . (٢) في ٤٤٢ والتمورية: نصلها



وفيما ذكرناه كفاية في الدلالة على كل ماهو من هذا الجنس .  
ومن نعوت الفصاحة والبلاغة : أن يراد معنى فيوضح بالفاظ<sup>(١)</sup>  
تدل على معنى آخر وذلك المعنى مثال للمعنى المقصود ، وسبب حسن هذا  
مع ما يكون فيه من الایجاز أن تمثيل المعنى يوضحه ويخرجه الى الحس  
والمشاهدة ، وهذه فائدة التمثيل في جميع العلوم ، لأن المثال لا بد من أن  
يكون أظهر من الممثل ، فالغرض بايراده ايضاح المعنى وبيانه . ومن هذا  
الفن قول الرماح بن ميادة :

أَلَمْ تَكُ فِي عَيْنِي يَدِيكَ جَعَلْتَنِي فَلَا تَجْعَلْنِي بَعْدَهَا فِي شِمَالِكَ  
فأراد : أنى كنت عندك مقدما فلا تؤخرنى ، ومقربا فلا تبعدنى ،  
فعدل في العبارة عن ذلك الى أنى كنت في يمينك ، فلا تجعلنى في شمالك ،  
لأن هذا المثال أظهر الى الحس ، وكذلك قول الآخر :

تركت يديّ وشاحا له وبعض الفوارس لا يعتنق  
فعبر عن قوله : عانقته باننى تركت يدي وشاحا له ، فأوضح المعنى  
حين جعل له مثالا معروفا مشاهدا ، ومنه أيضا قول زهير :

ومن يعص أطراف الزجاج فانه يطيع العوالى ركبت كل لهذم  
لأنه عدل عن قوله : ومن لم يطع باللين أطاع بالعنف ، إلى أن قال :  
ومن لم يطع زجاج الرماح أطاع الأسنه ، وكان في هذا التمثيل بيان  
المعنى وكشفه .

(١) في ٤٤٢ : فتوضع ألفاظ تدل .

ومن أمثلة ذلك في النثر ما كتب به الوليد بن يزيد لما بويع إلى مروان  
ابن محمد وقد بلغه توقفه عن البيعة له : أما بعد فاني أراك تقدم رجلاً  
وتؤخر أخرى ، فاذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت والسلام .  
فعبّر عن مراده بمثال أوضحه وأوجزه . ومنه أيضاً ما كتب به الحجاج  
إلى المهلب حين حرضه على قتال الأزارقة وتوعده له حيث قال : فإن أنت  
فعلت ذلك ، وإلا شرعت إليك صدر الرمح . فأجابه المهلب وقال : فإن  
يشرع الأمير إلى صدر الرمح ، قلبت له ظهر المجن . وهذا كله إنما حسن  
لما فيه من الايضاح والايجاز ، وقد قدمنا تأثيرهما في الفصاحة والبلاغة .  
فهذا منتهى ما نقوله في الألفاظ بانفرادها واشتراكها مع المعاني ،  
ومن وقف عليه عرف حقيقة الفصاحة ومايتها ، وعلم أسرارها وعللها ،  
فأما الكلام على المعاني بانفرادها ، فقد قدمنا القول بأن البلاغة عبارة عن  
حسن الألفاظ والمعاني ، وإن كل كلام بليغ لا بد من أن يكون فصيحاً ،  
وليس كل فصيح بليغاً إذ كانت البلاغة تشتمل على الفصاحة وزيادة لتعلق  
البلاغة مع الألفاظ بالمعاني .

فاذا كان قد مضى الكلام في الألفاظ على الانفراد والاشتراك ،  
فلنذكر الآن الكلام على المعاني مفردة من الألفاظ ، ليكون هذا  
الكتاب كافياً في العلم بحقيقة البلاغة والفصاحة ، فإنهما وإن تميزا من  
الوجه الذي ذكرته فهما عند أكثر الناس شيء واحد ، ولا يكاد  
يفرق بينهما إلا القليل والله يمين بالمعونة والتسديد برحمته .

## الكلام في المعاني مفردة<sup>(١)</sup>

أما حصر المعاني بقوانين تستوعب أقسامها وفنونها على حسب ما ذكرناه في الألفاظ، فمفسر متعب لا يليق بهذا الكتاب تكلفه لأنه ثمرة علم المنطق ونتيجة صناعة الكلام، ولسنا بذاهيين في هذا الكتاب إلى تلك الأغراض والمطالب. لكن نحتاج إلى أن نوميء إلى المعاني التي تستعمل في صناعة تأليف الكلام المنظوم والمنثور، ونبين كيف يقع الصحيح فيها والفاسد والتام والناقص، على أن من كان سليم الفكر صحيح التصور لم يخف عنه شيء مما تستر النفوس<sup>(٢)</sup>، وإن كان قد يخفى عنه كثير مما ذكرناه من الكلام والألفاظ، لأن في الألفاظ مواضع واصطلاحاً يختلف الناس في المعرفة بهما بحسب اختلافهم في معرفة اللغة، وفهم الاصطلاح والمواضع والمعاني ليس فيها شيء من ذلك<sup>(٣)</sup>. وإنما معيارها العقل والعلم وصفاء الذهن في الوجود<sup>(٤)</sup>، وهي أربعة مواضع؛ الأول وجودها في أنفسها، والثاني وجودها في افهام المتصورين لها، والثالث وجودها في الألفاظ التي تدل عليها. والرابع وجودها في الخط الذي هو أشكال تلك الألفاظ المعبر بها عنه. وإذا كان هذا مفهوماً فانا في هذا الموضوع إنما نتكلم على<sup>(٥)</sup> المعاني من حيث كانت موجودة في الألفاظ التي تدل عليها دون الأقسام الثلاثة

(١) في ٤٣٩ : فصل في المعاني (٢) هذا نص ٤٣٩ والتميمورية . وفي ٤٤٢ :

مما نشير اليه (٣) — (٣) ما أثبتناه نص ٤٣٩ والتميمورية ، وحكاية ٤٤٢ هكذا :

والحاكم فيها الذهن ولها في الوجود أربعة الخ (٤) في ٤٣٩ : إتمامنا على الخ

المذكورة ، ثم ليس تشكلم عليها من حيث وجدت في جميع الالفاظ بل من حيث توجد في الالفاظ المؤلفة المنظومة على طريقة الشعر والرسائل وما يجرى مجراها فقط ، إذ كان ذلك [هو] مقصودنا في هذا الكتاب . وإذ بان هذا فان الأوصاف التي تطلب من هذه المعاني : هي الصحة والسكال والمبالغة والتحرز مما يوجب الطعن والاستدلال بالتمثيل والتعليل وغيرهما ، وسندكر من أمثلة ذلك ما يُعرب عن قصدنا ويوضح مرادنا .

أما الصحة في التقسيم : فان تكون الأقسام المذكورة لم يُخل بشيء منها ولا تكرر ولا دخل بعضها تحت بعض ، ومثال هذا في النظم قول نصيب :<sup>(١)</sup>

فقال فريق القوم لا وفريقهم نعم ! وفريق قال ويحك ما ندرى ؟  
فليس في أقسام الاجابة عن مطوب إذا سئل عنه غير هذه الأقسام ،  
ومنه قول الشماخ يصف صلابة سنا بك الحمار وشدة وطئه الأرض :

متى ما تقع أرساغه مطمئنة على حجر يرفض أو يتدحرج  
فليس في أمر الوطاء الشديد : إلا أن يكون الذي يوطأ رخوا فيرض  
أو صلباً فيدفع ، ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

يطعنهم ما ارتموا حتى إذا أطعنوا ضارب حتى إذا ما ضاربوا اعتنقا  
وهذا تقسيم صحيح ، ومنه قول الحارثي :

فكذبت طرفي عنك والطرف صادق وأسمعت أذني فيك ما ليس تسمع  
وما أسكن الأرض التي تسكنينها لئلا يقولوا صابر ليس يجزع

(١) في التيمورية : زهير .

فلا كمدي يُغنى ولا لك ذمّة ولا عنك إقصار ولا فيك مطمع  
لقيت أموراً فيك لم ألق مثلها وأعظم منها منك ما أتوقع  
وهذه كلها أقسامٌ صحيحة. ومن أمثلة ذلك في النثر قول بعضهم في كتاب  
له: فانك لم تخلُ فيما بدأتني به من مجدٍ أثلته، أو شكرٍ تعجلته، أو أجر  
ادخرته، أو متجرٍ أتجرته، أو من أن تكونَ جمعتَ ذلكَ كله. فلم يبق  
في هذا المعنى قسم لم يأت به ولا من الأقسام شيء تكرر.

فأمّا الأقسام الفاسدة فكقول جرير:

صارت حنيفةً أثلاثاً فثلثهم من العبيد وثلث من موالها  
فهذه قسمةٌ فاسدةٌ من طريق الاخلال؛ لأنه قد أخلَّ بقسم من  
الثلاثة. وقيل: إن بعض بني حنيفة سئل من أي الأثلاث هو من بيت  
جرير؟ فقال: هو من الثلث المثلغى! ومنها قول أبي تمام:

قسم الزمان ربوعها بين الصبا وقبولها ودبورها أثلاثاً  
فهذا فاسدٌ من طريق التكرار؛ لأن القبول هي الصبا على ما ذكره جماعة  
من أهل اللغة. ومن ذلك أيضاً قول هذيل الأشجعي:

فما برحت تومي إليّ بطرفها وتومض أحياناً إذا خصمها غفل  
لأن تومي بطرفها وتومض في معنى واحد، ومنه قول الآخر:

أبادرُ إهلاكك مُستهلكٍ لمالي أو عبث العابث

فهذا فاسدٌ لدخول أحد القسمين في الآخر؛ لأن عبث العابث داخلٌ في  
استهلاك المستهلك. ومن هذا الجنس: أن بعض المتخلفين سأل مرةً فقال

عَلَقْمَةُ بْنُ عَبْدِ جَاهِلِيٍّ ، أَوْ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ ؟ فَضُحِكَ مِنْهُ ، لِأَنَّ الْجَاهِلِيَّ قَدْ  
يَكُونُ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ وَمِنْ بَنِي عَامِرٍ ، وَالتَّمِيمِيُّ قَدْ يَكُونُ جَاهِلِيًّا وَإِسْلَامِيًّا .  
وَكَتَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى عَامِلٍ مِنْ قَبْلِهِ : نَفَكْتُ مَرَّةً فِي عَزْلِكَ ، وَأُخْرَى فِي  
صِرْفِكَ وَتَقْلِيدِ غَيْرِكَ . وَكَتَبَ أَيْضًا فِي هَذَا الْكِتَابِ : فَتَارَةٌ تَسْتَرِقُ  
الْأَمْوَالَ وَتُخْتَزِلُهَا ، وَتَارَةٌ تَقْتَطِعُهَا وَتُحْتَجِنُهَا . وَهَذَا مِثْلُ الْأَوَّلِ فِي  
التَّكْرِيرِ . وَكَتَبَ آخَرَ فِي فَتْحِ ، فَقَالَ : فَمَنْ بَيْنَ جَرِيحٍ مُضَرَّجٍ بِدُمَائِهِ ،  
وَهَارِبٍ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى وِرَائِهِ . وَهَذَانِ الْقِسْمَانِ يَدْخُلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي  
الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ الْجَرِيحَ قَدْ يَكُونُ هَارِبًا ، وَالْهَارِبُ قَدْ يَكُونُ جَرِيحًا .  
وَرَوَى أَبُو الْفَرَجِ قَدَامَةَ بْنِ جَعْفَرٍ : أَنَّ ابْنَ مَنَارَةَ وَقَعَ عَلَى ظَهْرِ رُقْعَةٍ عَامِلٍ  
مِنْ عُمَّالِهِ هَرَبَ مِنْ صَارِفِهِ - وَكَتَبَ إِلَيْهِ رُقْعَةً يَعْلَمُ بِهَا مَا عِنْدَهُ - : إِنَّكَ لَا تَخْلُو  
فِي هَرَبِكَ مِنْ صَارِفِكَ مَنْ أَنْ تَكُونَ قَدَّمْتُ إِلَيْهِ إِسَاءَةً خَفْتُ مِنْهُ مَعَهَا ،  
أَوْ خُنْتُ فِي عَمَلِكَ خِيَانَةً رَهَبْتَ تَكْشِفُهُ (٣) إِيَّاكَ عَنْهَا ، فَإِنْ كُنْتَ أَسَاءْتَ

فَأَوَّلُ رَاضِ سُنَّةٍ مَنْ يَسِيرُهَا

وَإِنْ كُنْتَ خُنْتَ خِيَانَةً فَلَا بُدَّ مِنْ مُطَالَبَتِكَ بِهَا . فَكَتَبَ الْعَامِلُ تَحْتَ  
هَذَا التَّوْقِيعِ : قَدْ بَقِيَ مِنَ الْأَقْسَامِ مَا لَمْ تَذْكُرْهُ - وَهُوَ أَنِّي خَفْتُ ظُلْمَهُ إِيَّايَ  
بِالْبُعْدِ عَنْكَ وَتَكْثِيرِهِ (٢) عَلَيَّ بِالْبَاطِلِ عِنْدَكَ ، وَوَجَدْتُ الْهَرَبَ إِلَى حَيْثُ  
يُمْكِنُنِي فِيهِ دَفْعَ مَا يَتَخَرَّصُهُ أَنِّي لِلظَّنَّةِ عَنِّي ، وَابْعُدْ عَمَّنْ لَا يُؤْمِنُ ظُلْمَهُ أَوْلَى  
بِالْحَيْطَاظِ لِنَفْسِي . فَوَقَعَ ابْنُ مَنَارَةَ تَحْتَ ذَلِكَ : قَدْ أَصَبْتَ . فَصِرَ إِلَيْنَا آمِنًا  
مَنْ ظَلَمَهُ عَاجِلًا ، عَلَى أَنْ مَا يَصِحُّ عَلَيْكَ فَلَا بُدَّ مِنْ مُطَالَبَتِكَ بِهِ . وَقَدْ

(١) فِي ٤٣٩ : بِكَشْفِهِ . (٢) وَفِيهَا وَالتَّمِيمِيُّ : وَتَكْبَرِهِ .

ذهب أبو القاسم الأمدى إلى فساد القسمة من قول أبي عبادة البحرى :  
ولا بُدَّ من ترك إحدى اثنتين إما الشبابِ وإما العُمُر  
قال : لأنَّ هاهنا قسما آخر وهو أن يُتركا معاً فيموت الأُنانُ شاباً .  
وأجاب الشَّريف المرتضى رضى الله عنه عن ذلك : بأنَّ المراد بترك الشبابِ  
تركةُ بالشَّيبِ وبترك العُمُر تركة بالموت ، وهذا هو المُستعملُ المألوفُ في  
هذه الألفاظ ، فمن مات شاباً فلا يُقال عنه أنه ترك الشبابَ لأنَّهُ لم يشب  
وإنما يُقالُ عنه أنَّه تركَ العُمُرَ فدَخَلَ في أحدِ القسمين . ولى في هذا  
الموضعَ نظراً وتأمل<sup>(١)</sup> .

ومن الصَّحَّةُ تجنُّبُ الاستحالة والتناقض : وذلك<sup>(٢)</sup> أن يجمع بين المتقابلين  
من جهة واحدة . والتقابلُ يكونُ على أربع جهات ؛ أما على طريق المضاف  
وهو الشئ الذى يُقال بالقياس إلى غيره مثل الضعف بالقياس إلى نصفه  
والأب إلى ابنه والمولى إلى عبده ، وأما على طريق التضاد مثل الأبيض  
والأسود والشَّرير والخير ، وأما على طريق العدم والقنينة كالأعمى  
والبصير والأمرد وذى اللحية ، وأما على طريق النفي والاثبات مثل أن يُقال  
زيد جالسٌ زيدٌ ليس بجالس . فإذا ورد في الكلام جمع بين مُتقابلين  
من هذه المُتقابلات من جهة واحدة فهو عيبٌ في المعنى ، والمراد بقولنا من  
جهة واحدة أن لا يكون المتقابلان من جهتين فانهما إذا كانا من جهتين

---

(١) فى هامش التيمورية . لعل وجه النظر أنه لا يسلم ان ترك الشباب بالمشيب بل  
من مات شابا هو الذى ترك الشباب وأما من عاش الى أرذل العمر فكيف يكون  
تركة ، وعلى هذا الايراد غير مندفع وكلام المرتضى لا يرضى فتأمل . لمحرره .

(٢) فى ٤٣٩ والتيمورية : ومن ذلك

لم يكن الكلام مُستحيلاً، مثال ذلك أن يقال: العشرة ضعفٌ ونصفٌ لكنها ضعف الخمسة ونصف العشرين، فيكون هذا صحيحاً لأنه تقابل من جهتين<sup>(١)</sup>، فأما لو كان من جهة واحدة حتى يقال: إن العشرة ضعف الخمسة ونصفها لكان ذلك محالاً، وكذلك يقال في المتقابلين بالعدم والتقنية زيد أعمى العين بصير القلب فيكون ذلك صحيحاً فأما لو قيل زيد أعمى العين بصير العين كان ذلك محالاً، وكذلك في التضاد أن يقال: الفاتر حارٌّ عند البارد وبارد عند الحار ولا يكون حاراً بارداً عند أحدهما وزيدٌ كريمٌ بالطعام بخيل بالثياب ولا يصح أن يقال كريم بالثياب بخيل بها.

وإذا كان هذا مفهوماً فالذي يقع في النظم والنثر من [هذا] التناقض على هذا النحو<sup>(٢)</sup> عيبٌ في المعاني بغير شكٍّ، وإن كانوا قد تسمَّحوا في الشعر أن يكون في البيت شيءٌ وفي بيت آخر ما ينقضه حتى يذم في بيت شيءٌ من وجهٍ ويمدح في بيت آخر من ذلك الوجه بعينه، وإنما أجازوا هذا لأنهم اعتقدوا أن كل بيت قائمٌ بنفسه، فجرى البيتان مجرى قصيدتين. فكما جاز للشاعر أن يناقض في قصيدتين كذلك جاز له أن يناقض في بيتين، ولم يختلفوا في أن البيت إذا ولي البيت وكان معنى كل واحدٍ منهما متعلقاً بالآخر فلن يجوز أن يكون في أحدهما ما يناقض الآخر، وإنما أجازوا ذلك مع عدم الاتصال والتعلق، على أن تجتنب هذا في القصيدة - وإن كانوا قد أجازوه - أحسنٌ وأولى. وقد قال أبو عثمان الجاحظ: إن العرب تمدح الشيء وتذمه، لكنهم لا يمدحون الشيء من الوجه الذي يذمونه به.

(١) في التيمورية: يقال من وجهين. (٢) في ٤٤٢: على ما ذكرناه.



وما أحسن ما قال أبو عثمان : لعمرى أنهم على ذلك يتصرف قوْلهم ،  
 وإن أبا تمام لما وصف يوم الفراق بالطول فقال :  
 يوم الفراق لقد خلقت طويلا لم تُبق لي جلدًا ولا معقولا  
 قالوا الرّحيلُ فما شككت بأنها نفسى من <sup>(١)</sup> الدنيا تريد رحيلًا  
 علّل طوله بما لقي [فيه] من الوجد لرحيل أحبّابه عنه ، وأبو عبادة لما وصفه  
 بالقصر فقال :

ولقد تأملت الفراق فلم أجد يوم الفراق على امرئ بطويل  
 قصرت مسافته على متزودٍ منه لدهر صبايةٍ وغليل  
 علّل قصره بأنه اجتمع فيه بمن يُحبه للوداع وتزود منه لأيام البعد [عنه].  
 فهما <sup>(٢)</sup> وإن كان كل واحد منهما قد خالف صاحبه في مدح الفراق وذمه ، فقد  
 ذكر لما ذهب إليه وجهًا يصح [به] ، وعلى هذا الطريق يحسن وقوع الخلاف  
 في أغراض الشعراء إلا <sup>(٣)</sup> أن يكون أحد القولين صحيحًا والآخر فاسدًا .  
 فأما المتناقض في الشعر ، فكقول عبد الرحمن بن عبد الله القس :  
 أرى هجرها والقتل مثلين فأقصرها ملامكم فالقتل أعفى وأيسرُ  
 فقال هذا الشاعر : إن الهجر والقتل مثلان ثم سلبهما ذلك . فقال : إن  
 القتل أعفى وأيسر ، فكأنه قال إن القتل مثل الهجر وليس هو مثله وذلك  
 متناقض ، ولو كان استوى له أن يقول بل القتل أعفى وأيسر لكان الشعر  
 مستقيمًا لأن لفظة بل تنفي الماضي وتثبت المستأنف كما قال زهير :

(١) في ٤٤٢ : روحى عن الدنيا . (٢) كلمة (فهما) عن التيمورية فقط .

(٣) في ٤٤٢ : لا أن يكون .

حيّ الديار التي لم يعفها القدمُ بلى وغيرها الأرواحُ والديمُّ  
على أنّهم قد عابوا هذا البيت، على زهير لكنه مجيء بلى فيه لم يكن عندي  
فاسداً، وقد يمكن فيه من التأويل وجه آخر: وهو أنّ زهيراً قال لم يعفها  
القدمُ وغيرتها الريح والأمطارُ وليس ذلك بمتناقض، لأنّ التغيُّر دون أن  
تعفُو والقدم غير الريح والمطر. ومن قال: لم يقتل زيدٌ عمراً بل ضربه بكره  
لم يكن متناقضاً، وإنما المناقضة أن يقول: لم يقتل زيدٌ عمراً وقتله زيدٌ،  
ويكون الأوّل هو الثاني، وهذا واضح. ومن الاستدلال قول الآخر:

أليس قليلاً نظرةٌ إن نظرتُها إليك وكلاً ليس منك قليل  
وقد ذهب أبو الفرج قدامة بن جعفر إلى أن قول ابن هرمة

في صفة الكلب:

تراه إذا ما أبصر الضيف مُقبلاً يُكلّمه من حبه وهو أعجمُ  
من المتناقض، لأنه ألقى الكلب الكلام في قوله يكلّمه ثم أعدمه إيّاه عند  
قوله: إنه أعجمُ، وهذا غلطٌ من أبي الفرج طريف، لأنّ الأعجم ليس هو  
الذي قد عدم الكلام جملة كالأخرس، وإنما هو الذي يتكلم بعجمة [ولا يفصح]  
قال الله تبارك وتعالى: (لسان الذي يلحدون إليه أعجميٌ وهذا لسانٌ عربيٌّ  
مبين). وإذا قيل: فلان يتكلم وهو أعجم لم يكن ذلك متناقضاً، على أن  
الرواية الصحيحة في بيت ابن هرمة:

يكاد إذا ما أبصر الضيف مُقبلاً

وهذا البيت من إحسان ابن هرمة المشهور، وكذلك ذهب أبو القاسم  
الأمديّ إلى تناقض بيت أبي تمام في صفة الفرس:

وبشعلة تبدو كأن فلولها في صهوتيه تبدو شيب المفرق  
مُسود شطر مثل ما لسود الدجى مبيض شطر كايضاض المهرق  
قال : لأنه ذكر في البيت الأوّل إنه اشعل ، ثم قال في الثاني : إن نصفه  
أسود ونصفه أبيض وذلك هو الأبلق ؛ فكيف يكون فرس واحداً اشعل  
أبلق ، وهذا من أبي القاسم تحامل على أبي تمام لأنه يصف فرساً اشعل  
ويريد بقوله : إنه مسود شطر ومبيض شطر ، أن سواده وبياضه متكافئان  
فلو جمع السواد لكان نصفه وكذلك البياض ، وهذا الوصف من تكافي  
السواد والبياض في الأشعل محمود ؛ حتى أن النخاسين يقولون : أشعل  
شعرة شعرة فعلى هذا لا يكون شعر أبي تمام من المتناقض ، ومما يعترض  
الشكّ فيه قول أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان :

ولقد سلوت عن الشباب كما سلا غيرى ولكن للحزين تذكر  
فيقال كيف يجوز أن يسلو وهو حزين يتذكر ، وقد قرأت هذا البيت  
عليه في جملة شعره ولم أسأله عنه ، والذي يحتمل عندي من التأويل أنه  
أراد بالسلو هاهنا اليأس ورفض الطمع ؛ فكأنه قال : تديست من الطمع  
للشباب كما أيس غيرى ولكني حزين عليه أتذكره ، وهذا وجه قريب .  
وذهب أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب إلى تناقض قول  
أبي نواس في صفة الخمر :

كان بقايا ما عفا من حبابها تفريق شيب في سواد عذار  
تردّت به ثم انفرى عن أديمها تفرى ليل عن بياض نهار  
وقال : إنه وصف في البيت الأوّل الحباب بالبياض حين شبهه بالشيب

ولن يُشبهه الشَّيب في شيءٍ إلا في بياضه ، ووصف الخمر بالسَّواد حين  
شَبَّها بسواد العذار، ثم وصف الحَبَاب في البيت الثَّاني بالسَّواد حين شَبَّهه  
بتفري الليل ، ووصف الخمر بالبَيَاض حين قال بَيَاضُ نَهَارٍ ، وكون كُلِّ  
واحدٍ من الحَبَاب والخمر أَسْوَدَ وَأَبْيَضَ مُسْتَحِيلٌ .

وقد سأل أبو الفرج نفسه فُقال ان قيل : إنَّه لم يصف الحَبَاب في البيت  
الثَّاني بالسَّواد ، وإنَّما شَبَّهه باللَّيْلِ في تفريِّه وانحساره عن النهار دون نفس  
اللَّون . وأجاب عن هذا : بأنَّ أبا نواسٍ قد صرَّح بأنَّه لم يرد غير اللَّون  
فقط لقوله عن بياض نَهَارٍ . وفي هذا الشَّعرِ نَظْرٌ وتَأْمُلٌ ليس هذا موضعُ  
تقصيه وإنما الغرضُ هُنَا التَّمثِيلُ .

وقد فرَّقَ بين المُسْتَحِيلِ والمُمتنعِ : بأنَّ المُسْتَحِيلَ هُوَ الَّذِي لَا يُمْكِنُ  
وُجُودُهُ وَلَا تَصَوُّرُهُ فِي الْوَهْمِ ، مِثْلَ كَوْنِ الشَّيْءِ أَسْوَدَ أَبْيَضَ وَطَالِعًا  
نَازِلًا فَانَّ هَذَا لَا يُمْكِنُ وُجُودُهُ وَلَا تَصَوُّرُهُ فِي الْوَهْمِ ، وَالْمُتَمَتِّعُ : هُوَ  
الَّذِي يُمْكِنُ تَصَوُّرُهُ فِي الْوَهْمِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يُمْكِنُ وُجُودُهُ مِثْلَ أَنْ يَتَصَوَّرَ  
تَرْكِيبَ بَعْضِ أَعْضَاءِ الْحَيْوَانِ مِنْ نَوْعٍ فِي نَوْعٍ آخَرَ مِنْهُ ، كَمَا يُتَصَوَّرُ يَدُ  
أَسَدٍ فِي جِسْمِ إِنْسَانٍ ، فَانَّ هَذَا وَإِنْ كَانَ لَا يُمْكِنُ وُجُودُهُ فَانَّ تَصَوُّرَهُ فِي  
الْوَهْمِ مُمْكِنٌ ، وَقَدْ يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ الْمُتَمَتِّعُ فِي النِّظْمِ وَالنَّثْرِ عَلَى وَجْهِ الْمُبَالَغَةِ  
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ <sup>(١)</sup> الْمُسْتَحِيلُ الْبَتَّةَ ، فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عُبَادَةَ :

لَمَّا مَدَحْتُكَ وَأَفَانِي نِدَاكَ عَلَى أَعْصَافِ ظَنِّي فَلَمْ أَظْفِرْ وَلَمْ أَخْبِ  
فَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْمُتَمَتِّعِ ، لِأَنَّهُ مِنْ جِهَتَيْنِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ ،

(١) في ٤٣٩ : بين السطور (أن يوجد) وكذا في التيمورية .

ألا ترى أن معناه لم أظفر بنفس ماظننته لأنك زدت عليه فكأن ظني  
لم يصدق لأنه لو صدق لكان وقع على ماظننته بعينه من غير زيادة عليه ،  
ولم أخب لأنك قد أعطيتني ، ومن أعطى فماخاب ، وهذا صحيح واضح .  
ومن المتناقض على طريق المضاف قول عبد الرحمن بن عبد الله القس :

واني إذا ما الموت حلّ بنفسها يزال بنفسى قبل ذاك فأقبر  
لأنه وضع هذا القول وضع الشرط ، وجعل جوابه يزال بنفسى . ثم قال :  
قبل ذاك ، فكأنه قال ان نفسى تزول بعد نفسها وقبلها ، وهذا مثل  
قول القائل : إذا دخل زيد الدار دخل عمرو قبله ، وذلك مُتناقض .  
وقد ذهب أبو القاسم الأمدى الى مُناقضة أبي تمام في قوله :

الرزق لا تكمد عليه فإنه يأتي ولم تبعث إليه رسولا  
وقوله بعده في صفة الناقة :

لله درك أي معبر قفرة لا يوحش ابن البيضة إلا جفلا  
بنت القفار متى تجذبك<sup>(١)</sup> لا تدع في الصدر منك على الفلاة غليلا  
قال : لأنه صرح في البيت الأول بذكر القعود عن طلب الرزق  
وأتبعه في البيت الثاني بلا فصل بذكر الناقة وصفها والرحيل عليها ،  
فكان ذلك مُناقضة ظاهرة .

ومن الصحة أن لا يضع<sup>(٢)</sup> الجائز موضع الممتنع فإنه يجوز أن يضع  
الممتنع موضع الجائز إذ كان في ذلك ضرب من الغلو والمبالغة ، ولا يحسن

(١) في ٤٤٢ : تجذبك وفي ٤٣٩ : تحب . (٢) في ٤٤٢ : يوضع مكان

أن يوضع الجائزُ موضع الممتنع لأنه لأعلةَ لجواز ذلك ، وهو ضد ما يحمد  
من العلو والمبالغة في الشعر . وَمِنْ أمثلة هذا قول الشاعر :  
وإن صورة راقمتك فاخبر فرُبما      أمرَ مذاقِ العودِ والعودِ أخضرُ  
فبنى الكلامَ على أن العودَ في الأَكثر يكونُ حلواً ، بقوله : فرُبما  
وليس الأمرُ كذلك بل العودُ الأخضرُ في الأَكثر مرٌّ وكانَ هذا  
الشاعرَ وضع<sup>(١)</sup> الأَكثر موضع الأقل ، وذلك غلطٌ في المعنى . ومنه  
ما أنكره أبو القاسم الأمدىُّ على أبي تمامٍ في قوله يمدحُ الواثق بالله .  
جَعَلَ الخِلافةَ فيه ربُّ قولهُ      سُبْحانهُ للشئِءِ كن فيكون

قال : لأن مثل هذا إنما يُقالُ في الأمر العجب الذي لم يكن يُقدَّر  
ولا يتوقع ولا يُظنُّ إن مثله يكون ، فيقال إذا وقع ذلك [ قدرة قادر  
واحد ] وفعل مَنْ لا يُعجزهُ أمرٌ ، وتلك واحد<sup>(٢)</sup> ، وَمَنْ يقولُ للشئِءِ  
كن فيكون ، فأما الأمور التي لا يتعجبُ منها ولا تُستغربُ ، والعمادات  
جارية بها وبما أشبهها فلا يُقالُ فيها مثل هذا ، وإنما يُسبحُ الله تبارك وتعالى  
وتذكرُ قدرته على تَكْوِينِ الأشياءِ ، لو جاؤا بأبي العبر أو بجحا<sup>(٣)</sup>  
فجعلوه خليفة . فأما الواثق فما وجه تسميته أبا تمامٍ في أن أفضت الخِلافةَ  
إليه ، وأبوه المعتصم ، وجدُّه الرَّشيدُ ، وجدُّ أبيه المهدي ، وجدُّ جدِّه  
المنصور ، وأخو جدِّ جدِّه السفاح ، وعمَّاهُ خليفَتانِ الأمينُ والمأمونُ ،  
وعم أبيه المهادي ، فذلك ثمانية خلفاء هو تاسعهم . وهذا الذي ذكره  
أبو القاسم صحيح واضح .

(١) في ٤٣٩ : وضع الأدنى موضع الأعلى . (٢) وتلك واحد زيادة في ٤٣٩

(٣) هذه فائدة في التاريخ فان جحى المظنون انه كان بعد المائة السادسة .

ومن الصَّحَّةُ : صحَّةُ التَّشْبِيهِ ، وهو أن يقال أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ مِثْلُ الْآخَرِ  
فِي بَعْضِ الْمَعَانِي وَالصِّفَاتِ ، وَلَنْ يَجُوزَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ مِثْلَ الْآخَرِ  
مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ حَتَّى لَا يَعْقَلَ بَيْنَهُمَا تَغَايِرُ الْبَتَّةِ ، لِأَنَّ هَذَا لَوْ جَازَ لَكَانَ  
أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ هُوَ الْآخَرُ بَعِينَهُ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ . وَإِنَّمَا الْأَحْسَنُ فِي التَّشْبِيهِ  
أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ يُشْبِهُ الْآخَرَ فِي أَكْثَرِ صِفَاتِهِ وَمَعَانِيهِ ، وَبِالضَّدِّ  
حَتَّى يَكُونَ رَدِيءُ التَّشْبِيهِ مِثْلُ شَبْهِهِ بِالشَّبْهِ بِهِ ؛ وَقَدْ يَكُونُ التَّشْبِيهِ بِحُرُوفِهِ  
كَالْكَافِ وَكَأَنَّ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا ، وَقَدْ يَكُونُ بَغَيْرِ حَرْفٍ عَلَى ظَاهِرِ الْمَعْنَى ،  
وَيُسْتَحْسَنُ ذَلِكَ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِيْجَازِ . وَالْأَصْلُ فِي حُسْنِ التَّشْبِيهِ : أَنْ يُمَثَّلَ  
الْغَائِبُ الْخَفِيُّ الَّذِي لَا يُعْتَادُ بِالظَّاهِرِ الْمَحْسُوسِ الْمَعْتَادِ فَيَكُونُ حُسْنُ هَذَا لِأَجْلِ  
إِيْضَاحِ الْمَعْنَى وَبَيَانِ الْمُرَادِ ، أَوْ يَمَثَلُ الشَّيْءَ بِمَا هُوَ أَكْثَرُ وَأَحْسَنُ وَأَبْلَغُ مِنْهُ فَيَكُونُ  
حُسْنُ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْغُلُوفِ وَالْمُبَالَغَةِ .

وَمِمَّا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ  
كَسْرَابٍ بَقِيْعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّالِمَانُ مَاءً حَمِيْمًا إِذَا جَاءَهُمْ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا ) . وَقَوْلُهُ  
تَعَالَى : ( مِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَابْرَأَهُمْ اللَّهُمَّ كَرِهًا لَمْ يَشَدَّدَتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمِ  
عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ) . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ( إِنَّمَا مِثْلُ الْحَيَاةِ  
الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ  
وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَيَّتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ  
قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرٌ نَالِيًّا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْسِ )  
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ( فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ) . وَقَوْلُهُ جَل  
وَعَزَّ : ( مِثْلُ الَّذِينَ حَمَلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمِثْلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ) .

وقوله تبارك وتعالى: (مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً وإن أوهن البيوت لبيوت العنكبوت لو كانوا يعلمون) .  
وقوله جل وعز: (وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام) .

وهذه التشبيهات كلها على ما بيننا من تشبيه الخفي بالظاهر المحسوس ،  
والذي لا يعتاد بالمعتاد ، لما في ذلك من البيان ، إلا قوله تبارك وتعالى :  
(وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام) . فإنه شبه الشيء بما هو  
أعظم منه على وجه المبالغة .

ومن التشبيه في الشعر ، قول النابغة الذبياني :

فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المتناى عنك واسع  
وهذا التشبيه يجمع المقصودين من الظهور والمبالغة ، أمّا الظهور فلأن  
علم الناس بأن الليل لا بد من إدراكه له أظهر من علمهم بأن النعمن  
لا بد من إدراكه له ، وأمّا المبالغة فإن تشبيهه بالليل الذي لا يصد دونه  
حائل أعظم وأنخم وأبلغ في المدح . ومن التشبيه أيضاً ، قول يزيد بن  
عوف العليمي يذكر صوت جرع رجل قرأه اللبن :

فعب دخالاً جرعه متواتر كوقع السحاب بالطراف الممدد  
وهذا تشبيه جيد لأنه شبه صوت اللبن على عصب المري من حلق  
الإنسان بصوت المطر على الخباء المصنوع من الأدم ، وذلك من أصح  
التشبيه لأن المري من جنس الأدم ، واللبن من جنس الماء ، فصوتاهما  
متشابهان<sup>(١)</sup> لأن السبب في اختلاف الأصوات تخالف الأجسام التي

(١) في ٤٣٩ والتمورية مشتبهان .



تحدث فيها ، والغرض في هذا التشبيه المبالغة . ومن التشبيه المختار ، قولُ  
امرئ القيس :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا      لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابَ وَالْحَشْفَ الْبَالِي  
وهذا من التشبيه المقصود به إيضاح الشيء لأن مشاهدة العناب والحشف  
الْبَالِي أكثر من مشاهدته قلوب الطير رطبة ويابسة . وروى عن بشار بن  
برد إنه قال : ما زلت منذ سمعت بيت امرئ القيس هذا اطلب أن يقع لي  
تشبيهان في بيت واحد حتى قلت :

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُءُوسِهِمْ      وَأَسْيَافَنَا لَيْلَ تَهَاوَى كَوَاكِبِهِ  
فشبهت النقع بالليل ، والسيوف بالكواكب ، وهذا تشبيه للمبالغة  
والتفخيم . ومن التشبيه المختار ، قولُ عدى بن الرقاع العاملي :

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ أَعَارَهَا      عَيْنِيهِ أَحْوَرُ مِنْ جَآذِرِ جَاسِمِ  
وَسَنَانِ أَقْصَدِهِ النَّعَاسِ فَرَنْقَتِ      فِي عَيْنِهِ سِنَةٌ وَلَيْسَ بِنَأْمِ  
وقوله أيضاً :

تَرْجِي أَعْنَ كَأَنَّ إِبْرَةَ رَوْقِهِ      قَلَمَ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاةِ مَدَادَهَا  
وقول عنتره :

وَخَلَا الذُّبَابُ بِهَا فَلَيسَ بِيَارِحٍ<sup>(١)</sup>      غَرَدًا كَفَعَلَ الشَّارِبِ الْمَتْرَنِمِ  
هَزِجًا يَحْكُ ذِرَاعَهُ بِذِرَاعِهِ      قَدَحَ الْمَكْبِ عَلَى الزَّنَادِ الْإِجْذَمِ  
وقول الحسين بن مطير الأسدي :

فَتَى عَيْشَ فِي مَعْرُوفِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ      كَمَا كَانَ بَعْدَ السَّيْلِ مَجْرَاهُ مَرْتَعًا

(١) في التيمورية : فتري الذباب بها يعني وحده . البيت

وقول الطرماح :

يبدو وتضمرة البلاد كأنه سيفٌ على شرفٍ يسئلٌ ويعمدُ

وقول أبي الحسن التهامي :

والصبح قد غمر النجوم كأنه سيلٌ طغى فظفا على النوارِ

وقول أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان :

والخل كالماء يُبدي لى ضمائرهُ مع الصفاء ويخفيها مع الكدر

وقوله :

وسُهيل كوجنة الحب في اللون وقلب المحب في الخفقان

يُسرعُ الملح في احرارٍ كما تسرع في اللحظ مقلّة الغضبان

وقوله :

يراقبُ اظلاف الوحوش توأصلا كاصداف بحر حوّل أزرق مترع

وهذه تشبيهات صحاح وأمثالها كثيرة ، وقد والى أبو القاسم محمد

ابن هانيء الأندلسي التشبيه بكأن في أبيات كثيرة ، فقال :

كأن رقيب النجم أجدل مرقبٍ يُقلبُ تحت الليل في ريشه طرفا

كأن بني نعش ونعشا مطايل بوجرة قد أضلن في مهمه خشفاً

كأن سهيلا في مطالع افقه مفارقُ إلفٍ لم يجد بعده إلفاً

كأن سهاها عاشق بين عود فآونة يبدو وآونة يخفا

كأن معلّى قطبها فارس له لوآن مركوزان قد كره الزحفاً

كأن قدامى النسر والنسر واقع قصصن فلم تسم الخوافي به ضعفا

كأن أخاه حين دؤم طائراً أتى دون نصف البدر فاخطف النصفاً

كَأَنَّ الْهَزِيْعَ الْاَبْنَوْسَى اَوْنَا سَرَى بِالنَّسِيْجِ الْخَسْرُوَانِيُّ مُلْتَفَا  
كَأَنَّ ظَلَامَ اللَّيْلِ اِذَا مَا لَمِيْلَةٌ صَرِيْعٌ مَدَامَ بَاتَ يَشْرَبُهَا صِرْفَا  
كَأَنَّ عَمُوْدَ الصُّبْحِ خَاقَانَ مَعَشَرَ مِنْ التَّرِكِ نَادَى بِالنَّجَاشِيْ فَاسْتَخْفَا  
كَأَنَّ لَوَاءَ الشَّمْسِ غُرَّةَ جَعْفَرٍ رَأَى الْقِرْنَ فَاَزْدَادَتْ طَلَاقَتَهُ ضَعْفَا

فَأَمَّا التَّشْبِيْهِ بِغَيْرِ حَرْفِ التَّشْبِيْهِ ، فَكَقَوْلِ اَمْرِئِ الْقَيْسِ :

سَمَوْتُ اِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ اَهْلُهَا سَمُوْحَبَابِ الْمَاءِ حَالًا عَلٰى حَالِ

وَقَوْلِ النَّابِغَةِ :

نَظَرْتُ اِلَيْكَ بِحَاجَةٍ لَمْ تَقْضِهَا نَظَرَ الْمَرِيضِ اِلَى وَجُوهِ الْعَوْدِ

وَقَوْلِهِ اَيْضًا :

فَاِنَّكَ شَمْسٌ وَالْمَلُوْكُ كَوَاكِبٌ اِذَا طَلَعْتَ لَمْ يَبْدُ مِنْهُمْ كَوَكَبٌ

وَقَوْلِ اَبِيْ عِبَادَةَ :

يَهْوَى كَمَا تَهْوَى الْعُقَابُ وَقَدْ رَأَتْ صَيْدًا وَتَنْتَصِبُ اَنْتَصَابَ الْاَجْدَلِ

وَقَوْلِ اَبِيْ نَصْرِ بْنِ نَبَاتَةَ ، وَقَدْ يَذْكُرُ فِي التَّمْثِيْلِ :

خَلَقْنَا بِاَطْرَافِ الْقَنَا لظُهُورِهِمْ عِيُوْنَا لَهَا وَقَعَ السُّيُوْفُ حَوَاجِبِ

وَقَوْلِ اَخْتِ ذِي الْكَلْبِ :

تَمَشَى النَّسُوْرُ اِلَيْهِ وَهِيَ لَاهِيَةٌ مَشَى الْعِذَارَى عَلَيْهِنَّ الْجَلَايِبُ

وَقَوْلِ دِيْكَ الْجَنِّ :

سَفَرْنَا بِدُوْرًا وَاتَّقَبْنَا اَهْلَةً وَمِسْنُ غَصُوْنَا وَالتَّفْتِنَا جَاذِرًا

وَقَوْلِ [ الْاَوَاْءِ ] الدَّمَشْقِيْ :

فَاسْبَلْتِ لُوْلُوْا مِنْ نَرَجِسٍ وَسَقَّتْ وَرَدًا وَعَضَّتْ عَلٰى الْعُنَابِ بِالْبَرْدِ

وقول أبي اسحاق الصابي ، يصف الطير التي تصاد بالبندق : - محمولة  
على حكم الكفار ، إذ يقتلون ومصيرهم الى النار .  
ومما يحتاجُ اليه التشبيه : أن يكون الأمرُ المُشَبَّه به واقعاً مشاهداً  
معروفاً غير مُستنكر ، ليوافق ذلك المقصود بالتشبيه والتمثيل من الايضاح  
والبيان ، ولهذا عَابَ نُصِيبُ على الكُميت قوله :  
كَأَنَّ الْعُظَامِطَ مِنْ غَلِيهَا أَرَا جِزْءَ أُسْلَمِ تَهْجُو غِفَارًا  
وقال له : أخطأت ، ما هجت أسلم غفارا قط ، وأراد نصيبٌ من الكُميت  
أن يكونَ شَبَّهَ بِشَيْءٍ وَاقِعٍ مَعْرُوفٍ ، وَهَذَا كَمَا يُقَالُ : كَانَ مَنَاقِضَةَ فُلَانٍ  
وَفُلَانٍ ، مَنَاقِضَةَ جَرِيرٍ وَالْفَرَزْدَقِ . فَيَكُونُ هَذَا الْكَلَامَ صَحِيحًا . وَلَوْ قِيلَ :  
كَأَنَّ مَنَاقِضَتَهُمَا مَنَاقِضَةُ الْأَحْوَصِ وَعَمْرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ  
التَّشْبِيهُ صَحِيحًا . إِذْ كَانَ الْمَشْبَهَ بِهِ لَمْ يَقَعْ ، وَعَلَى هَذَا أَكْرَهُ قَوْلَ عَلْقَمَةَ  
ابن عَبْدَةَ :

كَأَنَّ إِبْرِيْقَهُمْ ظَبِيٌّ عَلَى شَرَفٍ مَقْدَمٌ بِسَبَابِ الْكُتَانِ مَلْثُومٌ  
على أن يكونَ مَقْدَمٌ مِنْ صِفَةِ الظَّبِيِّ ؛ لِأَنَّ الظَّبِيَّ لَا يَكُونُ مَقْدَمًا بِسَبَابِ  
الْكُتَانِ مَلْثُومًا ، فَكَأَنَّ التَّشْبِيهُ وَقَعَ بِمَا لَا يَشَاهِدُ وَلَا يَعْرِفُ ، وَإِنْ كَانَ  
المَقْدَمُ رَاجِعًا إِلَى الْإِبْرِيْقِ فَذَلِكَ صَحِيحٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْحَكَمِ :  
كَانَتْ بَنُو غَالِبٍ لِأُمَّتِهَا كَالغَيْثِ فِي كُلِّ سَاعَةٍ يَكْفُ  
فَإِنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرُ بِأَنَّ الْغَيْثَ يَكْفُ فِي كُلِّ سَاعَةٍ ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْبَيْتُ  
يَحْتَمِلُ مِنَ التَّأْوِيلِ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ كَانَ هُوَ لِأَنَّ الْقَوْمَ كَالغَيْثِ إِلَّا أَنَّهُ  
غَيْثٌ يَكْفُ كُلِّ سَاعَةٍ وَإِنْ لَمْ يَدُلْ لَفْظُهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى دَلَالَةً وَاضِحَةً ،  
وَمِنْ هَذَا الْفَنِّ . قَوْلُ أَيُّمَنَ :

فإنا قد وجدنا أم بشرٍ كأمّ الأسدِ مذكاراً ولوداً  
لأن أم الأسدِ لَيْسَتْ كذلك .

وأما ردّي التشبيه ، فكقول المرار :

وخال على خديك يبدو كأنه سنا البدر في دَعْجَاءِ بادِ دجونها

لأن الخدود بيض والمتعارف أن يكون الخال أسود ، فتشبيه الخدود  
بالليل والخال بضوء البدر تشبيه ناقض للعادة .

فان قيل : قد مضى في كلامكم أن المشبه به يجب أن يكون معروفاً  
واضحاً أبين من الشيء الذي يشبهه ، فما تقولون في قوله تعالى في شجرة  
الزقوم : (إنها شجرة تخرج في أصل الجحيم طلعمها كأنه رؤوس الشياطين) ،  
ورؤوس الشياطين غير مشاهدة . قيل : إن الزقوم غير مشاهد ورؤوس  
الشياطين غير مشاهدة إلا أنه قد استقر في نفوس الناس من قبح الشياطين  
بما صار بمنزلة المشاهد ، كما استقر في نفوسهم من حسن الحور العين ما صار  
بمنزلة المشاهد ، حتى أنهم إذا شبهوا وجهاً بوجه الحور كان تشبيهاً صحيحاً ،  
وإن كانت الحور لم تشاهد ولم يستقر في نفوسهم قبح الزقوم كما  
استقر في نفوسهم قبح رؤوس الشياطين فكان المشبه به أوضح ، وفي  
رؤوس الشياطين أيضاً من المبالغة في القبح ما ليس في طلعم الزقوم . وقد  
قيل في بعض التفاسير : إن الشياطين هُنا الحياتُ . وعلى هذا القول يسقط  
السؤال لأن الحيات مُشاهدة .

ومن ظريف التشبيه قول ابن هرمة :

وإني وتركي ندى الأكرم بين وقدحى بكفى زناداً شحاحاً  
كتاركة يبضها بالعرءاء وملبسة بيض أخرى جناحاً  
وقول الفرزدق:

وإنك إذ تهجو تميماً وترتشي سراييل قيسٍ أو سُحوقَ العمام  
كمهريقٍ ماءٍ بالفلاةِ وغرّه سرابٌ أذاعته رِيحُ السَّمائم  
فإن بيت ابن هرمة الثاني يليق ببيت الفرزدق الأول، وبيت الفرزدق  
الثاني يليق ببيت ابن هرمة الأول، حتى لو أن ابن هرمة قال:

وإني وتركي ندى الأكرم بين وقدحى بكفى زناداً شحاحاً  
كمهريقٍ ماءٍ بالفلاةِ وغرّه سرابٌ أذاعته رِيحُ السَّمائم  
والفرزدق قال:

وإنك إذ تهجو تميماً وترتشي سراييل قيسٍ أو سُحوقَ العمام  
كتاركة يبضها بالعرءاء وملبسة بيض أخرى جناحاً  
لكان كل واحدٍ منهما قد شبه تشبيهاً واضحاً صحيحاً، فأما والشعرُ على  
ما هو عليه فإن التشبيه بعيد.

ومن الصحة: صحة الأوصاف في الأغراض، وهو أن يُمدح الإنسانُ  
بما يليق به ولا ينفرد عنه، فيمدح الخليفة بتأييد الدين وتقوية أمره، ومحبة  
الناس وطاعتهم، والتقى والورع، والرحمة والرأفة، وإقامة العدل وشرف  
الحسب، وحسن السياسة والتدبير والاضطلاع بالأمر، والحلم والعفو،  
والعلم وحفظ الشرع، والجمال والبهاء، والهيبة والشجاعة، وكرم الأخلاق  
ولينها، وما يجري هذا المجرى. ويمدح الوزير والكاتب بالعقل والحلم، وسداد

الرأى وحُسن التدبير ، والبلاغة ، و ت شمير الأموال ، والعدل والكرم ، وما يلحق بهذا . ويمدح الأ مير وقائدُ الجيش بالشجاعة والمعرفة بالحرب ، وحُسن النقيبة والظفر ، والصبر وسداد التدبير ، وما أشبه ذلك ؛ وعلى هذا السبيل يجرى الأمر في النسيب ، فيذكر فيه صدقُ الهوى والمحبة وشِدَّة الوجد والصبابة ، و كتمان الأسرار ومخالفة العزَّال ؛ وما يتفرع عن ذلك ويلحقُ به . وكذلك في كل غرض من الأغراض الشعرية ، من هجاءٍ ونخرٍ وعتابٍ ووصفٍ وغير ذلك ؛ حتى يكون كل شىء موضوعاً في المكان الذي يليق به .

فأما النثر فيجرى على هذا المنهاج ، ويحتاجُ فيه إلى معرفة المواضع في الخطاب والاصطلاحات فإن للكتب السلطانية من الطريقة ما لا يُستعمل في الإخوانيات وللتوقيعات من الأساليب ما لا يحسن في التكاليد ، وهذا الباب أعنى المواضع والاصطلاح في الخطاب ؛ يتغير بحسب تغير الأزمنة والدول ، فإن العادة القديمة قد هجرت ورُفضت واستجدَّ الناسُ عادةً بعد عادةً ، حتى أن الذي يُستعمل اليوم في الكتب غير ما كان يُستعمل في أيام أبي اسحاق الصابي مع قُرب زمانه مِنَّا ، وإذا كان الأمر على هذا جارياً فليس يصح لنا أن نضع رُسوماً نوجب اقتفاءها ، لأننا نحن في هذا الزمان قد غيرنا الرسم المتقدم لمن قبلنا ، وكذلك رُبما جرى الأمر فيما بعدنا ؛ لكن أصول الأغراض في الاوصاف والمعاني مما لا يتبدل ولا تتغير فليكن الاتمام<sup>(١)</sup> بها واقعاً ، والاجتهاد في جريها على قانون

(١) في ٤٤٢ : فليكن الاهتمام .

السداد والصواب حاصلا ، فقد عيبَ أبو عبادة في مديحه الخليفة بقوله :  
لا العدلُ يردعه ولا الـ تعنيفُ عن كرمٍ يصدُّه  
وقيل : مَنْ هُوَ الذي يجسرُ على عدل الخليفة وتعنيفه ، وليس هذا المدحُ مما  
يصلحُ للملوك والأمرء فضلا عن الأئمة والخلفاء . وعيبَ أبو ذؤيب  
الهذليُّ في قوله يصفُ الفرس :

قَصُرَ الصبوحَ لها فشرَّجَ لحمها بالي فهي تشوخ<sup>(١)</sup> فيها الإصبعُ  
وقيل : وَصَفَ لحمها باللين وإنما يُحمدُ صلابة لحم الفرسِ . وعيبَ قول  
أبي عبادة :

ذَنبٌ كَمَا سَجِبَ الرَّدَاءُ يَذُبُّ عَن عُرْفٍ وَعُرْفٌ كَالْقِنَاعِ الْمَسْبَلِ  
وقولُ امرئ القيس قبله :

لها ذَنبٌ مِثْلَ ذَيْلِ الْعُرْوِ مَسَّ تَسَدُّ بِهِ فَرْجَهَا مِنْ دُبُرٍ  
وقيل : المحمود من ذنب الفرس أن يكون طويلا ولا ينال الأرض ، كما  
قال امرؤ القيس :

كَمِيتٌ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ بِضَافٍ فَوْقَ الْأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْزَلِ<sup>(٢)</sup>  
وعيب جميل في قوله :

رَمَى اللَّهُ فِي عَيْنِي بِثَيْنَةٍ بِالْقَدَى وَفِي الْعُرِّ مِنْ أَنْيَابِهَا بِالْقَوَادِحِ  
وقيل : ليسَ هذا كلام صادق المحبة ، بل هذا دعاء مبغض قد تجاوزَ قدرَ

(١) بهامش ٤٣٩ : تشرح اللحم إذا خالطه الشحم . ( ابن دريد في الجمهرة )

وتشوخ بالثناء المعجمة بثلاث بمعنى ثاقت أى غابت ( عن الفارابي في ميزان الأدب )

(٢) بهامش ٤٣٩ : لعله بأطول .



السَّلوة ، وَعَيْبَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الْقَسُّ فِي قَوْلِهِ :

سَلَامٌ لَيْتَ لِسَانًا تَنْطَقِينَ بِهِ قَبْلَ الَّذِي نَالَنِي مِنْ صَوْتِهِ قَطْعًا  
وَقِيلَ : هَذَا غَايَةُ الْغِلَظِ وَالْجَفَاءِ وَالْمُخَالَفَةِ لِعَادَةِ أَهْلِ الْهَوَى ، وَسَمِعَ أَبُو السَّائِبِ  
الْمُخْزُومِيُّ قَوْلَ اسْحَاقِ الْأَعْرَجِ :

فَلَمَّا بَدَأَ إِلَى مَارَاتِنِي نَزَعْتُ نُزُوعَ الْأَبِيِّ الْكَرِيمِ  
فَقَالَ : قَبَّحَهُ اللَّهُ وَاللَّهِ مَا أَحْبَبَهَا سَاعَةٌ قَطُّ ، وَعَيْبَ عَلِيَّ جَرِيرٌ قَوْلُهُ فِي بَشْرِ  
ابْنِ مَرْوَانَ

قَدْ كَانَ حَقَّكَ <sup>(١)</sup> أَنْ تَقُولَ لِبَارِقٍ يَا آلَ بَارِقٍ فِيمَ سُبِّ جَرِيرٍ  
وَقَالَ بَشْرٌ : أَمَا وَجَدَ ابْنَ اللَّخْنَاءِ رَسُولًا غَيْرِي . وَعَيْبَ عَلِيَّ أَبِي نَوَاسٍ  
قَوْلُهُ فِي الْفَضْلِ بْنِ يَحْيَى :

سَأَشْكُو إِلَى الْفَضْلِ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَالِدٍ هَوَاهَا <sup>(٢)</sup> لَعَلَّ الْفَضْلَ يَجْمَعُ بَيْنَنَا  
وَقَالَ لَهُ الْفَضْلُ : مَا زَادَ عَلِيٌّ أَنْ جَعَلَنِي قَوَادًا ، وَعَيْبَ عَلِيَّ الْأَخْطَلُ قَوْلُهُ  
يَهْجُو سُؤِيدَ بْنَ مَنْجُوفٍ :

وَمَا جِدَعُ سَوْءٍ خَرَّبَ السُّوسُ وَسَطَهُ لِمَا حَمَلْتَهُ وَائِلٌ بِمُطِيقٍ  
وَقَالَ سُؤِيدٌ لَهُ : أَرَدْتَ هَجَائِي فَمَدَحْتَنِي ، جَعَلْتَ وَائِلًا كُلَّهَا حَمَلْتَنِي أَمْرَهَا  
وَمَا طَمَعْتُ فِي بَنِي تَغْلِبَةَ فَضِلًا عَنْ بَكْرِ وَزِدْتَنِي بَنِي تَغْلِبَ ، وَعَيْبَ عَلَيْهِ  
أَيْضًا قَوْلُهُ يَمْدَحُ سِمَاكَ الْأَسْدِيَّ وَهُوَ مِنْ قَوْمٍ يُلقَّبُونَ الْقِيُونَ - :  
قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُهُ قَيْنًا وَأَنْبَاءً فَالْيَوْمَ طَيْرٌ عَنْ أَثْوَابِهِ الشَّرْرِ

(١) فِي ٤٣٩ : قَدْ كَانَ حَدُّكَ أَنْ تَقُولَ لِبَارِقٍ . الْبَيْتُ . (٢) وَفِيهَا : هَوَاكَ

وقال سماك : يا أخطلُ أردت مدحى فهجوتنى ، كان الناسُ يقولون قولاً  
خفقتة ، وعيبَ عليه أيضاً قوله :

وقد جعل الله الخِلافةَ فيكمُ لأزهرَ لا عارى الخِوان ولا جذبُ  
و [ قيل ] : لَيْسَ يَلِيْقُ هَذَا بِمَدْحِ الْخُلَفَاءِ ، إِنَّمَا يَصْلِحُ لِلطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ  
النَّاسِ . وَعَيْبٌ عَلَى كَثِيرٍ قَوْلُهُ :

أريدُ لأُنسى ذكراً فكأنما تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ  
وقيل : لِمَ ارَادَ أَنْ يَنْسَى ذَكَرَهَا حَتَّى تَمَثَّلَ لَهُ . وَعَيْبٌ عَلَيْهِ قَوْلُهُ أَيْضاً :

فمَارَوْضَةٌ بِالْجُونَ<sup>(١)</sup> طَيِّبَةٌ الثَّرَى يُمِجُ النَّدى جَثَجَا تُهَا وَعَرَارُهَا  
بأطيب من أردان عزة موهناً وقد أوقدت بالمندل الرطب نارها  
وقيل : لو أن زنجيةً بُحرت بمندل رطب لكانت أردانها طيبة ، وعيب على  
ذى الرمة قوله فى الناقة :

تُصغِي إِذَا شَدَّهَا بِالْكُورِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرَزِهَا تَثْبُ  
وقيل : إِذَا كَانَتْ كَمَا وَصَفَ رَمَتِ الرَّابِّ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِهَا .  
وعيب على الأحوص قوله :

يَقْرُّ بَعِينِي مَا يَقْرُّ بَعِينَهَا وَأَفْضَلُ شَيْءٍ مَا بِهِ الْعَيْنُ قَرَّتِ  
وقيل [ له ] : إِنَّهُ يَقْرُّ بَعِينَهَا أَنْ تُنْكَحَ ، أَفَيَقْرُّ ذَلِكَ بَعِينِكَ ؟ وَعَيْبٌ عَلَيْهِ  
أَيْضاً قَوْلُهُ :

فان تصلى أصلك وإن تبينى بهجر بعد وصلك لا أبالى

وقيل له : لو كنت فحلاً لبأيت . وعيبَ علي الفرزدق قوله :  
بأى رشاءٍ ياجريرُ وماتحٌ تدلّيتَ في حومات تلك القماقم  
وقيل : جعل جريراً أعلى من الفرزدق وقومه حين قال : إنه تدلى عليهم ،  
وعيب علي جرير<sup>(١)</sup> قوله :

وأوثق عند المردفات عشية لحاقاً إذا ماجرد السيف لامع  
وقيل : جعلهن قد سبقن<sup>(٣)</sup> بالعداة ولحقن بالعشى . وعيب عليه أيضاً قوله :  
طرتك صائدة القلوب وليس ذا وقت الزيارة فارجمي بسلام  
تُجرى السواك على أغر كأنه بردٌ تحدر من متون غمام  
وقيل : أي وقت لا تصالح فيه زيارة الحبيب ، ولما طردّها لم وصفها ؟  
وعيب علي زهير قوله في الضفادع :  
يخرجن من شرباتٍ إماؤها طحل<sup>ه</sup> على الجذوع يخفن الغم والغرقا  
وقيل : الضفادع لا تخرج من الماء خوف الغم والغرق . وعيب علي  
أبي العتاهية قوله :

إني أعوذُ من التي شغفت مني الفؤاد بآية الكرسي  
وقيل : إنما يُستعاذُ بآية الكرسي من الشياطين . وعيب علي [أبي الطيب]  
المتنبى قوله :

لو استطعتُ ركبتُ الناس كلهم إلى سعيد بن عبد الله بُعُرانا

(١) في ٤٣٩ : وعيب عليه (فيكون نسبه إلى الفرزدق) وفيها : عند المرهفات .

(٢) في ٤٤٢ : سبين بدل سبقن .

وقيل : من جملة النَّاسِ أُمَّه ، فكان ينبغي أن يركبها . وعيب عليه أيضاً قوله :

ليتَ إنَّنا إذا ارتحلت لك الخيلُ لي وإنا إذا نزلت الخيامُ

وقيل : الخيامُ تعلو على الممدوح . وعيب على امرئ القيس قوله :

وأركبُ في الروع خيفانة كسا وجهها سعفٌ منتشرٌ

وقيل : كثرة شعر الناصية مذمومٌ في الفرس ، وهو الغم . وعيب عليه أيضاً قوله :

أغرَّك مني أن حبك قاتلي وإنك مهما تأمرى القلب يفعل

وقيل : إذا كان هذا لا يُغرُّ فماذا الذي يُغرُّ ؟ . وعيب على أبي نواس قوله في الأسد :

كأنما عينه إذا نظرتُ نادرة الجفن عين مخنوق

وقيل : الأسد لا يوصف بحوظ العين ، إنما يوصف بغورٍ رها . وعيب على عبد الله بن السمط قوله :

أضحى امام الهدى المأمون مشغلاً بالدين والناس بالدنيا مشاغيل

وقيل : ما زاد على أن جعله عجوزاً في محرابها ، وإذا كان مشغلاً عن الدنيا فمن القائم بها وهو الخليفة .<sup>(١)</sup> وعيب على كعب بن زهير قوله :

ضخمٌ مقلدها فعمٌ مقيدها في خلقها عن بنات الفحل تفضيل

وقيل : إنما توصف النجائب بدقة المذبح . وعيب على المسيب قوله :

وقد أتت ناسي الهم عند احتضاره بناجٍ عليه الصيعة مكرم

(١) في غير هذا الكتاب : أن هذا الجواب من كلام المأمون .

وقالوا: الصيعرية سمةٌ للثوق لا للفحول ، وسمعه طرفة بن العبد وهو صبيٌّ .  
فقال : استنوق الجمل . وعيب على المرقيش الأصغر قوله :

صحا قلبه عنها سوى أن ذكرةً إذا خطرت دارت به الأرض قائماً  
وقيل : هذا من المتناقض لأن من يكون إذا ذكرت دارت به الأرض

[ قائماً ] ليس بصاح . وعيب على عدي بن زيد قوله في صفة الخمر :

والمشرفُ الهنديُّ يُسقى به أخضر مضموماً بماء الخريص<sup>(١)</sup>

وقيل : وصف الخمر بالخضرة وما وصفها أحدٌ بذلك . وعيب على الفرزدق قوله :

أبى عُذانة إنى حررتكم فوهبتكم لعطية بن جعال

لولا عطيةً لاجتدعت أنوفكم من بين الأم حية وسبال

وقيل : كيف يهبهم له وهو يهجوهم بهذا الهجاء . وقال عطية حين بلغه

هذا الشعر ، ما أسرع ما ارتجع أخى في هبته . وعيب على أبى تمام قوله :

رقيق حواشى الحلم لو أن حلمه بكفيمك ما ماريت فى انه بُردُ

وقيل : وصف الحلم بالرقّة وانما يُوصفُ بالعظم والثقل والرّزانة . وعيب عليه

أيضاً قوله :

الودُّ للقربى ولوكن عُرفه للأبعد الأوطان دون الأقرب

وقيل : لم منع ذوى القربى من عُرفه وجعله فى الأبعدين دونهم ، وهلاً كان

عطاؤه عامّاً للقريب والبعيد . وعيب عليه أيضاً قوله :

لو كان فى عاجلٍ من آجلٍ بدّل لكان فى وعدة من رفته بدّل

وقيل : ولم لا يكون فى العاجل من الآجل بدّل . والناس كلهم على اختيار

(١) بهامش ٤٣٩ : الخريص الماء المستنقع عن ابن دريد وأصل البيت فى ٤٤٢ :

أخضر مطموثاً بماء الخريص .

العاجل وإيثاره . وعيبه ، عليه أيضاً قوله :

يَقْظُ وَهُوَ أَكْثَرُ النَّاسِ إِذْ ضَاءَ عَلَى نَائِلٍ لَهُ مَسْرُوقٍ

وقيل : هذا هجوٌ لأنه جعل نائله يؤخذ منه على وجه السرقة . وعيب على الفرزدق قوله :

وَمَنْ يَأْمَنُ الْحَجَّاجَ وَالطَّيْرُ تَتَّقِي عَقُوبَتَهُ إِلَّا ضَعِيفُ الْعِزَامِ

وقال له الحججاج : الطيرُ تتقى الثوب وتلقى الصبي ، وأمثالُ هذا أكثر من أن تحصى مما وقع فيه فسادُ الأغراض والصفات .

وقد كان أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب يذهبُ إلى أن المدح بالحسن والجمال ، والذمُّ بالقبح والدمامة ، ليس بمدح على الحقيقة ولا ذمٌّ على الصحة ، ويخطئُ كلٌّ من يمدح بهذا ويذمُّ بذلك ، ويستدلُّ بانكار عبد الملك ابن مروان على عبد الله بن قيس الرقيات قوله فيه :

يَأْتَلِقُ التَّاجُ فَوْقَ مَفْرَقِهِ عَلَى جَبِينِ كَأَنَّهُ الذَّهَبُ

وقوله له : تقول في هذا وتقول لمصعب ؟ :

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِنْ أَلَّا ه تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ

وقد أنكر هذا المذهب على أبي الفرج أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى . وقال : إنه خالف فيه مذاهب الأمم كلها عربياً وأعجمياً ، لأنَّ الوجه الجميل يزيد في الهيبة ويُتَمَنُّ به ، ويدلُّ على الخصال الحمودة ، وهذا الذي ذكره أبو القاسم صحيحٌ . ولو لم يكن في ذلك إلا ما قد جُبلت النفوسُ عليه من الميل إلى الوجوه الحسان لكفى وأغنى ، فإن كان قدامة يعتقد أن ذلك ليسَ بفضيلة لما كان الإنسان قد خلق عليه ، فهذا حكمُ جميع الفضائل

النفسانية، فإنَّ الكريم قد خُلِقَ كريماً، والشُّجاعُ شجاعاً، والعَاقِلُ عاقلاً،  
وكما لا يقدرُ القبيحُ الوجهَ على أن يستبدل صورةً غير صورته، كذلك  
لا يقدرُ الجاهلُ على أن يستفيد عقلاً فوق عقله. ويلزمُ قُدامةُ أن لا يُجيز  
المدحُ بشرفِ النفسِ النسبِ و [كرم] الأصل؛ لأنَّ ذلكَ أيضاً مجرى  
مجري الصور. ولا صنيعُ للممدوح في شيءٍ منهما والأمر في هذا ظاهرٌ.  
فأما إنكارُ عبد الملك بن مروان على ابن قيس الرُّقيَّاتِ مدحه له بالتَّاج،  
فإنَّما أنكره لأنَّ التَّيجانَ [كانت] من زى [مُلوك] العجم ولم يكن خُلفاءُ  
العرب يعرفونها. فقال له: تمدحني كما تُمدح ملوك الأَعمام، وتمدح مُصعباً كما  
تمدح الخُلفاء. والأمر على ما قال عبد الملك لأنَّ مدح الخليفة بأنَّه شهابٌ  
من الله تعالى أبلغ من مدحه باعتدال التَّاج فوق مفرقه. وهذا كما أنكر  
على كثيرٍ قوله فيه:

على ابن أبي العاصي دِلاصٌ حصينةٌ أجادُ المُسدِّي نسجها فأذلها  
وقال قولُ الأَعشى:

كنتُ المُقدِّمُ غيرُ لابسِ جُنَّةٍ بالسيفِ تضربُ مُعلماً أبطلها  
أحسن من قولك، فأراد عبد الملك في الموضوعين المُبالغة، ومدحه بالأفضل  
والأحسن.

ومن الصَّحَّة: صحَّةُ المُقابلة في المعاني، وهو أن يضع مؤلف الكلام  
معاني يُريد التَّوفيقَ بين بعضها وبعض والمُخالفة، فيأتي في المُوافق بما  
يوافق وفي المُخالف بما يخالف على الصَّحَّة، والأصل في هذه المُناسبة فإنَّ  
إهما تأثيراً قوياً في الحسن، ومن أمثلة ذلك في النظم قول الطرِّماح:

أسرناهم وأنعمنا عليهم وأسقينا دماءهم الثرابا

فصابروا بالبأس عند حرب ولا ادوا الحُسن يد ثوابا

وهذه مُقابلة صحيحة ، ومن ذلك أيضاً قولُ الآخر :

جَزَى اللهُ خيراً ذات بعلٍ تصدّقت على عَزْبٍ حتّى يكون له أهلٌ

فإننا سنجزئها بمثل فعالها إذا ما تزوّجنا وليس لها بعلٌ

وهذه أيضاً مُقابلةٌ صحيحةٌ . لأنه جعل في مُقابلة أن تكون المرأة ذات

بعل وهو لا زوج له أن يكون هو ذا زوجٍ وهي لا بعل لها ، وقابل حاجته

وهو عَزْبٌ بحاجتها وهي عَزْبَةٌ . ومن أمثلة ذلك في النثر قول أبي اسحاق

الصّابي : وأن يخلد في بطون الصحائف غلطنا وغلطك ، في احساننا واساءتك ،

وحفظنا واضاعتك . وكتب بعضهم في كتاب له : ولو أن الأقدار إذ رمت

بك من المراتب إلى أعلاها ، بلغت من أفعال السؤدد إلى ما وازاها ، فوازيّت

بمساعيك مراقيك ، وعادلت النعمة بك بالنعمة فيك ، ولكذك قابلت سمو

الدَّرَجَة بدنوِّ الهمة ، ورفيعُ الرتبة بوضع الشيمة ، فعاد علوك بالاتفاق ، إلى

حال دُنُوك بالاستحقاق ، وصار جناحك في الانهياض ، إلى مثل ما عليه قدرك

في الانخفاض ، ولا لوم على القدر إذ أذنب فيك وأناب ، وغطّ فعاد إلى

الصواب . وهذا كلام معانيه متقابلة على الصحة . ومن ذلك قول هندی بنت

النعمان : شكرتك يدٌ نالتها خصاصةٌ بعد نعمة ، ولا ملكتك يد نالت ثروة

بعد فاقة .

فأما فسادُ المُقابلة فكقول أبي عديّ [ القرشيّ ] :

يا ابن خير الأخيّار من عبد شمس أنت زَيْنُ الدنا وغَيْثُ الجودِ



فليس غيث الجنود مُقابلا لزين الدنيا ولا مُوافقاً .

ومن الصحة : صحة النَّسَقِ والنَّظْمِ ، وهو أن يستمرَّ في المعنى الواحد  
وإذا أراد أن يستأنفَ معنى آخر أحسن التخلُّص اليه حتى يكون مُتعلقاً  
بالأول وغير منقطع عنه . ومن هذا الباب خروج الشعراء من النسيب إلى  
المدح فان المحدثين أجادوا التخلُّص حتى صار كلامهم في النسيب مُتعلقاً  
بكلامهم في المدح لا ينقطع عنه ، فأما العرب المتقدمون فلم يكونوا يسلكون  
هذه الطريقة وإنما كان أكثر خروجهم من النسيب إما منقطعاً وإما  
مَبْنِيّاً على وصف الإبل التي ساروا إلى الممدوح عليها ، ومما يستحسن من  
خروج المحدثين قول أبي عبادة البحرى يصف الرّوض :

شقائق يحملن الندى فكأنه  
دموع التصابي في خدود الخرائد  
كأن يد الفتح بن خاقان أرفلت  
تليها بتلك البارقات الرّواعد  
وقوله :

ولو أنى أعطيت فيهنّ المني  
أسقيتهنّ بكف ابراهيم  
وقول محمد بن وهيب :

ما زال يلثمني مرّاشفه  
ويعلّني الابريق والقدح  
حتى استردّ اللّيل خلعتَه  
وبدا الصّباح كأنّ غرّته  
وبدا الصّباح كأنّ غرّته  
وجه الخليفة حين يمتدح

وقال الفرزدق :

وركب كأنّ الريح تطلب عندهم  
لهاترة من جذبها بالعصائب  
سرّوا يخبطون اللّيل وهي تلفهم  
إلى شعب الأكوار من كلّ جانب

إذا آنسوا ناراً يقولون ليها وقد خصرت أيديهم نارٌ غالب  
ومن الخروج إلى الذم، قولُ اسحاق بن ابراهيم:  
فما ذرّ قرن الشمس حتى رأيتنا من العبيّ نحكي أحمد بن هشام  
وقولُ أبي عبادة:

ما إن يعاف قذى ولو أوردته يوماً خلائق حمدويه الأ حول  
فأمّا الخروج المنقطع، فكقولُ أبي عبادة أيضاً:  
تأني رباه أن تجيب ولم تكن مستخبرٌ ليحيب حتى يفهما  
الله جار ابن المدبر كلما ذكر المكارم ما أعف وأكرما  
وقولُ أبي تمام:

لو رأى الله أن في الشيب فضلا جاوَرته الأبرار في الخلد شيباً  
كل يوم تبدى صروف الليالي خلقاً من أبي سعيدٍ غريباً  
وأمثال هذا للمتقدمين كثير، وأما إذا ابتدء بالمديح أو بغيره من الأغراض  
فالأحسن أن يكون الابتداء دالاً على المعنى المقصود، كما ابتداء أبو الطيّب  
المتنبّي قصيدته التي مدح بها سيف الدولة واعتذرله عن ظفر الرّوم [بجيشه]  
وقتلهم وأسره جماعة منهم فقال:  
غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع إن قاتلوا جنبوا وحدّثوا شجعوا  
فابتداءً بغيره من أول القصيدة.

ومن الصحّة: صحّة التفسير، وهو أن يذكر مؤلف الكلام معني يحتاج  
إلى تفسيره فيأتي [به] على الصحّة من غير زيادة ولا نقص كقول الفرزدق:  
لقد جئت قومًا لو لجأت إليهم طريد دمٍ أو حاملاً ثقل مغرم

لأُفِيَتْ فِيهِمْ مَعْطِيًا وَمَطَاعِنًا وِرَاءَكَ شَزْرًا بِالْوَشِيحِ الْمُقَوْمِ  
وَهَذَا تَفْسِيرٌ لِلأَوَّلِ مُوَافِقٌ .

فَأَمَّا فَسَادُ التَّفْسِيرِ فَكَقَوْلُ بَعْضِهِمْ :

فِيهَا أَيُّهَا الْخَيْرَانِ فِي ظَلَمِ الدُّجَى وَمَنْ خَافَ أَنْ يَلْقَاهُ بِنِعَى مِنَ الْعِدَى  
تَعَالَى إِلَيْهِ تَلَقَّ مِنْ نُورِ وَجْهِهِ ضِيَاءٌ وَمَنْ كَفَّيْهِ بِحَرًّا مِنَ النَّدَى

فَإِنَّ هَذَا الشَّاعِرَ لَمَّا قَدَّمَ فِي الْبَيْتِ الأَوَّلِ الظلمَ وَبِنِعَى الْعِدَى ، كَانَ  
الْوَجْهَ فِي التَّفْسِيرِ أَنْ يَأْتِيَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي بِمَا يَلِيْقُ بِهِ فَأَتَى بِالضِيَاءِ بِإِزَاءِ الظلمِ  
وَذَلِكَ صَوَابٌ ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَأْتِيَ بِإِزَاءِ بِنِعَى الْعِدَى بِالنَّصْرَةِ أَوْ الْعَصْمَةِ  
أَوْ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ ، فَلَمَّا جَعَلَ مَكَانَهُ ذِكْرَ النَّدَى كَانَ التَّفْسِيرُ فَاسِدًا .  
وَأَمَّا كِمَالُ الْمَعْنَى : وَهُوَ أَنْ تَسْتَوْفِيَ الأَحْوَالَ الَّتِي تَمُّ بِهَا صِحَّتُهُ  
وَتَكْمُلُ جُودَتُهُ ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِ نَافِعِ بْنِ خَلِيفَةَ الْغَنَوِيِّ :

رِجَالٌ إِذَا لَمْ يَقْبَلِ الْحَقُّ مِنْهُمْ وَيُعْطَوْهُ لَأَذُوا بِالسُّيُوفِ الْقَوَاضِبِ  
فَتَمَّ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ : وَيُعْطَوْهُ لِأَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ إِذَا لَمْ يَقْبَلِ الْحَقُّ  
مِنْهُمْ عَازِدُوا بِالسُّيُوفِ ، كَانَ الْمَعْنَى نَاقِصًا . وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ فِي النَّثْرِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ :  
فَخَلَّقَتْ بِهِ أَسْبَابَ الْجَلَالَةِ غَيْرَ مُسْتَشْعِرٍ فِيهَا النَّخْوَةَ ، وَتَرَامَتْ بِهِ أَحْوَالَ  
الصَّرَامَةِ غَيْرَ مُسْتَعْمِلٍ مَعَهَا السَّطْوَةَ ، هَذَا مَعَ دَمَائِيَّةٍ فِي غَيْرِ حَصْرٍ ، وَلَيْنَ  
جَانِبٍ مِنْ غَيْرِ خَوَرٍ . فَكَمَلِ الْمَعْنَى فِي هَذَا الْكَلَامِ لِأَنَّ مِنْ [ كِمَالِ ] الْجَلَالَةِ  
أَنْ تَزُولَ عَنْهَا النَّخْوَةُ ، وَكِمَالِ الصَّرَامَةِ أَنْ تَسْلَمَ مِنَ السَّطْوَةِ ، وَتَمَامِ الدَّمَائِيَّةِ أَنْ  
تَكُونَ بِغَيْرِ حَصْرٍ ، وَلَيْنَ الْجَانِبِ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ خَوَرٍ ، وَمِنْ هَذَا

الجنس قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه في الوالى : يجب أن يكون معه  
شِدَّة في غير عنف ، ولين في غير ضعف .

وأما المبالغة في المعنى والغلو : فإن الناس مختلفون في حمد الغلو وذمه  
فمنهم من يختاره ويقول أحسن الشعر أ كذبه ويستدل بقول المبالغة وقد  
سئل من أشعر الناس ؟ فقال : من استجيد كذبه ، وأضحك رديئه . وهذا  
هو مذهب اليونانيين في شعرهم . ومنهم من يكره الغلو والمبالغة التي  
تخرج إلى الإحالة ، ويختار ما قارب الحقيقة ودانى الصحة ، ويعيب قول  
أبي نواس :

وأخفت أهل الشرك حتى إنه      لتخافك النطف التي لم تخلق  
لما في ذلك من الغلو والإفراط الخارج [ عن الحقيقة ، والذي أذهب إليه  
المذهب الأول في حمد المبالغة والغلو لأن الشعر مبني على الجواز والتسميح ]  
لكن أرى أن يستعمل في ذلك كاد وما جرى في معناها ليكون الكلام  
أقرب إلى حيز الصحة ، كما قال أبو عبادة :

أتاك الربيع الطلق يختال ضاحكا      من الحسن حتى كاد أن يتكلما  
وقال أبو الطيب :

يطمع الطير فيهم طول أكلهم      حتى تكاد على أحيائهم تقع  
فهذان البيتان قد تضمننا غلوا لكن لما جاءت فيهما كاد قربتهما إلى الصحة .  
وأما المبالغة بغير كاد ، فكقول أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان :  
ونباله من بحر لو تعدوا      بليل أناسي النواظر لم يخطوا  
وقول النمر يصيف السيف :

تَظَلُّ تُحْفَرُ عَنْهُ إِنْ ضَرَبَتْ بِهِ      بَعْدَ الذَّرَاعَيْنِ وَالسَّاقَيْنِ وَالْهَادِي  
وَقَوْلِ النَّابِغَةِ :

تَقْدُّ السَّلُوقِ الْمُضَاعَفَ نَسِجَهُ      وَيُوقَدْنَ بِالصُّفَّاحِ نَارَ الْجُبَابِ  
وَقَوْلِ ابْنِ هَانِي الْأَنْدَلِسِيِّ :

أُمْدِيرَهَا مِنْ حَيْثُ دَارَ لَشَدَّ مَا      زَاحَمَتْ تَحْتَ رِكَابِهِ <sup>(١)</sup> جَبْرِيلاً  
وَأَمَّا اسْتِعْمَالُ الْعُلُوِّ الْخَارِجِ إِلَى الْإِحَالَةِ فِي النَّثْرِ فَقَلِيلٌ، وَأَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمَلُ  
فِيهِ الْمُبَالَغَةُ الَّتِي تَقَارِبُ الْحَقِيقَةَ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ : لَهْمُ جُودِ كِرَامٍ أَتَسَعَتْ  
أَحْوَالُهَا، وَبَأْسُ لِيُوثٍ تَتَّبِعُهَا أَشْبَاهُهَا، وَهَمُّ مَلُوكٍ انْفَسَحَتْ أَمَالُهَا، وَخَفَرُ  
صَمِيمٍ شَرَفَتْ أَعْمَامُهَا وَأَخْوَالُهَا. فَبِالْبَلْغِ لَمَّا جَعَلَ لَهْمُ جُودِ الْكِرَامِ مَعَ اتِّسَاعِ  
الْحَالِ، وَبَأْسُ اللَّيُوثِ مَعَ اتِّبَاعِ الْأَشْبَالِ، وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهُ مِنَ الْكَلَامِ،  
وَمِنَ الْمُبَالَغَةِ قَوْلُ النَّابِغَةِ الذِّيَابِيِّ :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفَهُمْ      بِهِنَّ فُلُولٍ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَابِ  
وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الْاسْتِثْنَاءُ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ لِأَنَّهُ [ قَدْ ] دَلَّ [ بِهِ ] عَلَى  
أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِمْ عَيْبٌ غَيْرُهُ لَذَكَرَهُ، وَأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ إِلَّا وَصْفَهُمْ بِمَا فِيهِمْ عَلَى  
الْحَقِيقَةِ. وَمِنْهُ أَيْضاً قَوْلُ أَبِي هِفَّانَ :

وَلَا عَيْبَ فِيْنَا غَيْرَ أَنْ سَمَّاحِنَا      أَضُرَّ بِنَا وَالْبَأْسُ مِنْ كُلِّ جَانِبِ  
فَأَفْنَى الرَّدَى أَعْمَارَنَا غَيْرَ ظَالِمِ      وَأَفْنَى النَّدَى أُمُورَنَا غَيْرَ عَائِبِ <sup>(٢)</sup>  
أَبُونَا أَبٌ لَوْ كَانَ لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ      أَبَاً وَاحِدًا أَغْنَاهُمْ بِالْمُنَاقِبِ  
وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ :

(١) فِي ٤٣٩ : بَيْنَ السُّطْرَيْنِ (لِوَأَنَّهُ). وَكَذَا فِي التَّيْمُورِيَّةِ (٢) فِي ٤٣٩ : عَاتِبَ

ففي كملت أخلاقه<sup>(١)</sup> غير أنه جواد فما يبقى من المال باقيا  
وأما التحرز مما<sup>(١)</sup> يوجب الطعن : فإن يأتي بكلام لو استمر عليه  
لكان فيه طعن ، فيأتي بما يتحرز به من ذلك الطعن كقول طرفة :  
فسقى ديارك غير مُفسدها صوب الربيع وديمة تهمة  
فلو لم يقل : غير مُفسدها لظن به أنه يريد توالي المطر عليها ، وفي ذلك  
فساد للديار ومحو لرسومها ، كما عابوا قول ذي الرثمة :  
ألا يا أسلمى يادارمى على البلى ولازال منهلاً بجرعائك القطر  
وقالوا : إذا لم يزل القطر منهلاً عليها عفي آثارها ودرس معالمها ، فاحترز طرفة  
بقوله : غير مفسدها من هذا الطعن ، على أن ذا الرثمة قد احترز بقوله :  
ألا يا أسلمى يادارمى على البلى . ولأجل هذا الغرض قال الرضى رحمه الله  
في وصف المطر المستسقى به القبر وذكر السحابة - :  
تجرى وذاك الرمس غير مُروّع منها وذاك التراب غير مُثار  
واستقبح قول أبي الطيب المتنبى في مثله :  
لساحيه على الأجدات حفش كأيدي الخليل ابصرت الخالي  
ومن الاحتراز أيضاً قول عبد الله بن المعتز بالله في صفة الخليل :  
صبينا عليها ظالمين سياطنا فطارت بها أيدي سراع وأرجل  
فانه لو لم يقل : ظالمين - لكان المعترض عليه أن يقول : إنما ضربت هذه الخليل  
لبطئها كما عابوا قول امرئ القيس :

(١) (١) في ٤٣٩ : خيراته . وفيها والتمورية : فيما

فلزَّجر أَلهوبٌ ولسَّاقِ دِرَّةٌ ولسوطٌ منها وقعُ أخرج مُهذَّبٌ<sup>(١)</sup>  
وقالوا : إذا أحوج إلى هذا كَلَّه فليس بسريع ، فقال عبد الله : ظالمين  
تحرزاً من هذا الطعن ، ومن هذا أيضاً قول أبي عبادة :

أَقْنَا أَكَلْنَا أَكَلِ اسْتِلابِ هُنَاكَ وَشَرَبْنَا شُرْبِ بَدَارِ  
وكانه خاف أن يقال هذا الذي فعلتم سُخْفٌ ، فقال :

ولم يك ذاك سخفاً غير أني رأيت الشرب سَخْفَهُمْ وقار  
وأما الاستدلال بالتمثيل : فان يزيد في الكلام معنى يدلُّ على صحته  
بذكر مثال له ، نحو قول أبي العلاء :

لو اختصرتم من الإحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط في الخصر  
فدلَّ على أن الزيادة فيما يطالب ربما كانت سبباً للامتناع منه ، بتمثيل ذلك  
بالماء الذي لا يشرب لفرط برده ، وإن كان البرد فيه مطلوباً محموداً ، ومنه  
أيضاً قول أبي تمام :

أخرجتموه بكره من سجيته والنار قد تنتضي من ناضر السلم  
وقوله :

وإذا اراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود  
لولا اشتعال<sup>(٢)</sup> النار فيما جاورت ما كان يعرف طيب عرف العود  
وقوله :

وكنَّا نرجيه على السخط والرضا وأنف القى<sup>(٢)</sup> من وجهه وهو أجدع

(١) في ٤٣٩ :

فلساق أَلهوبٌ ولسوط درة ولزجر منه وقع أهوج منعب  
(٢) - (٢) في ٤٤٢ : استعار. وفيها وأنف القى وأحسبه تصحيف .

وقول أبي عبادة :

ويحسن دَهْمًا والموت فيه وقد يستحسن السَّيْفَ الصَّقِيلَ

وقوله :

مَوَاهِبَ مَا تَكَلَّفْنَا السُّؤَالَ لَهَا إِنَّ الْغَمَامَ قَلِيبٌ <sup>(١)</sup> لَيْسَ يَحْتَفِرُ  
وَأَمَا قَوْلُ أَبِي عَبَادَةَ أَيضًا :

ورجال جاروا خلائقك الغر وليست يلامق <sup>(٢)</sup> من دروع  
فليس بتمثيل جيد ، لأنَّ السبقَ في الجرى لا يليق تمثيله بتفضيل الدروع  
على اليلامق ، وإنما كان يحسن ذلك لو قال : وَرَجَالٌ جَارَوْكَ فِي كَوْنِهِمْ  
عَصْمَةٌ [ لِي أَوْ ] جَنَّةٌ دُونِي ، أَوْ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى . فيكون تمثيل ذلك  
بالدروع واليلامق موافقًا ، فأما على الوجه الذي ذكره فإن ذلك من ردىء  
الاستدلال بالتمثيل :

ومن الاستدلال بالتمثيل على الوجه الصحيح ، قولُ النابغة الذبياني  
يُخَاطَبُ النُّعْمَانَ :

ولكنني كنت امرأً إلى جانب  
مُلُوكٍ وَإِخْوَانٍ إِذَا مَا لَقَيْتُهُمْ  
من الأرض فيه مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبٌ  
أَحْكَمُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَأَقْرَبُ  
كفعلك في قوم أراك اصطنعتهم  
فلم ترهم في شكر ذلك أذنبوا <sup>(٣)</sup>

فاستدل النابغة على انه لا يستحق اللوم بمدحه آل جفنة وقد أحسنوا

(١) بهامش ٤٣٩ : القليب البر قبل أن تبنى بالحجارة (٢) وبهامشها أيضاً

اليلق القباء فارسي معرب وجمعه يلامق (٣) في ٤٤٢ : صنعتهم . . . في مثل

ذلك أذنبوا .



إليه بما مثله من القوم الذين أنعم النعمان عليهم ، فلما مدحوه لم يكونوا عنده ملومين .

وأما الاستدلالُ بالتعليل ، فكقول أبي الحسن التّهميّ :

لو لم يكن ريقتهُ خمرَةً لما تثنّى عطفه وهو صاح

وقوله :

لو لم يكن اقحواناً نغرُ مبسمها ما كان يزداد طيباً ساعة السّحر  
وقول أبي عبادة :

ولو لم تكن ساخطاً لم أكن أذمّ الزمان واشكو الخطوباً  
وقول ابن هاني الأندلسي :

ولو لم تصافح رجلها صفة الثرى لما كنت أدري علةً للتّيمم  
[وقول الله تعالى : ( لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ) جار هذا المجرى ] ،  
فهذا مبلغ ما نقوله في المعاني مما يستدلُّ به على غيره ، لأن حصرها مما  
لا سبيل إليه على ما بيناه وقد قدّمنا ذكره .

### فصل في ذكر الأقوال الفاسدة في نقد الكلام

ذهب قوم من الرواة وأهل اللغة ، إلى تفضيل أشعار العرب المتقدمين على شعر كافة المحدثين ، ولم يجزوا أن يلحقوا أحداً ممن تأخر زمانه بتلك الطبقة وان كان عندهم محسناً ، واختلفوا في علة ذلك . فزعمت طائفة من جهالهم ، أن العلة فيه هي مجرد التقدم في الزمان ، واستمرُّوا في الترتيب فجعلوا الشعراء طبقات بحسب تواريخ أعصارهم . وقال قوم منهم : السبب

في ذلك أن المتقدمين سبقوا إلى المعاني في أكثر الألفاظ المؤلفة وفتحوا طريق الشعر وسلك الناس [فيه] بعدهم، وجروا على آثارهم. فلهم فضيلة السبق التي لا توازيها فضيلة ولا توازيها مرتبة، وإذا كان غيرهم قد استفاد منهم وأخذ ألفاظهم وأكثر معانيهم فلن يكون في الرتبة لاحقاً لهم، وإذا كان مقصراً عنهم فشعره دون أشعارهم. وقالت طائفة أخرى: إن العلة في تفضيل أشعار المتقدمين على أشعار المحدثين أن هذه الأشعار المتقدمة كانت تقع من قائلها بالطبع من غير تكلف ولا تصنع والأشعار المحدثه تقع بتكلف وتعمل، وما وقع بالطبع أفضل مما صدر عن التكلف. قالوا: ولهذا العلة استدل بأشعار المتقدمين دون أشعار المحدثين، واحتاج هؤلاء كلهم في نقد الشعر إلى معرفة قائله قبل أن يظهر لهم مذهب فيه حتى روى عن ابن الأعرابي أنه أنشد أرجوزة أبي تمام التي أولها:

وعاذل عدلته في عدله فظن أني جاهل من جهله

على إنها لبعض العرب فاستحسنها وأمر بعض أصحابه أن يكتبها له، فإمّا فعل قال إنها لأبي تمام. فقال: خرّق خرّق نخرقها. وعن الأصمعي أن

اسحاق بن ابراهيم الموصلي أنشده:

هل إلى نظرة اليك سبيل فيروّ الصدى ويشفي الغليل

إن ما قل منك يكثر عندي وكثير ممن يحب القليل

فقال له الأصمعي: لمن تنشدني؟ فقال لبعض الأعراب فقال هذا والله [هو]

الديباج الخسر واني. قال: فإنهما ليلتهما. قال: لا جرم والله إن آثار الصنعة

والتكلف بين عليهما. وذهب غير هؤلاء من أهل العلم بالشعر. فقال: إن

الطرق في نقد الشعر<sup>(١)</sup> ما قدمناه من نعوت الالفاظ والمعاني ، فأما قائله  
وتقدم زمانه أو تأخره فلا تأثير له في ذلك ، لأن القديم كان محدثاً والمحدث  
سيصير قديماً ، والتأليف على ما هو عليه لا يتغير ، وفي المحدثين من هو أشعر  
من جماعة من المتقدمين وفي المتقدمين من هو أشعر من جماعة من  
المحدثين . وإلى هذا كان يذهب أبو عثمان الجاحظ ، وأبو العباس المبرد ،  
وأبو عبادة البحرى ، وأبو العلاء بن سليمان آنفاً ، وهو الصحيح الذى  
لا يعترض العاقل فيه شك ولا شبهة وسنتكلم على ما تعلقت به تلك الطائفة  
من الشبه الفاسدة .

أما من ذهب إلى تفضيل المتقدم بمجرد تقدم زمانه فإنه لم يذهب  
في ذلك إلى علة غير مجرد الدعوى ، فلو قال له قائل : شعر المحدثين أفضل  
لتأخر زمانهم لم يكن بين القولين فرق . ثم يقال له : ما عندك في امرئ القيس  
أهو عندك في الطبقة الأولى من الشعراء أم ليس في الطبقة الأولى ؟ فإن  
قال هو في الطبقة الأولى . قيل له ولم وقد كان قبله جماعة من الشعراء معروفين  
أحدهم ابن حذام الذى قيل إنه أول من بكى على الديار ، وذكره امرؤ  
القيس في شعره فقال :

عوجا على الطلل المحيل لعلنا      نبكى الديار كما بكى ابن حذام  
وإذا كان زمان امرئ القيس قد تأخر عن زمان جماعة من الشعراء  
فيجب تفضيلهم<sup>(٢)</sup> عليه لأنك قلت إنما يفضل بتقدم الزمان فقط . فإن قال  
ليس امرؤ القيس في الطبقة الأولى بل من كان قبله أشعر وأحق بالتقدم . قيل  
أولاً إن هذا خلاف إكفاة من يفضل أشعار المتقدمين على المحدثين

(١) في ٤٤٢ : نقد الكلام (٢) وفيها : تقديمهم

لأنهم ما اختلفوا في أن امرأ القيس في الطبقة الأولى  
ثم خبرنا عن الطبقة التي امرؤ القيس منها أعرفت أن مواليدهم في وقتٍ  
واحدٍ حتى قطعت على أنهم طبقة لتساويهم في زمان الوجود. فان قال نعم!  
كذب لأن في تلك الطبقة قوماً لم يلحق أحد منهم زمان الآخر، وقد جعل  
الأعشى فيهم وهو بعد امرئ القيس بمدّة طويلة، وان قال لا يراعى في  
تفضيل المتقدمين على المحدثين قليل الزمان وانما المؤثر في ذلك الزمان الكثير.  
قيل له: نخبرنا عن من بينه وبين الأعشى من الزمان مثل ما بين الأعشى  
وامرئ القيس، أيجوز أن يجعل شعره في طبقة شعر الأعشى. فان قال:  
لا قيل له ولم وأنت قد أُلحقت الأعشى بامرئ القيس وبيدهما مثل ذلك من  
الزمان، واعتلت بأنه لا يؤثر. فكيف صار بعد الأعشى مؤثراً في الحاق  
من بعده به. وان قال: يجوز أن يجعل في طبقة الأعشى من كان بعده بمثل  
الزمان الذي بينه وبين امرئ القيس. قيل: أيجوز أن يجعل في طبقة هذا  
الشاعر من كان بعده بمثل الزمان الذي بين الشاعر الأول والأعشى؟ فان  
قال لا! يسأل عن السبب في ذلك. وقيل له ما قيل في الشاعر الأول ولا  
سبيل له إلى الفرق وان قال نعم! ألزم أن يكون شعر بعض شعرائنا اليوم  
في طبقة امرئ القيس بهذا الترتيب والنسق، وأن يجعل الشعر في طبقة  
ما هو قبله والأول في طبقة ما هو قبله حتى يكون بعض شعرائنا اليوم  
وامرؤ القيس في طبقة واحدة، هذا خلاف ما يذهبون إليه.

ويقال له: خبرنا عنك لو أنك في زمان امرئ القيس ووقفت على  
شعره أكان رأيك فيه هو رأيك اليوم. فان قال نعم! قيل له ولم وأنت إنما

تختاره اليوم وتفضله بقدمه فان كان في ذلك الوقت محدثاً عندك فحكمه حكم  
المحدث اليوم. وإن قال: بل كنت أذهب فيه إلى غير ما أذهب اليوم.  
قيل له فهل تأليفه على ما كان عليه أم تغيّر عمّا كان عليه. فان قال: تغيّر  
قيل فهو إذاً غير ما ألفه امرء القيس وهذا ما لا يقوله أحدٌ، وإن قال بل  
هو بحاله في الأكثر. قيل له: فيجب أن يكون بحاله على صفة ثم يصير  
هو بحاله على صفة أخرى من غير أن يزيد شيئاً ولا يعقل فيه غير ما يوجب  
ذلك، وهذا خارج عن المعقول ومعدود في كلام أهل الوسواس.

وأما من ذهب إلى تفضيل أشعار المتقدمين من حيث سبقوا إلى المعاني  
والألفاظ ونزل الناس بعد على سكناتهم فانه يقال له: هذا لو ثبت لدل  
على فضل المتقدمين على المحدثين ولم يدل على فضل شعر هؤلاء على هؤلاء؛  
لأنه ليس كل من كان أفضل وجب أن يكون شعره، أحسن وهذا  
الخليل هو الغاية في الذكاء والفطنة بعلموم العرب وشعره في انزل طبقة وكذلك  
غيره، من العلماء بهذه اللغة والأمر في هذا واضح لا يحتاج إلى دليل. ثم يقال له:  
ما تريد بالمعاني التي سبقوا إليها؟ أتريد جميع معاني أشعار المحدثين أو بعضها؟  
فان قال: جميعها قيل هذا جحد العيان، لأن الأمر في تفرّد المحدثين بمعان  
استنبطوها لم تخطر للعرب المتقدمين على بال أظهر من كل ظاهر، وإن  
قال بعض المعاني. قيل: إن تلك المعاني التي سبق المتقدمون إليها وأخذها  
منهم المحدثون لا يخلو الأمر فيها من أن يكونوا نظموها بحالها أو زادوا  
عليها أو نقصوا منها، فان كانوا زادوا فلهم فضيلة الزيادة كما كان لاؤلئك  
فضيلة السبق، وإن كانوا نقصوا فالمتقدمون في تلك المعاني خاصة أفضل

منهم، وإن كانوا نقلوها بحالها فتلك هي معاني المتقدمين لا يستحق المحدثون عليها حمداً ولا ذمّاً أكثر مما يجب في الأخذ والنقل .

وهذا كله يرجع إلى الشعراء دون نفس الشعر لأن المعنى في نفسه لا يؤثر فيه أن يكون غريباً<sup>(١)</sup> مخترعاً ولا منقولاً [متداولاً] ولا يغيره حال ناظمه المبتدئ المبتدع أو المحتذى المتبع ، وإنما هذا شيء يرجع إلى تفضيل السابق إلى المعنى على من أخذه منه .

فأما الألفاظ فإن كان يريد الألفاظ المفردة فتلك ليست لأحد والمحدث فيها والمتقدم واحد ، وإن كان يريد الألفاظ المؤلفة فإن المحدثين إذا أخذوا ألفاظاً قد ألفها ناظم قبلهم لم يؤثر فيها أخذهم لها ، حتى يقال إنها في شعر الأول أحسن منها في شعر الآخر ، بل تكون بمنزلة قصيدة شاعر ينتحلها آخر فلا يقال إن الانتحال أثر فيها . فإن كان هذا واضحاً فمن أين يدلُّ سبق المتقدمين إلى بعض المعاني على فضل أشعارهم على أشعار المحدثين الذين سبقوا إلى أضعاف تلك المعاني لو لا عدم التوفيق وفرط الجهل .

وأما من ذهب إلى تفضيل أشعار المتقدمين على أشعار المحدثين من حيث كانوا لم يتكلفوا أشعارهم وإنما نظموها بالطبع والمحدثون بخلاف ذلك ، فإنه يقال له : ما الدليل على أن أشعار المتقدمين كانت تقع من غير تكلف . فإن قال بهذا جاءت الروايات عنهم . قيل : الأمر بخلاف ذلك والمروى عن زهير بن أبي سلمى أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين وكان يسميها الحوليات ، ويقول خیر الشعر الحولى المحكك ، والرواة كلهم مجمعون على

هذا غير مختلفين فيه واذا فضلوا شعر زهير قالوا: كان يختار الألفاظ ويجهد في إحكام الصنعة . واذا وصفوا الحطيئة شَبَّهوا طريقته في الشعر بطريقة زهير، ويروون أن زهيراً كان يعمل نصف البيت ويتعذر عليه كماله فيتمه كعب ابنه .

وهذا كله بمعزل عن الطبع وسهولة النظم ولو لم يدلُّ على ذلك إلا قلة أشعارهم - فان ديوان بعض هؤلاء المحدثين مثل أشعار جماعة من المتقدمين في الكثرة - لكفى ذلك في تكلفهم للشعر ونصبهم فيه .

ثم يقال له: خبرنا عن هذا التكلف الذي ذكرته أهو بمن موجود في الشعر أو غير بين موجود فيه؟ فان قال: ليس بموجود فيه قيل: فلا تفضل أشعار المتقدمين على أشعار المحدثين بشيء غير موجود فيها، وإن قال بل هو موجود في أشعار المحدثين دون المتقدمين . قيل: أتذهب إلى أن التكلف موجود في جميع أشعارهم أو في بعضها؟ فان قال في جميعها كابر لأن من يزعم أن جميع أشعار المحدثين مع السهولة في أكثرها والتيسر متكلفة وجميع أشعار المتقدمين مع التوعر في أكثرها غير متكلفة فهو جاحد للضرورة لا تحسن مناظرته، وإن قال: بعض أشعار المحدثين متكلفة وبعضها غير متكلف . قيل: وكذلك أشعار المتقدمين. فقد تساؤوا عندك في هذه القضية وبطل تفرُّد المحدثين بالتكلف الذي ذكرته .

فأما الاستشهاد بأشعار هؤلاء المتقدمين فقد بيننا فيما مضى من هذا الكتاب سببه وقلنا ان تقدُّم الزمان غير موجب لذلك وإنما موجهه أن العرب الذين يتكلمون باللغة العربية ولا يخاطون أحداً ممن يتكلم بغير

لغتهم هم الذين أقوالهم حجة في اللغة، والعرب الذين خالطوا غيرهم من العجم  
وفسدت لغاتهم بالمخالطة لا يستدل بكلامهم، فلما كان العرب المتقدمون  
قبل الإسلام وفي الصدر الأول منه لا يخالطون في الأثر كثير غيرهم كانت  
أقوالهم في اللغة حجة، ولما صاروا بالملك والدولة يخالطون غيرهم ويحضرون  
ويسكنون المدن لم يستدل بلغتهم. ولهذا السبب كان أبو عمرو بن العلاء  
يعيب جريراً والفرزدق بطول مقامهما في الحضرة، وأبطل الزواة الاحتجاج  
بشعر الكميت بن زيد والطرماح لأنهما كانا حضريين، وعلى هذا فلو  
فرضنا اليوم أن في بعض القفار النائية عن العمارة قوماً من العرب  
لا يخالطون غيرهم وكانوا قد أخذوا اللغة عن مثلهم وكذلك إلى حين ابتداء  
الوضع لوجب أن يكون قولهم حجة كأقوال المتقدمين وإن كانوا محدثين.  
وإذا كان هذا مفهوماً فليس يوجب صحة الكلام بالعربية حسن النظم،  
لأن ذلك لو وجب لكان كل عربي شاعراً والأمر بخلاف ذلك، والشعراء  
من العرب المتقدمين بالاضافة إلى من ليس بشاعر جزء من الوف الوف.  
وقد ذكرت في نقد الكلام أن لا يكون المعنى فاحشاً، وعيب شعر  
أبي عبد الله الحسين [بن أحمد] بن الحجاج بما تضمنه من فحش المعاني،  
وليس الأمر عندي على ذلك لأن صناعة التأليف في المعنى الفاحش مثل  
الصناعة في المعنى الجميل ويطلب في كل واحد منها صحة الغرض  
وسلامة الألفاظ على حد واحد وليس لكون المعنى في نفسه فاحشاً أو  
جميلاً تأثير في الصناعة، ولهذا ذهب قوم إلى استحسان المعنى الغريب وليس  
للاختراع في المعنى نفسه تأثير إلا كما للمتداول، وقد أومأنا إلى هذا فيما



تقدّم وبيّنّا أنّه شيء لا يرجع إلى الشعراء دون المعاني والشبهة في مثل هذا  
ضعيفة [جداً].

وزَهَبَ قومٌ أيضاً إلى حُسن التّريديد وهو أن يعلق الشّاعر لفظاً  
في البيت بمعنى ثم يردّها فيه بعينها ويُعلّقها بمعنى آخر كما قال زهير:  
مَنْ يَلْقَى يوماً على عِلّاته هَرِمًا      يلق السّاحة منه والندي خلُقًا  
وقال أبو نُوّاس:

صفراء لا تنزل الأحران ساحتها لو مسّها حجرٌ مسّته سرّاء  
وهذا عندي لا تعلق له بالنقد لأن التّأليف في هذا التريديد كسائر  
التّأليف في الألفاظ التي لا يستحقّ به حمداً ولا ذمّاً، ولا يكسبها حسناً  
ولا قبحاً. وقد صنّف قوم في نقد الشعر رسائل ذكروا فيها أبواباً من  
الصنّاعة لا تخرج عما ذكرناه في كتابنا هذا، إلا أنهم ربما جعلوا للمعنى  
الواحد عدة أسماءٍ كالترصيع الذي يسمونه ترصيعاً وموازنه وتسميطاً وتسجيعة  
وهو كله يرجع إلى شيء واحد، وإذا وقف على ما صنّفوه في هذا الباب  
وجد الأمر فيما قلنا ظاهراً والتكرير بيننا واضحاً، وقد يذهب كثير  
ممن يختار الشعر إلى تفضيل ما يوافق طباعه وغرضه، ويذهب قوم إلى  
اختيار ما لم يتداول منه حتى يكون للوحشى الذي لم يشتهر مزية عندهم  
على المعروف المحفوظ، ويُخالفهم آخرون فيختارون سائر الشعر على خامله  
ومشهوره على مجهوله، ويستحسن قوم الشعر لأجل قائله فيختارون أشعار  
السادات والأشراف ورؤساء الحروب ومن يوافقهم في النحلة والمذهب،  
ويعتد إليهم بالموودة أو النسب. وهذه كلها أقوال صادرة عن الهوى ومقصورة

على محض الدعوى من غير دليل يعضدها ، ولا حجة تنصرها ، والطريق  
الذى يؤدى إلى المقصود من معرفة المختار فى الألفاظ والمعانى هو ما ذكرناه  
ونبهنا عليه ، ومن تأمله علم الإصابة فيه بمشيئة الله وعونه .

### فصل فى [ ذكر ] الفرق بين المنظوم والمنثور

وما يُقال فى تفضيل أحدهما على الآخر

أما حدُّ النثر : فهو حد الكلام الذى ذكرناه فى هذا الكتاب ، وأما  
حد الشعر فهو كلام موزون مقفى يدل على معنى . وقلنا : كلام ليدل على جنسه .  
وقلنا : موزون لنفرق بينه وبين الكلام المنثور الذى ليس بموزون . وقلنا :  
مقفى لنفرق بينه وبين المؤلف الموزون الذى لا قوافى له . وقلنا : يدل على  
معنى لنحترز من المؤلف بالقوافى الموزون الذى لا يدل على معنى .

وسمى شعرًا من قولهم شعرتُ بمعنى فطنتُ والشعر الفطنة كأن الشاعر  
عندهم قد فطن لتأليف الكلام ، وإذا كان هذا مفهوماً فأقل ما يقع عليه اسم الشعر  
بيتان لأن التقفية لا يمكن فى أقل منهما ، ولا تصح فى البيت الواحد لأنها  
مأخوذة من قفوت الشيء إذا تلوته ، وقد ذهب العروضيون إلى أن أقل  
ما يُطلق عليه اسم الشعر ثلاث أبيات . وليس الأمر على ما ذهبوا إليه لأن  
الحد الصحيح قد ذكرناه وهو يدل على أن البيتين شعر ، فأما اعتلال بعضهم  
بأن البيتين قد يتفقان فى كلام لا يقصد قائله الشعر ولا يتفق ثلاثة أبيات  
فيما لا يقصد مؤلفه الشعر فاعتلال فاسد ، لأنه إن كان يريد بالبيتين مثل  
قول امرئ القيس :

قفا نبتك من ذكرى حبيب ومَنْزلٍ بسقط اللوى بين الدَّخول فحول  
فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجته من جنوبٍ وشمالٍ  
فذلك لا يتفق إلا في كلام يقصد به الشعر ، وإن كان يريد بالبيتين  
مثل ما استشهد به من قول العامة: زمارة مليحة بقطعة صحيحة . فقد يتفق  
من هذا الجنس ثلاثة أبيات في كلام لا يقصد به الشعر ، فالذي ذكره  
دعوى لادليل عليها . وإذا كان هذا بيننا فالفرق بين الشعر والنثر بالوزن  
على كل حال ، وبالتقفية إن لم يكن المنشور مسجوعا على طريق القوافي  
الشعرية ، والوزن هو التأليف الذي يشهد الذوق بصحته أو العروض . أما  
الذوق فلا يرجع إلى الحسّ وأما العروض فلا أنه قد حصر فيه جميع  
ما عملت العرب عليه من الأوزان فتم عمل شاعر شيئا لا يشهد بصحته  
الذوق وكانت العرب قد عملت مثله جاز له ذلك كما ساع له أن يتكلم بلغتهم .  
فأما إذا خرج عن الحسّ وأوزان العرب فليس بصحيح ولا جائز لأنه  
لا يرجع إلى أمر يسوغه والذوق مقدّم على العروض فكل ما صحّ فيه لم  
يلتفت إلى العروض في جوازه ، ولكن قد يفسد فيه بعض ما يصحّ  
بالعروض على المعنى الذي ذكرناه كالزحافات المروية في أشعار العرب  
المذكورة في كتب العروض ، وهو الأصل الذي عملت العرب الأول  
عليه . وإنما العروض استقراء للأوزان حدث بعد ذلك بزمان طويل .  
وأما التفضيل بين النظم والنثر فالذي يصلح أن يقوله من يفضل النظم أن  
الوزن يحسن الشعر ، ويحصل للكلام به من الرونق ما لا يكون للكلام المنشور ،  
ويحدث عليه من الطرب في امكان التلحين والغناء [ به ] ما لا يكون

للكلام المنشور ، ولهذه العلة ساغ حفظه أكثر من حفظ المنشور حتى لو  
اعتبرت أكثر الناس لم تجد فيهم من يحفظ فصلاً من رسالة غير القليل .  
ولا تجد فيهم من (لا) يحفظ البيت أو القطعة إلا اليسير ، ولو لا ما انفرد به من  
الوزن الذي تميل إليه النفوس بالطبع لم يكن لذلك وجه ولا سبب .

ونقول إن الشعر يدخل في جميع الأغراض كالنسيب والمديح والذم  
والوصف والعتب ، والنثر لا يدخل في جميع ذلك فإن التشبيب لا يحسن  
في غير الشعر وكذلك غيره من الأغراض ، وما صالح لجميع ضروب  
الكلام وصنوفه أفضل مما اقتصر على بعضه .

وأما الذي نقوله من تفضيل النثر على النظم : فهو أن النثر يعلم فيه  
أمر لا تعلم في النظم كالمعرفة بالمخاطبات ، وبينه الكتب والعهود  
والتقليدات ، وأمر تقع بين الرؤساء والملوك يعرف بها الكاتب أمورهم  
ويطلع على خفي أسرارهم ، وأن الحاجة إلى صناعة الكتابة ماسة والانتفاع  
بها في الأغراض ظاهر . والشعر فضل يستغنى عنه ولا تقود ضرورة  
إليه وأن منزلة الشاعر إذا زادت وتسامت لم ينل بها قدراً عالياً ولا ذكراً  
جميلاً ، والكاتب ينال بالكتابة الوزارة فما دونها من رتب الرياسة ،  
وصناعة تبلغ بها إلى الدرجة الرفيعة أشرف من صناعة لا توصل صاحبها  
إلى ذلك ، وإن أكثر النظم إذا كشف وجد لا يعبر عن جد ولا يترجم  
عن حق ، وإنما الحدق فيه الإفراط في الكذب والغلو في المبالغة ،  
وأكثر النثر شرح أمور متيقنة وأحوال مشاهدة ، وما أكثر فيه الجد  
والتحقيق أفضل مما أكثر فيه المحال والتقريب [ وقد يتسع الكلام  
فيما لا يخرج عن هذا الفن وهذه الجملة كافية في مثل هذا الموضوع ]

### فصل فيما يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفته<sup>(١)</sup>

الذي يحتاج مؤلف الكلام إليه من معرفة اللُّغة التي هي لغة العرب  
قدر ما يعرف كل شيء باسمه الذي وضعته له . ويجب أن يكون ذلك الاسم  
أفصح أسمائه إن كانت له عدة أسماء ؛ وقد بينا الطريق إلى معرفة الفصيح  
فيما مضى من كتابنا هذا ، فإذا عرف ما ذكرته من اللُّغة احتاج إلى معرفة  
ما يتصرف ذلك الاسم عليه من جمع وتثنية وتذكير وتأنيث وتصغير  
وترخيم ليورده على جميع<sup>(٢)</sup> ما يتصرف فيه صحيحاً غير فاسد ، ولهذا افتقر  
إلى علم النحو وسأذكر قدر ما يحتاج منه فإذا علم ما أشرت إليه افتقر إلى  
معرفة عدة أسماء لما يقع استعماله في النظم والنثر [ كثيراً ] ليجد إذا ضاق به  
موضع أو حذر عليه وزن إيراد اسم<sup>(٣)</sup> العُدول إلى غيره .

ويحتاج في علم النحو إلى معرفة إعراب ما يقع له في التأليف حتى  
لا يذكر لفظة إلا موضوعة حيث وضعها العرب من إعراب أو بناء على  
حسب ما وردت عنهم ، وليس لأحد أن يظن أن هذا هو معرفة النحو  
كله والإشتمال على جميع علمه لأن الكثير من النحو علم تقدير مسائل  
لا تقع اتفاقاً في النظم ولا في النثر ، وكذلك التصريف من علم النحو لا يكاد  
مؤلف الكلام يحتاج إلا إلى [ الشيء ] اليسير منه ، فاما أن يكثر منه حتى  
يسوغ له أن يبنى من الدال في قد مثل عصفور وغير ذلك من مسائل قد

(١) ٤٤٢ : ذكر ما يحتاج مؤلف الكلام إلى المعرفة به .

(٢) في ٤٣٩ : على سائر (٣) وفيها بعد اسم : وزن إيراد اسم العُدول الخ مكررة

وضعت في هذا الجنس فما لا أرى النحوى يفتقر إلى معرفته فضلاً عن غيره .  
ويحتاج الشاعر خاصة إلى معرفة الخمسة عشر بحراً التي ذكرها الخليل  
ابن أحمد وما يجوز فيها من الزحاف ولست أوجب عليه المعرفة بها ولينظم  
بعلمه فان النظم مبني على الذوق ولو نظم بتقطيع الأفاعيل جاء شعره مُتكافئاً  
غير مرضى ، وإنما أريد له معرفة ما ذكرته من العروض ، لأن الذوق ينبو  
عن بعض الزحافات وهو جائز في العروض وقد ورد للعرب مثله فلولا  
علم العروض لم يفرق بين ما يجوز من ذلك وبين ما لا يجوز .

ويفتقر أيضاً من العلم بالقوافي إلى معرفة الحروف والحركات التي يلزم  
إعادتها وما يصلح<sup>(١)</sup> أن يكون رويّاً أو ردفاً مما لا يصلح<sup>(٢)</sup> .

ويحتاج أيضاً إلى معرفة المشهور من أخبار<sup>(٣)</sup> العرب وأحاديثها  
وأنسابها وأمثالها ومنازلها وسيرها ، وصفة الحروب التي كانت لها وما له  
قصة مشهورة وحديث مأثور ، فانه قد يفتقر في النظم إلى ذكر شيء منه ،  
ويكون للمعنى به تعلق شديد وإذا ورد استحسن .

ويحتاج الكاتب إلى جميع هذا أيضاً ويختص بما يفتقر إليه من معرفة  
المخاطبات وفنون المكاتبات والتوقيعات ، ورسوم التقليدات مع الاطلاع  
على كتاب الله تعالى وشريعته وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته ،  
فانه مدفوع إلى تقليد الولاة وعهود القضاة والتوقيعات في المظالم والمكاتبة  
في ضروب الحوادث .

(١) - (١) في ٤٤٢ : وما يصلح . . وما لا يصلح

(٢) في التيمورية : من أشعار العرب .

وبالجملة أن مؤلف الكلام لو عرف حقيقة كل علم واطلع على كل صناعة،  
لأثر ذلك في تأليفه ومعانيه وألفاظه، لأنه يدفع إلى أشياء يصفها فاذا خبر  
كل شيء وتحققه كان وصفه له أسهل ونعته أمكن، إلا أن المقصود في هذا  
الموضع بيان ما لا يسعه جهله دون ما إذا علمه أثر عنده علمه، فإن ذلك لا يقف  
على غاية. والوصية لهما ترك التكلف والاسترسال مع الطبع وفرط التحرز  
وسوء الظن بالنفس ومشاورة أهل المعرفة، وبغض الاكثار والاطالة  
وتجنب الاسهاب في فن واحد من فنون الصناعة، فإن كلام الانسان  
ترجمان عقله ومعيار فهمه وعنوان حسه والدليل على كل أمر لولاه لحق منه  
وبحسب ذلك يحتاج إلى فضل التثقيف واجتماع اللب عند النظم والتأليف.  
وإذ قد انتهى بنا القول إلى هذا الموضوع فالواجب أن نختم الكتاب  
لأننا قد وفيينا بجميع ما شرطناه في أوله وقد كنا عزمنا على أن نصله بقطعة  
مختارة من النظم والنثر يتدرب بالوقوف عليها في فهم ما ذكرناه من أحكام  
البلاغة، وكشفناه من أسرار الفصاحة، لكننا فرقنا من الاطالة والتثقيب  
على الناظر فيه بالملل والسآمة فعد لنا إلى وضع ذلك في كتاب مفرد. ونحن  
نستغفر الله من خطئ القول كما نستغفره من خطأ العمل، ونسأله أن يمن  
علينا بالهداية والعصمة والسلامة في الدنيا والآخرة انه سميع مجيب  
تم الكتاب بحمد الله ومنه وحسن توثيقه يوم الأحد مستهل  
جمادى الآخرة من سنة خمس وستين وستمائة على يد العبد الفقير احمد بن  
أبي الفتح بن محمود الشيباني تجاوز الله عنه. والحمد لله وحده، وصلاته على  
سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلامه، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وعلى الأصل المنقول منه وهو بخط أمين الدين ياقوت الموصلية  
ماصورته :

وهذا حكاية ما كان في آخر نسخة الأصل بخط المصنف الشيخ  
أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان رحمه الله : تم كتاب سر الفصاحة  
بعون الله ووقع الفراغ من تصنيفه يوم الأحد الثاني من شعبان سنة أربع  
وخمسين وأربعمائة ونقلت هذه النسخة من الأصل في شهر رمضان سنة  
خمس وخمسين وأربعمائة وكتب عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان حامداً  
لله تعالى على نعمه ومُصلياً على رسوله محمد المصطفى والأئمة الأبرار الطاهرين  
من عترته والله حسبه ومُعينه .

آخر ما كان على أصل هذه النسخة وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
وصحبه الطيبين الطاهرين وسلامه وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وعلى آخر أصل نسخة المرحوم أحمد تيمور باشا :

كل الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ومنه وصلى الله على سيدنا  
محمد خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين  
ووافق الفراغ منه في الثالث من شهر ذي القعدة سنة تسع وسبعين وستمائة .  
كتبه العبد الفقير إلى رحمة مولاه الغني به عن سواه محمد بن اسماعيل  
ابن عمر بن أبي بكر الحميدي الشافعي تاب الله عليه وغفر له ولوالديه  
وللناظرين فيه ولو لديهم ولمن دعا لهم بالمغفرة والرحمة وجميع المسلمين آمين



استدراكات وتصحيحات

ص	س
٣	١٣
٤	٣
	١١
	١٧
	ص ١٥ س ٣ وما بعده
٦	٢
	٦
	٨
٧	١
	١٦
٩	٧
	٩
١١	١
١٣	١١
	١٢
١٨	١٤

ص	س
١٨	١٥
١٩	١٠
	١٣
٢٠	١
٢٢	١٠
٢٧	٧
٢٧	٩

( بينهما ) : ( يَدْنَهُمَا )  
 ( مرض ) : ( مَرَضِيٌّ )  
 ( أن واضع الخط ولاى آتى ) : أراد الحروف ، الواو واللام الف والياء والصواب أن توضع هكذا - و ، لا ، ي - وهى حروف العلة الواو والألف والياء  
 ( وقد توصلوا ) صوابها : ( قد ... )  
 ( ثم من أقصى اللسان مخرجُ القاف ) ، الكلام ناقص ، فإن مخرج القاف من أقصى اللسان مما يلي الحلق ومافوقه من الحنك الأعلى . . . وقال شريح : أن مخرجها من اللهاة مما يلي الحلق ومخرج الخاء . . . وقول شريح هو أشبه بالصواب عندنا  
 ( وكونه مفيداً ) صوابها : ( كَوْنُهُ ... ) . ثم قوله ( ومضى فى بعض كلام أبى هاشم ) جملة غامضة فإنه لم يمض فى الكتاب إشارة إلى شيء من ذلك ولعل الصواب ( ومثله فى بعض كلام ... )  
 قوله ( والمهمل ما لم يوضع ... ) جملة ركيكة مضطربة ولعل صوابها ( والمهمل ما لم يُوضَعَ - فى اللغة التى أضيف إليها أنه مهمل فيها - لشيء من المعانى والفوائد ) ومثل هذا النص الذى أثبتناه قد ورد فى ص ٣٧ من ١٨ وما بعده مع قليل من الاختلاف

	س	ص
(ويقالُ: لأصل الدين... صوابها: (ويقال لأهلِ)	٦	٢٩
(واستطرف) لعل الصواب (واستكره...)	٣	٣١
(فيظنُّ أنها أن) لعل الصواب: (فيظنُّ لها أن...)	٦٥	٣٦
(بحسن قول... صوابها: (بجنس قول...)	٨	
(ويكون نحن... صوابها: (ونكون...)	٨	٣٧
(ومن شأن ما ينفصل... الخ) صوابها: (ومن شأن ما ينفصل عن الحى أن لا يوجب له حلاً، لأن...)	٩٥	
(أمراً به) صوابها: (أمراً له)	١٦	
(لا يخرج) » : (لا تخرج)	٩	٣٨
(والتشبيه) » : (والتنبيه...)	١٠	
(أوالذى) » : (والذى...)	١٩	
(الصدأ) » : (الصدى) وأتى بعد ذلك (الصدأ)	٦	٤٠
وصوابه ما ذكرناه		
(والصوت فلاشبهة) صوابها: (وأما الصوت...)	١٦	٤١
(الاستفادة بعقد... صوابها: (كالاستفادة...)	١	٤٢
(أولغت) صوابها: (أولعت) بالعين المهملة	١٨	٤٣
(يُبَيِّن) » : (يَبِينُ)	١٢	٤٥
(كثيرة) » : (كبيرة)	١٤	
(يدلُّك) » : (تدُلُّك)	٩	٥٠
(بنسعة) » : (بنسعة) وهى سيرة من الأدم المضافور	١٢	٥١



ص	س
	وشرح بالهامش حوازيق وليس الصواب فيما تأوله كانه على نسخة الأصل فالحازقة والحزاقة في اللغة العير وهي كلمة طائفة
٧٧	٩ (ولا فقر . . .) صوابها: (فلا . . .)
٧٨	٣ (الكلكل) صوابها: (الكلكل)
	٥ (الأضخما) صوابها: (الأضخما)
٧٩	٣ (لأنه موافق) صوابها: (إلا أنه . . .)
٨١	٣ (عبرة) صوابها: (عبرة)
٨٢	٥ (رويحه) صوابها: (رويحة)
	٩ (وميضه) » : (وميضه)
٨٤	٥ (فقد) » : (قد)
٨٦	٢ (التمعث) » : (التمعث) بالغين المعجمة
	٨ (أجهد) لعلها: (جهد)
٨٧	١٧ (وكون) صوابها: (كون) بغير واو
٩١	٣ (ويعتبر) » : (ويختبر)
	١٨ (ذلك ذلك) صوابها: (ذلك) واحدة حسب
٩٩	١٨ (جمع) » (يرجع)
١٠١	١٠ (بالنجم) صوابها: (بالنجم) وقال السكري في شرح هذا البيت أنه أراد (يافتانان)
١٠٢	٢ (يكون متكلمًا) صوابها: (أن يكون)
١٠٥	١٦ (دليل) صوابها: (دلائل)
١٠٦	١٠ رواية اللسان:

« وتركبُ خيلاً لا هَوَادَةَ بينها  
وتَشْقَى الرماحُ بالضياطرة الحُمْرِ »  
وقال ابن سيده يجوز أن يكون عَنَى أن الرماح تشقى بِهِمْ،  
أى أَنَّهُمْ لا يَحْسِنُونَ حملها ولا الطعن بها؛ ويجوز أن يكون  
على القلب أى تشقى الضياطرة الحُمْرُ بالرماح يعنى أَنَّهُمْ  
يقتلون بها - والضياطرة هم الضخام الأجسام الذين  
لا غَنَاءَ عندهم

	س	ص
( كيف يموت من يعشق ؟ ) وصوابها : ( كيف لا يموت )	٨	١٠٧
( والتروح ) صوابها : ( والترويح )	١	١١٣
( فى غير ) » : ( هى غير )	١١	١٢٧
( نُحِزُّ ) صوابها : ( نَحِزُّ )	٨	١٣٠
( الكبرياء الكبر ) صوابها : ( . . . من الكبر )	١١	١٣٠
( بَسَادًا ) صوابها : ( فَسَادًا )	١٧	١٤١
( كُنْتُ ) صوابها : ( كُنْتَ )	١٩	١٤٣
( وَأَرْجُلَنَا ) » : ( وَأَرْحُلُنَا ) بالحاء المهملة	١	١٤٨
( أبا الله ) » : ( أبى الله )	١٢	١٥٠
( مَنْ ) » : ( مَن )	١٤	
( أُنَى ) » : ( أُتَى ) وفى رواية آتَى	١٥	١٥٣
( أُنَى ) » : ( أُنَى )	١٧	

	س	ص
( جعت ) » : ( جُعِلْتُ )	١٨	١٥٤
( حريث بن عقاب ) صوابها : ( حُرَيْثُ بْنُ عَنَابٍ ) بفتح العين والنون المشددة وهو من شعراء طيء ، إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، هاجى جريراً	١٥	١٥٥
( إنَّ علي ) صوابها : ( إِنِّي )	١٢	١٥٨
( كَأَنَّ ) » : ( كَانَ )	١٦	
( وَمَنْ ) » : ( وَمِنْ )	٥	١٥٩
( هَ يَأَى ) » : ( لَهُ )	٢	١٦٠
( تَفَرَّى ) » : ( تَفَرَّى )	٤	
( يتخيل لأجله ) صوابها : ( يتخيلُ أَنَّهُ لِأَجْلِهِ )	١	١٦٤
( تُتَّبِعُ ) صوابها : ( تَتَّبِعُ )	١	١٦٥
( يَأْتِي ) » : ( يَأْتِي )	٦	
رواية ديوان البحترى بيتان فقط وهما : تذكرتُ أقواماً ملكتُ بُعِيدَهُمْ ولم يلبسُوا دنياك حين استجدتِ ولا علموا أن المكارم أبديتُ جداعاً ولا أن المظالم رُدَّتْ ولم نوفق إلى صواب رواية البيت الثاني إذ لم نتبين معنى قوله ( جداعاً ) بالذال المهملة في الديوان ولا قوله ( جداعاً ) بالذال المعجمة في هذا الكتاب	٨	١٧٢

	س	ص
( يُطِير ) صوابها : ( تُطِيرُ )	٢	١٧٣
( فأسف ) » : ( فأسعف )	٥	
( محتمل ) يعنى بذلك يحتمل معانى مما يسوء السامع وذكر بعد قول ذى الرمة ( مابال عينك منها الماء ينسكب ) فقال له هشام : بل عينك ، وذلك أن عين عبد الملك كانت تدمع دائماً فتوهم أنه عرض به	١٢	١٧٤
( حتى ) صوابها : ( حَى ) ورواية ديوانه « له الويل من ليل بطاء أواخره ووشك نوى حى تزم أباعره »	١٩	١٧٥
( ووقيت ) صوابها : ( ووؤقت ) بغير تشديد	٥	١٧٦
( معنا ) » : ( معنى )	١٧	
( فقد ) » : ( وقد )	٣	١٧٧
( مبنى ) » : ( يُنبئ ) ونص ابن قدامة في نقد الشعر ( مُتَّبَعِيٌّ لِأَن تَكُونُ ... )	١٦	١٧٨
( طفل ) صوابها : ( طَفَلَ )	١	١٨١
( إذا أقل وإذا أكثر ) صوابها : ( إذا قلَّ ، وإذا كثر )	٦	١٨٣
رواية ديوانه ( ذى الغضبة )	٨	١٨٤
( للوم ) صوابها : ( لِلُّومِ )	١٩	
( عددت ) صوابها : ( عَدَدْتِ )	٢	١٨٧



ص	س
١٨٨	٩
(وكان) صوابها: (وكانّ)	
١٩٠	٩
(فكان) » : (فكانّ)	
١٩١	١٥
(وباسط) » : (وباسطّ)	
١٦	١٦
(عبد الله بن الزبير) صواب اسمه (عبد الله بن الزبير) بفتح الزاي وكسر الباء بعدها ياء	
١٩٢	٢
(دونهما) صوابها: (دونها)	
١٩٣	١٦
(قولهم) » : (قولهمّ)	
١٩٧	١٦
(المتقاطع) » : (المتقاطع)	
١٩٨	١٩
(أنفسكم) » : (أنفسكمّ)	
٢٠٠	٨
(يحد) » : (يحدّ)	
٩	٩
(الروماني) » (الرومانيّ) قالوا هو أبو الحسن علي بن عيسى ونسبته إلى قصر الرّمان بلدة بواسط في العراق مولده سنة ٢٩٦ وتوفي ليلة الأحد ١١ جمادى الأولى سنة ٣٨٤	
٢٠١	٢
(مفكرًا) صوابها: (مفكرًا)	
٥	٥
(البغية) الأفسح (البغية) بالضم	
١٠	١٠
(أعطيتهم) صوابها: (أعطيتهم) بغير تشديد	
٢٠٣	١٠
(كلّ) » : (كلّ)	
٢٠٤	٧
(حرّم) » : (حرّم)	
١٢	١٢
(الraith) » : (الraith)	

	س	ص
(أَحَدٌ) : » (أَحَدٌ)	٩	٢٠٥
(أُذْرِعُ) : » (أُذْرِعُ)	١٥	
(الْحَمِيمَ) : » (الْحَمِيمَ)	٢	٢٠٦
(تُمْكِنُ) : » (تُمْكِنُ)	٦٥	٢٠٩
(الكَلَامَ) : » (الكَلَامَ)	١٧	
(فُرُوعَ) : » (فُرُوعَ)	١٨	٢١٠
(الصَّدَى) : » (الصدا)	٥٥	٢١١
(أَعْلَى) : » (أعلا)	١٩	
(وتأبى) صوابها: (ويأبى)	١٨	٢١٢
(أَحْسَنُ) صوابها: (أَحْسَنُ)	٢	٢١٤
(والانجيل .. والزبور) صوابهما: (والانجيل و... والزبور)	٥٥	
(يحسن ... التناقض) صوابهما: (يحسن ... التناقض)	١٠	٢١٥
(مطوب) صوابها: (مطلوب)	١١	٢٢٤
(فيدفع) : » (فيدفع)	١٥	
(أطعنوا) : » (أطعنوا)	١٦	
لعلَّ صواب إنشاده « فلا كمدى يَفنى ولا لك رَحمةٌ » وقوله « رَحمةٌ » هذا ماورد في المنتخل للشعالبي صفحة ١٢٢ ورواها لبشار	١	٢٢٥

	س	ص
(قبولها) صوابها: (قبولها)	١٢	
(قدّمت) صوابها: (قدّمت)	١١	٢٢٦
(أسأت) »: (أسأت)	١٢	
(فأقصرُوا) »: (فأقصرُوا)	١٤	٢٢٩
(وكلّا) »: (وكلّا)	٨	٢٣٠
(فلولها... بدو) صوابها: (فلولها... بدو)	١	٢٣١
(يشبهه) صوابها: (يشبهه)	١	٢٣٢
(نداك) »: (نداك)	١٨	
(وتلك واحد) هذه زيادة لامعنى لها ولم تهتدلصوابها حين عدت من كلام المؤلف	١١	٢٣٤
(المرى) صوابها: (المرى) وهو مجرى الطعام والشراب من الحلق	١٨:١٦	٢٣٦
(قدح) صوابها: (قدح)	١٧	٢٣٧
(الأبنوسى) صوابها: (الأبنوسى)	١	٢٣٩
(مشى) صوابها: (مشى)	١٦	
(وانتقينا... والتفتنا) صوابها: (وانتقينا... والتفتنا)	١٨	
(الذسيب) صوابها: (الذسيب)	٤	٢٤٣
(العزال) »: (العزال)	٥	
(هجرت) »: (هجرت)	١٣	

	س	ص
(أبو ذؤيب) صوابها: (أبو ذؤيب)	٤	٢٤٤
(سَلَام) » : (سَلَام) يعني سلامة القسِّ صاحبته	٢	٢٤٥
(تغلب) » : (تغلب)	١٦	
(جَدْب) » : (جَدْب)	٣	٢٤٦
(النَّدى) » : (النَّدى)	٨	
(إِنَّا) ... وَإِنَّا) صوابهما: (أَنَا ... وَأَنَا)	٣	٢٤٨
(القاسم) » : (القاسم)	١٨	٢٥٠
(ورفيع) » : (ورفيع)	١٣	٢٥٢
(الانهاض) » : (الانهاض)	١٤	
(وقتلهم) » : (وقتلهم)	١٥	٢٥٤
(يادار) » : (يادار)	٧	٢٥٨
(أَكَلْنَا) » : (أَكَلْنَا)	٤	٢٥٩
(سُخِف) » : (سُخِف)	٥	
(أَنْف) » : (أَنْف)	١٨	
(لأحقابهم) » : (لأحقابهم)	٤	٢٦٢
(خَرَّق ... ) » : (خَرَّق ... ) على صيغة الأمر	١٤	
(فَيْرَوِي) » : (فَيْرَوِي)	١٦	
(ابن خدام) » : (ابن خدام)	١٦، ١٤	٢٦٣

## الملحق

من كتاب المثل السائر لابن الأثير

و

الفهارس

الفهرس الأول للأعلام - الاسم الذي يتكرر  
ذكره في الصفحة الواحدة نضع له بعد الرقم (م) وهذه  
العلامة - بين الرقمين إشارة إلى أن الاسم ذكر مكررا  
من صفحة كذا إلى كذا.

الفهرس الثاني لمواضيع الكتاب وأكثر هذا  
الفهرست وجدته بخط المرحوم أحمد تيمور باشا في أول  
نسخته المخطوطة .

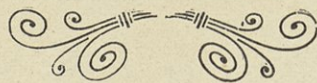
تم والله الحمد طبع كتاب سر الفصاحة ، وكنت حين اعترمت على طبعه كلفت الأستاذ على أفندى فوده أن يباشر تصحيحه على النسختين المحفوظتين بدار الكتب المصرية : الأولى - وهي التي اعتمدا على الطبع عنها والتي نشير إليها برقم ٤٤٢ - مأخوذة بالتصوير الشمسي عن الاصل المحفوظ في مكتبة طوب قوبو بالقسطنطينية : والثانية - وهي التي لنا نراجع عليها ونشير إليها برقم ٤٣٩ المأخوذة بالتصوير الشمسي أيضا عن النسخة المحفوظة بدار الكتب الملكية ببرلين . وأتم الأستاذ فوده أفندى إلى آخر الملزمة الخامسة وتراخى الأمر عن طبعه الى أوائل هذا العام المبارك سنة ١٣٥٣ فقامت بتصحيحه بنفسى واعتمدت من أول الملزمة السادسة على النسخة البرلينية لأننى توهمت أنها منقولة رأسا عن نسخة المؤلف وأثبت الزيادة التي في النسخة الترية بين مربعين [هكذا] ومن أثناء الملزمة الثامنة وقفت على نسخة ثالثة بخزانة المرحوم احمد تيمور باشا فراجعت عليها باقى الملازم الى آخر الكتاب واثبت ما وجدته من الاختلاف فى اسفل صفحاته . وقد بذلت جهد المستطاع فى ذلك ولعلنى أكون وفققت الى خدمة الكتاب

ثم أضفت الى هذا المجهود أن عرضت النسخة قبل تسليمها الى القراء الكرام على صديقى الفاضل المحترم الاستاذ محمود محمد شاكر فقراها قراءة معان وكتب ما عن له من الاستدراك وصواب ما وجدته من الأخطاء وذلك من صفحة ٢٧٧ - ٢٨٨ ثم تقدم الى بفائدة جلييلة وهو أن الحق به اعتراضات الكاتب الأديب ضياء الدين أبى الفتح نصر الله بن الاثير الجزرى فى كتابه المثل السائر فيها أنا أقدم ذلك كالمحقق فى ذيل

الكتاب وتلك حسنة من حسناته حفظه الله تعالى مشيرا في صدر  
الاعتراض الى صفحات الكتاب عن النسخة المطبوعة بالمطبعة  
الأميرية ببولاق، وبالرقم الثاني إلى صفحات كتابنا سر الفصاحة .

قال ابن الاثير في فاتحة كتابه مانصه :

وبعد فان علم البيان لتأليف النظم والنثر بمنزلة أصول الفقه للاحكام  
وادلة الاحكام وقد ألف الناس فيه كتباً و جلبوا ذهباً و حطباً ، وما من  
تأليف إلا وقد تصفحت شينه و سينه و علمت غثه و سمينه ، فلم أجد ما ينتفع  
به في ذلك إلا كتاب الموازنة لابي القاسم الحسن بن بشر الأمدى ، وكتاب  
سر الفصاحة لأبي محمد عبد الله بن سنان الخفاجي . غير أن كتاب الموازنة  
أجمع أصولاً واجدى محصولاً وكتاب سر الفصاحة وان نبه فيه على  
نكت منيرة فانه قد اكثر مما قل به مقدار كتابه من ذكر الاصوات  
والحروف والكلام عليها .



( المثل السائر ص ٩٢ - ٩٥ ) وقد ذكر ابن سنان الخفاجي [ ص ٦٠  
س ١٤ ] ما يتعلق باللفظة الواحدة من الأوصاف وقسمها إلى عدة أقسام كتباعد  
مخارج الحروف ، وأن تكون الكلمة جارية على العرف العربي غير شاذة ، وأن تكون  
مصغرة في موضع يعبر به عن شيء لطيف أو خفي أو ماجرى مجراه ، وأن لا تكون  
مبتدلة بين العامة وغير ذلك من الأوصاف . وفي الذي ذكره مالا حاجة إليه .  
أما تباعد المخارج فان معظم اللغة العربية دائر عليه لأن الواضع قسمها في وضعه  
ثلاثة أقسام ثلاثياً ورباعياً وخماسياً ، والثلاثي من الألفاظ هو الأكثر ولا يوجد فيه  
ما يكره استعماله إلا الشاذ النادر ، وأما الرباعي فانه وسط بين الثلاثي والخماسي  
في الكثرة عدداً واستعمالاً ، وأما الخماسي فانه الأقل ولا يوجد فيه ما يستعمل  
إلا الشاذ النادر . وعلى هذا التقدير فان أكثر اللغة مستعمل على غير مكروه  
ولا تقتضى حكمة هذه اللغة الشريفة التي هي سيدة اللغات إلا ذلك ، ولهذا أسقط  
الواضع حروفاً كثيرة في تأليف بعضها مع بعض استثقلاً واستكراها فلم يؤلف  
بين حروف الخلق كالحاء والهاء والعين ، وكذلك لم يؤلف بين الجيم والقاف ولا بين  
اللام والراء ولا بين الزاي والسين . وكل هذا دليل على عنايته بتأليف المتباعد المخارج  
دون المتقارب ، ومن العجب أنه كان يخلّ بمثل هذا الأصل الكلي في تحسين  
اللغة ، وقد اعتنى بأمور آخر جزئية كماثلته بين حركات الفعل في الوجود وبين  
حركات المصدر في النطق كالغليان والضربان والنقدان والنزوان وغير ذلك مما جرى  
مجراه . فان حروفه جميعها متحرّكات وليس فيها حرف ساكن وهي مماثلة لحركات  
الفعل في الوجود ، ومن نظر في حكمة وضع هذه اللغة إلى هذه الدقائق التي هي  
كالأطراف والحواسي فكيف كان يخلّ بالأصل المعول عليه في تأليف الحروف  
بعضها إلى بعض ، على أنه لو أراد الناظم أو الناثر أن يعتبر مخارج الحروف عند استعمال  
الألفاظ وهل هي متباعدة أو متقاربة لطال الخطب في ذلك وعسر . ولما كان  
الشاعر ينظم قصيداً ولا الكاتب ينشئ كتاباً إلا في مدة طويلة تمضي عليها أيام



وليال ذوات عدد كثير . ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك فان حاسة السمع هي الحاكمة في هذا المقام بحسن ما يحسن من الألفاظ وقبح ما يقبح ، وسأضرب لك في هذا مثالا فأقول : إذا سئلت عن لفظه من الألفاظ وقيل لك ما تقول في هذه اللفظة أحسنه هي أم قبيحة ؟ فاني لا أراك عند ذلك الاتقى بحسنها أو قبحها على الفور ، ولو كنت لا تقى بذلك حتى تقول للسائل اصبر إلى أن اعتبر مخارج حروفها ثم أفتيك بعد ذلك بما فيها من حسن أو قبح لصح لابن سنان ما ذهب إليه من جعل مخارج الحروف المتباعدة شرطاً في اختيار الألفاظ ، وإنما شد عنه الأصل في ذلك وهو أن الحسن من الألفاظ يكون متباعد المخارج فحسن الألفاظ إذاً ليس معلوماً من تباعد المخارج وإنما علم قبل العلم بتباعدها وكل هذا راجع إلى حاسة السمع فاذا استحسنت لفظاً أو استقبحتته وجد ما تستحسنه متباعد المخارج وما تستقبحه متقارب المخارج واستحسنها واستقباحتها إنما هو قبل اعتبار المخارج لا بعده . على أن هذه قاعدة قد شد عنها شواذ كثيرة لأنه قد يجيء في المتقارب المخارج ما هو حسن رائع ؛ ألا ترى أن الجيم والشين والياء مخارج متقاربة وهي من وسط اللسان بينه وبين الحنك وتسمى ثلاثتها الشجرية وإذا تركب منها شيء من الألفاظ جاء حسناً رائعاً . فان قيل جيش كانت لفظه محمودة أو قدمت الشين على الجيم فليل شجي كانت أيضاً لفظه محمودة ، ومما هو أقرب مخرجا من ذلك الباء والميم والفاء وثلاثتها من الشفة وتسمى الشفهية فاذا نظم منها شيء من الألفاظ كان جميلاً حسناً كقولنا فم فهذه اللفظة من حرفين هما الفاء والميم وكقولنا ذفته بفتحى وهذه اللفظة مؤلفة من الثلاثة بجملتها وكلاهما حسن لا عيب فيه .

وقد ورد من المتباعد المخارج شيء قبيح أيضاً ولو كان التباعد سبباً للحسن كان سبباً للقبح إذ هما ضدان لا يجتمعان

فمن ذلك أنه يقال : ملع اذا عدا فالميم من الشفة والعين من حروف الحلق واللام من وسط اللسان وكل ذلك متباعد ومع هذا فان هذه اللفظة مكروهة الاستعمال ينبوعها الذوق السليم ولا يستعملها من عنده معرفة بفتح الفصاحة ، وههنا

نكتة غريبة : وهو أنا اذا عكسنا حروف هذه اللفظة صارت علم وعند ذلك تكون حسنة لامزيد على حسنها وما ندرى كيف صار القبح حسنا لأنه لم يتغير من مخارجها شيء وذلك أن اللام لم تنزل وسطا والميم والعين يكتنفانها من جانبيها ولو كان مخارج الحروف معتبرا في الحسن والقبح لما تغيرت هذه اللفظة في ملح وعلم فان قيل : ان اخراج الحروف من الحلق إلى الشفة أيسر من ادخالها من الشفة إلى الحلق فان ذلك انحدار وهذا صعود والانحدار أسهل فالجواب عن ذلك أني أقول لو استمر لك هذا لصح ما ذهبت إليه لكننا نرى من الألفاظ ما اذا عكسنا حروفه من الشفة إلى الحلق أو من وسط اللسان أو من آخره إلى الحلق لا يتغير كقولنا غلب فان الغين من حروف الحلق واللام من وسط اللسان والباء من الشفة واذا عكسنا ذلك صار بلغ وكلاهما حسن مليح ، وكذلك تقول حلم من الحلم وهو الأناة واذا عكسنا هذه الكلمة صارت ملح على وزن فعل بفتح الفاء وضم العين وكلاهما أيضا حسن مليح ، وكذلك تقول عقر ورقع وعرف وفرع وحلف وفلح وقلم وملق وكلم وملك ولو شئت لأوردت من ذلك شيئا كثيرا تضيق عنه هذه الأوراق ولو كان ما ذكرته مطردا لكاننا اذا عكسنا هذه الألفاظ صار حسنها قبحا وليس الأمر كذلك .

وأما ما ذكره ابن سنان من جريان اللفظة على العرف العربي فليس ذلك مما يوجب لها حسنا ولا قبحا ، وإنما يقدر في معرفة مستعملها بما ينقله من الألفاظ فكيف يعد ذلك من جملة الأوصاف الحسنة

وأما تصغير اللفظة فيما يعبر به عن شيء لطيف أو خفي أو ما جرى مجراه فهذا مما لا حاجة إلى ذكره فان المعنى يسوق إليه وليست معاني التصغير من الأشياء الغامضة التي يفتقر إلى التنبيه عليها فانها مدونة في كتب النحو ومامن كتاب نحو الا والتصغير باب من أبوابه ومع هذا فان صاحب هذه الصناعة مخير في ذلك إن شاء أن يورده بلفظ التصغير وإن شاء بمعناه كقول بعضهم

لو كان يخفي على الرحمن خافية من خلقه خفيت عنه بنو لبد

فهو كان يمكن هذا الشاعر أن يصغر من هؤلاء القوم ويحقر من شأنهم  
بالفاظ التصغير ويجيء هكذا كما جاء بيته هذا فالوصية به إذا ملغاة لاحاجة إليها .

ص ١١٠ - المثل السائر . واعلم أنه قد جاء من الكلام ما معه قرينة  
فأوجبت قبحه ولو لم تجيء معه لما استقبح كقول الشريف الرضى :

« أعزز على أن أراك وقد خلًا عن جانبيك مقاعد العواد »

وقد ذكر ابن سنان الخفاجي هذا البيت في كتابه ص ٧٩ س ٢ فقال : إن  
يراد هذه اللفظة في هذا الموضع صحيح إلا أنه موافق لما يكره ذكره في مثل هذا  
الشعر ؛ لاسيما وقد أضافه الى من يحتمل اضافته اليه وهم العواد . ولو انفرد لكان  
الأمر فيه سهلا فأما الاضافة الى من ذكره ففيها قبح لا خفاء به ، هذا حكاية كلامه  
وهو مرضى واقع في موقعه .

ولنذكر نحن ما عندنا في ذلك فنقول : قد جاءت هذه اللفظة - المعيبة في الشعر -  
في القرآن الكريم فجاءت حسنة مرضية وهي قوله تعالى « وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ  
أَهْلِكَ تَبُوؤِي الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ » . وكذلك قوله تعالى : « وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ  
فَوَجَدْنَاهَا مَلِيئَةً حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهَبًا ، وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ  
فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شُهَابًا رَصَدًا » . ألا ترى أنها في هاتين الآيتين غير  
مضافة الى من تقبح اضافته اليه ، كما جاءت في الشعر . ولو قال الشاعر بدلا من  
مقاعد العواد مقاعد الزيارة أو ما جرى مجراه لذهب ذلك القبح وزالت تلك الهجنة ،  
ولهذا جاءت هذه اللفظة في الآيتين على ما تراه من الحسن وجاءت على ما تراه  
من القبح في قول الشريف الرضى . وعلى هذا ورد قول تأبط شرا :

أقول للحيان وقد صفرت لهم وطأبي ويومى ضيق الحجر معوز

فانه أضاف الحجر الى اليوم فأزال عنه هجنة الاشتباه لأن الحجر يطلق على كل  
ثقب كثقب الحية واليربوع ، وعلى المحل المخصوص من الحيوان . فاذا ورد مهولا  
بغير قرينة تخصصه سبق الى الوهم ما يقبح ذكره لاشتهاره به دون غيره ، ومن  
ههنا ورد قول النبي صلى الله عليه وسلم « المؤمن لا يلسع من حجر مرتين » وحيث

قال يلسع زال اللبس لأن اللسع لا يكون إلا للحية وغيرها من ذوات السموم ،  
وأما ما ورد مهملاً بغير قرينة فقول أبي تمام :

أعطيت لي دية القتل وليس لي عقل ولا حق عليك قديم  
فقوله : ليس لي عقل يظن أنه من عقل الشيء إذا علمه ، ولو قال ليس لي عليك  
عقل لزال اللبس ، فيجب إذاً على صاحب هذه الصناعة أن يراعى في كلامه مثل  
هذا الموضوع ، وهو من جملة الألفاظ المشتركة التي يحتاج في إيرادها إلى قرينة تخصصها  
ذرورة .

( المثل السائر ص ١١١ ) ومن أوصاف الكامة أن تكون مؤلفة من أقل  
الأوزان تركيباً .

وهذا مما ذكره ابن سنان في كتابه [ ص ٨١ س ٩ ] ثم مثله بقول أبي  
الطيب المتنبي :

ان الكرام بلا كرام منهم مثل القلوب بلا سويداواتها  
وقال ان لفظه سويداواتها طويلة فلماذا قبحت ، وليس الأمر كما ذكره ، فان قبح  
هذه اللفظة لم يكن بسبب طولها ، وانما هو لأنها في نفسها قبيحة ، وقد كانت وهي  
مفردة حسنة فلما جمعت قبحت لا بسبب الطول ، والدليل على ذلك أنه قد ورد  
في القرآن الكريم ألفاظ طوال وهي مع ذلك حسنة ، كقوله تعالى : فسيكفيكمهم  
الله ، فان هذه اللفظة تسعة أحرف ، وكقوله تعالى : ليستخلفنهم في الأرض ، فان  
هذه اللفظة عشرة أحرف ، وكتابها حسنة رائقة ، ولو كان الطول مما يوجب قبحاً  
لقبحت هاتان اللفظتان وليس كذلك ألا ترى أنه لو أسقط من لفظه سويداواتها  
الماء والألف اللتين هما عوض عن الإضافة لبقى منها ثمانية أحرف ، ومع هذا فانها  
قبيحة ، ولفظة ليستخلفنهم عشرة أحرف وهي أطول منها بحرفين ومع هذا فانها  
حسنة رائقة ، والأصل في هذا الباب ما أذكره : وهو أن الأصول من الألفاظ  
لا تحسن إلا في الثلاثي وفي بعض الرباعي كقولنا عذب وعسجد ، فان هاتين

اللفظتين أحدهما ثلاثية والأخرى رباعية ، وأما الخمسي من الأصول فإنه قبيح ، ولا يكاد يوجد منه شيء حسن كقولنا جحمرش وصهصلق وما جرى مجراها ، وكان ينبغي على ما ذكره ابن سنان أن تكون هاتان اللفظتان حسنتين واللفظتان الوردتان في القرآن قبيحتين ، لأن تلك تسعة أحرف وعشرة ، وهاتان خمسة وخمسة ، ونرى الأمر بالضدّ مما ذكره ، وهذا لا يعتبر فيه طول ولا قصر ، وإنما يعتبر نظم تأليف الحروف بعضها مع بعض وقد تقدّم الكلام على ذلك ، ولهذا لا يوجد في القرآن من الخماسي الأصول شيء إلا ما كان من اسم نبي عرب اسمه ولم يكن في الأصل عربياً ، نحو : إبراهيم واسماعيل

( وما يدخل في هذا الباب ) أن تجتنب الألفاظ المؤلفة من حروف يثقل النطق بها سواء كانت طويلة أو قصيرة ومثال ذلك قول امرئ القيس في قصيدته اللامية التي هي من جملة القصائد السبع الطوال :

غدائره مستشزرات الى العلا تفضل المدارى في مثنى ومرسل

فلفظة مستشزرات مما يقبح استعمالها لأنها تثقل على اللسان ويشق النطق بها وإن لم تكن طويلة ، لأننا لو قلنا مستنكرات أو مستنفرات على وزن مستشزرات لما كان في هاتين اللفظتين من ثقل ولا كراهة ، ولربما اعترض بعض الجهال في هذا الموضع وقال إن كراهة هذه اللفظة إنما هو لطولها وليس الأمر كذلك فأنالو حذفنا منها الألف والتاء وقلنا مستشزر لكان ذلك ثقيلاً أيضاً وسببه أن الشين قبلها تاء وبعدها زاي فثقل النطق بها والألف جعلنا عوضاً من الزاي راء ومن الراء فاء فقلنا مستشرف لزال ذلك الثقل. ولقد رأيت بعض الناس وأنا أعيب على امرئ القيس هذه اللفظة المشار إليها فأكبر ذلك لوقوفه مع شهرة التقليد في أن امرأ القيس أشعر الشعراء فوجدت من ارتباطه بمثل هذه الشبهة الضعيفة، وقلت له لا يمنع احسان امرئ القيس من استقباح ماله من القبح ومثال هذا كمثال غزال المسك فإنه يخرج منه المسك والبعر ولا يمنع طيب ما يخرج من مسكه من خبث ما يخرج من

بعره ولا تكون لذاذة ذلك الطيب حامية للخبث من الاستكراه فأسكت الرجل  
عمد ذلك .

( المثل السائر ص ٢٣٠ ) ورأيت أبا محمد عبد الله بن سنان الخفاجي رحمه الله تعالى  
[ ص ١١٠ س ٦ ] قد خلط الاستعارة بالتشبيه المضمرة الأداة ولم يفرق بينهما ، وتأسى  
في ذلك بغيره من علماء البيان كأبي هلال العسكري ، والغامبي ، وأبي القاسم  
الحسن بن بشر الأمدى ، على أن أبا القاسم بن بشر الأمدى كان أثبت القوم  
قدماً في فن الفصاحة والبلاغة وكتابه المسمى بالموازنة بين شعر الطائيين يشهد  
له بذلك ، وما أعلم كيف خفي عليه الفرق بين الاستعارة والتشبيه المضمرة الأداة

ومما أورده ابن سنان في كتابه الموسوم بسر الفصاحة ص ١١٣ س ١٧ قول  
امرى القيس في صفة الليل :

فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازاً وناء بكلكل

وهذا البيت من التشبيه المضمرة الأداة لأن المستعار له مذكور وهو الليل وعلى  
الخطأ في خلطه بالاستعارة فان ابن سنان أخطأ في الرد على الأمدى ولم يوفق  
للصواب ، وأنا أتكلم على ما ذكره ولا أضيقه في الاستعارة والتشبيه ، بل أنزل  
معه على ما رآه من أنه استعارة ، ثم أبين فساد ما ذهب إليه ، وذلك أن الأمدى  
قال في كتاب الموازنة ان امرأ القيس وصف أحوال الليل الطويل فذكر امتداد  
وسطه ، وتناقل صدره ، وترادف أعجازه ، فلما جعل له وسطاً ممتداً ، وصدرًا ثقيلاً ،  
وأعجازاً رادفة لوسطه ، استعار له اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده ،  
واسم الكلكل وجعله نائياً لتثاقله ، واسم العجز من أجل نهوضه .

فقال ابن سنان الخفاجي معترضاً عليه : ان هذا الذي ذكره الأمدى ليس  
بمرضى غاية الرضاوان بيت امرى القيس ليس من الاستعارة الجيدة ولا الرديئة بل هو  
وسط ، فان الأمدى قد أفصح بأن امرأ القيس لما جعل الليل وسطاً ممتداً استعار له

اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده، وحيث جعل له آخرًا وأوّلًا استعاره  
عجزاً وكلّكلاً. وهذا كله إنما يحسن بعضه مع بعض، فذكر الصلب إنما يحسن من  
أجل العجز، والوسط والتطّي من أجل الصلب، والكلكل لمجموع ذلك. وهذه  
استعارة مبنية على استعارة أخرى هذا حكاية كلامه في الاعتراض على الآمدى

وفيه نظر من وجهين (الأول): أنه قال هذا بيت من الاستعارة الوسطى التي  
ليست بجيدة ولا رديئة ثم جعلها استعارة مبنية على استعارة أخرى. وعنده أن  
الاستعارة المبنية على الاستعارة من أبعاد الاستعارات؛ وذلك أنه قسم الاستعارة إلى  
قسمين: قريب مختار، وبعيد مطرح. فالقريب المختار ما كان بينه وبين ما استعير  
له تناسب قوى وشبه واضح، والبعيد مطرح إما أن يكون لبعده مما استعير له  
في الأصل، أو لأنه استعارة مبنية على استعارة أخرى فيضعف لذلك. هذا ما ذكره  
ابن سنان الخفاجي في تقسيم الاستعارة. وإذا كانت الاستعارة المبنية على استعارة  
أخرى عنده بعيدة مطرح فكيف جعلها وسطاً. هذا تناقض في القول:

(الوجه الثاني) أنه لم يأخذ على الآمدى في موضع الأخذ لأنه لم يختار إلا  
ما حسن اختياره، وذلك أن حد الاستعارة على ما رآه الآمدى وابن سنان هو نقل  
المعنى من لفظ إلى لفظ بسبب مشاركة بينهما، وإن كان المذهب الصحيح في  
حد الاستعارة غير ذلك على ما تقدم الكلام عليه. ولكي في هذا الموضع أنزل  
معهما على ما رأياه حتى يتوجه الكلام على الحكم بينهما في بيت امرئ القيس.  
وإذ حددنا الاستعارة بهذا الحد فبه يفرق على رأى ابن سنان بين الاستعارة المرضية  
والاستعارة المطرحة، فإذا وجدنا استعارة في كلام ما عرضناها على هذا الحد، فما  
وجدنا فيه مناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه حكماً له بالجودة، وما لم نجد  
فيه تلك المناسبة حكماً عليه بالرداءة، وبيت امرئ القيس من الاستعارات المرضية  
لأنه لو لم يكن لليل صدر أعنى أولاً ولم يكن له وسط وآخر لما حسنت هذه  
الاستعارة، ولما كان الأمر كذلك استعار لوسطه صلباً وجعله متمطياً، واستعار

لصدره المتثاقل أعنى أوله كالكلا وجعله نائياً ، واستعار لآخره عجزاً وجعله رادفا  
لوسطه ، وكل ذلك من الاستعارات المناسبة .

وأما قول ابن سنان الخفاجي أن الاستعارة المبنية على استعارة أخرى بعيدة  
مطرحة فان في هذا القول نظرا ، وذلك أنه قد ثبت لنا أصل تقيس عليه في الفرق  
بين الاستعارة المرضية والمطرحة كما أريناك ، ولا يمنع ذلك من أن تجيء استعارة  
مبنية على استعارة أخرى وتوجد فيها المناسبة المطلوبة في الاستعارة المرضية فانه  
قد ورد في القرآن الكريم ما هو من هذا الجنس وهو قوله تعالى : « وَضَرَبَ  
اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ  
فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ » فهذه ثلاث  
استعارات ينبى بعضها على بعض . فالأولى استعارة القرية للأهل ، والثانية  
استعارة الذوق للباس ، والثالثة استعارة اللباس للجوع والخوف . وهذه الاستعارات  
الثلاث من التناسب على ما لا خفاء به فكيف يذم ابن سنان الخفاجي الاستعارة  
المبنية على استعارة أخرى ، وما أقول إن ذلك شد عنه إلا أنه لم ينظر إلى الأصل  
المقيس عليه وهو التناسب بين المنقول عنه والمنقول إليه بل نظر إلى التقسيم الذي  
هو قسمه في القرب أو البعد ، ورأى أن الاستعارة المبنية على استعارة أخرى تكون  
بعيدة فحكم عليها بالاطراح ، وإذا كان الأصل إنما هو التناسب فلا فرق بين أن  
يوجد في استعارة واحدة أو في استعارة مبنية على استعارة ، ولهذا أشباه ونظائر في غير  
الاستعارة . ألا ترى أن المنطقي يقول في المقدمة والنتيجة كل انسان حيوان ، وكل  
حيوان نام فكل انسان نام وكذلك يقول المهندس في بعض الأشكال الهندسية  
إذا كان خط ا ب مثل خط ب ج وخط ب ج مثل خط ج د فخط ا ب مثل خط ج د .  
وهكذا أقول أنا في الاستعارة إذا كانت الاستعارة الأولى مناسبة ثم نبى عليها  
استعارة ثانية وكانت أيضاً مناسبة للجميع متناسب . وهذا أمر برهاني لا يتصور  
انكاره ، وهذا الكلام الذي أوردته ههنا هو اعتراض على ما ذكره ابن سنان



الخفاجي في الاستعارة فلا تظن أنى موافقه في الأصل وإنما وافقته قصدا لتبيين وجه الخطأ في كلامه، وكيف يسوغ لي موافقته وقد ثبت عندى بالدليل أن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له وفيما قدّمته من الكلام كفاية .

النوع التاسع عشر في الكناية والتعريض : وهذا النوع مقصور على الميل مع المعنى وترك اللفظ جانباً ، وقد تكلم علماء البيان فيه فوجدتهم قد خلطوا الكناية بالتعريض ولم يفرقوا بينهما ولا حدّوا كلا منهما بحدّ يفصله عن صاحبه بل أوردوا لهما أمثلة من النظم والنثر وأدخلوا أحدهما في الآخر، فذكروا للكناية أمثلة من التعريض وللتعريض أمثلة من الكناية ، فمن فعل ذلك الغامبي ، وابن سنان الخفاجي ، والعسكري ، فأما ابن سنان فإنه ذكر في كتابه ص ١٥٦ س ١٦ قول امرئ القيس :

فصرنا الى الحسنى ودقّ كلامها ورضت فذلت صعبة أى إذلال

وهذا مثال ضر به للكناية عن المباضة وهو مثال للتعريض ، ووجدت في كتاب التذكرة لابن حمدون البغدادي وكان مشاراً اليه عندهم بفضيلة ومعرفة لا سيما فنّ الكتابة فوجدت في كتابه ذلك باباً مقصوراً على ذكر الكناية والتعريض وما قيل فيهما نظماً ونثراً وهو محشوٌ بالخلط بين هذين القسمين من غير فصل بينهما ، وقد أورد أيضاً في بعضه أمثلة غثة باردة ، وسأذكر ما عندي في الفرق بينهما وأميز أحدهما عن الآخر ليعرف كل منهما على انفراده .

فأقول : أما الكناية فقد حدّت بحدّ فقيل هي اللفظ الدال على الشيء على غير الوضع الحقيقي بوصف جامع بين الكناية والمكنى عنه كاللمس والجماع فان الجماع اسم موضوع حقيقي واللمس كناية عنه وبينهما الوصف الجامع إذا الجماع لمس وزيادة فكان دالا عليه بالوضع المجازي ؛ وهذا الحدّ فاسد لأنه يجوز أن يكون حدّاً للتشبيه ، فان التشبيه هو اللفظ الدال على غير الوضع الحقيقي للجامع بين المشبه والمشبه

به وصفة من الأوصاف ، ألا ترى أنا اذا قلنا زيد أسد كان ذلك لفظاً دالاً على غير الوضع الحقيقي بوصف جامع بين زيد والأسد وذلك الوصف هو الشجاعة . ومن ههنا وقع الغلط لمن أشرت اليه في الذي ذكره في حد الكناية .

وأما علماء أصول الفقه فانهم قالوا في حد الكناية انها اللفظ المحتمل يريدون بذلك أنها اللفظ الذي يحتمل الدلالة على المعنى وعلى خلافه ، وهذا فاسد أيضاً فانه ليس كل لفظ يدل على المعنى وعلى خلافه بكناية دليل ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم « اذا لم تستح فافعل ما شئت » فان هذا اللفظ يدل على المعنى وعلى خلافه ، وبيان ذلك أنه يقول في أحد معنييه انك اذا لم يكن لك وازع يزعك عن الحياء فافعل ما شئت ، وأما معناه الآخر فانه يقول : اذا لم تفعل فعلا يستحى منه فافعل ما شئت ، وهذا ليس من الكناية في شيء ، فبطل اذاً هذا الحد . ومثال الفقيه في قوله ان الكناية هي اللفظ المحتمل مثال من أراد أن يحد الانسان فأتى بحد الحيوان فعبر بالأعم عن الأخص فانه يقال كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسانا وكذلك يقال ههنا فان كل كناية لفظ محتمل وليس كل لفظ محتمل كناية

والذي عندي في ذلك أن الكناية اذا وردت تجاذبها جانباً حقيقة ومجاز ، وجاز حملها على الجانبين معاً ، ألا ترى أن اللمس في قوله تعالى : أو لامستم النساء يجوز حمله على الحقيقة والمجاز ، وكل منهما يصح به المعنى ولا يختل ولهذا ذهب الشافعي رحمه الله الى أن اللمس هو مصافحة الجسد الجسد فأوجب الوضوء على الرجل اذا لمس المرأة ، وذلك هو الحقيقة في اللمس . وذهب غيره الى أن المراد باللمس هو الجماع ، وذلك مجاز فيه وهو الكناية وكل موضع ترد فيه الكناية فانه يتجاذبه جانباً حقيقة ومجاز ويجوز حمله على كليهما معاً .

المثل السائر ص ٤٦٣ ورأيت أبا محمد عبد الله بن سنان الخفاجي قد ذكر

في ص ١٥٩ س ٥ باباً من الأبواب في كتابه فقال : ينبغي أن لا تستعمل في الكلام المنظوم والمنثور ألفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيهم ،

ولا الألفاظ التي تختص بها بعض المهن والعلوم لأن الانسان إذا خاض في علم  
وتكلم في صناعة وجب عليه أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وأصحاب تلك  
الصناعة ثم مثل ذلك بقول أبي تمام :

مودة ذهب أثمارها شبه وهمة جوهر معروفها عرض  
وبقوله أيضاً :

خرقاء يلعب بالعقول حبابها كتلعب الأفعال بالأسماء

وهذا الذي أنكره ابن سنان هو عين المعروف في هذه الصناعة :

ان الذي تسكروهون منه هو الذي يشتميه قلبي

وسأبين فساد ما ذهب إليه . فأقول : أما قوله انه يجب على الانسان إذا خاض في علم  
أو تكلم في صناعة أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وأصحاب تلك الصناعة ، فهذا  
مسلم إليه ، ولكنه شذ عنه أن صناعة المنظوم والمنثور مستمدة من كل علم وكل  
صناعة لأنها موضوعة على الخوض في كل معنى ، وهذا لا يضابط له يضبطه ولا حاصر  
يحصره . فاذا أخذ مؤلف الشعر أو الكلام المنثور في صوغ معنى من المعاني وأداه  
ذلك إلى استعمال معنى فقهيّ أو نحويّ أو حسابي أو غير ذلك فليس له أن يتركه  
ويحيد عنه لأنه من مقتضيات ذلك المعنى الذي قصده ألا ترى إلى قول أبي تمام  
في الاعتذار :

فان يك جرم عنّ أو تك هفوة على خطأ مني فعذري على عمدي

فان هذا من أحسن ما يجيء في باب الاعتذار عن الذنب ؛ وكان ينبغي له على  
ما ذكره ابن سنان أن يترك ذلك ولا يستعمله حيث فيه لفظاً الخطأ والعند اللتان  
هما من أخص ألفاظ الفقهاء ، وكذلك قول أبي الطيب المتنبي :

ولقيت كل الفاضلين كأنما ردّ الاله نفوسهم والاعصرا

نسقوا لنا نسق الحساب مقدماً وأتى فذلك إذ أتيت مؤخرًا

وهذا من المعاني البديعة وما كان ينبغي لأبي الطيب أن يأتي في مثل هذا الموضوع

بلفظة فذلك التي هي من ألفاظ الحساب بل كان يترك هذا المعنى الشريف الذي لا يتم إلا بتلك اللفظة موافقة لابن سنان فيما رآه وذهب إليه وهذا محض الخطأ وعين الغلط ، وأما ما أنكره على أبي تمام في قوله :

مودّة ذهب أثمارها شبهه      وهمة جوهر معروفها عرض

فإن هذا البيت ليس منكراً لما استعمل فيه من لفظي الجوهر والعرض اللتين هما من خصائص ألفاظ المتكلمين بل لأنه في نفسه ركيك لتضمنه لفظة الشبه فانها لفظة عامية ركيكة وهي التي أسخفت بالبيت بجملة ، ورب قليل أفسد كثيراً .  
وأما لفظتا الجوهر والعرض فلا عيب فيهما ولا ركاكة عليهما وأما البيت الآخر وهو :

خرقاء يلعب بالعقول حبابها      كتلعب الأفعال بالأسماء

فليس بمنكر وهل يشك في أن التشبيه الذي تضمنه واقع في موقعه ألا ترى أن الفعل ينقل الاسم من حال إلى حال وكذلك تفعل الخمر بالعقول في تنقل حالاتها ، فما الذي أنكره ابن سنان من ذلك وقد جاء لبعض المتأخرين من هذا الأسلوب ما لا يدافع في حسنه وهو قوله :

عوامل زرق أعربت لغة الردى      لجسم له خفض ورأس له نصب

فانه لما حصل له المشابهة في الاسمية بين عوامل الرماح والعوامل النحوية حسن موقع ما ذكره من الخفض والنصب ، وعلى ما ذكره ابن سنان فان ذلك غير جائز وهو من مستحسنات المعاني هذا من أعجب الأشياء ، وعلى هذا الأسلوب ورد قول بعضهم :

وفتي من مازن      فاق أهل البصره

أمّه      معرفة      وأبوه      نكره

وهل يشك في حسن هذا المعنى ولطافته ، وكذلك ورد من هذا النوع في شعر بعض العراقيين يهجو طبيباً فقال :

قال حمار الطبيب توما      لو أنصفوني لكنت أركب

لأنني جاهل بسيط وراكبي جهله مركب  
وهذا من المعنى الذي أغرب في الملاحظة وجمع بين خفة السخرية ووقار الفصاحة. وقد  
تقدم القول في صدر كتابي هذا أنه يجب على صاحب هذه الصناعة أن يتعلق  
بكل علم وكل صناعة ويخوض في كل فن من الفنون لأنه مكلف بأن يخوض  
في كل معنى من المعاني ، فاضمم يدك على ما ذكرته ونصت عليه واترك ماسواه .  
فليس القائل بعلمه واجتهاده كالقائل بظنه وتقليده ، وهذا النوع إذا استعمل على  
الوجه المرضى كان حسناً وإذا استعمل بخلاف ذلك كان قبيحاً كما جاء في كلام  
أبي العلاء بن سليمان المعري وهو قوله في رسالة كتبها إلى بعض اخوانه «حرس الله  
سعادته ما أدغمت التاء في الطاء وتلك سعادة بغير انتهاء» وهذا من العتّ البارد  
لكن قد جاءه في الشعر ما هو حسن فائق كقوله :

فدونكم خفض الحياة فاننا نصبنا المطايا في الفلاة على القطع  
والخفض والنصب من الاعراب النحوى والخفض رفاهة العيش والقطع من منصوبات  
النحو والقطع قطع الشيء يقال قطعته إذا بترته .



فهرس الأعلام

ابو اسحاق النظام ١٩٧  
اسماعيل بن صبيح ( الكاتب ) ١٦٧  
اسماعيل عباد ( هو ) صاحب ابن عباد  
الاصفهانى - ابو الفرج على بن الحسين  
الاصفهانى ١٨٨  
الاصمعى - عبد الملك بن قريب ١  
١٨٩ ، ١٤٨ ، ١٢٣ ، ٧٦ ، ٦٦ م ٦٣  
٢٦٢ م  
ابن الاعرابى ٢٦٢  
الاعشى ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٨ ، ٢٥١ م  
الأعور السلى أو أبو الأعور السلى ٥٩  
الأفوه الاودى ١٨٥  
امروء القيس ( بن حجر الكندى )  
١١٠ ، ٩٦ ، ٨٤ ، ٧٧ ، ٦٦ م ٤٣  
١١٣ - ١١٥ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٤٧ ، ١٤١  
١٨١ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٧٩ م ،  
١٨٤ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٩ م  
٢٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٤ م ، ٢٥٨ ، ٢٤٨  
٢٦٣ م ، ٢٦٤ م ، ٢٦٥ ، ٢٧٠  
الأمين ( الخليفة العباسى ) ٢٣٤  
أوس بن حجر ١٥١  
أياس بن زهير ١٦٨  
أيمن ٢٤٠  
الباء  
البغا - أبو الفرج عبد الواحد بن نصر  
١٦٩ ، ١٦٧ ، ١٥٧  
البحترى ٦٨ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٧ ،

الألف

ادم عليه السلام ٤٤  
الآمدى - ابو القاسم الحسن بن بشر  
١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٣ ، ١١٥ م ،  
١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥١ م - ١٥٣ م ، ١٦١ ،  
١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ م  
٢٥٠ ، ٢٣٤  
ابراهيم بن اسماعيل ( خال هشام ) ١٠٤  
ابراهيم بن العباس ١٦٧  
ابراهيم بن محمد المعروف بالامام ٥٨  
احمد بن أبى دواد ٩٠ م  
احمد بن سعد ابو الحسين الكاتب ١٦٧  
احمد بن يوسف ( الكاتب ) ١٦٧ ،  
٢٠١ ، ٢٠٠  
ابن احمر ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٨٠ ،  
الاحنف ١٦٩  
الأحوص ٢٤٠ ، ٢٤٦ م  
الأخطل ٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ٢٤٥ م ،  
٢٤٦ م  
الاخفش - ابو الحسن سعيد بن مسعدة  
٢٢ ، ١٧  
الاخفش - ابو الحسن على بن سليمان  
١٨٩ م  
ارسطوطاليس ٢١٠  
اسحاق بن ابراهيم الموصلى ٩٠ ، ٢٥٤ ،  
٢٦٢  
اسحاق الاعرج ٢٤٥

التهامي - أبو الحسن ٢٣٨ ، ٢٦١ م

التوزي ١٤٨

الشاء

ثعلب - أبو العباس احمد بن يحيى

١٥ ، ١٦

الثغري ( هو ) يوسف بن محمد

ابن ثوابة - أبو الحسين جعفر بن محمد

١٥٦ ، ١٦٧

الجيم

الجاحظ - أبو عثمان عمرو بن بحر

١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ م

١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٩٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ،

٢٢٩ ، ٢٦٣

الجبائي - أبو هاشم عبد السلام بن

محمد ١٠ - ١٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٤١ ، ١٤٠ م

١٤١ م

الجبائي - أبو علي محمد بن عبد الوهاب

١٢ ، ٣٣ ، ٤١ م - ٤٣

جبريل ( عليه السلام ) ٧٦

ججا ٢٣٤ م

الجرجاني - القاضي أبو الحسن علي

ابن عبد العزيز ١١٨ ، ١١٩ م - ١٢٢ ، ١٢٦

جرير بن عطية ( الخطفي ) ٦ ، ٦٤ ،

٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ٢٢٥ ،

٢٤٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧ م ، ٢٦٨

جساس ٤٩

جعفر بن حرب ٤١

جعفر بن مبشر ٤١

٨٠ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٥٣ ، ١٦٣ ، ١٧٢ م

١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ م ، ١٩٣ ، ١٩٠ م

٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ م ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ م

٢٣٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤٤ م ، ٢٥٣ م ، ٢٥٤ م

٢٥٦ ، ٢٥٩ م ، ٢٦٠ م ، ٢٦١ م ، ٢٦٣ م

بختيار عز الدولة بن معز الدولة

١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦١

بدر الحرمي - أبو النجم ١٥٧

بشار بن برد ١٩٢ ، ٢٣٧

بشامة بن عمرو بن الغدير ١٨١

بشر بن أبي خازم ٢٠٥

بشر بن مروان ٢٤٥ م

ابن بشر بن مسهر ١٥٥

بشر بن المعتمر ١٦٤ ، ٢١٨

أبو علي البصير ١٦٧ ، ١٨١

أبو بصير : لعله الأعشى ٧٦

البغوي - علي بن عبد العزيز ١٦٨

التاء

تأبط شرأ ١٣٠

أبو ثعلب بن ناصر الدولة ١٥٧ م

أبو تمام - حبيب بن أوس الطائي وهو

الطائي الكبير ٤٦ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٧ - ٧١ م ،

٧٣ ، ٧٩ - ٨١ م ، ٩٠ ، ٩٤ ، ١٠٦ ، ١١٢ ،

١١٦ - ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٥ م - ١٢٧ م ،

١٣٢ م - ١٣٨ م ، ١٤٤ ، ١٤٧ م ، ١٥١ ،

١٥٤ م ، ١٥٩ م ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٨٠ ،

١٨٤ - ١٨٦ م ، ١٩١ - ١٩٣ ، ٢١٦ م ،

٢١٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ - ٢٣١ م ، ٢٣٣ م ،

٢٣٤ ، ٢٤٩ م ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ م ، ٢٦٢

الحسين بن مطير الأسدي ١٣١، ٢٣٧،

الخطيئة ١٠٧، ١٧١، ٢٦٧،

الحكم (الشاعر) ٢٤٠،

حميد بن ثور الهلالي ٢٠٣،

أبو حية النميري ١٩٧،

الخاء

خالد الحداد ١٦١،

خالد بن صفوان ١٨٦،

خالد (القسري) ١٠٤، ١٠٥،

خداش بن زهير ١٠٦،

ابن خدام ٢٦٣،

خفاف بن ندبة ٧٤،

خمارويه بن احمد بن طولون أبو الجيش

١٥٦

الخليل بن احمد (الفراهيدي) ٥٣،

١٨٩، ١٨٣، ٩٤، ٦٤،

الخنساء، ١٨١،

الدال

الداعي العلوي ١٧٥،

أبو داود المطران ٤٥،

داود (نبي الله عليه السلام) ٧٦،

ابن دريد - أبو بكر محمد بن الحسن

١٦، ٦٦، ١٧٤، ٢٤٤، ٢٤٩،

دعبل بن علي ١٩١،

دعلج بن احمد بن دعلج ١٦٨،

أبو دواد الأيادي ٤٩،

ابن أبي دواد (هو) احمد

ديك الجن (الخصي) ٢٣٩،

جعفر بن يحيى بن خالد (البرمكي)

١٦٧، ١٧٥، ١٩٧،

الجمحي - محمد بن سلام ١٠٩،

جميل ٢٤٤،

ابن جنى - أبو الفتح عثمان ١٧ م،

١٩ - ٢١، ٩٩، ١٦٢، ١٧٤،

الحاء

الحاتمي - أبو علي محمد بن المظفر ١٨٨،

ابن حاجب النعمان - أبو الحسن علي

ابن عبد العزيز وزير القادر بالله ١٥٧،

الحارثي ٢٢٤،

الحارث بن حلزة ٢٠٤،

الحارث بن معاوية المازني ١٦٩،

حبان بن ربيعة الطائي ١٨٤،

حبیب بن أوس الطائي (هو) أبو تمام

الحجاج ٢٢٢، ٢٥٠،

ابن الحجاج - أبو عبد الله الحسين

ابن أحمد ١٦٢ م، ٢٦٨،

حذيفة بن بدر ٥١،

حريث بن عقاب ١٥٥،

حسان بن ثابت ٥٥، ٧٦، ١٠٠،

١٧١

الحسن البصري ١٩٢،

الحسن بن علي (عليه السلام) ١٦٩،

أبو الحسين بن سعد الكاتب (هو)

أحمد بن سعد

الحسين بن الضحاك ١٥٤،

الحسين بن علي (عليه السلام) ١٦٩،



السين	الذال
السرى الموصلى ١٢٨	ذوالرمة ٦٦ م ١١٣، ١١٧، ١٢٣،
سعيد بن جبير ١٦٩	١٣٠-١٣٣، ١٤٨ م، ١٧٤ م، ٢٤٦،
سعيد بن حميد (الكاتب) ١٦٧،	٢٥٨ م
١٧٠	أبو ذؤيب الهذلى ١١٧، ٢٤٤،
السفاح (الخليفة العباسى) ٢٣٤	الراء
سلم الخاسر ١٣٠	رؤبة بن العجاج ٥٤، ٦٤ م، ٧٤،
سماك الأسدى ٢٤٥، ٢٤٦،	١٠٩، ٧٨
السموئل (بن عاديا) ٤٩، ١٩٣،	الرشيد (الخليفة العباسى) ٢٠١، ٢٣٤،
سهل بن هارون الكاتب ٥٨	الرضى ٧٩، ٨٠، ٨٢ م، ١٠٢،
سويد بن منجوف ٢٤٥ م	١١٦ م، ١١٧، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢،
سويد بن هبيرة ١٦٨	١٥٥، ١٥٨، ١٨٢، ٢٠٢، ٢٥٨،
سيبويه ٧، ٢٢، ٢٨، ٣٠ م، ٣١،	الرماح بن مياده ٢٢١
السيد المرتضى (هو) المرتضى	الرماني - أبو الحسن على بن عيسى
السيرافى - أبو سعيد ٢٤، ٢٥، ١٠٥،	٩١ م، ٩٢، ٩٤، ١١٠ م-١١٢،
سيف الدولة (مدوح المتنى) ١٦٩،	١٤١، ١٤٥، ١٤٦، ١٦٤، ١٦٦،
٢٥٤	١٩٩، ٢٠٠ م
الشين	ابن رميلة ١١٩
الشافعى - محمد بن ادريس الامام ٧٣	ابن الرومى - على بن العباس ١٥٥
الشريف الرضى (هو) الرضى	رويشد بن كثير الطائى أو ابن كبير ٦
الشريف المرتضى (هو) المرتضى	الزاي
الشماخ بن ضرار ٧٣، ١٧٩، ١٩٣،	زهير بن أبى سلبى ٦٣، ٧٠، ١١٥ م
٢٢٤ م، ٢٠٥	١١٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢ م، ١٩١،
أبو الشيص ٧٢	٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٦ م، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٩،
الصاد	٢٣٠ م، ٢٤٧، ٢٦٦، ٢٦٧ م، ٢٦٩،
الصابى - أبو اسحاق ابراهيم بن هلال	زياد الأعجم ١٨٤
١٥٧، ١٦٧، ١٧٠، ٢٠٩، ٢٤٠،	أبو زيد (الانصارى) ٢٥
٢٥٢، ٢٤٣	زيد بن على (عليه السلام) ٥٩
	زيد بن على أبو القاسم الفارسى ١٦٨،
	١٦٩

العبدى - احمد بن بكر أبو طالب  
العبدى النجوى ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٥٩  
عبد الله بن الزبير الأسدى ١٩١  
عبد الله بن السمط ٢٤٨  
عبد الله بن طاهر ٢١٦ م  
عبد الله بن عباس (هو) ابن عباس  
عبد الله بن المعتز بالله أبو العباس  
١٨٥، ٢٥٨، ٢٥٩  
عبد الله بن المقفع ١٦٧  
عبد الجبار بن احمد أبو الحسن الهمداني  
(هو) القاضى عبد الجبار  
عبد الحميد بن يحيى السكاك ١٦٧  
عبد الدار (رجل من بني عبد الدار)  
١٨٦  
عبد الرحمن بن عبد الله القس ٢٢٩،  
٢٣٣، ٢٤٥  
عبد الصمد بن المعذل ١٣٢  
عبد الملك بن مروان ١٧٥ م ٢٥٠،  
٢٥١ م  
أبو العبر ٢٣٤  
عبس (رجل من بني عبس) ١٨٤  
عبيد بن الأبرص ١٨٢  
أبو عبيد القاسم بن سلام ١٦٨، ١٦٩  
أبو عبيد الهروى (هو) نعيم بن  
مسعود  
عبيد الله بن سليمان بن وهب وزير  
المعتضد بالله العباسى ١٥٧  
عبيد الله بن قيس الرقيات ١٠١، ٢٥٠،  
٢٥١

الصابي - مفضل بن ثابت أبو الخطاب  
١٦٠  
الصاحب بن عباد ١٢٧، ١٧٤،  
٢١٧  
صاعد بن عيسى السكاك (هو)  
أبو العلاء  
أبو صخر الهذلى ٧٩، ٨٠، ١٨١  
الصولى - أبو بكر محمد بن يحيى ١٣٢-  
١٣٤  
الضاد  
ضمرة بن ضمرة ٥٨  
الطاء  
الطائى الكبير (هو) أبو تمام  
أبو طالب العبدى (هو) العبدى احمد  
بن بكر  
طرفة بن العبد ١٤٣، ٢٠٧، ٢٤٩،  
٢٥٨  
الطرماح ٧٥، ٢٣٨، ٢٥١، ٢٥٢،  
٢٦٨  
طفيل الغنوى ١١٣، ١١٥، ١١٧،  
١٩١  
الطماح ١٨٤  
أبو الطيب (هو) المتنبى  
الطاء  
الظاهر الجزرى ١٦١  
العين  
عامر بن جوين الطائى ٧٧  
ابن عباس - عبد الله ١٦٩  
العباس (بن عبد المطلب) ٥٨  
عباس بن مرداس ٧٧

علي بن محمد البصرى ١٤٧  
عمر بن الخطاب ( أمير المؤمنين )  
١٥٠ ، ١٥١ ، ١٩١ ، ٢٥٦  
عمر بن أبي ربيعة ١٣٣ ، ٢١٨ ، ٢٤٠  
عمرو ( لعله ابن كثوم ) ٧٩ م ، ٨٠ ،  
١٥٣ م  
عمرو بن شاس ١٧٨  
عمرو بن عبيد ١٩٢  
أبو عمرو بن العلاء ٦ ، ١٥ ، ١٦ ،  
٢٦٨  
عمرو بن عيسى العدوى أبو نعامة ١٦٨  
عمرو بن كثوم ١٩٣  
عمرو بن مسعدة الكاتب ٩٧ ، ٢٠١ م  
عمرو بن معد يكرب ٢٠٢  
أبو العميثيل ( صاحب حيد الله بن  
ظاهر ) ٢١٦ م  
ابن العميد - أبو الفضل محمد بن  
الحسين ١٦٧  
العنبرى ١٥٤  
عنبرة ( العيسى ) ٦٥ ، ٢٢٧  
عوف بن محلم ( أبو محلم ) ١٢٩  
الفاء  
الفارابي ( مؤلف ميزان الأدب ) ٢٤٤  
الفتح بن خاقان ٢٥٣  
الفراء ١٠٧  
الفرزدق ٦٥ ، ١٠٤ - ١٠٦ ، ١٠٩ ،  
١٩١ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ م ، ٢٤٧ م ، ٢٤٩ ،  
٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٦٨  
الفضل بن يحيى ( البرمكي ) ١٧٥ م ، ٢٤٥

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن  
مسعود ٢٠٤  
أبو عبيدة - معمر بن المثنى ١٥  
أبو العتاهية ٦٤ ، ١٣٣ ، ١٦٠ ، ٢٤٧  
العجاج ٦٤ م ، ٦٦  
عدى بن الرقاع العاملى ١٤٧ ، ٢٣٧ م  
عدى بن زيد ١٧٧ ، ٢٤٩  
أبو عدى القرشى ١٠٥ ، ١٧٦ ، ٢٠٨  
٢٥٢  
عروة بن الورد العيسى ٧٨ م ، ٧٩  
١٠٤ ، ١٠٦ ، ٢٠٤  
عضد الدولة ١٧٠ ، ١٧٤ م  
عطية بن جعال ٢٤٩ م  
عكل ( امرأة من عكل ) ٢٠٢  
عققان بن قيس بن عاصم ٢٩  
أبو العلاء - احمد بن عبد الله بن سليمان  
٦٧ م ، ٨٢ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ١٢٨ ، ١٣٠ م ،  
١٣١ م ، ١٦٠ م ، ١٧٢ م ، ١٧٣ م ،  
١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٦ - ١٨٨ ،  
١٩٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٨ م ،  
٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣  
أبو العلاء - صاعد بن عيسى الكاتب  
٦٧ ، ٨٢ ، ١٠٨ ، ١٠٩  
علقمة بن عبدة ٢٢٦ م ، ٢٤٠  
علم الهدى ( هو ) السيد المرتضى ،  
والشريف المرتضى ، والمرضى  
علي ( أمير المؤمنين ) عليه السلام ٢٠٠  
علي بن الحسن عليه السلام ١٦٩

كثير عزة (هو) كثير بن عبد الرحمن

كعب بن زهير ، ٢٤٨ ، ٢٦٧

كعب بن مامة الايادي ٤٩

أخت ذى كلب ٢٣٩

كليب ( وائل ) ٤٩

الكهيت

الكهيت بن زيد ، ٦٥ ، ١١٨ ، ١٩٠ ،

٢٤٠ ، ٢٦٨

الميم

المأمون ( الخليفة العباسي ) ، ٩٧ ، ٢٠٠ ،

٢٠١ ، ٢٣٤ ، ٢٤٨ م

ابن مالك النحوى ٥٥

مالك بن أسماء بن خارجة ٦٥

مالك بن حريم الهمداني ٧٤

مالك بن أبي كعب ١٠٦

المبرد — أبو العباس محمد بن يزيد

١٧ ، ١٩ — ٢١ ، ٨٣ ، ١٤٨ ، ١٧٧ ،

٢٦٣

المتلس ١٥٠

المتنبي ٤٦ ، ٥٢ ، ٦٢ ، ٦٩ م ،

٧١ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٠ م

٩٥ م — ٩٧ م ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٥ م

١٠٧ م ، ١٠٨ م ، ١١٨ م ، ١٩١ م ،

١٢١ م — ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٩ م ،

١٤١ — ١٤٣ م ، ١٥٥ ، ١٥٨ م —

١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٧٣ ، ١٧٥ — ١٩٠ ،

١٩٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٧ م ،

٢١٨ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩

القاف

القادر بالله ( الخليفة العباسي ) ١٥٧

أبو القاسم بن عباد ( هو ) صاحب

ابن عباد

أبو القاسم المغربي — الحسين بن علي ٦٢

القاضي الجرجاني ( هو ) الجرجاني

القاضي عبد الجبار — أبو الحسن

ابن أحمد الهمداني ١٢

قدامة — أبو الفرج قدامة بن جعفر

الكتاب ٨٦ م ، ٨٧ ، ٩٧ م ، ١٢٥ ، ١٤٨ ،

١٥١ م ، ١٧٠ ، ١٨٥ ، ١٨٧ — ١٨٩ م ،

١٩٢ ، ١٩٤ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥ ، ٢٢٦ ،

٢٣٠ م — ٢٣٢ ، ٢٥٠ م ، ٢٥١

القصابي — يحيى بن القاسم

أبو القاسم ١٦٨

القطامي ٦٨ ، ١٨٤

قطرى بن الفجاءة المازني ١٠٨ ،

١٠٩ م

قعب بن أم صاحب ٧٦

القلال — أبو شعيب ١٦١

قيس بن خارجة الفزاري ١٩٧

ابن قيس الرقيات ( هو ) عبيد الله

الكاف

كافور

كافور الاخشيدي ٦٢ ، ١٤١ — ١٤٣

كافي الكفاة صاحب أبو القاسم

اسماعيل بن عباد ( هو ) صاحب بن عباد

كثير بن عبد الرحمن ٦٧ ، ١٧٢ ،

٢٤٦ م ، ٢٥١

معاوية بن أبي سفيان ١٦٩  
معبد ( المعنى ) ٧٧  
المعتصم ( الخليفة العباسى ) ٢٣٤  
المعتض بالله ( الخليفة العباسى ) ١٥٦  
ابن المعتز ( هو ) عبد الله بن المعتز  
المعتز بالله ( الخليفة العباسى ) ١٨٨  
ابن المعتزل ( هو ) عبد الصمد  
المعرى ( هو ) أبو العلاء أحمد بن  
عبد الله بن سليمان  
معقل بن خويلد الهذلى ١٣٠  
معن ١٣٠  
المقتدر بالله ( الخليفة العباسى ) ١٥٧  
ابن المقفع ( هو ) عبد الله  
ابن مناذر ( هو ) محمد  
ابن منارة ٢٢٦ م  
منصور ١٦٩  
المنصور ( الخليفة العباسى ) ٢٣٤  
ابن منقذ - الأمير أبو الحسن على  
ابن مقلد بن منقذ ١٢٩  
منهال بن عمرو ١٦٩  
المهتدى بالله ( الخليفة العباسى ) ١٧٢  
المهدى ( الخليفة العباسى ) ٢٣٤  
أبو مهدية الأعرابي ٩٥  
المهلب ( بن أبي صفرة ) ٢٢٢  
المهلبى ١٦١  
مهيار بن مرزويه أبو الحسن ٩٨  
٢٠٤، ١٨٧، ١٤٣ م  
موسى ( نبي الله عليه السلام ) ٢٤  
ميمون الزنجى ٦٧

أبو محلم ( ولعله عوف بن محلم ) ١٣٩  
محمد بن بحر - أبو مسلم الأصفهاني ١٦٧  
محمد ( رسول الله صلى الله عليه وسلم )  
٢٩، ٤٣، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ١٤٦ م  
١٦٣، ١٦٤، ١٦٨، ١٦٩ م ٢٧٤  
محمد بن سلام ( هو ) الجهمى  
محمد بن عبد الله الأصفهاني ( الكاتب )  
١٦٧  
محمد بن عمران التيمى ١٩١  
محمد بن غالب ( الكاتب ) ١٦٧  
محمد بن الليث أبو الربيع الكاتب ١٦٧  
محمد بن مناذر ٦٤  
محمد بن وهيب ٢٥٣  
المخزومى ٨٢  
أبو السائب - المخزومى ٢٤٥  
المرار ٢٤١  
المرتضى ١٠، ١٢، ١٤٤ م ٢٢٧ م  
المرقش الأصغر ٢٤٩  
دروان بن محمد ٢٢٢  
مسكين الدارمى ١٨٤  
مسلم بن بديل ١٦٨  
مسلم بن الوليد الأنصارى ٩٦، ١٤٤،  
١٨٣، ١٨٤  
المسيب ( بن علس ) ٢٤٨  
مسيلة الكذاب ٤٠  
مصعب ( بن الزبير ) ٢٥٠  
مضر س بن ربيعى ٧٤  
المطرز - أبو القاسم المطرز البغدادي  
٢٠٤

الهاء

الهادى ( الخليفة العباسى ) ٢٣٤  
هارون ( نبي الله عليه السلام ) ٥٥  
ابن هانىء الاندلسى — أبو القاسم  
محمد ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٥٧ ، ٢٦١  
هذيل الأشجعى ٢٢٥  
أبو الهذيل — محمد بن الهذيل (العلاف)  
٤١ — ٤٣  
بعض الهذيلين ٦٣  
ابن هرمة ٢٣٠ م ، ٢٤١٠ ، ٢٤٢  
هشام بن عبد الملك ( الأموى ) ١٠٤ ،  
١٠٦ م ، ١٧٤ م  
أبو هفان ٢٥٧  
هند بنت النعمان ٢٥٢  
أبو الهيجاء — عبدالله بن حمدان ٩٥  
الواو  
الوأواء الدمشقى ٢٣٩  
الواثق بالله ( الخليفة العباسى ) ٢٣٤ م  
الواقى ( شاعر بالمعرة ) ١٦١  
ولد الاخشيد ١٤٢ م  
الوليد ١٨٧  
الوليد بن عبد الملك ٦٤  
الوليد بن يزيد ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٢٢  
ى  
يزيد بن سفيان ١٦٩  
يزيد بن عوف العليمى ٢٣٦  
يزيد بن معاوية ٨٠  
يشكر ( رجل من بنى يشكر ) ٧٦  
يوسف بن محمد بن يوسف الثغرى  
١٧٥ ، ١٧٦  
يونس بن حبيب ١٠٩ ، ١٣٢ ، ١٣٣  
انتهى

النون

النابعة ٨٤ ، ١٧٦ ، ٢٣٩ م ، ٢٥٦ ،  
٢٥٧  
النابعة الجعدى ١٨٩ ، ٢٥٧  
النابعة الذيبانى ١٧٨ ، ٢٣٦ ، ٢٥٧ ،  
٢٦٠ م  
نافع بن جبير ١٦٩  
نافع بن خليفة الغنوى ٢٥٥  
ابن نباتة — أبو نصر عبد العزيز  
٦٩ ، ٧١ ، ٨٠ ، ٨٤ م ، ١١٥٠ — ١١٧ ،  
١٦٢ ، ١٧١ ، ٢٠٧ م ، ٢٣٩  
النجاشى ( الشاعر ) ٧٤  
أبو النجم ( الشاعر ) ١٠٨  
النخيرمى — يوسف بن يعقوب ٦٦  
نصيب ١٩٠ ، ٢٠٣ ، ٢٢٤ ، ٢٤٠ م  
النظام ( هو ) أبو اسحاق  
أبو نعامه العدوى ( هو ) عمرو  
ابن عيسى  
النعمان ٢٣٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦١  
النعمان بن بشير ١٨٤  
النعمان بن المنذر ٥٨  
نعيم بن مسعود أبو عبيد الهروى ١٦٨  
نقفور ( ملك الروم ) ٤٦  
النمر ( بن تولب ) ٢٥٦  
النميرى ( هو ) أبو حية  
أبو نواس — الحسن بن هانىء ١٥٤ ،  
١٦١ ، ١٧٥ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٤٥ ،  
٢٤٨ ، ٢٥٦ ، ٢٦٩  
نوفل بن مساحق ١٨٧ م

## فهرس الكتاب

- ٣ خطبة الكتاب وغرض المؤلف من وضعه
- ٤ القرآن الكريم والخلاف فيما به كان معجزاً وانظر ص ٩٢
- ٤ تنسيق المؤلف لموضوعات كتابه تبيناً للمطالع
- ٦ فصل في الأصوات والكلام فيها عند اللغويين
- ٧ الكلام على الصوت وأنه عرض ليس بجسم ولا صفة لجسم
- ٨ تدليل المؤلف على تماثل الأجسام (بحث طريف تناول فيه مذاهب المتكلمين)
- ١٣ الأصوات وأنها تدرك بحاسة السمع في محالها
- ١٤ اختلاف معتزلة البغداديين في بقاء الأصوات تبعاً للأعراض
- ١٥ فصل في الحروف وحدها اللغوى ووجه تسمية الحروف حروفاً والحرف عند القراء
- ١٦ اختلافهم في سبب تسمية الناقة حرفاً ومعنى التحريف في الكلام
- ١٦ وجه تسميتهم أدوات المعانى ( كمن ، وقد ) حرفاً
- ١٧ المعجم في قولهم : حروف المعجم ليست بصفة للحروف
- ١٨ الحروف تختلف باختلاف مقاطع الصوت
- ١٩ الحروف والكلام على عددها في اللغة العربية
- ١٩ مذهب المبرد في الهمزة
- ١٩ الكلام على ( لا ) وفيه الرد على ابن جنى
- ٢١ مخارج الحروف وان بعضها يحسن استعماله وبعضها لا يحسن
- ٢٣ تقسيم الحروف إلى مجهور ومهموس
- ٢٤ تقسيمها إلى حروف استعلاء وحروف انخفاض
- فصل في الكلام
- ٢٥ حد الكلام عند المؤلف وتدليله على صحة ما حدّه

- ٢٧ انكاره على النحويين اشتراطهم في حد الكلام أن يكون مفيداً  
٣٠ رده على أبي طالب العبدى ومن ذهب من النحويين إلى هذا الاشتراط  
٣٣ الرد على من قال إن الكلام فعل المتكلم  
٣٤ الكلام عند المجبرة وأنه معنى في النفس والرد على هذا المذهب  
٣٧ تقسيم الكلام إلى مهمل ومستعمل  
٣٨ المتكلم وحقيقته  
٤٠ الحكاية والمحكى وتقرير مذاهب شيوخ المتكلمين في ذلك  
٤٣ فصل في اللغة ومذهب المؤلف أنها مواضعة لاتوقيف  
٤٥ بيان فضل العربية على غيرها من اللغات وذكر محاسنها  
٤٨ وجه تفضيل العرب على غيرهم وذكر كرمهم ووفائهم ونجدتهم . الخ .  
٥٢ ذكر ما اختلفت به لغة العرب من الحروف التي لا توجد في غيرها  
٥٤ تقسيم تأليف الحروف إلى ثلاثة أقسام  
٥٥ الكلام في الفصاحة والبلاغة وحد البلغاء لرسومها وعلامها  
٦٠ شروط الفصاحة في اللفظ المفرد ثمانية أشياء وبيانها  
٦٧ تصريح المؤلف بأن أبا العلاء المعرى شيخه وقد كرر ذلك ( أنظر أبا العلاء  
في فهرس الاعلام )  
٨٣ انكار المؤلف تبعاً للمبرد مجيء التصغير للتعظيم  
٨٥ الكلام في الألفاظ المؤلفة فصاحة المركب  
٨٥ القول بأن كل الصناعات كلها بخمسة أشياء وتمثيل صناعة الكلام بذلك  
٨٩ القول في تأليف الكلام بالشروط التي تقدمت في اللفظة المفردة  
٩١ كلمة لأبي الحسن الرماني إلى أن تأليف الكلام على ثلاثة أصرب ورد  
المؤلف ذلك  
٩٤ مذهب المؤلف في تنافر الكلام وتلائمه  
٩٧ قبح تكرار حروف الرباطات في الكلام عند المؤلف تبعاً لقدامة الكاتب



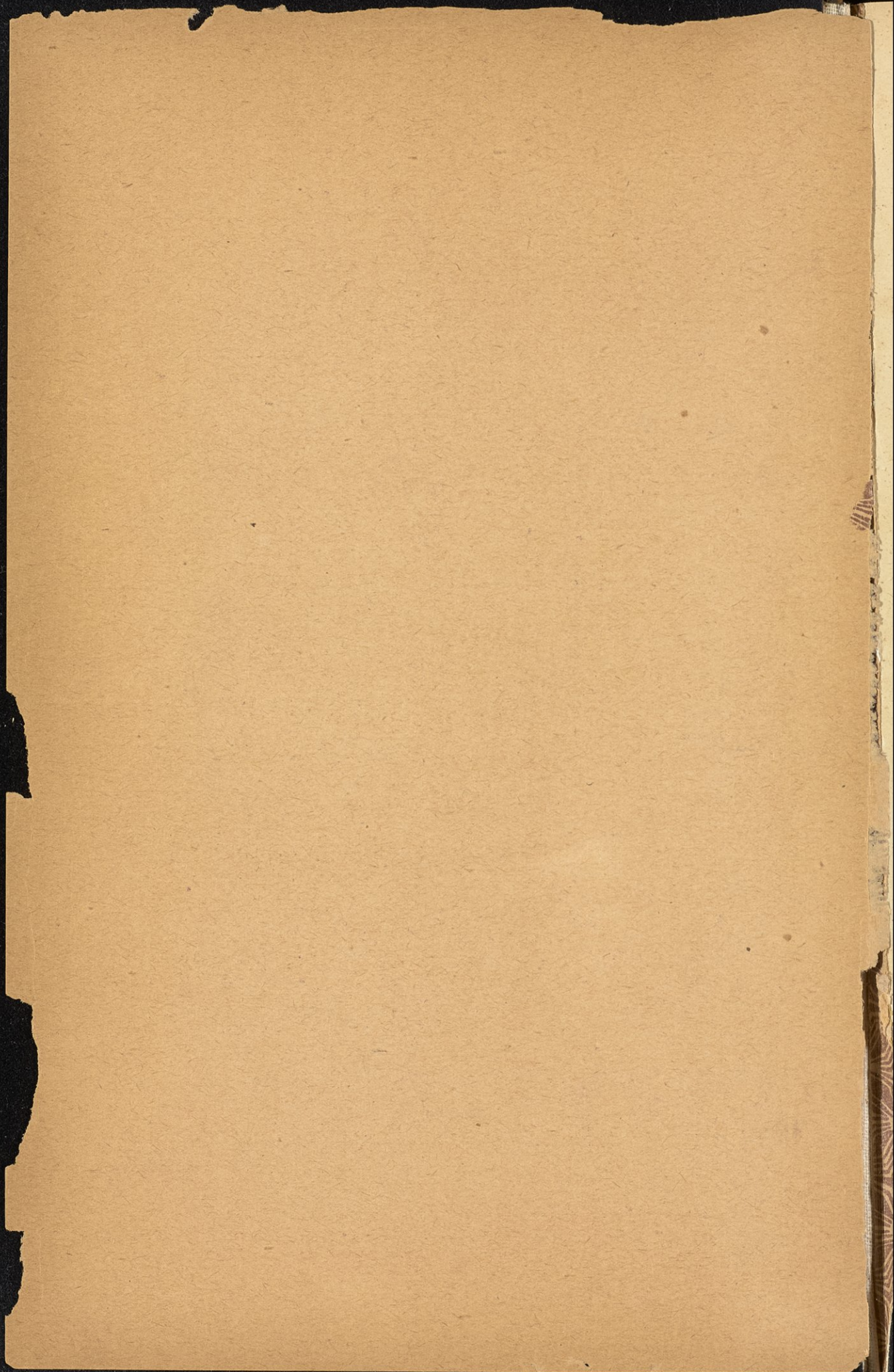
- ١٠٣ من شروط الفصاحة وضع الألفاظ موضعها ومن ذلك أن لا يكون في الكلام تقديم وتأخير
- ١٠٦ ومن ذلك أن لا يكون الكلام مقلوباً
- ١١٠ ومن ذلك حسن الاستعارة وتمثيل المؤلف للاستعارة الحسنة وضدها
- ١٣٢ الكلام على استعارة ماء الملام في قول أبي تمام
- ١٣٧ ذكر ألفاظ وقعت للشعراء ووضعت في غير موضعها ليست على وجه الاستعارة ولا الحقيقة
- ١٣٨ ومن وضع الألفاظ موضعها أن لاتقع الحكمة حشواً وذكر الحشو المدوح والمذموم
- ١٤٥ من الحشو استعمال أمسى وأصبح وأخواتها في غير مواضعها
- ١٥٠ من وضع الألفاظ موضعها أن لا يكون الكلام شديد المداخلة يركب بعضه بعضاً وهو المعاطلة
- ١٥٣ القول في التسهيم والتوشيح البديعيين
- ١٥٤ ومن وضع الألفاظ موضعها أن لا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة في الذم ولا في الذم بالألفاظ المدح
- ١٥٦ ومن أصول الفصاحة وشروط البلاغة حسن الكناية
- ١٥٩ ومن وضع الألفاظ موضعها ألا يستعمل ألفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيهم
- ١٦٢ ومن شروط الفصاحة المناسبة بين الألفاظ. وهي إما من طريق الصيغة وإما من طريق المعنى
- ١٦٣ المناسبة من طريق الصيغة والكلام على السجع والازدواج
- ١٦٥ أمثلة ما جاء في القرآن الكريم من « »
- ١٦٧ أسماء الكتّاب المحدثين الذين يستعملون السجع كثيراً
- ١٦٨ بعض ما جاء من المزاجية في أقوال النبي صلى الله عليه وسلم

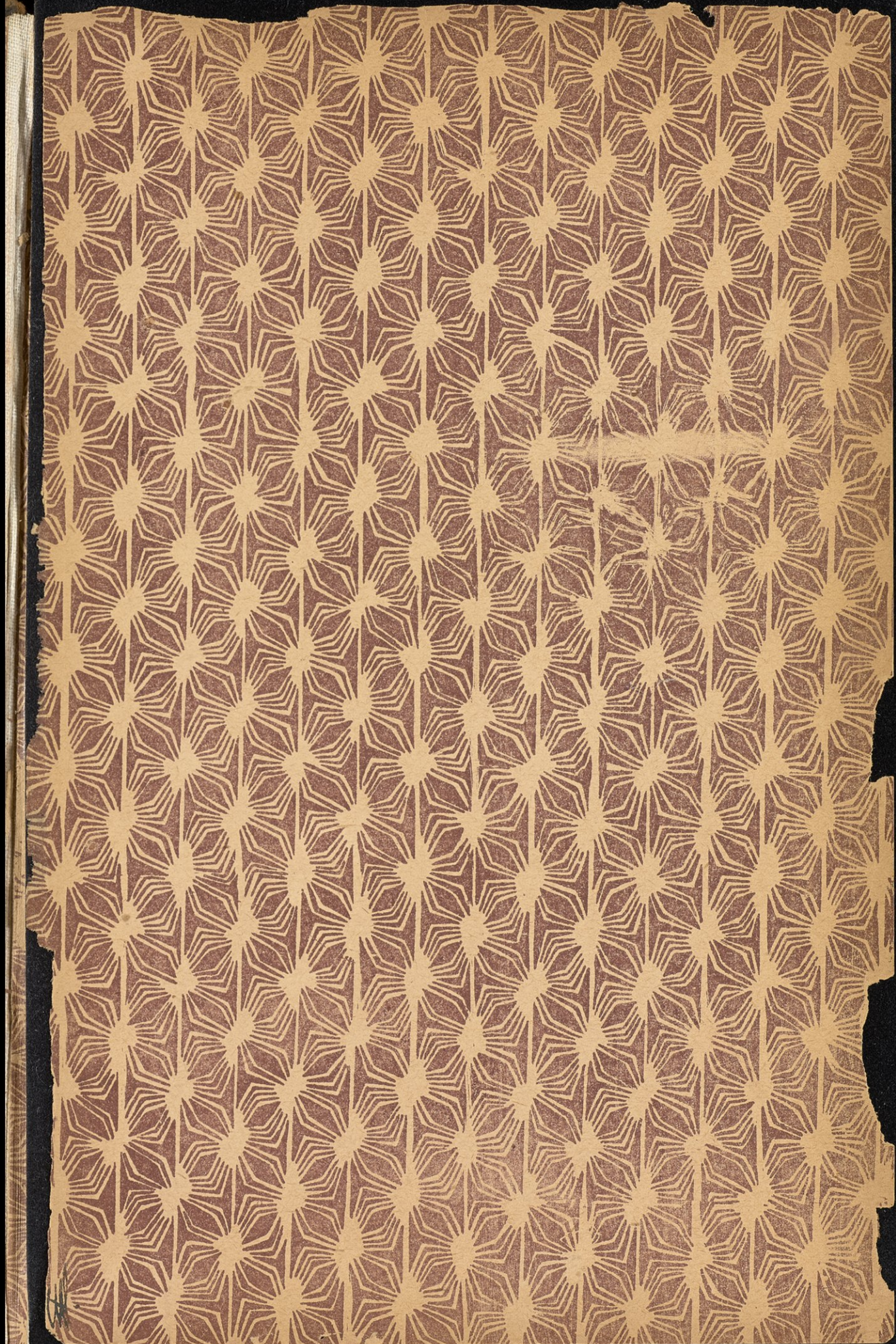
- ١٧٠ تسمية قدامة بن جعفر ترك المناسبة في مقاطع الفصول جميعاً  
وأنظر التجميع في ١٧٩<sup>(١)</sup>
- ١٧١ الكلام على القوافي في الشعر وأنها تجرى مجرى السجع
- ١٧٢ لزوم ما لا يلزم وذكر المؤلف لكتاب شيخه أبا العلاء
- ١٧٣ مما يجب أن يعتمد في القافية أن لا تكون الكلمة إذا سكت عليها كانت،  
محتملة لمعنى مخالف
- ١٧٤ ومن هذا الجنس ما ينبغي التحرز منه في المطلع
- ١٧٦ ومن تناسب القوافي تجنب الاقواء فيها والايطاء والسناد والتضمين إلى آخر  
ما ذكره من عيوب القوافي
- ١٧٩ الكلام على التصريح وقد كرهه المصنف في غير المطلع
- ١٨١ ومن التناسب في الشعر التصريح
- ١٨٢ ومن التناسب حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ( هو اللف والنشر )
- ١٨٢ ومن المناسبة التناسب في المقدار ( وهو في النثر ) والكلام في أن الاكثر  
من الزحاف في الشعر غير مستحسن وان كان مستقيماً في العروض
- ١٨٣ ومن التناسب بين الألفاظ المجانس
- ١٨٣ كلمة المؤلف بأن مسلم بن الوليد أول من أفسد الشعر بالبديع وتبعه أبو تمام  
فزاد عليه
- ١٨٥ تسمية بعض البغداديين المجانس بالمائل ، واختلاف بين قدامة والآمدى  
في تسمية بعض الأنواع
- ١٨٧ المصنف وقدامة بن جعفر في ذكر أنواع من المجانس واختلافهما في الالقب
- ١٨٨ تناسب الألفاظ من طريق المعنى ، ذكر الطباق والمخالف الذي يقرب من  
التضاد والسلب والايجاب

(١) في الفهرس بخط احمد باشا تيمور وكذا في نسخته بالخاء

- ١٩٤ ومن شروط الفصاحة الایجاز والاختصار
- ١٩٦ تقسيمهم دلالة الألفاظ على المعاني ثلاثة أقسام ، المساواة والتذييل والاشارة
- ٢٠٥ مفاضلة بين بعض الشعراء في أبيات تقار بوا فيها
- ٢٠٦ المساوات بين اللفظ والمعنى
- ٢٠٧ التذييل والتطويل
- ٢٠٩ ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحاً جلياً لا يحتاج الى فكر في استخراجه
- ٢١٠ الاسباب التي لأجلها يغمض الكلام على السامع
- ٢١٢ الكلام على أن في القرآن الكريم ما بعضه أفصح من بعض
- ٢١٥ القول في الكلام الذي وضع لغزاً وقصد ذلك فيه
- ٢١٦ قول أبي تمام (أهنّ عوادي يوسف وصواحيه) وحكايته مع أبي العميثل صاحب عبد الله بن طاهر
- ٢١٨ ومن نعوت البلاغة أن تراد الدلالة على المعنى ويسمى الارداف والتتبييع
- ٢٢١ ومن نعوت البلاغة أن يراد معنى فيوضح بألفاظ تدل على معنى آخر وهو التمثيل
- ٢٢٣ الكلام في المعاني مفردة
- ٢٢٤ الصحة في التقسيم ، وأبيات الحارثي التي منها : لقيت أمورا فيك لم ألق مثلها
- ٢٢٧ ومن الصحة في التقسيم تجنب الاستحالة والتناقض
- ٢٢٩ المتناقض من الشعر
- ٢٣٣ ومن الصحة أن يضع الجائز موضع الممتنع
- ٢٣٥ ومن الصحة صحة التشبيه
- ٢٤١ بيتان وقعا لأبي تمام وابن هرمة وكل واحد منهما أولى ببيت الآخر فيما قصد من التشبيه
- ٢٤٢ ومن الصحة الأوصاف في الأغراض

- ٢٤٤ ما عيب على الشعراء من الخطأ في الوصف
- ٢٥٠ كون الخلفاء كانوا لا يتخذون التيجان وانكار عبد الملك على ابن  
قيس الرقيات مدحه بذلك
- ٢٥١ ومن الصحة صحة المقابلة في المعاني
- ٢٥٣ ومن الصحة صحة النسق والنظم ( وفيه التخلص والاستطراد و براعة المطلع
- ٢٥٤ ومن الصحة صحة التفسير
- ٢٥٥ كمال المعنى
- ٢٥٦ المبالغة في المعنى والغلو فيه ، وقولهم : أحسن الشعراً كذبه هو من مذهب  
اليونانيين
- ٢٥٨ التحرز مما يوجب الطعن ( هو الاحتراس )
- ٢٥٩ الاستدلال بالتمثيل ( هو ارسال المثل )
- ٢٦١ الاستدلال بالتعليل ( هو حسن التعليل )
- ٢٦١ فصل في ذكر الأقوال الفاسدة ( مبناه على ما قيل من أن شعر المتقدمين  
أفضل من شعر المحدثين )
- ٢٦٨ عدم احتجاجهم بشعر الكميت والطرماح وعيبيهم على جرير والفرزدق  
طول مقامهما في الحضر
- ٢٧٠ فصل في الفرق بين المنظوم والمنثور وما يقال في تفضيل أحدهما على الآخر
- ٢٧٣ فصل فيما يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفته
- ٢٧٧ الاستدراكات والتصحيحات
- ٢٨٩ الملحق من كتاب المثل السائر في اعتراضاته على المؤلف
- ٣٠٦ فهرس الأعلام الواردة في الكتاب







July 9

